الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليـم العالي والبحـث العلمـي

جــامعـة الحـاج لخضـر– باتنــة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـم العلــوم التجــاريــة

أثـر تنفيذ سيـاسة التجديد الريفي والزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

أطـروحة مقدمـة لنيـل شهـادة دكتـوراه العلـوم في العلـوم التجاريـة
تخصص: إدارة الأعمــال

إعداد الطالب: إشـراف:
فـاروق أوشـــن أ. د /علاوة خلوط

أعضاء لجنة المناقشـــة

الإســم واللقــب	الرتبـــــة	الجامعـــة	الصفـــة
أ.د/ عمـــار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جـامعة باتنـة 1	رئـــيســـا
أ.د/عــلاوة خلـوط	أستاذ التعليم العالي	جـامعة باتنـة 1	مشرفا ومقررا
أ.د/سهيل زغــدود	أستاذ التعليم العالي	جـامعة باتنـة 1	منـــاقشـــا
أ.د/أحسين عثماني	أستاذ التعليم العالي	جـامعة أم البواقي	منـــاقشـــا
د/فـــريد عبـة	أستاذ محاضـــــر أ	جـامعة بسكـرة	منـــاقشـــا
د/صـــالح دباش	أستاذ محاضـــــر أ	المركز الجامعي ميلة	منـــاقشـــا

السنـــة الجامعيـــة
2025–2024

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيـــــــزَانِ*
وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾

سورة الرحمن، الآيات : 7 . 9

صدق الله العظيم

﴿شكـــر تقديـــر﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبة ومن ســـار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعـــد:

أحمـــد الله عز وجل على ما من بـــه عليّ لإتمـام هذه الأطروحـــــة، كمـــا أتقدم بجزيـــل شـكري وخالـص تقديري لكل من ساهم في إنجاحها، وأخـــص بالـــذكر مشـــــرفي الأستـــاذ الدكتـــــور:

عـــــــــلاوة خلـــــــــوط

الذي شرفنـي بقبـــوله تولي مهمة الإشراف على أطروحتي، وإحاطته لي بالنصح والتوجيه والإرشاد والمرافقة في كل أطوار البحث والدراسة، فكان لذلك أعظم الأثر في إثراء هذا العمل، فله مني خالص الشكر والعرفان على جميل صنيعـه.

كمـا لايفوتني أن أتوجه بالشـكر والإمتنـان لكل القائمين على جامعة باتنة 1، من أساتـــذة وإداريـــــن وموظفين على جهودهم المبذولـة خدمـــــة للعـــلم وللوطـــن.

كما لا يفوتنـــي أن أتقدم بكل عبارات الشكـــر والعرفـــان لأخـي **جمـــــال بن العشـــــي** الذي دعمني ورافقـــني وسانـدني في كل الأوقـات وكـل اللحظـــات.

﴿ إهـداء ﴾

إلى روح والدتي العزيزة رحمها الله

إلى أبـي الغـالي حفظه الله ورعـاه

إلى كل أفـراد عائلـتي الكريمـــــة

فهـــرس المحتـويات	
العنـــــــــــــــوان	**الصفحة**
مقدمـة	أ – ط
الفصل الأول: :مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة	
تمـــهيد	01
المبحث الأول: الفكر التنموي بين قوى الدفع الداخلية وقوى الدفع الخارجية	01
I– مقاربة التنمية المدفوعة من الخارج	02
I– 1نظرية اقطاب النمو	03
I– 2 نظرية الإنتشار الجغرافي للإبتكار	03
I–3 نظرية دورة حياة المنتج أو دورة حياة الأقاليم	04
I–4 منظور البنية الأساسية	04
II– مقاربة التنمية المدفوعة من الداخل	05
II–1 نظرية التنمية الدائرية المتراكمة	07
II–2 نظرية مراكز النمو	08
III– مقاربة التنمية الإقليمية	09
III–1 تعريف الإقليم	10
III–2 العناصر الفاعلة في الإقليم	12
III–3 الأصول والموارد الإقليمية	14
III–4 أنواع التدخل وفق مقاربة التنمية الإقليمية	15
III–5 خصائص مقاربة التنمية الإقليمية	16
المبحث الثاني: مدخل لمفهوم التنمية المستدامة	20
I–1 التنمية مرادفا للنمو الإقتصادي	21
I–2 نادي روما والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية	21
I–3 قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم 1972	22
I–4 تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، بهيئة الأمم المتحدة 1987	22
I–5 مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض بريو دي جانيرو1992)	23
I–6 مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي روما 1996	23
I–7 مؤتمر الأمم المتحدة للألفية: بنيويورك 2000	23

I-8 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ 2002	24
II- مفهوم أهداف وأبعاد التنمية المستدامة	27
II-1 مفهوم التنمية المستدامة	27
II-2 أهداف التنمية المستدامة	28
II-3 أبعاد التنمية المستدامة	29
III- مضمون جدول أعمال القرن 21	30
III-1 مفهوم الأجندة 21 المحلية	31
III-2 مبادئ الأجندة 21 المحلية	31
III-3 خصائص الأجندة 21 المحلية	32
المبحث الثالث: التنمية الزراعية والريفية المستدامة	33
I- التطور التاريخي لمفهوم التنمية الزراعية والريفية	33
I-1 مفهوم تنمية المجتمع	34
I-2 مفهوم التنمية الزراعية والريفية المندمجة	35
I-3 مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة	36
II- أبعاد التنمية الزراعية والريفية المستدامة	39
III- متطلبات التنمية الزراعية والريفية المستدامة	41
IV -تعدد وظائف الزراعة	43
IV -1 مفهوم تعدد وظائف الزراعة	43
IV-2 الوظائف الرئيسية للزراعة	45
IV-2-1 تحقيق الأمن الغذائي	45
IV- 2- 2 الوظيفة الإجتماعية	47
IV-2-3 الوظيفة الإقتصادية	48
IV- 2-4 الوظيفة البيئية	50
IV-3 معايير الطابع متعدد الوظائف للزراعة	51
خاتمة الفصل الأول	54
الفصل الثاني: مفهوم الأمن الغذائي المستدام	55
تمـــهيـد	56
I- المبحث الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن الغذائي المستدام	56
I- السياق التاريخي لتطور مفهوم الأمن الغذائي	57
II- مفهوم الأمن الغذائي المستدام	60

III- مفهوم النظام الغذائي	63
IV- النظام الغذائي المستدام	66
المبحث الثاني: مناهج الأمن الغذائي المستدام	68
I- النهج القائم على توافر الغذاء	69
II- النهج القائم على الدخل	71
III- النهج القائم على الحاجات الأساسية	72
IV- النهج القائم على الاستحقاق	72
V- النهج القائم على سبل العيش المستدام	73
VI- النهج القائم على تحسين القدرات	74
المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي المستدام ومؤشرات قياسه	75
I- أبعاد الأمن الغذائي المستدام	75
I-1 التوافر	76
I-2 الوصول الإقتصادي والمادي للغذاء	77
I-3 الإستخدام	80
I-4 إستقرار الغذاء وإستدامته	82
I-5 الأمان	83
I-6 اكتساب صفة الفاعل	84
II- مؤشرات قياس الأمن الغذائي المستدام	86
II-1 مؤشرات قياس الأمن الغذائي من المنظور الكلي	86
II-1-1 مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة-FAO-FSI-	86
II-1-2 مقياس تفشي النقص التغذوي -PUNS-	87
II-1- 3 مؤشر الجوع العالمي-GHI-	87
II-1-4 المؤشر العالمي للأمن الغذائي -GFSI-	88
II-2 مؤشرات قياس الأمن الغذائي من المنظور الجزئي	90
II-2-1 مؤشر نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية-DSCPI-	90
II-2-2 مؤشر تنوع النظام الغذائي-DDI-	90
II-2-3 مؤشر كتلة الجسم -BMI-	91
II-2-4 مؤشر مستوى الإستهلاك الغذائي -FCLI-	91
II-2-5 مؤشر التنوع الغذائي الفردي -IDDS-	92
II-2-6 مؤشر المستوى الإجتماعي والإقتصادي -SELI-	92

المبحث الرابع: إنعدام الأمن الغذائي، تصنيفاته وأسبابه	93
I- تصنيف إنعدام الأمن الغذائي حسب التأثير والشدة	94
II- تصنيف إنعدام الأمن الغذائي حسب الزمن	95
III- الأسباب الهيكلية لإنعدام الأمن الغذائي	98
III-1 أسلوب الحوكمة القائم وقصور السياسات الزراعية المتبعة	98
III-2 الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد	99
III-3 الظواهر المناخية المتطرفة	100
III-4 القوى الطاردة في المناطق الريفية ومحدودية النشاط الزراعي	102
III-5 الصدمات الإقتصادية	103
III-6 عدم الإستقرار الأمني والسياسي	104
III-7 الآثار السلبية للعولمة	104
IV- سبل تحسين وضع الأمن الغذائي	106
IV-1 أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية	106
IV-2 اتساق السياسات التنموية في الوسط الريفي	107
IV-3 تشجيع الإستثمارات الزراعية	108
IV-4 الحاجة إلى عقد إجتماعي جديد	108
IV-5 دور التحويلات الإجتماعية	109
IV-6 إضفاء البعد الإنساني والأخلاقي على نظم العلاقات الدولية	111
IV-7 تبادل وتقاسم المعرفة في المجال الزراعي	111
IV-8 تنسيق جهود المتدخلين والشركاء في النظام الغذائي	112
خاتمة الفصل الثاني	113
الفصل الثالث: سياسة التجديد الريفي والزراعي ورهان تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	114
تمهيد	115
المبحث الأول: السياسات الزراعية والريفية المنفذة في عالم الريف للفترة 1962-2000	116
I- مرحلة التسيير الذاتي وأفضلية الجانب الإجتماعي 1962-1970	116
II- مرحلة الثورة الزراعية وفق شعار الأرض لمن يخدمها: 1971-1980	119
III- تحرير القطاع الفلاحي وتوقيف عمليات الاصلاح الزراعي 1981-1990	123
IV- مرحلة اعادة هيكلة الإقتصاد الوطني 1991- 2000	124
المبحث الثاني: البرامج ومخططات التنمية الريفية والزراعية 2000-2008	127
I- المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA 2000-2002	127

II- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR	130
III- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD	132
III-1 مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	133
III-2 رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	134
III-3 أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	135
III-4 أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	136
III-5 محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	136
المبحث الثالث: سياسة التجديد الريفي والزراعي 2008-2014	141
I- مفهوم وأهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي	141
II- ركائز سياسة التجديد الريفي والزراعي	144
II-1 الركيزة الأولى التجديد الريفي	144
II-2 الركيزة الثانية التجديد الزراعي	149
II-3 الركيزة الثالثة برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية	151
II-4 عقود النجاعة وأهدافها	153
II-5 الإطار التحفيزي	154
II-6 صناديق الدعم المالي	154
III- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	155
III-1 مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	156
III-2 البرامج المخططة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	158
III-3 خصائص المشروع الجواري للتنمية الريفية	160
III-4 أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	160
III-5 ميادئ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	161
خاتمة الفصل الثالث	165
الفصل الرابع: واقع الزراعة والأمن الغذائي المستدام في الجزائر	166
المبحث الأول: مقومات الإقتصاد الوطني، ومدى إسهام القطاع الزراعي فيه	167
I- الخصائص الجغرافية والطبيعية في الجزائر	167
II- التركيبة السكانية في الجزائر وإجمالي القوى العاملة في النشاط الزراعي	174
II-1 التركيبة السكانية في الجزائر 1990-2020	175
II-2 إجمالي القوى العاملة وحصة النشاط الزراعي منها	180
III- أهمية القطاع الزراعي ومدى إسهامه في الإقتصاد الوطني	183

III-1 تطور إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1990-2020	183
III-2 الإستثمارات العمومية في القطاع الزراعي 2000-2020	185
III-3 مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني	187
المبحث الثاني: تحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر	191
I- تحدي عدم كفاية الموارد المائية	191
II- تحدي تغير المناخ وتأثيراته المتعددة	196
II-1 التأثير على الموارد المائية	198
II-2 التأثير على صحة الأفراد	199
II-3 التأثير على التوزيع المكاني للسكان	199
III- تحدي الرفع من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة	200
IV- تحدي عجز الميزان التجاري وعدم تنافسية الشركات الوطنية	202
المبحث الثالث: تقييم آثار تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي على حالة الإنتاج الغذائي في الجزائر	207
I- نظرة موجزة على حالة ووضع السياسة الغذائية في الجزئر	207
II- حجم الانفاق الحكومي والأسري على الإستهلاك الغذائي	209
II-1 نسبة التضخم في أسعار الإستهلاك	211
III- مساهمة الإنتاج الوطني لأهم مكونات النظام الغذائي للأسر في الجزائر	212
III-1 الحبوب ومشتقاتها	212
III-2 الخضروات بأنواعها	215
III-2-1 منتوج البطاطا	216
III-3 الفواكــه	216
III-3-1 التمور	218
III-4 الإنتاج الحيواني	218
III-4-1 اللحوم الحمراء	219
III-4-2 اللحوم البيضاء	220
III-4-3 الحليب ومشتقاته	221
III-5 واقع الخدمات الصحية المقدمة للفرد في الجزائر	223
المبحث الرابع: تقييم حالة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر	224
I- مؤشرات تقييم الأمن الغذائي الدولي	224
I-1 مؤشر معدل إنتشار سوء التغذية-PUNI-	225
I-2 مؤشر الجوع العالمي-GHI -	225

I-3 مؤشر إنتاج الغذاء -FPI-	226
I-4 مؤشر الأمن الغذائي العالمي-GFSI-	227
I-5 مؤشر الفقر البشري -HPI-	229
II- تقييم الأمن الغذائي على أساس مدى تحقق مبادئه	231
II-1 مدى تحقق مبدأ التوافر	231
II-2 الوصول الإقتصادي والمادي للغذاء	233
II-3 الإستخدام	235
II-4 إستقرار الغذاء وإستدامته	235
II-5 الأمان	236
II-6 اكتساب صفة الفاعل	237
خاتمة الفصل الرابع	238
الخاتمة العامة	240
مصادر الدراسة	248
الفهارس	250

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي للأجندة 21 المحلية والتنمية المستدامة	32
02	أبعاد التنمية الزراعية والريفية المستدامة	40
03	مخطط توضيحي لتعدد وظائف الزراعة	53
04	أبعاد النظام الغذائي المستدام	66
05	العلاقة بين صمود وإستدامة النظام الغذائي	67
06	أبعاد الأمن الغذائي المستدام	85
07	مقياس معاناة إنعدام الأمن الغذائي حسب المنظمة العالمية للصحة	95
08	الترابط بين ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر	97
09	المخطط العام لسياسة التجديد الريفي	148
10	مخطط تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	164

فهرس الجداول

الرقم	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
01	مقارنة بين مقاربتي التنمية من الخارج والتنمية من الداخل	08
02	مميـــزات مقـــاربة التنميـــة الإقليميـة	19
03	مقاربة التنمية الزراعية والريفية المستدامة	42
04	أبـــعاد الأمن الغـــذائي المستـــــــدام	85
05	مؤشـــرات الأمن الغذائي العالمي GFSI	89
06	إنعدام الأمن الغذائي المزمن وإنعدام الأمن الغذائي الانتقالي	97
07	عدد الاشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي عبر انحاء العالم لسنة 2020	105
08	وضعية المستثمـــرات الفلاحيـــــة قبل عملية إعـــــادة الهيكلة	124
09	تطور السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي والوطني	139
10	مؤشرات والآثار المرتقبة من تنفيذ المشاريع الجوارية المبرمجة للفترة 2010-2014	153
11	الإطار المرجعي لتحليل سياسة التجديد الريفي والزراعي	155
12	تقسيـــم البرامـــج الجواريـــة حسب المواضيع	159
13	طـول حـــدود مع دول جـــوار الجزائـــــــر	168
14	متوسط الدرجات الحرارية الشهرية لسنة2022	173
15	تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للفترة 1990-2020	179
16	قيمة الإستثمار الزراعي العام من ميزانية الدولة للفترة 2000-2020	186
17	مخصصات الدفع لقطاع الزراعة وقطاع الري بين عامي 2008-2020	192
18	تطـــــور المســـاحة المسقيـــة	199
19	سعر قبول الديوان الجزائري المهني للحبوب منتوج الحبوب من المزارع بأنواعه	213
20	تطور متوســـط إنتاج الحبـــوب للفترة 1990-2020	214
21	كميـــة إنتـــــــاج الحبـــوب للفترة 2010-2020	214
22	تطور متوسط إنتاج الخضروات للفترة 1990-2020	215
23	كميـــة إنتـــاج الخضروات للفترة 2010-2020	215
24	كميـــة إنتـــاج البطاطـــا للفترة 2010-2020	216
25	كميـــة إنتـــاج الفـــواكه للفترة 2010-2020	217
26	كميـــة إنتـــاج التمـــور للفترة 2010-2020	218
27	كميـــة إنتـــاج اللحوم الحمراء للفترة 2010-2020	220
28	كميـــة إنتـــاج اللحوم البيضاء للفترة 2010-2020	221

29	كميــة إنتــاج مــادة الحـــــليب للفترة 2010- 2020	222
30	تطور إمكانيات الخدمات الصحية للفترة 2000-2020	223
31	عدد السكان المنعدمين غذائيـــــا للفترة 2010-2020	224
32	مؤشر الجوع العالمي للجزائـــــر للفترة 1990-2020	226
33	تقييم حالة الأمن الغذائي للجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020 GFSI	229

فهرس المنحنيات والرسوم البيانية

الرقم	عنوان المنحنى والرسم البياني	الصفحة
01	تقسيم الغلاف المالي لسياسة التجديد الريفي والزراعي على الركائز الثلاث	144
02	توزيع البلديات حسب الموقع وحسب الطابع	168
03	نسبة الزيادة السكانية في الجزائر للفترة 1990-2020	175
04	تعداد إجمالي السكان في الجزائر مابين 1990-2020	176
05	تطور عدد سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية للفترة 1960-2020	176
06	نسبة السكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية للفترة 1960-2020	177
07	معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات للفترة 1962-2020	178
08	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة	181
09	إجمالي عدد القوى العاملة	182
10	نسبة العاملون في الزراعة من إجمالي عدد القوى العاملة	183
11	تطور قيمة إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1990-2020	184
12	نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2020	185
13	نسبة العاملين بالزراعة من إجمالي القوى العاملة 2000-2020	187
14	القيمة المضافة للقطاع الزراعي للفترة 2000-2020	188
15	تطور نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من إجمالي الناتج المحلي	189
16	نسبة نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2020	190
17	نسبة الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأرضي الزراعية للفترة 2000-2020	194
18	نصيب الفرد من مسحوبات المياه العذبة للفترة 1962-2020 .	195
19	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون للفترة 1990-2020 .	197
20	مساحة الأراضي الزراعية للفترة 1990-2020 .	201
21	نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي واردات السلع للفترة 2000-2020	204
22	قيمة واردات السلع للفترة 2000-2020 .	205

23	قيمة صادرات السلع للفترة 2000-2020 .	206
24	نسبة صادرات وواردات المواد الغذائية لإجمالي صادرات وواردات السلع للفترة 2000-2020	207
25	قيمة النفقات النهائية لإستهلاك المعيشي للأسر الوحدة .	210
26	نسبة النفقات النهائية للإستهلاك العام من إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2020	210
27	نسبة التضخم في الأسعار التي يدفعها المستهلك للفترة 1990-2020	211
28	كمية الإنتاج الإجمالي للحبوب للفترة 2000-2020 .	214
29	نسبة إنتشار سوء التغذية من إجمالي تعداد السكان في الجزائر للفترة 2000-2020	225
30	قيمة مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر للفترة 2000-2022	227
31	تحسن العمر المتوقع عند الولادة للجزائريين للفترة 2000-2020	231

فهـــرس الخرائـــــط

الرقم	عنـوان الخريطـــة	الصفحة
01	خريطـــة الجزائـــر	169
02	تضـاريس الجزائـــر	170
03	منـــــاخ الجزائـــر	172

مقدمة

مقدمـــة

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي أولى لها الإهتمام الكبير في الآونة الأخيرة من طرف العديد من المفكرين والساسة على جميع الأصعدة الدولية منها، الإقليمية والمحلية. فعلى الصعيد الدولي تجلى ذلك من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي هدفت في مجملها إلى ضمان وتأمين الغذاء لكل سكان المعمورة، أما على الصعيد الإقليمي فكان الإهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظروف المحيطة بكل دولة وإمكانات التكامل المشترك بين الدول، أما على الصعيد المحّلي فقد تركزت مسألة الأمن الغذائي في إطار السياسات والبرامج التنموية المرتبطة بالقطاع الزراعي والرامية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تحفظ حق جميع الأفراد بإختلاف امكنتهم وبإختلاف ازمنتهم في العيش الكريم.

وكمثيلاتها من دول العالم وفي إطار المسعى نحو تحقيق الأمن الغذائي، لجأت الجزائر منذ الاستقلال إلى تبني العديد من السياسات والبرامج المتعاقبة والتي اختلفت بإختلاف الحقبة والظروف التي رافقتها، هادفة من وراءها للنهوض بالقطاع الزراعي وعالم الريف، وذلك من خلال توفير الشروط اللازمة له على نحو يجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الدولية والتحولات الداخلية، وفي مقدمتها تلبية الطلب المتزايد على المنتوجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، وذلك للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج.

وفي هذا السياق، تبنت السلطات العمومية في الجزائر بداية من سنة 2008 سياسة التجديد الريفي والزراعي، والتي هدفت من خلالها لإعادة بعث القطاع الزراعي وفق رؤية متكاملة ومندمجة لكافة القطاعات وكافة الفاعلين على جميع المستويات، وجعله أحد الركائز الكبرى لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر. حيث ترتكز سياسة التجديد الريفي والزراعي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تستند على وضع حيز تنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات المحلية بالإضافة إلى اندماج وعقلنة كافة التدخلات القائمة على الإستثمارات والدعم العمومي في القطاع الزراعي والفلاحي.

وبالتالي فقد سعى القائمين على الشأن العام للبلد من خلال هذا التوجه لاسترجاع المكانة والدور الحقيق للقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

المقاربة المنهجية والملامح الأساسية للدراســة

أولا: الإشكالية

تم الانطلاق الفعلي في تجسيد سياسة التجديد الريفي والزراعي بداية من سنة 2009 من خلال العديد من البرامج والمشاريع التنموية في المناطق الريفية والتي جسدت على شكل مشاريع اطلق عليها اصطلاحا المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي نفذت على مراحل وسنوات، حيث رصد لها مخصصات مالية معتبرة هادفة من وراء ذلك لإعادة الإعتبار للمناطق الريفية، وبعث النشاط الزراعي بشكل يجعله داعما للتنمية الشاملة والمستدامة للبلاد ومحققا للأمن الغذائي.

ومع مرور أكثر من عشر سنوات على إنطلاق عملية التجسيد والتنفيذ، وبالنظر إلى ضرورة معرفة المخرجات الحقيقية لتنفيذ هذه السياسة الوطنية على أرض الواقع وتحديد نقاط نجاحها ونقاط اخفاقها في تحقيقها للأمن الغذائي للبلاد، برزت أهمية الدراسة للموضوع، وسعيا للحصول على اجابة لذلك برز التساؤل الرئيسي التالي :

- **ما أثر تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟**

ويتفرع من خلال هذا التساؤل الرئيسي طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو السياق التاريخي للسياسات العمومية المنفذة في المناطق الريفية في الجزائر منذ الاستقلال؟
- ما هو الإطار النظري لسياسة التجديد الريفي والزراعي وماهي أهدافه المتوخاة من تنفيذ برامجه ومشاريعه على أرض الواقع؟
- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر بعد تنفيذ برامج ومشاريع سياسة التجديد الريفي والزراعي خلال الفترة 2010-2020؟
- ماهو أثر تدخل الدولة من خلال تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي على توافر الغذاء، وقدرة الأفراد للوصول اليه، مع إستقرار وإستدامة تواجده في الأسواق الوطنية.

ثانيا: فرضيات الدراسة

سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، بصياغة الفرضيات الرئيسية التالية :

- **أدى تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .**

- أدى تدخل الدولة من خلال سياسة التجديد الريفي والزراعي إلى تحسين ظروف معيشة السكان.
- أثر تدخل الدولة من خلال تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي بشكل إيجابي في توافر الغذاء، وقدرة الأفراد للوصول اليه، مع إستقرار وإستدامة تواجده في الأسواق الوطنية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الأطروحة من عدة أسباب وإعتبارات موضوعية، يتعلق السبب الأول بضرورة تقييم مخرجات السياسات العامة في مجال الإصلاح الزراعي وذلك من أجل الوقوف على مكامن القوة ومكامن الخلل والضعف فيها، وبالتالي السعي إلى إعطاء تحليل واقعي ودراسة حقيقية تفضي لامحال إلى تصحيح الإختلالات التي حدثت في السابق والسعي إلى تعظيم عوائد السياسات المستقبلية وفق رؤية واضحة وسليمة.

ويتمثل السبب الثاني في أهمية موضوع الأمن الغذائي لحد ذاته وفي الوقت الحالي خاصة، بالتزامن والأزمات التي مست كل انحاء العالم في الأونة الأخيرة، مما يبين وجوب إعطاء إهتمام أكثر للموضوع، والذي يعتبر في حد ذاته نوعا من أنواع تحقيق السيادة الوطنية والحفاظ على استمرارية ووجود الدولة.

دون أن نغفل في الأخير البعد الإجتماعي الذي سعت السلطات العمومية من وراء تنفيذها لسياسة التجديد الريفي والزراعي من خلال تقليص الفوارق الإجتماعية، هادفة بذلك إلى تحقيق عدالة بين كل أفراد ومناطق الوطن الواحد.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية من خلال عدة نقاط جوهرية لها صلة بالجانب التنموي للبلاد نذكر منها:

- إعطاء نظرة على تطور مفهوم التنمية الريفية والزراعية والمراحل التي مر بها المفهوم ليصل إلى ماهو عليه الآن وفق الرؤية الحديثة له، والتي كانت ثمرة العديد من الدراسات والأبحاث التي قام بها مختصين وباحثين في الشأن التنموي العام، مع ايلاء موضوع التنمية على المستوى القاعدي والمحلي الإهتمام اللازم والمطلوب كونها منطلق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بمحاولة إعطاء أسباب أو مكامن الضعف في المجتمعات الريفية خاصة، موضحين الأبعاد الواجبة التحقق لنجاح أي سياسة تنموية محلية.

- السعي للتعريف بالمنظور المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام، من خلال إبراز إطاره النظري والمفاهيمي بشكل عام، مع إعطاء فكرة على أبعاده ومؤشرات تقييمه على كل المستويات، مما يعطي للباحثين في الموضوع خلاصة مفيدة تبنى على أساسها دراسات وابحاث مستقبلية.
- محاولة إعطاء نظرة تاريخية وتطور فكري لكل التدخلات العمومية في عالم الريف ومارافقه من سياسات زراعية تنموية متنوعة ومختلفة بإختلاف الحقبات الزمنية وبإختلاف الظروف الإجتماعية والإقتصادية المرافقة لها، حيث بيننا مجملها منذ الاستقلال مع ايلاء إهتمام بالسياسة الوطنية محل الدراسة.
- محاولة تقييم لآثار تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي على موضوع الأمن الغذائي الوطني، حيث حاولنا إعطاء نظرة وفق المعطيات التي حزنا عليها، للفترة ممتدة بين سنتي 2010-2020، لمدى تحقق هدفها الجوهري والمتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وذلك بزيادة الإنتاج الوطني الزراعي والفلاحي بشكل خاص.

خامسا: منهجية الدراسة ومصادر البيانات وحدودها الزمانية والمكانية

يتوقف إختيار منهج الدراسة على نوع الاشكالية ومتغيراتها بالإضافة إلى جملة الأهداف المرجوة منها وفق شكل وإطار علمي يتوافق واختصاصها، وتتمثل دراستنا الحالية في محاولة تقييم لوضع وحالة الأمن الغذائي للبلاد بعد إستهداف ذلك بسياسة التجديد الريفيي والزراعي، وبالتالي فالدراسة تتدرج في إطار إبراز الحقائق وتحليل مكامن القوة ومكامن الضعف، من خلال معالجة علمية وتحليل دقيق لمخرجات تنفيذ العديد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في المناطق الهشة والفقيرة، مما استوجب إعتمادنا على المنهج الوصفي لإبراز كافة المفاهيم والنظريات والتسلسل والسياق التاريخي لجملة السياسات المنفذة من قبل السلطات العمومية في السابق، وفي الجانب التطبيقي للداسة إعتمدنا على المنهج التحليلي للمعطيات والبيانات للفترة الممتدة بين سنتي 2010-2020، والتي قمنا بتجميعها بدقة وإستخلاصها من تقارير الجهات المختصة وطنيا ودوليا .

سادسا: هيكل الدراسة

قسمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وجيزة تبرز النتائج والتوصيات والمقترحات، حيث سيحتوي الفصل الأول على تقديم إطار مفاهيمي ونظري شامل لمفهوم التنمية الريفية والزراعية المستدامة، أخذ بالحسبان للسياق التاريخي والتطور النظري والفكري الذي أدى إلى بلورة المفهوم ليصبح على ماعليه

الآن، مبرزين أهم مكامن قوة السياسات التنموية المنبثقة من داخل المجتمعات المحلية ومالها من أهمية في تحقيق المنفعة الشاملة والتنمية المستدامة على كافة الأصعدة.

وخصصنا الفصل الثاني لعرض الإطار الفكري والنظري لمفهوم الأمن الغذائي المستدام، هذا المفهوم الحديث نسبيا والذي يجمع بين مفهوم الأمن الغذائي وبين مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها وخصائصها، وقمنا أيضا في هذا الفصل بمحاولة توضيح مبادئ الأمن الغذائي المستدام ومؤشرات تقييمه وقياسه على كل المستويات.

في الفصل الثالث ستركزت الدراسة على عرض دقيق لسيرورة القرارات والتدخلات والسياسات التنموية في المناطق الريفية، والتي تعلقت في مجملها بمحاولة إعطاء المناطق الريفية حقها من التنمية الشاملة للبلاد، بالتركيز على أهمية النشاط الزراعي والفلاحي لتحقيق ذلك، مع تقديم الجانب النظري لسياسة التجديد الريفي والزراعي محل الدراسة بمحاولة توضيح فحواها وأهدافها المتوخاة من وراء تنفيذها، والتطرق إلى أداة تنفيذها على المستوى القاعدي والمحلي والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع التركيز على إبراز دورها الأساسي المتمثل في تحسين الإطار المعيشي لسكان المناطق الريفية على كافة المستويات، ومدى أثرها على زيادة الإنتاج الزراعي والفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص.

في الفصل الرابع والأخير خصصناه للدراسة التطبيقية بمحاولة إسقاط الجانب النظري لها على أرض الواقع، محاولين إعطاء نظرة حقيقية لواقع النشاط الزراعي في الجزائر ومدى إسهامه في تحقيق أمن غذائي مستدام، حيث سنبرز أهم المقومات التي تزخر بها الجزائر على كافة الأصعدة من جغرافيا وتضاريس متنوعة وثرية، والذي يرافقه مناخ متنوع بتنوع المناطق والأقاليم، بالإضافة إلى التطرق إلى المورد البشري والطاقات الشبانية القادرة على رفع التحديات، وسنحاول أيضا إعطاء كافة الإسهامات المحققة للقطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني الكلي، وسنخصص الجزء الأكبر من الفصل لعرض البيانات وتحليلها والمتعلقة بحالة ووضعية الإنتاج الغذائي ومدى إستقراره والانتفاع به وإستدامته خلال فترة الدراسة والتي حددت من2010 إلى 2020، والتي تتوافق من المفروض مع انطلاق جني ثمار تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي التي إنطلقت سنة 2009.

لننهي الدراسة في الأخير بخاتمة تشتمل على مجموعة من النتائج والتوصيات.

سابعا: الدراسات السابقة

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية منشورة، 2008، جامعة منتوري قسنطينة.

هدفت الدراسة لتوضيح مجمل الاصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال بغرض تحقيق الأمن الغذائي، حيث سلطت الضوء على واقع القطاع الزراعي في تلك الفترة، من خلال عرضها لجملة من التدابير المتخذة في إطار السياسات الزراعية، مركزة في دراستها على حجم الإنتاج الوطني للسلع الغذائية الواسعة الإستهلاك، حيث كان الإطار الزمني لدراستها محددا من بداية تسعينيات القرن الماضي، على إعتبارها مرحلة تحول كل القطاعات، بما فيها القطاع الزراعي والفلاحي الذي تأثر جراء ذلك، واحدث خللا في كميات الإنتاج الزراعي وبالتالي حدوث تذبذب مستمر فيما يتعلق توفر المواد الغذائية بالأسواق الوطنية .

خلصت الدراسة الي عدم قدرة كل هياكل القطاع الفلاحي والزراعي على ضمان تغطية الطلب الداخلي للأسواق المحلية فيما يخص اغلب السلع والمواد الغذائية، مما أجبر السلطات العمومية حينها للجوء إلى عمليات الإستيراد من الخارج وبالتالي تخصيص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية في مجملها من عائدات تصدير المحروقات، هذا مافسر عجز القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود.

- فاطمة بكدي، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2013- جامعة الجزائر 3

خلصت الدراسة إلى عدم استجابة القطاع الزراعي للطلب المتزايد على الغذاء، مما يجبر السلطات العمومية على البحث عن سياسات أكثر توافقا مع الامكانيات المتاحة، وتكون أكثر فعالية فيما يتعلق بزيادة الإنتاج الزراعي والفلاحي والذي من شأنه أن يقلص التبيعية للخارج، وبالتالي فقصور السياسات السابقة، جعل الوضع صعب ومستمر بنفس الممارسات السابقة والمعتمدة على الإستيراد كحل وحيد لا بديل عنه.، وخلصت الدراسة في الأخير إلى ضرورة الإهتمام بممتهني النشاط الزراعي والذين يمثلون في اغلبهم ساكني المناطق الريفية المفتقرة لأدنى متطلبات العيش الكريم، قصد الرفع من إنتاجية الاصول الزراعية وتحقيق تنمية زراعية شاملة، وبالتالي فإن مخرجات الدراسة كانت جد قيمة بالنظر إلى محاولة الباحثة الربط بين ضرورة تحقيق التنمية المحلية في المناطق الريفية وذلك بتحسين الإطار المعيشي بشكل عام، والذي حتما سيسهم في تحقيق تنمية زراعية فعالة، تؤدي بدورها إلى تحقيق الأمن الغذائي المنشود،

- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

هدف هذا البحث للوقوف على ظاهرة عدم قدرة الجزائر للوفاء باحتياجاتها الغذائية، ولتفسير أبعادها ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن الإنتاج الزراعي الجزائري لايزال قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد ومازالت الواردات تتزايد سنة بعد أخرى.

- محمدي نور الهدى، حفصاوي نور الهدى، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وابحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10 العدد01، 2023، ص ص 170-196.

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى لتحقيقها معظم الدول، خاصة في ظل التحولات الإقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الجزائر في مجال الأمن الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والاحصائيات المتخصصة، توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الجزائر حققت تحسن نسبي طفيف في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلا أنه لزال دون المتوسط وبعيد عن المستوى المطلوب نظرا لإنخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي المحققة.

- Houssem Eddine Chebbi, Lassad Lachaal, L'agriculture et la Sécurité Alimentaire: Une étude comparative des Pays du Maghreb, Article de revue spécialisée New Medit 3; janvier 2004; pp 4-11.

في هذه الدراسة تمت عملية مقارنة لحالة الأمن الغذائي بين دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس، والمغرب. حيث تم تقديم عرض شامل حول الإنتاج الزراعي بكل فروعه، من إنتاج الحبوب والخضر والفواكه، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني مع تقديم مقارنة بين الدول الثلاث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم قدرة هذه الدول على تحقيق أمنها الغذائي، حيث يعتبر أكبر تحدي في السنوات القادمة لها في العمل على زيادة المردود بالإضافة إلى تكثيف الإنتاج وذلك عن طريق إستعمال طرق وأساليب عالية الكفاءة وفي بيئة تتميز بالتسيير والإدارة المستدامة.

الفصـــــل الأول

مفهوم التنمية الزراعية والريفـــية المستدامـة

تمـــهيـد :

أخذ موضوع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، إهتماما واسعا من طرف العديد من المفكرين والباحثين في الفكر التنموي المعاصر، حيث تطور مفهومها وفقا للظروف والأفكار السائدة في كل مرحلة، ليعرف على ما عليه في الوقت الراهن، والذي كان ثمرة تداخل بين مفهومين أساسيين يتعلق الأول بمفهوم وجوب تنمية المناطق والأقاليم الريفية من خلال تحسين الإنتاج الزراعي وتكثيفه والعمل على تحقيق أهداف النشاط الزراعي المختلفة والمتنوعة، ويتعلق الثاني بمفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة والمندمجة والتي تسعى إلى ضرورة تحقيق عدالة شاملة تمس كافة المناطق والأقاليم والأوطان، وبالتالي فهذه الأخيرة اعطت للمناطق الريفية ماكان ينقصها في الروئ والمناهج الفكرية السابقة، سنحاول في الفصل الأول تبيين أهم المفاهيم والنظريات التي بلورت فكرة ومفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، محاولين إبراز دور النشاط الزراعي كأداة حقيقية في تحقيق ذلك.

المبحث الأول– الفكـر التنمـوي بين قـوى الدفـع الداخلية و قـوى الدفـع الخارجية:

تعتبر مساعي التنمية على كافة المستويات منظومة تفاعلية متعددة الاوجه والتخصصات، مما اوجد صعوبة لدى الباحثين والدارسين لموضوع التنمية في تحديد السبل والطرق والمناهج التي تحققها، هذا ما أدى إلى تعدد وتنوع وإختلاف وجهات النظر للموضوع، خاصة عند التطرق له على المستويات القاعدية.

فتراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرف أول إعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط اي خارج النظام، بينما إعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات.

ظهر الإتجاه المعبر عن الطرف الأول منذ وقت مبكر من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج، حيث يمثل كل من السكان والتقدم التكنولوجي عاملين محددين لها، وبدأ التوجه نفسه من خلال المفهوم الكينزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي في دراسات الإقتصاد الكلي، والذي يتوسل بقوة الدولة من خارج نظام المشروع لتمثل بيئته الداعمة، وكان أوضح تمثيلا للعامل الخارجي كمحرك للعملية التنموية، نظرية **روبرت مرتن سولو** Robert Merton Solow[1] . في التنمية التي اعتبرت أن التقدم التكنولوجي غير قابل للتملك الخاص أي أنه يمارس دوره بصفة تلقائية،قادما من الخارج أي أن التكنولوجيا هنا لا تحمل أي تكلفة على المشروع وتعتبر مجانية، باختصار هذا هو الإتجاه النظري الذي يعامل النمو والتنمية كعملية تتلقى قوة الدفع من الخارج والمتمثلة في التنمية المدفوعة من الخارج، أما الاتجاه النظري المعبر

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا، روبرت مرتن سولو Robert M. Solow : عالم إقتصاد أمريكي، حائز على جائزة نوبل للإقتصاد .

عن الطرف الثاني فقد تبلور في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، معتبرا أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها، أو هي مدفوعة من ذاتها وأن التقدم التكنولوجي هنا ليس قادما من الخارج، وإنما من الداخل فهو يمثل قوة تبنى على مهل في المنظومة وانها نتيجة لعملية تراكمية ناتجة عن التعلم والممارسة من جانب أول، ومن البحث العلمي المنظم والتطوير التكنولوجي من جهة ثانية، هذه هي نظرية النمو والتنمية المدفوعة من الداخل والتي قام ببلورتها العالم **ول** مايكل رومر Paul Michael Romer.[1]

لقد سادت مفاهيم النمو والتنمية من الخارج ساحة الفكر الإقتصادي الرأسمالي لثلاثة عقود تقريبا، حتى أخذت مفاهيم النمو والتنمية من الداخل تتغلغل في أعقابها على تلك الساحة عبر ثمانينيات القرن الماضي. وقد إنعكس تزاحم التيارين الفكريين السابقين على مفاهيم التنمية والتنافسية المحلية والإقليمية خلال العقدين الأخيرين بالذات، وتبلورت الإتجاهات الفكرية حول التنمية من الخارج ومن الداخل بصورة تجعلهما متكاملين أكثر من كونهما متنافرين.[2]

I- مقـاربة التنمية المدفوعـة من الخـارج:

حسب مقاربة التنمية المدفوعة من الخارج فان التنمية الريفية هي نتاج لقوى خارجية عن المناطق الريفية، هذه القوى هي قوى إقتصاد السوق والسياسات الحكومية، لقد عرف هذا النموذج في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حين كانت الدول الأوروبية تستثمر في المناطق الريفية، وكانت هذه الإستثمارات تستعمل بالخصوص في إختصاص الزراعة، توطين المزارع، خلق أقطاب للنمو وتحسين المنشات القاعدية[3] ويفترض هذا المنهج أن التنمية تتحقق تبعا لعملية إستقطاب عوامل تحقيقها من الخارج، ولتحقيق ذلك يتم جذب رؤوس الاموال إلى المناطق الريفية خاصة عن طريق إما تخفيض الضرائب أو تقديم إعانات، بالإضافة إلى إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج من أرض وعمل، إلا أن وجود عوائق وصعوبات متمثلة في الفوارق الإقتصادية والتقنية بين المناطق الريفية والحضرية يعتبر من العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية ريفية منشودة[4]من بين أهم نظريات التنمية المدفوعة من الخارج نجد:

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، **بول** مايكل رومر Paul Michael Romer ، إقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للإقتصاد عن نظريته النمو المدفوعة من الداخل.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية،ص08، تم تصفح المقال في 11 مارس 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: al-taleaa.tripod.com/mai02.pdf

[3] - Rashid Solagberu Adisa, Rural Development in the Twenty-First Century as a Global Necessity In: Rural Development- Contemporary Issues and Practices–Intech Open, london ,united kingdom, 2012, p283.

[4]- Carmen Hubbard and Matthew Gorton, Agriculture and rural structural change:An analysis of the experience of past accessions in selected EU15regions,Centre for Rural Economy,Newcastle University, Australia, april 2009, pp 95-96.

I- 1 نظرية اقطاب النمــو:

في المقال الشهير NOTE SUR LA NOTION DE POLE DE CROISSANCE الذي أصدره المفكر فرونسوا بيرو Francois Perroux[1] سنة 1955، أوضح فيه أن النمو لا يظهر في جميع الأماكن في نفس الوقت، فهو يظهر في نقاط أو أقطاب النمو وذلك بكثافة متغيرة، بالإضافة إلى أنه ينتشر عن طريق قنوات مختلفة وعن طريق آثار نهائية متباينة في الإقتصاد ككل، ولمحاولة تقوية هذه المراكز الهامشية، فإن الدولة يمكنها أن تتدخل بطرق مختلفة، عن طريق برامج موجهة للتسريع في عملية تكوين رأس المال، بالإضافة إلى إنشاء بنى تحتية صناعية ملائمة وكافية، والرفع من المستوى التعليمي لفئة السكان النشطة، تحفيز تطبيق التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى تسهيل عمليات التحديث في مختلف القطاعات والنشاطات. هذه الاجراءات التي تهدف بالخصوص إلى الرفع من النمو الإقليمي واعادة توزيع عوائد النمو الإقتصادي وذلك من المركز نحو الضواحي والهوامش، بالإضافة إلى حث المؤسسات إلى التمركز في نشاطها داخل هذه الأقاليم، فحسب هذه النظرية فان المشاكل المتعلقة بالتباين بين الأقاليم لها أبعاد إقتصادية وإجتماعية، فحسبها فإن الهوامش والضواحي تعتبر معاقبة لمرتين:

السبب الأول أن مواردها من اليد العاملة النشيطة والمواد الأولية التي تملكها كاملة تعمل على تغذية وتنمية المركز على حساب تنميتها الداخلية.

أما السبب الثاني فيتمثل في إرتباطها الدائم بالمركز والذي يوفر لها المنتجات بأثمان عالية، وذلك بسبب تكاليف النقل الزائدة والقيم المضافة على منتجات مصنعة، كما يرى جورج فريدمان Georges Friedmann [2]، أن هيكلية المركز والجوانب والهوامش والأطراف تمثل الأصل في زيادة التفاوت التنموي بين الأقاليم .[3]

I- 2 نظرية الإنتشار الجغرافـي للابتكار:

قام تورستن هيغرستراند[4] Torsten Hägerstrand، بوضع نموذج يقوم على أن الإبتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للإنتقال والإنتشار بين الأقاليم، ويرجع

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا، فرونسوا بيرو Francois Perroux، عالم إقتصاد فرنسي، صاحب النظرية العامة للنمو الإقتصادي سنة 1903-1987.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، جورج فريدمان Georges Friedmann عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي عرف بدراساته المتخصصة في مجال علم اجتماع العمل 1902-1977.

[3]- Rashid Solagberu Adisa, op.cit, p 283.

[4] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، تورستن هيغرستراند Torsten Hägerstrand عالم جغرافيا سويدي، مختص في الجغرافيا الزمانية والتخطيط المكاني 1916- 2004

ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والإختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الإبتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الادنى، مرة أخرى يتم هنا تجاوز المفهوم النيوكلاسيكي للإبتكار بوصفه مجاني وإنتقاله وإنتشاره حرا تلقائيا بين الفروع والمناطق كما أشرنا، وقد كان للإتجاه الكينزي دور في هذا التحول من حيث تبيان دور الطابع التراكمي لعملية جذب الموارد في مناطق معينة، إلى نشوء وتعاظم التباينات فيما بينها، وهو ما يسمى بعملية التفارق أو التباعد إلا أن الإبتكار قد أخذ فيما بعد طابعا داخليا بصفة أساسية، كما سنرى لاحقا.

I-3 نظرية دورة حياة المنتج أو دورة حياة الأقاليم:

كما أن الإنتشار الجغرافي للإبتكار هو عملية مستمرة في المكان، كما رأينا في النظرية السابقة، فإنه عملية مستمرة في الزمان أيضا، وهذا ما أبرزت نظرية دورة حياة الأقاليم المستمدة من نظرية دورة حياة المنتج عند ريموند فيرنون Raymond Vernon [1]، حيث يرى أن الإختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من إختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، الذي يتكون من ثلاث مراحل: إطلاق منتج، نضوج المنتج، ثم الدخول أخيرا في مرحلة الإنتاج النمطي، وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة.

I-4- منظور البنية الأساسية:

تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية، لذلك قامت إجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية من زاوية الدفع الخارجي. والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لإقليم دون آخر تتوقف، من بين عوامل أساسية، على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة، وهو ما تبرهن عليه المشاهدات العملية في كل حال.[2]

II- مقـاربة التنمية المدفوعة من الداخل:

ظهر هذا التوجه بعد فشل العديد من السياسات التنموية التي كانت تعتمد على تدخل الدولة، مثلت مقاربة التنمية المدفوعة من الداخل منعرج في تطور الفكر التنموي المحلي وقام بتصحيح النظرة إلى

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، رايموند فيرنون Raymond Vernon , إقتصادي أمريكي أهم اعماله نظرية دورة حياة المنتج ، وتطبيقها في التجارة الدولية ، 1913 - 1999.
[2] محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق، ص10.

آليات التمكين لتحقيق التنمية المنشودة، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة والذي كان فيما سبق دورا محوريا إلا أن مقاربة التنمية ذات الدفع من الداخل جعلت الدولة تستمع لآراء الفاعلين الإقليميين والمحليين، أي الإستماع لأصحاب المصالح الحقيقيين الذين يمثلون بحسب تمركزهم الاقرب،أفضل من يستطيع أن يعرف ويحدد مشاريع التنمية المتعلقة حسب هويتهم[1] ففي الواقع، لزيادة مستوى المعيشة على نحو مستدام، لا بد من أن أصحاب المصلحة فهم الحقائق والإحتياجات المحلية التي يشعر بها السكان، وذلك قصد تحقيق وحدة وتماسك إجتماعي .

إن التنمية المدفوعة من الداخل هي نهج تنمية قائم على إستغلال كافة الموارد المتاحة محليا، بما في ذلك المعارف والخبرات والثقافات، وتهدف التنمية الذاتية لجعل السكان المحليين مسؤولين عن مصيرهم المشترك، وذلك من خلال إندماجهم في وحدات إقليمية،[2]تحث هذه المقاربة جميع الفاعلين وأصحاب المصالح في المناطق الريفية إلى تنمية الموارد العامة، والتي تعرف على أنها مجموع الموارد الغير داخلة في عملية المنافسة كرأس المال الإجتماعي، ورأس المال الثقافي، رأس المال البيئي ورأس المال المعرفي المحلي قصد إستغلالها في تحقيق تنمية ريفية شاملة.[3] وهي تقوم على ثلاثة مبادئ تتمثل في:

- إعتماد أسلوب التنمية الإقليمية بدلا من التنمية القطاعية؛
- تثمين وإستغلال الموارد المادية والبشرية المحلية؛
- التركيز على تلبية حاجات السكان المحليين بالنظر إلى قدراتهم وتطلعاتهم.

وتركز التنمية الريفية المدفوعة من الداخل بشكل أساسي على مشاركة جميع الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية الريفية، حيث يمثل عامل غياب مشاركة الفاعلين المحليين، السبب المباشر في فشل الكثير من الإستراتيجيات والسياسات التنموية السابقة، حيث تهدف المشاركة إلى تمكين المجتمع المحلي وتعزيز مبدأ الديمقراطية وحرية التعبير، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة كفاءة التدابير والإجراءات الرامية لتحقيق تنمية فعلية .

إن التنمية المدفوعة من الداخل لا تهدف فقط إلى تحقيق نمو إقتصادي وخلق فرص عمل والقضاء على الفقر، ولكن أيضا لدعم والحفاظ على خصوصيات الإقليم وخاصة الخصوصيات الثقافية كالعادات

[1] Marie Lequin, Écotourisme et gouvernance participative, Collection Temps libre et culture, Presses de L'université de Qubec, Canada,2001, p45

[2] -Groupe de Recherche et d'Action pour le Développement Endogène, Un développement centré sur les besoins des populations locales , 2010,consulté en ligne en avril 2014 ,sur le site : http://grade.asso-web.com/23+definition-operationnelle-du-developpement-endogene.html

[3] -Carmen Hubbard and Matthew Gorton, op,cit,p96

والتقاليد والأعراف[1] ؛ وهي عملية تمثل التنمية الريفية فيها كنتاج للمبادرات والتفاعلات المحلية والتي تتعلق أساسا بإستخدام الموارد المحلية للمنطقة .

وفق هذا النموذج فإن عوائد العملية التنموية يجب أن تدخل في الإقتصاد المحلي، مع ضرورة إحترام القيم المحلية، ويتوقف نجاح هذا النموذج على تكثيف المبادرات والتدخلات وتبادل المعلومات والتعاون والشراكة بين الفاعلين المحليين، بالإضافة إلى تطوير المنشات القاعدية.[2]

إن التنمية المدفوعة من الداخل هي تنمية تسمح للجماعات المحلية بجميع أشكالها بالقيام بعملية المراقبة الإقليمية لجميع النشاطات الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية..، وذلك عن طريق إختيارها لقطب النمو الخاص بهم، والذي يركز على النشاطات الخدمية فيما يتعلق بالتنمية الإقليمية، إن الخصائص الرئيسية المتعلقة بهذا النموذج حسب جورج فريدمان:

- التنمية من الداخل تتطلب نموذج خاص بكل إقليم، وذلك بالرجوع إلى الخصائص، الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية للجماعات المحلية؛
- يرتكز على الفضاء كقوة لتحقيق التنمية الإقتصادية، إضافة إلى انه يثق في امكانية مشاركة الفاعلين المحليين في خفض التبعية بين الجماعات المحلية اتجاه المبادرات الخارجية الاصل؛
- يهتم أكثر بالجانب الإجتماعي وبالأخص فيما يتعلق بالخصوصيات المحلية كالتقاليد ؛
- يقوم على توجهات إقتصادية متعددة القطاعات، عن طريق اتباع منطق التشاور وخلق شراكات وعلاقات مختلفة؛
- يجب أن تدمج في سياق أكبر فيما يخص التفاوض مع الدولة والمنظمات المختلفة؛
- يهدف إلى دمج للوظائف الإقتصادية الإقليمية، الهوية الإقليمية ومخططات عملية أخذ القرار.

ان هذه المقاربة قائمة على توفر شرطين أساسيين:

- الأول يتعلق بمقدرة المنظمات الإقليمية على التنظيم وإلى تحديدهم لنموذج التنمية الخاص بهم؛
- أما الثاني فيتعلق بتامين وتحقيق نسبة مشاركة ديمقراطية محلية عالية .

إن المضمون الكامن بالنسبة للتنمية الإقليمية بشكل عام يتمثل في مقدرة النظام الإقليمي على خلق حركية جماعية تقوم بتفعيل وتسخير كل القوى الداخلية أو الخارجية، بأسلوب يجعلها متناغمة، وذلك

[1] -Anne Margarian ,Endogenous Rural Development: Empowerment or Abandonment? , Paper presented at the 4th International Summer Conference in Regional Science, Dresden, June 30 – July 1, 2011,consulté en ligne en mai 2013 sur le site : literatur.vti.bund.de/digbib_extern/dn048906.pdf

[2] -Rashid Solagberu Adisa, op cit. p285

قصد الوصول إلى إستغلال مختلف الموارد الموجودة بطريقة رشيدة، وللصالح العام[1]. ومن بين أهم نظريات التنمية المدفوعة من الخارج نجد:

II-1 نظرية التنمية الدائرية المتراكمـــة:

النظرية وضعها جونار ميردال Gunnar Myrdal[2]، في بداية العقد الخامس من القرن العشرين وتقوم فكرة النظرية على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الأقاليم حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الإقتصادية والإجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش الذي تمثله الأرياف ويحدث ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة التالية:

أ-الآثار الخلفية السالبة: وتنشط في الأرياف والمناطق الهامشية وتتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك لرؤوس الاموال من المناطق الريفية إلى المدينة او المركز ويرتبط ذلك بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش، تتمثل عوامل الجذب في المركز في:

- توفر التسهيلات الإقتصادية وخدمات البنية التحتية والخدمات العامة بنوعية جيدة؛
- إرتفاع مستويات الدخول ومستويات المعيشة للسكان والايدي العاملة؛
- إمكانية تحقيق هامش وفائض ربح كبير مقارنة بالمناطق الريفية.

أما عوامل الطرد في الهامش فهي:

- ضعف القدرة الشرائية نتيجة إنخفاض الدخل؛
- إنخفاض الهامش الربحي للمشاريع؛
- عجز الإقتصاد الزراعي الريفي عن توفير فرص عمل دائمة وتدني مستويات الخدمات العامة والبنى التحتية؛
- إنتشار وسيادة العقلية التقليدية التي ترفض التجديد والتحديث.

ب-الآثار الإنتشارية الموجبة:وهي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أوالأطراف،وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية في الهوامش. ويربط ميردال نشاط الآثار الإنتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش بالسياسة التنموية للدولة، بمعنى أن هذه الآثار لاتحدث بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة والذي يحدده عادة عن طريق التخطيط.

[1] -Marie Lequin ,op.cit, pp 45-46.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، جونار ميردال، Gunnar Myrdal، هو عالم إقتصاد سويدي، 1898-1987 .

II-2 نظرية مراكــز النمو:

تتشابه نظرية مراكز النمو التي ابتكرها ألبيرت أوتو إيريشمان Albert Otto Hirschman[1]، في تفصيلها إلى حد بعيد مع نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لميردال بإستثناء بعض الفروقات البسيطة، حيث أطلق مفهوم الاستقطاب على الهجرة للايادي العاملة المنتقاة وراس المال والسلع من الهوامش من الأرياف إلى المركز والمدن وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال واستبدال مفهوم الآثار الإنتشارية الموجبة عند ميردال بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن إنتشار الآثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش. وحسب هيرشمان فإن انتقالها يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما يؤكد على أن التدخل الحكومي ضروري للحد من إنتشار الآثار الخلفية السالبة وضروري لحصول الآثار الإنتشارية من المركز إلى الهامش[2].

الجدول رقم01: مقارنة بين مقاربتي التنمية من الخارج والتنمية من الداخل.

	مقاربة التنمية من الخارج	مقاربة التنمية من الداخل
المبدأ الأساسي	تركز على إقتصاديات الحجم والتركيز	الإستغلال المحلي للموارد الإقليمية
أسلوب التنمية	استقطاب النمو من الخارج إلى الداخل	المبادرات المحلية الطوعية لكافة الفاعلين
وظـائف المنـاطق الريفية	توفير الغذاء، المنتجات الأولية قصد توسيع الإقتصاديات الحضرية	وظـائف متعـددة للزرعـة إجتماعيـة، إقتصـادية، بيئية وثقافية
معوقات التنمية	نقص الإنتاجية، ومحدودية الأراضي	نقص القدرات التي تدعم النشاط الإقتصادي
تركيز التنمية	تطوير وعصرنة النشاطات تشجيع العمل وتسخير رأس المال	بناء القدرات الداخلية (المهارات، المؤسسات، المنشآت)

Source: Rashid Solagberu Adisa, Rural Development in the Twenty-First Century as a Global Necessity In: Rural Development- Contemporary Issues and Practices-Intech Open, london, united kingdom,2012, p286.

يتم انتقاد التنمية المدفوعة من الداخل بشدة بسبب أن المناطق المحلية ليست في منأى عن العولمة والتغيرات التي تحيط بها من كل ناحية كالعولمة، التجارة الخارجية، التدخلات الحكومية، حيث أن مقدرة كافة الفاعلين الخواص او العموميين في المناطق المحلية على زيادة مجهوداتهم لأجل تحقيق تنمية فعلية قائمة على تحقيق التوافق بين ما هو داخلي وما هو خارجي عن المنطقة المحلية، هذا ما أدى إلى ظهور

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، ألبيرت أوتو إيريشمان Albert Otto Hirschman ،عالم إقتصاد امريكي مختص في إقتصاديات التنمية، 1915 - 2012.

[2] -Marie Lequin, op,cit, p166

المقاربة الجديدة القائمة على التنمية المدفوعة من الداخل والخارج، اطلق عليها مقاربة التنمية الإقليمية والتي تركز على الحوار المتبادل والديناميكي بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية في ظل جميع النزاعات والإختلافات.[1]

وسنحاول عرض أهم ماجاء في جانبها النظري والمفاهيمي في الجزء التالي:

III- مقاربة التنمية الإقليمية:

تمثل مقاربة التنمية الإقليمية إطارا تحليليا وتطبيقيا حديث النشأة، ظهر نتيجة للإرادة والرغبة المتزايدة في التقليل من الفوارق بين الأقاليم من جهة وداخل الإقليم الواحد من جهة أخرى، بالإضافة إلى مشكلة تباين توزيع السكان وتوزيع النشاطات الإقتصادية في أقاليم الدولة الواحدة، فإن مقاربة التنمية الإقليمية تمثل تجديد وفهم عميق للدور وللتفاعلات المتبادلة بين كل من الهياكل والمؤسسات والجهات الفاعلة في تشكيل وإعادة تنظيم المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في إقليم معين.[2]

ويهدف تطبيقها الى توجيه الأنشطة الإقتصادية لتعظيم العوائد، عن طريق عملية تثمين وحسن إستغلال الموارد المتاحة؛ وتعيد وضع النشاط الإنتاجي والمبادلات في سياق مكاني وتاريخي وإجتماعي، كما تسمح بفهم آليات التنمية على مستوى الإقتصاد الجزئي.

مع وجوب أن تكون وفقا لإحتياجات وقدرات ووجهات نظر السكان المحليين بزيادة تمكينهم في عملية بناء إقليمهم، ومستقبلهم وذلك بإعادة توجيه العمليات التنموية بما يتوافق مع مواردهم المحلية[3].

لا تعتبر التنمية الإقليمية عملية تطبيق وتنفيذ لسياسات وبرامج تنموية قطاعية بل هي تعتبر رؤية جديدة متعددة التخصصات، متناسقة مع التقدم والتطور الفعلي والحقيقي للبشرية، المبني على عدالة توزيع الثروة والعدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة المبنية على المشاركة والشراكات المتعددة المستويات والقطاعات، والسعي للمحافظة على الموروث الثقافي بجميع أشكاله والعمل على المحافظة عليه.

وتستند هذه المقاربة على أن تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية يمكن أن يكون بشكل أفضل بإعادة هيكلة وتنظيم التدخل الحكومي بعيدا عن جميع التدخلات الأحادية القطاع، لصالح الأقاليم

[1] -Rashid Solagberu Adisa ,op cit,pp285-286

[2]- Bruno JEAN, Du développement régional au développement territorial durable : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux, Centre de recherche sur le développement territorial, Université du Québec à Rimouski,2012 , p03 ,consulté en ligne le 11 octobre 2013 sur: www.cidts.ufsc.br/articles/Texte_communication_Florianopolis.pdf

[3] -Irma Potocnik Slavic, Neoendogenous in and output of Selected Rural Areas: The Case Of Economic Cycles In Slovenia, Department of Geography , Faculty of Arts,University of Ljubljana ,Slovenia, 2010, p77.

المحلية، حيث تعتبر هذه المقاربة المتعدد القطاعات بديلا لجميع تدخلات السلطات المركزية، وتصميم التدخلات التي تتعامل مع قطاعات الحياة الإجتماعية والإقتصادية بمعزل عن بعضها البعض و التي تفترض أن المشاكل الإجتماعية والإقتصادية يمكن حلها عن طريق إتخاذ نفس التدابير، من دون الأخذ بالحسبان خصوصيات الموقع أو الثقافة السائدة بها.

وتؤكد على أن كل إقليم[1] ليست معزولة عن ما يحدث في العالم الخارجي،بل هي تعتبر جزء من عالم يتأثر بالعولمة ويتفاعل مع المستجدات الخارجية، ومنه فان القوى الخارجية يجب أن تؤخذ بالحسبان، بمعنى أن مفتاح التنمية يرتبط أساسا ببناء قدرات ومؤسسات محلية تستطيع أن تجند كافة الموارد الداخلية وأن تتماشى وتتفاعل مع القوى الخارجية التي لها علاقة بالإقليم.[2].

وبالتالي فهي ترفض جميع الإستقطابات والنماذج الاحادية التوجه، وتقر أن تحقيق التنمية الفعلية يجب أن يقوم عن طريق عملية التفاعل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تساعد على تحقيق التنمية الحقيقية، وتتلخص المسألة الحاسمة لتحقيق تنمية وفق هذه المقاربة في توفر القدرات المؤسسية القادرة على تعبئة كل الموارد الداخلية ومواجهة جميع القوى الخارجية التي يمكن أن تؤثر على المنطقة وما اطلق عليه بمصطلح الإقليم. [3]

III-1 تعريف الإقليم:

تعتمد التنمية الإقليمية على مفهوم الإقليم الذي يمكننا تعريفه على انه كيان نشط، وعبارة عن تغيير جذري لنهج الفضاء فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية [4] حيث لا يعرف الإقليم بحسب مستواه ونطاقه، ولكنه يعرف بحسب طريقة تنظيمه بالإضافة إلى الطريقة التي تأسس بها الفاعلين في هذا الإقليم، حسب بيرنار بيكور BERNARD PECQEUR[5]، فإن الإقليم قبل كل شئ هو عبارة عن بناء من طرف فاعلين يرغبون في حل مشكلة إنتاجية[6]، فالإقليم ليس فقط فضاءا ماديا محددا ولكنه بناء إجتماعي وإقتصادي يندرج في ماض مشترك بين الأطراف الفاعلة المحلية، والتي تعيش فيه وتحقق مشروعهم الجماعي الذي يضفي الشعور بالانتماء والهوية الثقافية .

[1] سنحاول عرض مفهوم مصطلح الإقليم بشكل مفصل لاحقا، مع اعطاء عرض لكافة مكوناته المادية واللامادية.

[2]- Rashid Solagberu Adisa , op.cit.pp285-287

[3] -Carmen Hubbard and Matthew Gorton.op,cit, p97.

[4] - Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur , La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordinationterritoriale ? Lavoisier | Géographie Économie Société,, JLE Editions ,vol 7,Paris, 2005, p326.

[5] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، بيرنار بيكور BERNARD PECQEUR ، باحث فرنسي مختص في الشأن التنموي وفي إقتصاد الإقليم، له العديد من المؤلفات التي تعالج مفهوم الإقليم.

[6] -Bruno Jean, op.cit, p04

إن مضمون الإقليم يجد تعبيرا عنه في التنمية الإقليمية التي تتمثل في فكرة الهوية والتملك والتجذر، ويمكن القول بعبارة أخرى إن الإقليم هو موقع يشكله الإنسان وانه بدورة يشكل الإنسان كذلك اي يوجد منطق تفاعل في عملية بناء الفضاء المكاني، حيث يتم بناء الإقليم من خلال عملية تنسيق الأعمال التي تقوم بها الجماعات الفاعلة وتسفر هذه العملية عن ظهور أشكال من التنظيم والضوابط المحددة التي تؤدي الي تحقيق ميزة تنافسية إقليمية[1]، وهو حيز أو مجال جغرافي وشبكة من الفاعلين المحليين العامين والخاصين، يتعاونون معا ويتقاسمون نفس القيم وينتجون حركية إقتصادية عن طريق تنشيط موارد محددة داخل هذا الحيز.

وبالتالي يمكننا القول أن الإقليم ليس مجرد أداة جغرافية للنشاط الإنتاجي، كما أنه ليس مجرد موقع من أجل التنمية تقام عليه البنى التحتية والطرق والمباني السكنية الجديدة، وعندما يبرره المشروع يكون الإقليم أكبر من ذلك، ويكون له هدف يحكم عليه طبيعة المشروع، وغير أن التجربة أظهرت أن المشروع قد يتخذ اشكالا عدة تتوقف حول ما إذا كان أداة إقليم أم لا، وما إذا كان مجرد مشروع هامشي فقط، ويختلف معنى الإقليم إختلافا كبيرا وفقا للمفهوم المقصود إستخدامه، وتنقسم التعريفات إلى فئتين:

- **جغرافية تقريرية** تتميز بوجود أقاليم فعلية، يختلف وجودها وفقا لمعايير مختارة لإسباغ المحلية على الفضاء.
- **أما الثانية فأقاليم الأطراف الفاعلة** التي تغطي جميع المناطق المحددة من حيث المهام والأعمال، وتقوم على فكرة العمل، ويعرف الإقليم وفقا للكيفية التي يؤدي بها المهام الموكلة اليه.

وتسمح فكرة الإقليم بإثراء مفهوم المحلية وتدقيقه، وتصبح التنمية المحلية بذلك تنمية إقليمية، بإعتبار أن الإقليم هو المستوى الإقتصادي الوسيط الذي تحشد فيه جهود الأطراف وتظهر فيه أساليب التنسيق والتنظيم فالإقليم ليس محددا ومعينا فالإقليم المعين هو الذي يتفق مع التقسيم الإداري بل الأطراف هي التي تشكله خلال عملية التنسيق ووضع الإستراتيجية وهو كذلك الموضع الذي يحدث فيه الإبتكار التقني والتنظيمي بواسطة علاقات التعاون والمبادلات وتدفق المعلومات والتعلم الجماعي ومن شأن ذلك أن يسمح للمنتجين بحل مشكلة محددة أو بالتكيف مع تغير البيئة الإقتصادية وببناء قدرة تنافسية جديدة تعتمد على الإستفادة من الموارد المحلية العامة أو المجددة ونظرا لأن عملية تنسيق الأنشطة الإقتصادية هي بطبيعتها ظاهرة مؤسساتية، فإن البعد المؤسساتي له أهمية خاصة لأن الكثافة المؤسساتية في مجال

[1] - Tahani Abdelhakim, Economie de développement rural, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder, CIHEAM-IAMM, Montpellier france, 2007, p130.

معين تجعل منه إقليما بعبارة أخرى فانه لا يوجد إقليم من دون مؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية فهي تمثل إطار للعمل الجماعي، ولعملية التفاوض بين الأطراف ولإدارة المنازعات وللتعاون وهي تسهم بفضل كفاءتها في تحسين التسيير والإدارة والتقليل من تكلفة المعاملات ومن ثم تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية لمشاريع الإقليم.[1]

III-2 العناصر الفاعلة في الإقليم :

لا يعتبر الإقليم مجرد تعريف جغرافي، فمن حيث التنمية الإقليمية هو بناء لابد أن يكون مرتبط بمشروع إقليم تشترك فيه العناصر الفاعلة التي تعيش فيه، وفي سياق الإستدامة، يعد الإقليم إجراءا جماعيا ينبغي النظر إليه بإعتباره أساسا للمنهج المحلي، وهناك عدة شروط ينبغي أن يستوفيها لكي يكون الإقليم ملائما من حيث التنمية الإقليمية.

أ- **الإقليم بإعتباره مكان إنتماء:** يتعلق الشرط الأول للإقليم بإعتباره مكان إنتماء،أي المكان الذي يألفه السكان أو يمكنهم أن يألفوه، وينطوي الإنتماء لإقليم معين على علاقة مزدوجة تتمثل في علاقة السكان بالفضاء الذي يعيشون فيه، وعلاقة الأفراد ببعضهم البعض، ومن ثم فإنه يعد شكلا من أشكال الإرتباط الإجتماعي، وعنصرا من عناصر الهوية، وتبين الجغرافيا الإجتماعية أن هذا الانتماء متعدد الأوجه، فالفرد ينتمي إلى عدة أماكن في وقت واحد، وتكون السياسات المحلية المستدامة غير ممكنة دون الإنتماء إلى الإقليم، سواء كان موروث أو يتعين بناؤه، ومن الناحية المثالية، يوجد إقليم الإنتماء فقط إذا ما عرف ذاتيا من جانب السكان الذين يألفون ذلك الإقليم المعروف لديهم، فالتنمية الإقليمية تخلق الحاجة إلى وجود فضاء نظرا لأنها تدعو السكان للدخول في عملية لها شأنها الكبير.

ب-الإقليم بإعتباره فضاء محلي: يضم الفضاء أقوى أوجه التقارب بين مصالح السكان والخصائص المميزة للإقليم، وعادة ما يسلم بأن المستوى المحلي هو المستوى المناسب للتصدي لأصعب المشاكل في إدارة التنمية المحلية، والتنمية الإقليمية، والإدارة المستدامة للبيئة بشكل متكامل، وينبغي أن يكون للفضاء المحلي تماسك جغرافي وأن يكون مكانا للإلتقاء للوظائف المتعددة للإقليم، وأن ينطوي ذلك الفضاء على إمكانية التماسك الإجتماعي ومن ثم يكون وثيق الصلة بهياكله التمثيلية. ولابد من وجود بعد مكاني معين يشمل عددا كافيا من الوظائف حتى يصبح فضاء يقيم فيه سكانه بالفعل، وعند تحديد المناطق الريفية

[1]- Tahani Abdelhakim, Op.cit, p133.

والحضرية، والمدن الرئيسية والبلدات الصغيرة، ينبغي ألا يكون الفضاء المحلي أكبر مما ينبغي لأن ذلك ينطوي على خطر فقدان التماسك الجغرافي والإجتماعي من خلال التوسع، ويشمل ذلك أيضا وحدات أصغر لها منطقها الجغرافي الخاص، وقراها، وبلدياتها، وهياكلها المشتركة، وجميعها مرتبط بهياكل سياسية وإدارية على مستوى أعلى، ومن ثم يتميز الفضاء المحلي بأوجه التقاء جاذبة، وبأبعاد متعددة داخلية وخارجية في الوقت ذاته، وينبغي أن يكون الفضاء المحلي قادرا على التطور بما يتفق مع التغيرات في التدفقات الإقتصادية وجاذبية النسيج الإقليمي.

ج- الإقليم بإعتباره منطقة مشروع: يشير الشرط الثالث إلى الإقليم بإعتباره منطقة مشروع، وبينما يعد البعدان الأول والثاني ساكنين نسبيا، فإن البعد الثالث يضع الإقليم في عملية تتعلق بمستقبل محتمل، ويعطيه معنى يتصل بالعمل، ومن ثم يضيف فكرة البناء إلى البعدين الآخرين، فالمعايير الأحادية، مثل التقسيم الإداري أو إضفاء الصبغة المحلية على نشاط قطاعي معين، ليست كافية لتحديد المجالات ذات الصلة، وإنطلاقا من هذه النقطة، يأخذ مفهوم التنمية الإقليمية في الإعتبار العلاقات والديناميكيات التي تربط العناصر الفاعلة بمشروع إقليم إستنادا إلى رؤية متكاملة لمستقبل ذلك الإقليم.[1]

د- الإقليم بإعتباره نظام: في خضم التطورات والتغييرات المتعلقة بمفهوم التنمية المحلية والإقليمية، فإن الإقليم لا يمثل مجرد بعد مكاني فقط يتعلق بعملية التنمية، بجميع مستوياته (المحلي، الإقليمي، الدولي)، بل إن الإقليم يفرض نفسه على أنه بناء وكيان إجتماعي مستدام مبني بفضل ومن خلال العلاقات الدائمة المتعلقة بالقرب الجغرافي التي تطورت بين العديد من الجهات الفاعلة، هذه العلاقات "الجوارية" يمكن أن تؤدي إلى إجراءات ملموسة تتعلق بالإعداد المشترك لمعايير معينة، وهذا ما يعرف بمفهوم القرب المؤسسي للإقليم، والذي يعتبر كنظام، يتحقق من خلال عدة إجراءات وعمليات محددة، تهدف إلى بعث حركية ونشاط لعملية البناء الذاتية المدفوعة من داخل الإقليم، وذلك بالمقارنة مع ما هو خارج الإقليم.

إن الإقليم هو نظام مفتوح مبني على القرب الجغرافي والمؤسسي والتنظيمي، تغذيه المبادلات والعلاقات المتداخلة بين كافة الفاعلين، حيث أن حدود الإقليم لا تتحدد وفقا لمحيطه السياسي والإداري (الجانب السياسي)، أو وفقا لنظامه الإنتاجي (الجانب الإقتصادي)، أنه يتحدد بمكان تقاطع جميع

[1]-Grigori Lazarev, Territoires et Développement Rural en Méditerranée, La Prise en Compte des Territoires dans les Politiques de Développement Rural en Méditerranée Résultats et Conclusions de L'étude, Ciheam montpellier france, 2008, p 95.

الشبكات (مادية أو بشرية، رسمية أو غير رسمية)، جميع السياسات والإستراتيجيات، والتوافق بين الشركاء المترابطين، ومكان الإنتاج، والتفاوض، وتقاسم مستقبل مشترك.

هـ- الإقليم بإعتباره وحدة متماسكة: الإقليم يتمثل ككل، متماسك ومندمج، وهو ما يعني أنه يطور وينمي هويته الخاصة به، تاريخه الخاص، حركيته الخاصة والتي تميزه عن باقي الأقاليم، التمكين والتنظيم الذاتي المتعلق به. وبالإضافة إلى ذلك فهو يصبح عامل فعال في النظام العام، فنموه وتطوره مرتبط بحجم مبادلاته مع الجهات الفاعلة في النظام الوطني أو الدولي، الإقتصادي السياسي والإجتماعي، وبالتالي كون الإقليم يعتبر نظام فانه يتطلب عليه الإنفتاح على الغير بالضرورة مع عدم إنغلاقه على الأقاليم الأخرى بجميع مستوياتها وأنواعها اذا أراد النمو والتطور.[1]

III-3 الأصول والموارد الإقليمية: يميز بيرنار بيكور بين الأصول والموارد فالمورد يوجد قبل الأصل من حيث أنه يمثل إمكانية بينما الأصل يعتبر عنصرا في حالة حركة أي أن له قيمة في السوق، وتسمح هذه التفرقة بوجود أربع فئات:

أ-الموارد العامة :ويقصد بها الموارد الموجودة في الإقليم والتي يمكن ان توجد في أماكن أخرى كذلك وهذه الموارد قابلة لنقل ولها سعر يحددها السوق .

ب-الأصول العامة: وهي موارد عامة تستخدم في عملية الإنتاج .

ج-الموارد المحددة: وهي تظهر في لحظة إقتران الإستراتيجيات للأطراف الفاعلة لحل مشكلة لا سابق لها وهي غير قابلة للنقل وليس لها سعر معين وهي لصيقة بالإقليم لأنها تعتبر نتيجة لعمليات طويلة من التعلم الجماعي التي تفضي إلى وضع القواعد التي تكون في أغلب الأحيان ضمنية.

د-الاصول المحددة: وهي تنتج عن الموارد المحددة عندما يتم إستخدام هذه الأخيرة إستخداما معينا في عملية الإنتاج ومن ثم فان أي مورد محدد لا يصبح بالضرورة أصلا محددا إذ يشترط لذلك وجود إستراتيجية تحقق الاستفادة من قيمة العوامل المتاحة حتى يصبح مكانا ما أو منطقة محددة إقليما عبارة عن إقليم فمن الضروري أن تتجمع الأطراف الفاعلة حول هدف مشترك وإيجاد طرق لتنسيق فيما بينها ويمثل ذلك النسيج المؤسسي الذي يتكون مع مراحل بناء الإقليم ويساهم في هذ البناء ولهذا البعد المؤسسي أهمية خاصة له يشكل إطارا لتفاوض بين الأطراف العامة والخاصة والتعلم الجماعي ولتنمية

[1]- Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur, op, cit, p326.

شبكات لتعاون بهذا المفهوم يصبح الفضاء المكاني فضاءا طبيعيا وإجتماعيا وإقتصاديا له تاريخه ومشروعه المستقبلي.[1]

III-4 أنواع التدخل وفق مقاربة التنمية الإقليمية:

ويشمل إقليم العمل أو الأطراف الفاعلة جميع المجالات المحددة ذات الصلة بالسياسات الإنمائية إستنادا إلى ثلاثة مقاربات رئيسية:

أ- **مشاريع التنمية:** ولاسيما مشاريع المعونة الانمائية الدولية، وتحدد مشروعا وعناصره وتطرحه في إقليم ما. ويشمل ذلك بالضرورة إنشاء هيكل لإدارة المشروع الذي يشرك بأشكال مختلفة كالإدارات والعناصر الفاعلة في القطاع مع الخاص والمجتمع المدني، ويتمثل الهدف من هذه المشاريع في تنفيذ أعمال مقابلة للتمويل المتاح وليس لبناء الإدارة الإقليمية، وفي معظم الحالات، يختفي هيكل الإدارة مع إنتهاء المشروع: على سبيل المثال توقفت مهام البنك الدولي أو فرق إدارة مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بلدان المغرب العربي بمجرد إستنفاذ تمويل القرض.

ب- **مشاريع الإقليم:** ويقوم على فكرة مشاركة طوعية للعناصر الفاعلة التي تضع مشاريعها العملية في إطار محلي تحددها بنفسها، والإقليم الذي تعرفه الجهات الفاعلة للمشروع على هذا النحو لا تدمج الا بطريقة غير مباشرة في الهيكل الأساسي والإجتماعي المحلي، ويتميز هذا المنهج عن المنهج السابق في أن البرامج تأسست منذ البداية على تنظيم مشترك، له آليات مؤسسية مستدامة ولامركزية.

ج- **أقاليم المشاريع:** من خلال تعريف الإقليم يمكن تحديد العناصر الفاعلة فيه،لأنها إطار معترف به لحياتهم. ويتمثل في تعريف سلبي تسعى المقاربة إلى تحويله إلى تعريف ناشط من خلال تشجيع العناصر الفاعلة على التعاون في التطوير والمشاركة في تنفيذ مشروع للإقليم، وتكمن وراء هذا المقاربة مفاهيم المحلية والمنطقة الصغيرة، والمنازه الإقليمية، ومناطق القرية،والمحليات المتداخلة. ويبدو هذا المنهج أكثر فعالية لأنه يقوم على أساس تقارب محدد سلفا بين منطقة جغرافية وسكانها، والسكان المعنيون هم الذين يعيشون في الحيز الفضائي والحيز الإجتماعي في ذلك الإقليم، ولكنه أيضا الأكثر تعقيدا وذلك لصعوبة تحميل العناصر الفاعلة في الإقليم على بناء اشكال مستدامة للحكم، وبرغم هذه الصعوبات، إلا أنه ربما يكون أكثر النماذج الواعدة في توطين التنمية الريفية المستدامة على المستوى المحلي.[2]

[1] -Tahani Abdelhakim, Op. cit, p131.

1. Grigori Lazarev, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables ,CIHEAM - Bari, Italie, 2008, p 1046.

III-5 خصائص مقاربة التنمية الإقليمية:

أ- **التنمية الإقليمية كمشروع للإقليم:** تقوم التنمية الإقليمية أساسا على مشروع الإقليم، وهي تستطلع المستقبل المحتمل من أجل تعزيز خيارات الحاضر بتشجيع من العناصر الفاعلة الإقليمية، وتبرهن على ترابط وفعالية الاجراءات عن طريق النتائج المتوقعة، وبإعتبارها إقليم مشروع، يبنى الإقليم وفقا لغاياته، ومن ثم يصبح تقارب إجراءات التنمية الإقليمية في حد ذاته وسيلة للبناء الإجتماعي والسياسي، اذا كان ذلك ملائما للبناء المؤسسي وعلى أية حال فإن مشروع الإقليم يقوم إذا كانت هناك رغبة في ذلك فقط واذا حدده سكان الإقليم أو على الأقل العناصر الفاعلة التي تقود الديناميكيات الإجتماعية في هذا المجال (الممثلون المنتخبون، مديرو المشاريع، رؤساء الاتحادات، المسؤولون المحليون،..) وللقيام بمشروع إقليم لابد من الإلتقاء حول رؤية مشتركة، ورغبة في العمل معا لإضافة قيمة إلى كل المبادرات الفردية للعناصر الفاعلة.

ب- **التنمية الإقليمية بوصفها أداة للأشكال الجديدة للحوكمة:** يشكل الترويج لأشكال جديدة من الحوكمة مفهوما مؤسسيا آخر للتنمية الإقليمية، ويمكن بناؤها على المدى الطويل فقط، ونظرا لأن العناصر الفاعلة المشاركة فيها لا تستطيع تطوير أدوارها في إطار ديناميكية عملية من العمليات، حيث يتم تشكيل الرؤية المحلية وتهيئة الظروف لظهور مشاريع فردية وجماعية، حيث توجد هذه المشاريع بالضرورة في الفكرة الجماعية للتماسك المحلي، فينبغي دعم القواعد والممارسات التي تتيح إدارة هذه العملية على المدى الطويل عن طريق أشكال مناسبة من الحوكمة.[1]

الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمناهج التعاقدية: تقدم مشاريع الإقليم مفهومين أساسيين بالنسبة للحوكمة: هما مفهوم الشراكة ومفهوم عقد الشراكة:

- **الشراكة** : تتم من خلال تعبئة صناديق التنمية على دعوى العناصر الفاعلة إلى العمل في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص وربما يكون هذا المنهج الأكثر إبتكارا ولكنه الأكثر صعوبة أيضا في تحقيق التوازن السليم بين الأطراف إذ أنه ليس من السهل تهيئة ظروف الحوار والتشاور بين الإدارة والنواب المنتخبين والمجتمع المدني.
- **عقد الشراكة:** يعد العقد تعبيرا قانونيا عن الإلتزامات التي يتم التفاوض بشأنها بين شركاء القطاع العام وجهات فاعلة أخرى، وقد يكون العقد شاملا، كعقد منطقة على سبيل المثال، أو أن يستهدف أنشطة مجموعة معينة من العناصر الفاعلة، فتنوع الأشكال التعاقدية ومرونة أشكال تنظيمات الشراكة يحولان

[1] Bruno Jean et Luc Bisson , La gouvernance partenariale: un facteur déterminant du développement des communautés rurales, Département de développement régional et territorial; Université du Québec à Rimouski, Revue canadienne des sciences régionales Québec Canada, 2008, p36.

دون تعثر ديناميكيات المشاركة وسط بيروقراطية الهياكل المؤسسية.[1]

ج- التنمية الإقليمية كأداة لإعادة الهوية والتماسك الإجتماعي: تتناول مقاربات التنمية الإقليمية مسألة الهوية بطريقة جديدة من خلال عرض تقييم جديد للمنطقة وشخصيتها المحلية وينشط المشروع مفهوم الإنتماء من خلال إعادته إلى مكانه فيما يتعلق بعملية الأنشطة والإجراءات، ويخلق أداؤه أو نجاحه أشكالا جديدة للتعرف على المنطقة، ويتبين ذلك من خلال علاقات السكان مع معالم منطقتهم التي تصلهم عن طريق العلامات التجارية، المنتجات المحلية، المنتجات الحرفية، الترويج لبعض الأماكن، والمهرجانات، والأسواق الخاصة بالمنتجات المحلية، والمنتجات التي تعرض على السياح، وما إلى ذلك فهذه الأشكال الجديدة للتعرف على معالم المنطقة تعد أكثر حيوية من تلك التي تشكلت عن طريق التراث التاريخي أو الثقافي.

د-التنمية الإقليمية بإعتبارها وسيلة لإدارة العولمة: تتخذ المقاربة الإجتماعية والسياسية للتوطين المحلي سياسات عامة تقوم على أساس التطوع، وهي لا تستطيع المفاضلة بين خياراتها إلا من خلال مراعاة الآثار المترتبة على تحرير التجارة والتي تؤدي إلى إحتدام المنافسة بين الأقاليم، وتحمل في طياتها إختلالا لا مفر منه، إلى حد ما، بين الأقاليم النشطة والقادرة على المنافسة، وبين الأقاليم المستبعدة والمهمشة، وتقدم التنمية الإقليمية ردا على هذه التحديات عن طريق إعادة منظور القدرة التنافسية إلى المناطق المحلية في بيئة عالمية، وهذا التغلغل يعطي للأقاليم والمناطق وجودا وشرعية فيحد ذاتها، بشكل مستقل عن المناطق الإدارية أو السياسية، بل ويدعم إنفتاحها على الأسواق ويتحقق من الأولويات التي تولى لمنتجاتها، ويمكن التحقق كذلك من الشرعية المحلية عن طريق قدرة الشراكات المحلية على الإنضمام مع مناطق أخرى إلى شبكات تعاونية، وقدرة المناطق على الإنضمام إلى إتفاقيات تعاون بين الشمال والجنوب على نحو ما تبين بعض التجارب الرائدة فيما بين الأقاليم.[2]

هـ- التنمية الإقليمية بوصفها أداة للتكامل والإستدامة البيئة: لابد أن ترتبط التنمية المستدامة بمفهوم الإقليم، وأشهر تعريف لها هو الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية والجهود المستمرة للقضاء على تدهور البيئة، وتوفر المنظومة الحيوية للأرض المحيط الحيوي مع الخدمات التجارية وغير التجارية التي يكون من مهام التنمية المستدامة الحفاظ عليها أو تحسينها، وينبغي أيضا فهم تلك الفكرة من حيث التنمية المجتمعية، فرفاه الأفراد يتوقف على فرص الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات من أمن وصحة وغذاء وماء ومسكن. ويعتمد تقديم هذه الخدمات إعتمادا كبيرا على الإدارة الجيدة للبيئة، ونقطة الإلتقاء توجد في الفضاءات التي يتفاعل فيها أعضاء المجتمع ويتخذون القرارات، وهم المسؤولون أساسا عن تدهور بيئتهم وسلامتهم، هذه

[1]-Grigori Lazarev, Territoires et Développement Rural en Méditerranée, 2008, op, cit, p103
[2]-Grigori Lazarev, Repenser le développement rural en Méditerranée , 2008, op, cit,p 1048

الفضاءات متعددة الأبعاد وفقا لما تواجهه من مشاكل، ولكنها تربط التنمية المستدامة بمفاهيم الإقليم، وتعتبر المستويات المحلية الأكثر ملاءمة في هذا الخصوص إذ يمكن أساسا حل مشاكل إدارة البيئة على نحو أفضل على مستوى المجتمعات المحلية الريفية والقرى والبلديات، وبمقتضى حقوق الملكية يمكن للعناصر الفاعلة أن تضطلع بالمسؤولية على مستوى أراضيها، وأن تجد حلولا وسط بشأن إدارة الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه، لابد من وجود مستويات أوسع نطاقا لكفالة إتساق السياسات البيئية وقابلية تطبيقها.

إن مخاطر تغير البيئة وزحف التصحر وأزمة المياه والإلتزام بخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة يجب أن تتظافر جميعا لإعطاء بعد جماعي للسياسات البيئية، والتنمية الإقليمية توفر إطارا مناسبا لتنفيذ هذه السياسات وتعد أواصر التضامن أكثر، وهناك تيار كامل من التفكير قد بدأ يتصور في هذا الخصوص، أدوار جديدة للمزارعين وغيرهم من سكان الريف كمسيرين للفضاء الريفي والمناظر الطبيعية والمواقع الريفية.[1]

و- التنمية الإقليمية بإعتبارها محددة للبعد المحلي للتنمية: تتميز حركية التنمية الإقليمية بأنها تعتمد على عوامل سوقية وغير سوقية كالتقاليد، الشبكات والعلاقات الشخصية، التنظيم المرن، التدريب غير الرسمي وعلى الأبعاد الصغيرة للهياكل الإنتاجية والإجتماعية، وتعد العوامل غير السوقية التي تجاهلتها النظريات التقليدية، حوافز حقيقة للتنمية إن تم حشدها ضمن حركية إقليمية، فأسلوب التنمية الإقليمية بحكم منطلقه النظري والمنهجي، يحدد البعد المحلي للتنمية الريفية ويجعل التنمية الريفية المحلية تعبر عن تنمية الأقاليم الريفية، وبالنظر إلى التأثر الشديد للمحيط الريفي بالعمليات التي تجري في المدن، فإن أسلوب التنمية الإقليمية يضع المساحات الريفية ضمن هذه الأخيرة والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، أما عملية بناء الإقليم فتتم بتفعيل شبكات الفاعلين المحليين، التعاون والابتكار المحلي بما يؤدي إلى خلق الظروف الملائمة لتنمية تقوم على أساس تثمين الموارد المحلية ويقوم بها الفاعلون المحليون، كما أن التدريب الجماعي التقني والتنظيمي الذي ينشأ عن هذه العملية يعزز ظهور نماذج للتنسيق والتنظيم بين الفاعلين المنتمين إلى مختلف المجالات، أما الرهان الأساسي للتنمية الريفية هو تطوير المجالات والمساحات الريفية من أجل تحويلها إلى أقاليم ريفية، وتعني التنمية الريفية للأقاليم، تكوين وحدات جغرافية، إقتصادية وإجتماعية تشارك في مشروع التنمية الذي يشيده مجمل الفاعلين، كما تتضمن نموذجا زراعيا جديدا يضمن خلق منتجات وخدمات جديدة بها في كل إقليم، فيما تكون الحركية الإقليمية نتاج لتفاعل في لحظة معينة بين القوى العامة والمحلية وكذلك للعقبات، الدوافع الخارجية كالعولمة وحرية التبادل والقدرة الداخلية على إدارة الصعوبات وإستغلال الدوافع والمحفزات.[2]

[1]-Grigori Lazarev, Territoires et Développement Rural en Méditerranée, 2008, op, cit, p101.
[2]-Tahani Abdelhakim, Op. cit, p129

الجـدول رقم 02: مميزات مقـاربة التنمية الإقليمية

المقـاربة الجديدة	مقاربة جديدة للتنمية الإقليمية في إقتصاديات البلدان النامية خلال القرن 21
المـرادفـــات	▪ نهج من أسفل إلى أعلى، او ما يعرف باللامركزية؛ ▪ المقاربة التشاركية؛ ▪ نهج التنمية المدفوعة من الخارج والداخل./ التنمية الريفية المندمجة؛ ▪ النهج الإقليمي.
القيـم / الضرورات	▪ عدم التجانس / التنمية المستدامة / التضامن الإقليمي.
الأهـداف	▪ إعادة احياء الأقاليم إقتصاديا وإجتماعيا؛ ▪ التنشيط والإستخدام المستدام للموارد الذاتية المحلية ؛ ▪ الحوكمة الإقليمية / اللامركزية في الإدارة والتسيير؛ ▪ تقليص الفوارق الإقليمية.
شـروط تحقيقها	▪ التفاعل المكثف بين الجهات الفاعلة، والسكان والسلطات المحلية؛ ▪ ضمان تدفق المعلومات لجميع اصحاب المصالح؛ ▪ التوازن بين العناصر الداخلية والخارجية للتنمية الذاتية؛ ▪ وجود دوافع لتحقيق المشاركة القوية لكافة الفاعلين المحليين.
الآثـار المتوقعة	▪ إستخدام مختلف الموارد المحلية؛ ▪ التمكين وبناء القدرات المحلية، والحفاظ على الهوية المحلية. ▪ تعزيز المبادرات المحلية. ▪ إعادة هيكلة التدخلات العمومية؛ ▪ تطوير البنية التحتية وتعزيز التنوع الإقتصادي؛ ▪ إقامة وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
المميزات الخـاصة	▪ إعتماد ديناميات وتوجيه عملية التنمية حسب تطلعات السكان المحليين وحسب خصوصيات المنطقة، واحترام القيم والأعراف المحلية؛ ▪ إعادة إستثمار العوائد والفوائد المحققة في البيئة المحلية؛ ▪ احترام مفهوم عدم التجانس.
الإنتقـــــادات	▪ خطر زيادة الفوارق التنموية بين المناطق.

Source: Irma Potocnik Slavic ,Neoendogenous In- And Output Of Selected Rural Areas: The Case Of Economic Cycles In Slovenia, University of Ljubljana, Faculty of Arts, Department of Geography; Journal for Geography Vol 5 No 1 , Ljubljana, Slovenia, 2010, P7.

كل هذه الرؤى المتكاملة للتنمية على المستويات القاعدية والوطنية، والتي كان ينقصها نوعا ما من تكاتف جهود دولية، عجل بظهور مفهوم حاضن للجميع متكامل اطلق عليه مفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: مدخل لمفهوم التنمية المستدامة

I- السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة:

يرجع بداية ظهور المفهوم في أدبيات الفكر التنموي الدولي في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي من خلال زيادة الإهتمامات بموضوع البيئة خاصة ووجوب الحفاظ عليها خاصة نتيجة للدراسات والأبحاث في الموضوع البيئي خاصة، وعلى رأسها تقرير نادي روما الشهير والذي اقر على ضرورة حماية الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وترشيد الإستغلال، بالإضافة الى تزايد الآثار السلبية على البيئة مما أدى الى ظهور إختلال في التوازنات البيئية بشكل عام، من خلال إرتفاع درجة التلوث العالمي.

إن ظهور المفهوم الجديد للتنمية جاء أيضا كضرورة حتمية لفشل العديد من النماذج والسياسات التنموية المطبقة في أنحاء العالم، والتي أدت من الجانب الإجتماعي الى ظهور فروقات إجتماعية واضحة في عديد الدول والشعوب في المعمورة، بل إن آفة المجاعة والعوز والفقر وقلة التغذية أصبح أمر جلي وواضح بالرغم من الجهود التي بذلت في السابق.

سنتطرق في هذا القسم إلى أهم هذه المراحل وإلى أهم القمم والمؤتمرات التى بلورة وإرتقاء مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى محاولة ربط هذا الأخير بالمستوى المحلي والذي يمثل المستوى الأنسب لتطبيقه على أرض الواقع.

I-1 التنمية مرادفا للنمو الإقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي إمتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول إستراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، ومن بين هذه الإستراتيجيات نذكر المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعتبر نموذج وولت ويتمان رستو، [1] Walt Whitman Rostow، المعروف بإسم"مراحل النمو الإقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة.[2]

ومثل التعريف المقدم من طرف فرونسوا بيرو François Perroux، للتنمية أوضح وأشمل مقارنة لمفهوم النمو، حيث مثل تعريفه نقلة نوعية حينها والذي يرى أن التنمية كمجموعة التغييرات النفسية والإجتماعية

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا، والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow، عالم إقتصاد امريكي صاحب نموذج مراحل النمو الإقتصادي (1916 – 2003)

[2] ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المنارة للبحوث و الدراسات ، المجلد12 ،العدد1، عمان الأردن، 2006، ص 150.

للسكان التي تجعلهم قادرين على الزيادة والنمو في الناتج الحقيقي الإجمالي بشكل تراكمي ومستمر.[1]

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الإرتباط بين الرفاه الإجتماعي والسياسات الإقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الإقتصاد السياسي وعلم الإجتماع لفترة طويلة. وقد عرفت السياسة الإقتصادية، على أنها السعي الواعي من أجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد نوقشت السياسة الإقتصادية، كمسألة تتعلق بالإستغلال والإستخدام الأقصى للموارد الإقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الإقتصادية والإجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الإقتصادية، والإنفصال بين ما هو إقتصادي وما هو بيئي كان واضحا في المناقشة المتعلقة بالبيئة، وبحلول أواخر السبعينات وبداية الثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما كانت تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الإقتصادية على المسائل الإجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الإجتماعية، ونضوب الموارد الإقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

إن توقعات البيئة العالمية حينها بينت بأنه إذا ما إستمرت الإتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والإقتصادي والأنماط الإستهلاكية، ستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية لتفوق قدرتها الإستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية، مما عجل بظهور أطراف نادت بضرورة حماية البيئة.

I-2 نادي روما والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية :

وفي سنة 1972 أصدر«نادي روما»[2] تقريره الشهير حدود النمو، The Limits To Growth، الذي عالج فيه مشاكل يعاني منها سكان العالم، وقد أطلق هذا التقرير العنان لمناقشات قضية إستدامة أو تواصل التنمية، ففي مجال الزراعة نجد أن الطلب الشديد على المنتجات الزراعية المترتب على زيادة السكان والنمو الإقتصادي، لابد أن يشكل ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية المحدودة التي يمكن أن تشكل حدودا للنمو، ومن ثم لابد أن يثور القلق للبحث عن حلول للوفاء بإحتياجات المستقبل .وينظر البعض إلى إمكانية تحقيق هذا التوازن بين إحتياجات الحاضر وإحتياجات المستقبل .تزايد الإهتمام على الصعيد العالمي بالأسلوب الذي بواسطته تستخدم الكثير من الموارد الطبيعية للأرض، وعما إذا كان هذا الأسلوب يتيح الفرصة لإستدامة وتواصل الوفاء بإحتياجات السكان المتزايدة[3]

[1] -Bruno Jean, op, cit, p02.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، نادي روما هو تجمع ضم باحثين إقتصاديين وعلماء وسياسيين من دول مختلفة، مركزه زيوريخ بسويسرا، يهتم خاصة بالتحديات العالمية الإقتصادية والبيئية.

[3] محمد السيد عبد السلام - الأمن الغذائي للوطن العربي - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسة عالم المعرفة - الكويت، فيفري 1998، ص129 .

I-3 قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم :

في نفس السنة وبالتحديد خلال الفترة 5-16 جويلية 1972، تم إنعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم[1]، والتي تعتبر الأولى من نوعها، وذلك راجع إلى إدخال البعد البيئي ضمن الأبعاد التنموية، حيث تناولت هذه القمة لأول مرة إنعكاسات التفاعلات القائمة بين التنمية والبيئة، بالإضافة إلى ظهور مفهوم التنمية البيئية، وربطها بالتنمية الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية. وقد تم خلال هذه الفترة انشاء وزارات للبيئة على مستوى أغلب الدول المتقدمة،[2] وتم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الإقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة، وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 الف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض، وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة الذي كان الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، بالإضافة إلى وجوب الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع كافة الخطط التنموية.

I-4 تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية :

بتاريخ 27 أفريل1987، قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك، المعروف بتقرير برونتلاند[3]، والذي كان أول تقرير أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي، وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983، برئاسة رئيسة وزراء النرويج برونتلند آنذاك وأعضاء 22 شخصية من النخب السياسية والإقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم، ويتمثل الغرض الرئيسي لتلك اللجنة هو دراسة تأثير السياسات التصنيعية والإقتصادية لدول العالم على الموارد الطبيعية، والتي لا يمكن بإعتبارها ملكا مشاعا أن تهدره الأجيال الحالية كيفما تشاء، بل هو وقف تستفيد منه الأجيال الحالية، ولكن تحافظ عليه في ذات الوقت لمصلحة الأجيال المقبلة.[4]

I-5 مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض في ريو دي جانيرو 1992):

[1]-عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ,مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،07-08 أفريل 2008، ص 02.

[2] -Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, L'approche territoriale du développement durable : les Agendas 21 locaux , Centre de Ressources du Développement Territorial de Haute-Normandie France, Janvier 2005, p 03 consultée en janvier 2013 sur : www.territoires-haute normandie.net/iso.../approche_territoire_dd.pdf

[3]-عمار عماري، مرجع سابق ، ص 03.

[4]-ضرار الماحي العبيد احمد، نشاة وتطور مفهوم التنمية المستدامة،مجلة التنوير العدد الخامس، الخرطوم السودان، أفريل 2008، ص ص07-08

قد كان لإعلان ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992، الذي شاركت فيه 172 دولة، والمنتهي بإعلان ريو بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث إعترف المؤتمر علنا على نطاق واسع ، بأن جودة البيئة وسلامة الإقتصاد، يرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفصم، ومنذ تلك القمة إستحوذ مفهوم التنمية المستدامة على إهتمام العالم، حيث أحدثت نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والإعتبارات البيئية من جهة أخرى[1]، وقد تم تحديد في هذه القمة، المبادئ التي تؤدي إلى التوفيق بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة في الحماية البيئة، الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

I-6 مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي:

كان هدف مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، الذي عقد في روما سنة 1996، تجديد الإلتزام العالمي لمكافحة الجوع. وحث القائمين على المؤتمر على عدم إستخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والإقتصادي.[2]

ودعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الى ضرورة التصدي لنقص التغذية وكذلك القلق المتزايد إزاء قدرة الزراعة على تلبية الإحتياجات الغذائية في المستقبل. أصدر المؤتمر وثيقتين رئيسيتين هما: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي.

ودعى إعلان روما الدول أعضاء الأمم المتحدة للعمل على خفض أعداد مصابي سوء التغذية المزمنة في العالم بحلول عام 2015. أما عن خطة العمل، فقد حددت عدة أهداف للمنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي علي مستوى الفرد، والأسرة، وعلي الصعيد الوطني، والإقليمي.[3]

I-7 مؤتمر الأمم المتحدة للألفية:

تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية الثالثة، في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية الذي شارك فيه أكثرمن 150 رئيس دولة وحكومة بنيويورك سنة 2000، وتطرق فيه إلى مجمل القضايا السياسية والإقتصادية على المستوى الدولي، ووفر منظورا متكاملا لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم، وقد ركز إعلان الألفية للتنمية على تخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة وضمان الإستدامة البيئية وبناء الشراكات التي من شأنها جعل العولمة قوة دفع تنموية لكافة سكان العالم.

I-8 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ 2002 :

[1]-ضرار الماحي العبيد احمد، مرجع سابق، ص ص09-10.
[2] موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (ف. ا. و) الالكتروني تصفح بتاريخ 17-11-2022
[3] تم التطرق باسهاب للاهداف المسطرة في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المنعقد في روما سنة 1996.

بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر ري ودي جانيرو، تم دعوة ممثلي الدول والحكومات، بالإضافة إلى جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي (من سلطات محلية، وإدارة، مواطنين وجمعيات وشركات..) لإقامة شراكات قصد إعتماد خطة عمل من أجل حماية الموارد الطبيعية،[1]حيث إنعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002 تأكيدا على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة، ذلك أن حماية البيئة والتنمية الإجتماعية والإقتصادية أصبحت أمورا لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على ما تم تحقيقه في هذا المجال منذ قمة الأرض وما تمخض عنها من إعلانات دولية في مجال البيئة والتنمية[2] وأكد اعلان مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي إنعقد بجوهانسبورغ بجنوب افريقيا 20 أوت-2سبتمبر 2002 على :

- إلتزام شعوب العالم بالتنمية المستدامة؛
- الإلتزام بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع؛
- العمل على ضمان رفاهية الأجيال القادمة عن طريق مكافحة الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية غير المستدامة؛
- التعاهد على تعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة، على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛
- السعي بعزم لوضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر؛
- تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية كمتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتمثلة في:

- الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الإتساع بين العالمين المتقدم والنامي اللتان تشكلان تهديدا كبيرا للإزدهار والأمن والإستقرار على مستوى العالم.
- البيئة العالمية التي تعاني من التدهور الناتج عن تناقص التنوع البيولوجي المستمر، وإستنفاذ الأرصدة السمكية، والتصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة.
- العولمة التي أضافت بعدا جديدا للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، فتكامل الأسواق السريع

[1]-Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, Op.cit. p04

[2]-ضرار الماحي العبيد أحمد، مرجع سابق،ص ص11-12.

وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفق الإستثمارات حول العالم قد طرحت فرصا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولكن فوائدها وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت،وخاصة في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في مجابهة تحدياتها.

وعليه فان جوهر أعلان جوهانسبورغ هو تأكيد الإلتزام بمحاربة الفقر وحماية البيئة وإستدامة الموارد الطبيعية بتوازن من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للسكان في الأجيال الحالية والقادمة في المستقبل.

لقد تبنت قمة جوهانسبورغ المبادئ الأساسية والبرامج التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد بريو دي جانيرو سنة 1992 لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإلتزمت قمة جوهانسبورغ بالسعي لتعزيز التكامل بين عناصر التنمية المستدامة الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وذلك من أجل استئصال الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدام، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية .

وأشارت قمة جوهانسبورغ إلى أن ممارسة الحكم الرشيد داخل كل بلد تشكل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، فعلى الصعيد الداخلي تعتبر السياسات البيئية السليمة والسياسات الإجتماعية والإقتصادية الصائبة والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لإحتياجات الناس، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، والبيئة التمكينية للإستثمار بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما انه نتيجة للعولمة، أصبحت بعض العناصر الخارجية حاسمة في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية، وتشير الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى إستمرار الحاجة إلى بيئة ديناميكية و تمكينية على صعيد الإقتصاد الدولي تكون داعمة للتعاون الدولي وخاصة في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة، ومشاركة البلدان النامية الكاملة والفاعلة في إتخاذ القرار العالمي، إذا ما أريد صون زخم التقدم العالمي صوب تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل السلام والأمن والإستقرار وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية، وإحترام التنوع الثقافي عناصر أساسية.[1] ومن توجيهات القضاء على الفقر التي اشتملت عليها خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية إتخاذ الإجراءات الآتية:

- خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم، وعدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم

[1] -Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) ,Rural Development in the Arab Region, Regional Conference on Land Degradation Issues in the Arab Region, Cairo, 30 October - 1 November 2007, p06, consulté en ligne en avril 2013 sur www. css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D10.pdf

سبيل الحصول على مياه للشرب إلى النصف، بحلول الموعد نفسه؛

– إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الإجتماعية والبشرية في البلدان النامية حسب طرائق تحددها الجمعية العامة، والتشديد في الوقت ذاته على الطابع الطوعي للتبرعات وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة وتشجيع دور القطاع الخاص والمواطنين بالنسبة لدور الحكومات في تمويل هذه المساعي؛

– وضع برامج وطنية للتنمية المستدامة والتنمية المحلية والمجتمعية حيثما اقتضت الحاجة ذلك ضمن الإستراتيجيات القطرية لتخفيف وطأة الفقر من أجل زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم، وينبغي أن تكون هذه البرامج معبرة عن أولوياتهم وان تتيح زيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية، والخدمات والمؤسسات العامة، خاصة الأرض والماء وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة؛

– تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الكاملة في إتخاذ القرار على جميع الأصعدة؛

– وضع سياسات وأساليب وطرق لتحسين إمكانية وصول السكان الأصليين ومجتمعاتهم إلى الأنشطة الإقتصادية؛ وزيادة عمالتهم من خلال تدابير تشمل حسب الإقتضاء التدريب والمساعدة الفنية و الائتمان؛

– توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع، وتخفيض حدة المخاطر الصحية البيئية ؛

– ضمان حصول الأطفال في كل مكان، فتية وفتيات، على فرصة إتمام المرحلة التعليمية الأولى بكاملها، وفرصة متساوية في جميع مراحل التعليم؛

– إتاحة سبل الحصول على الموارد الزراعية للأشخاص الذين يعانون الفقر،وخاصة النساء والسكان الأصليين، والقيام حسب الإقتضاء بتعزيز ترتيبات حيازة الأرض التي تعترف بالنظم الأهلية لإدارة الموارد والأملاك العامة وتحميها ؛

– بناء الهياكل الأساسية الريفية، وتنويع الإقتصاد وتحسين النقل وسبل وصول فقراء الريف إلى الأسواق وإلى المعلومات عن الأسواق والائتمان من أجل دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛

– نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق الشراكة بين القطاعين الخاص

– والعام والتي تهدف بالأساس إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي؛

– مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير كالإستفادة أكثر من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالة الطقس والمناخ؛

– زيادة الوصول إلى المرافق الصحية لتحسين الصحة وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال.[1]

[1]- Economic and Social Commission for Western Asia , Op.cit. p07

II-مفهوم،أهداف وأبعاد التنمية المستدامة:

II-1 مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت واختلفت الرؤى فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة بإختلاف الهيئات والمنظمات والجهات التي اهتمت ببلورة فكرته ومفهومه، إنطلاقا من منظور كل منها، ويرجع بالأساس الى تعدد وتداخل الإستخدامات على حسب إختلاف وجهات نظر المفكرين وتخصصاتهم، حيث تطرق تقرير الموارد العالمية الذي قدم سنة 1992 محاولة لتوضيح هذا الخلط المفاهيمي المتعدد التخصصات والأبعاد، من خلال اجراء عملية مسح عام وقد فرق بين ثلاث توجهات نذكر في الآتي:

أولا: التعاريف ذات التوجه البيئي لمفهوم التنمية المستدامة: والذي ركز على الإستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية بأنواعها من أراضي وموارد مائية وطاقات متجددة وغير متجددة.

ثانيا: التعاريف ذات التوجه الإجتماعي والإنساني، والذي سعى من اجل إستقرار النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان عبر الأقاليم والمناطق بالإضافة الى تحسين ظروف المعيشة بشكل عام من اسكان وغذاء واستشفاء وتعليم، خاصة في المناطق الهشة والفقيرة .

ثالثا: التعاريف ذات التوجه الإقتصادي: والذي اهتم بوجوب تكاثف جهود جميع الدول دون استثناء لتحقيق تنمية شاملة تمس الجميع، موجهة مسؤولية الدول المصنعة بوجوب مرافقتها للدول الغير مصنعة والنامية والتي تتحمل تبعات والآثار السلبية لعمليات التصنيع المكثف، خاصة من الجانب البيئي له من تلوث واحتباس حراري وتغير مناخي، بالإضافة الى إستغلالها لمواردها الطبيعية واستنزافها لها.

الا انه يبقى التعريف الذي طرح سنة 1987 من طرف رئيسة وزراء النرويج غرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland، والتي ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة وقدمت تقريرا سمي بمستقبلنا المشترك هو الأشمل والأوسع والأكثر قبولا من طرف الجميع، حيث عرفت على أنها التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتهم الخاصة.[1]

ويتبين من التعريف السابق شمولية المفهوم وتضمنه للعديد من الأبعاد المتكاملة والمندمجة فيما بينها والتي تعطي له تميزا من حيث الفكرة عن سابقاتها في موضوع التنمية.

II-2 أهداف التنمية المستدامة

لقد قدمت هيئة الأمم المتحدة جملة من الأهداف المسطرة لتحقيقها، من خلال تبني هذا المفهوم الجديد

[1] -Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, Op.cit. p04.

للتنمية من طرف اغلب دول العالم وتشكل إطارا عالميا للعمل نحو التنمية المستدامة في جميع البلدان، والذي جاءت كرد على المشاكل التي يعاني منها العديد من الشعوب والمجتمعات على المستوى الجزئي، بالإضافة الى الظواهر الطبيعية المتطرفة وماينجر عليها من تبعات سلبية على الطبيعة والإقتصاد بشكل عام، حيث إشتملت الأهداف المتفق عليها على:

الهدف 1: القضاء على الفقر يعد القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان هدفا محوريا لخطة التنمية المستدامة، بحيث لا بد من أن يكون النمو الإقتصادي شاملا للجميع والذي يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة.

الهدف2: القضاء التام على الجوع: و يتعلق الهدف بخلق عالم خال من الجوع. فقد تفاقمت مسألة الجوع وإنعدام الأمن الغذائي في العالم بشكل مثير للقلق، وهو اتجاه ارتفع نتيجة لمجموعة من العوامل منها الوباء والصراعات وتغير المناخ وتفاقم عدم المساواة. ويتيح قطاع الغذاء والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، وهما قطاعان محوريان في جهود القضاء على الجوع والفقر.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه، من خلال ضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاه للجميع، واللذان يعتبران أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 4: التعليم الجيد، حيث يعتبر الحصول على التعليم الجيد هو الأساس في تحسين معايش الناس وتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين، والتي لا تعتبر حقا أصيلا من حقوق الإنسان فحسب، وأنما هي ضرورة من ضروريات وجود عالم مستدام ينعم بالإزدهار والسلام.

الهدف 6: المياة النظيفة والنظافة الصحية، حيث تعتبر إمكانية حصول الجميع على المياه النظيفة هي مكون أساسي من مكونات العالم الذي نبتغيه.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، تعتبر الطاقة هي مسألة مركزية في كل التحديات الماثلة والفرص المتاحة.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الإقتصاد، حيث علينا أن نعيد النظر في الأفكار السائدة في إقتصادنا وأدواته والسياسات الإجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ويعتبر الإستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة، حيث يهدد إنعدام المساواة التنمية الإجتماعية والإقتصادية على المدى الطويل، ويقوض الحد من الفقر ويدمر شعور الناس بالإنجاز وتقدير الذات.

الحد من التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، من خلال التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو.

الهدف 12: الإستهلاك والإنتاج المسؤولان، حيث تستهدف أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة الوصول الى إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل.

الهدف 13: العمل المناخي، والذي يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ عدم تعثر التقدم المحرز بسبب تلك الظاهرة، وتمتع إقتصادات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.

الهدف 14: الحياة تحت الماء، عما ان محيطات العالم هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحا لسكنى البشرية.

الهدف 15: الحياة في البر، حيث تشكل إزالة الغابات والتصحر تحديين رئيسيين يؤثران في معايش ملايين الناس. وتبذل حثيثة في إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية، من خلال شجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، حيث يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تكوين شراكات ناجعة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تبنى على أهداف ورؤى مشتركة.[1]

II-3 أبعاد التنمية المستدامة:

لتحقيق تنمية مستدامة على أرض الواقع لابد من تحقق أبعاد متكاملة وشاملة تمس جميع نواحي الحياة، نذكرها فيمايلي:

أ- **البعد الإقتصادي:** يتعلق هذا البعد بضمان النمو الإقتصادي المستدام والشامل. يشمل ذلك تعزيز الإستثمارات والابتكار وتطوير الصناعات المستدامة وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز التجارة العادلة والإقتصاد الأخضر.

ب- **البعد الإجتماعي:** يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية لجميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

ج- **البعد البيئي:** يتعلق بالحفاظ على البيئة وتحقيق الإستدامة البيئية. يشمل ذلك حماية التنوع

[1] الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة ، أهداف التنمية المستدامة ، تم التصفح عليه بتاريخ 22-05-2023 /https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والتكيف مع تغير المناخ .

د- البعد المؤسساتي: يهدف هذا البعد إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. يهدف أيضا إلى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة.

هـ- البعد الثقافي: يشمل هذا البعد التعرف على التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد. يهدف أيضا إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية.[1]

ان عملية تطبيق مبادئ ورؤى التنمية المستدامة على أرض الواقع، واسقاطها على الأقاليم المحلية والوطنية أدى للتفكير الى ايجاد خطة عمل دولية تسهم في ذلك، والتي اصطلح عليها بجدول اعمال القرن 21 او الاجندة 21، والتي سنحاول تبيين أهم ماجاء بها في الجزء التالي.

III- مضمون جدول أعمال القرن 21:

جدول أعمال القرن 21 يتضمن خطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة تبناها زعماء العالم في أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية مؤتمر قمة الأرض الذي أقيم في ريودي جانيرو بالبرازيل 1992 جدول أعمال القرن 21 يعني (جدول الأعمال= ما يجب القيام به،21= للقرن 21)، والمعروف أيضا باسم الأجندة 21[2] والذي كان بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية حيث أضاف لها البعد البيئي وضرورة الإهتمام بحماية الموارد الطبيعية وإستدامة إستخدامها. ويقدم جدول أعمال القرن 21 برنامجا شاملا لمعالجة مجمل القضايا البيئية والتنموية لتتحقق التنمية المستدامة عن طريق تكامل الجهود المحلية والإقليمية والعالمية.[3]

جدول أعمال القرن 21 يمثل دليل تنفيذي للتنمية المستدامة،وهو يحتوي على 40 فصل مقسم إلى 4 اقسام . يحتوي على 115 مقترح تعمل على توجيه القرارات على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية) من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.وتم توقيع هذه الوثيقة من قبل أكثر من 150 ممثل دولة . ويشير الفصل 28 إلى تنفيذ جدول أعمال القرن 21 على المستوى المحلي، والذي يصطلح عليه "الأجندة 21 المحلية".[4]

---

[1] الموقع الالكتروني الشبكة العربية للتميز والإستدامة ، التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات، ، تم التصفح بتاريخ 20-05-2023 على الموقع الالكتروني التالي: https://sustainability-excellence.com

[2]-Neila. Nedjadi, Khaled. Khebbache ,La problématique du développement durable à travers l'agenda 21 : Concepts , priorités et perspectives , intervention au seminaire de developpement durable universite de setif , algérie, avril 2008,p15, consultée en ligne le 12-02-2013 sur: www.univ-ecosetif.com/seminars/ddurable/61.pdf

[3] -Economic and Social Commission for Western Asia, Op.cit. p03.

[4] - Neila. Nedjadi, Khaled. Khebbache, op,cit,p15

III-1 مفهوم الأجندة 21 المحلية:

الأجندة 21 المحلية هي خطة عمل، تحدد أهداف ووسائل تنفيذ التنمية المستدامة للأقاليم. ويتم ذلك من خلال وضع تماسك لأهداف المجتمع، بالإضافة إلى التشاور مع جميع الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين. فهي تعتبر عملية تفكير إستراتيجي من أجل وضع مشروع جماعي لتنمية الإقليم المحلي على المدى الطويل، وذلك من خلال البحث عن التوافق والتقارب بين جميع الأبعاد: الإقتصادية والبيئية والبشرية و الإجتماعية.

وتقوم الأجندة 21 بمعالجة المشاكل الحالية على المستوى العالمي، وتهدف إلى إعداد العالم للمهام التي تنتظره في المستقبل وتعتبر هذه العملية ذات طابع تشاركي في الإقليم،تتحقق من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل، ويتم تقييمه بشكل دوري،يتطلب برنامج العمل هذا تعبئة فعلية لجميع الجهات الفاعلة في الإقليم.

إن التطبيق على المستوى المحلي يتوافق مع المبادئ المعمول بها على المستوى الدولي في جدول أعمال القرن 21 للأمم المتحدة، المشار لها في الفصل 28.ومن الضروري التمييز بين الاجندة 21 والأجندة 21 المحلية. فقد تم تعريف الاجندة 21 على المستوى الدولي في مؤتمر ري ودي جنيرو. بينما تعتبر الأجندة 21 المحلية كعملية تطبيق لمجموعة توصيات الأجندة 21 على المستوى المحلي، والتي يتم إعدادها وتنفيذها من طرف كافة الفاعلين المحليين.[1]

III-2 مبادئ الأجندة 21 المحلية:

تشتمل الأجندة 21 المحلية على أربعة مبادئ أساسية توجيهية تتمثل في:

1-حماية البيئة: من خلال العمل على الحد من العوامل المؤثرة سلبا على البيئة والعمل على دعم الأنشطة البشرية التي تولي أهمية بالغة لها وللطبيعة؛

2- الإنصاف الإجتماعي والبيئة: من خلال عملية دمج لجميع الإهتمامات البيئية والإهتمامات الإجتماعية (مفهوم الرفاه الإجتماعي ونوعية الحياة) ؛

3- الكفاءة الإقتصادية والبيئة: ويقصد بها عملية دمج البعد البيئي في كل العمليات الرامية لتحقيق تنمية إقتصادية؛

4- الحوكمة المحلية: وذلك عن طريق تأسيس نمط جديد من التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية.

[1]-Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, Op. cit. p08.

III-3 خصائص الأجندة 21 المحلية:

تعتبر الأجندة 21 المحلية خطة عمل ينتهجها الفاعلون المحليون من أجل تحقيق تنمية إقليمية محلية مستدامة، تقوم على مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- أن يقوم كل مجتمع محلي بعملية تصميم جدول اعماله إنطلاقا من واقعه وإحتياجاته؛
- أن ينطوي على فتح مجالات إختصاص المسؤولين المنتخبين و المصالح التقنية؛
- دعوة جميع القوى الحية للمجتمع، إلى تظافر جهودها لتحقيق تنمية محلية مستدامة؛
- السماح بتسهيل عملية إنشاء شبكة من الجهات الفاعلة والخبرات و المعارف؛
- المساهمة في بناء ثقافة التنمية المستدامة، وخلق الظروف الملائمة للحوار بين صانعي القرار والمواطنين.

الشكل رقم 01: مخطط توضيحي للأجندة 21 المحلية والتنمية المستدامة

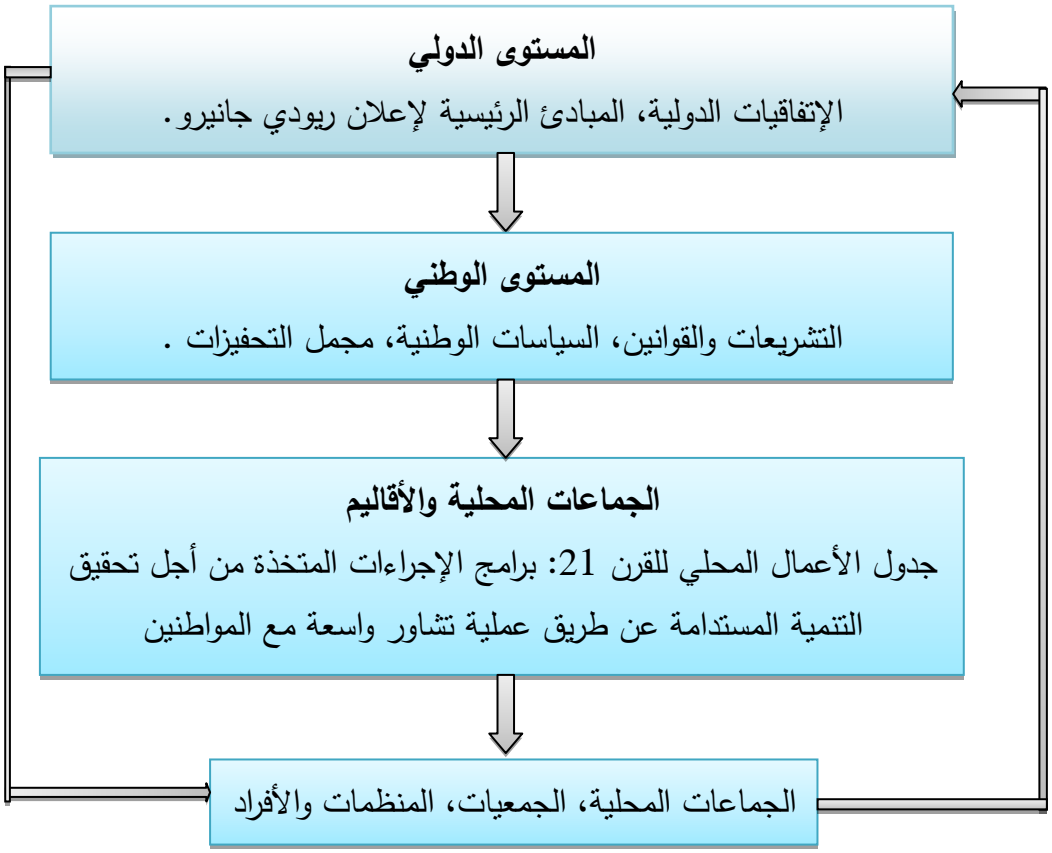

Source :Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, L'approche territoriale du développement durable : les Agendas 21 locaux , Op.cit.p11

وبالتالي يمكننا القول أن مفهوم التنمية المستدامة المتعارف عليه حاليا كان نتيجة حتمية للمساعي الدولية الهادفة الى ايجاد حلول حقيقية للعديد من المشاكل المتعددة الاوجه والتي أثرت سلبا على أسلوب حياة المجتمعات والدول.

حيث إقتصر الفكر التنموي في البداية على ربط مفهوم التنمية بالزيادة الإنتاجية لمتطلبات الشعوب والمجتمعات، والتي أهملت وفقها للعديد من الجوانب، ليليها تصحيح فكري للمفهوم بإضفاء التنمية الإجتماعية المغيبة سابقا، وما عرف بالتنمية الإجتماعية والانسانية ومارافقها من صدور العديد من اللوائح والقوانين الدولية والوطنية التي تركزت على ضمان الحق في العيش وفي حياة كريمة لكافة شعوب المعمورة، ومع مناداة المنظمات الداعية لحماية البيئة على ضرورة الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وعلى إعطاء الحماية الضرورية للطبيعة بشكل عام، خاصة مع التغيرات المناخية كالاحتباس الحراري ومارافقه من ظواهر غير مألوفة سابقا، توجب على جميع الفاعلين الدوليين والمحليين التفكير وفق أسلوب فكر عالميا وأعمل محليا حسب ما جاء في الأجندة 21 المحلية لوضع مفهوم أوسع يرتكز على ثلاث أسس إقتصادية وإجتماعية وبيئية والتي أظهرت كمفهوم للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

سنتطرق في هذا المبحث الى أهم المراحل التى مر بها الفكر التنموي المتعلق بالمناطق الريفية ليصل الى مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

I- التطور التاريخي لمفهوم التنمية الزراعية والريفية:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطور مستمرا وواضحا في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة إستجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال[1]، لقد تطور مفهوم التنمية الزراعية والريفيةتاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الإجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الزراعية والريفيةالمندمجة إلى المفهوم الشامل للتنمية الزراعية والريفية المستدامة الذي برز ووجد الإهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة، ويمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسة لتطور مفهوم التنمية الزراعية والريفية المتمثلة في المراحل التالية:

[1]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، مرجع سابق، ص150.

I-1 مفهوم تنمية المجتمع:

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الاربعينيات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبريدج للتنمية الذي إنعقد في عام 1948، جاء تعريف تنمية المجتمع على أنه حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الإستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها وإستثارها بطريقة تحقق الإستجابة الفعالة لهذه الحركة[1].

وقد غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا إجتماعية بعدما كان يقتصر سابقا على الجوانب الإقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تتجسد في نموذج مايكل تودارو Michael Todaro [2]، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، وإحترام الذات وحرية الإختيار[3]، وعليه فإن مفهوم تنمية المجتمع يؤطر لبرامج التنمية الإجتماعية المعتمدة أساسا على المشاركة الشعبية والعون الذاتي، ولقد تعثرت برامج تنمية المجتمع في الكثير من الدول النامية، لتركيزها على التمويل الذاتي من أجل تقديم الخدمات الإجتماعية وإغفالها للمشاريع الإنتاجية ذات المردود الإقتصادي التي من شأنها أن تمكن سكان المجتمعات المحلية من مواصلة الدعم المادي للبرامج الإجتماعية.[4]

وخلال منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المندمجة التي تعنى بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.[5]

---

[1]- Economic and Social Commission for Western Asia, Op.cit. p04.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، مايكل تودارو Michael Todaro، إقتصادي امريكي، مختص في إقتصاديات التنمية .

[3]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، مرجع سابق، ص 151 .

[4] -Economic and Social Commission for Western Asia,Op.cit. p 08.

[5]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، مرجع سابق، ص 152.

I-2 مفهوم التنمية الزراعية والريفية المندمجة:

التنمية الزراعية المستدامة هي التنمية الزراعية التي تسهم في زيادة كفاءة الموارد وتعزيز القدرات على الصمود وضمان الانصاف والمسؤولية على المستوى الإجتماعي للزراعة ونظم الزراعة والأغذية بهدف ضمان الأمن الغذائي التغذية للجميع حاضرا ومستقبلا.[1]

ويتأسس المفهوم على ضرورة التكامل بين الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتتضمن مشاريع التنمية الزراعية والريفية بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية، وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الزراعية والريفية في العالم، ولقد تبنت الحكومات الوطنية في كثير من الدول برامج التنمية الزراعية والريفية كآلية لتقديم خدمات موردها الأساسي إقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات ذات طبيعة إجتماعية.[2]

تقوم التنمية الزراعية والريفية المندمجة على مبدأ التنمية من تحت، فسكان الريف هم من يبادرون بناءا على حاجياتهم وتطلعاتهم، وهم من يتابع عملية التنفيذ وهم المستفيدون، ومن بين ما تتميز به التنمية الزراعية والريفية المندمجة نجد أن:

- فقراء الريف هم المستهدفون بصفة أساسية من برامج التنمية المندمجة؛
- تعتمد التنمية الزراعية والريفية المندمجة على أسلوب اللامركزية في إتخاذ القرار إذ تتبع نموذج التخطيط من أسفل إلى أعلى؛
- تتسم التنمية الزراعية والريفية المندمجة بالشمول والتكامل كونها تعتمد على نظرة نظامية إذ تعتبر الوسط الريفي نظاما يجب تحقيق توازن وتكامل بين كل أجزائه، فبرامج التنمية الزراعية والريفية المعدة لتنمية منطقة ما، تشمل جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتراعي تحقيق التكامل بينها؛
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية والمشاركة الشعبية والعدالة الإجتماعية مع التركيز بشكل خاص على الفئات المحرومة في المجتمع المحلي؛
- تسعى التنمية الزراعية والريفية المندمجة إلى تحقيق الرخاء إعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد لأبناء المجتمع المحلي دون تمييز لفئة عن غيرها؛

[1] فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي CFS HLPE، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، روما إيطاليا، اوت 2016، ص 17.

[2]-Economic and Social Commission for Western Asia, op, cit, p10 .

– تختلف برامج التنمية الزراعية والريفية المندمجة من إقليم لأخر وفقا لخصائص كل إقليم من حيث الموارد والفرص المتاحة والصعوبات والعوائق؛

ووفقا لمفهوم التنمية الزراعية والريفية المندمجة، يقع الإنسان في صميم العمليات التنموية، فهو يمثل المصمم والمنفذ من جهة والمستفيد في نفس الوقت من جهة أخرى.

I-3 مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة.[1]

تهدف التنمية الزراعية والريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير إرتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويما، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى العام، إن مضمون التنمية الزراعية والريفيةيستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف، من خلال زيادة كفاءة الموارد وتعزيز القدرات على الصمود وضمان الانصاف والمسؤولية على المستوى الإجتماعي للزراعة ونظم الزراعة والأغذية بهدف ضمان الأمن الغذائي التغذية للجميع حاضرا وفي المستقبل. [2]

وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو2003، فإن التنمية الزراعية والريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية،[3]إن التنمية الزراعية والريفية المستدامة حسب منظمة الأغذية والزراعة 1989، تمثل عملية "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية، لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على إحتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة في قطاع الزراعة والغابات وقطاع الصيد البحري، وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات، وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجيا، وقابلة للحياة

[1]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، مرجع سابق، ص152.

[2]فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي التنمية الزراعية المستدامة، تقرير من اجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية ، أوت 2016.، ص 17.

[3] Economic and Social Commission for Western Asia, Op. cit. p10.

إقتصاديا، وعادلة إجتماعيا.[1]

إضافة إلى ذلك فهي تمثل مجموع التدخلات التي يقوم بها جميع الفاعلين بإختلاف طبيعتهم وإختلاف مستوياتهم، قصد تحقيق إستمرارية في النمو الإقتصادي في الأقاليم الريفية، تنمية وتطوير وتحسين النمط المعيشي لسكان المناطق الريفية، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال عملية تحسين وزيادة لفرص الحصول على الغذاء، العمل، والدخل لجميع سكان المناطق الريفية،[2] وتعتبر التنمية الزراعية والريفية المستدامة حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر، والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الإقليمية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن التنمية الزراعية والريفية هي مسألة إجراءات محددة يجب أن تأخذ في الحسبان، جميع أوجه تظافر السياسات من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الأنشطة الإقتصادية، والتحضر والتنمية الإقليمية، وسياسات مكافحة التفاوتات والسياسات البيئية، فالتنمية الزراعية والريفيةلا تعتبر كسياسات قطاعية فقط، بل هي تقع في صميم سياسات التنمية المستدامة، وينظر إليها بإعتبارها نهجا متشابكا يعتبر فيه الإقليم مرجعا مكانيا وإجتماعيا له خصوصياته المرتبطة به، وفضاءا لإدارتها السياسية القائمة على التنمية الإقليمية، والتي تقوم بربط فضاء معين بعناصره

الفاعلة التي تخطط من أجل مستقبله وتحدد مجالات العمل المفضلة بما يسمح بإدارة شبكاته المعقدة[3]. وتسهم في زيادة كفاءة الموارد وتعزيز القدرات على الصمود وضمان الانصاف والمسؤولية على المستوى الإجتماعي للزراعة والأغذية بهدف ضمان الأمن الغذائي للجميع حاضرا وفي المستقبل [4]

وقد حرص المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992 (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) على ضرورة تعزيز التنمية الزراعية والريفية والزراعية، بتبني جدول وبرنامج أعمال دولي متعلق بالزراعة والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، هذا البرنامج هو الفصل 14 من الأجندة 21. وهو إطار شامل لتصميم السياسات والبرامج وغيرها من الجهود لتلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق الإدارة والإستغلال الأمثل لقاعدة الموارد الطبيعية،[5]وقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة من جهتها مفهوم التنمية الزراعية والزراعية والريفية

[1]Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy , Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables, Fao, rome, 2005, p 03.

[2]Rashid Solagberu Adisa, Rural Development –Contemporary Issues and Practices, InTechopen.com, number 2204, London , United kingdom,20 april 2012 . p283.

[3] -Grigori Lazarev , ,Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables ,op,cit ,pp 1041-1042

[4]فريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي CFS HLPE ، مرجع سابق، ص 17.

[5]- Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy , op, cit, p 03.

المستدامة تأسيسا على موجهات الفصل 14 في جدول اعمال القرن 21 النهوض بالزراعة والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وعرفتها بأنها عملية متكاملة تهدف إلى:

– ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا والتوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى؛

– توفير فرص العمل وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة وظروف في مجال الإنتاج الزراعي؛

– المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على زيادة إنتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لها أو بالقيم الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية؛

– العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الضارة بإستدامة الإنتاج، وعلى تقوية آليات الإعتماد على الذات في العمل الإنتاجي؛

– ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية.

ويرتكز منهج الزراعة والتنمية الزراعية والريفية المستدامة وفقا للأجندة على مبدأين أساسيين هما:

– **يمثل الانسان محور التنمية؛** لذا فان أي إجراء يخص التنمية من تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم يجب أن يكون منفذا وفقا لأسلوب المشاركة ؛التي تؤدي إلى فهم أفضل لمواطن الضعف المحلية، فمتى يتم استشارة المجتمعات والمنظمات المحلية، وأخذ وجهات نظرهم في الإعتبار، و خلق مساحة أكثر انفتاحًا لمشاركة المعلومات. تؤدي إلى الاستهداف المناسب لمواطن الضعف للمجتمعات المحلية ووضع أفضل لتحديد إحتياجاتهم الخاصة .وبالتالي يتم إنشاء مساحة للكرامة والتمكين و التعبير للجميع [1].

– **إن التنمية الزراعية والريفية لا تخص جانب معين فقط، وإنما هي عملية شاملة:** حيث أنها تأخذ في الإعتبار كافة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وغالبا ما تسمى هذه الأبعاد "أسس" الزراعة والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والتي يعتبر الهدف الأساسي لها هو تحسين سبل معيشة السكان على نحو مستدام في المناطق الريفية، مع وجوب المحافظة على البيئة، فضلا عن البعد الثقافي تأكيدا على الأهمية الكبيرة للثقافة.

في الوقت الراهن دوليا تعتبر التنمية الزراعية من أقوى الأدوات لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وتوفير الغذاء لنحو 9.7 مليارات شخص بحلول عام 2050. كما أن نمو قطاع الزراعة أكثر فاعلية بمرتين إلى أربع مرات من سائر القطاعات الأخرى في زيادة مستويات الدخل بين أشد الفئات فقرا؛ وتعد الزراعة أيضا بالغة الأهمية للنمو الإقتصادي: إذ تشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي،

[1] ACF , International Evaluation de la Sécurité Alimentaire et des Moyens d'ExistenCe Guide Pratique Pour Le Terrain, Département Technique – Sécurité Alimentaire, Paris France, Décembre 2009 April 2010

وفي بعض أقل البلدان نموا، يمكن أن تشكل أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي.

لكن أنشطة النمو والحد من الفقر والأمن الغذائي، التي تقودها الزراعة، باتت معرضة للخطر إذ تؤثر الصدمات المتعددة كجائحة كورونا مثلا وتغير الأحوال الجوية والآفات والصراعات والحروب، والذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد الجوع. وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تسارع أزمة الغذاء العالمية التي تدفع بملايين الناس إلى براثن الفقر المدقع، كما لا يحصل نحو 205 ملايين شخص في 45 بلدا على غذاء كاف، مما يعرض حياتهم للخطر.[1]

II- أبعاد التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

إن التنمية الزراعية والريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث التنمية الزراعية والريفية المستدامة ومن بين هذه الأبعاد:

أ-**بعد التنمية الإجتماعية:** الذي يهدف إلى تحقيق عدالة إجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الإقتصادية بين الفئات الإجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا،[2]وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم.

إن العدالة الإجتماعية تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة في المجتمعات الريفية بزيادة فرص الحصول على الموارد وزيادة مشاركتهم في كل عمليات إتخاذ القرار التي تتعلق بهم وبإقليمهم المحلي.[3]

ب-بعد التنمية الإقتصادية: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الإقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الانشطة الريفية الأخرى الإقتصادي والإجتماعية والثقافية.[4] والمتمثلة في تحسين القدرة التنافسية للإقليم وجعله إقليما قابلا للعيش، بالإضافة إلى العمل على زيادة إنتاجية النشاط الزراعي وجعله نشاط مربح يؤدي لزيادة دخل العائلات الممتهنة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة إستغلال الموارد المحلية والخارجية في نفس الوقت.[5]

ج-بعد التنمية البيئية: تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن إستغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن إستدامة عطائها لمصلحة

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview#1
[2]- Economic and Social Commission for Western Asia, Op.cit. p12.
[3]- Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy, op,cit, p05.
[4]- Economic and Social Commission for Western Asia, Op.cit. p11.
[5] - Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy ,op,cit, p04.

الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

هـ- بعد التنمية البشرية: والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط وإتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات،[1]وذلك حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD حول التنمية العالمية الذي أعد سنة 2001، الذي أكد على أن دور التنمية يكمن في توسيع إمكانيات كل فرد في إختيار الحياة التي تناسبه، هذا المفهوم يتعدى بكثير المتعلق بالنمو الإقتصادي، فالتنمية ما هي في الواقع إلا وسيلة لزيادة خيارات الإنسان.[2]

و-بعد التنمية الثقافية: وذلك عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية، بالإضافة إلى تعزيز القيم والثقافات المحلية الإيجابية حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات الدينية، التصورات، العلاقات والممارسات المجتمعية، الفنون الإبداعية، بالإضافة أيضا إلى نوع وأسلوب الغذاء.[3]

الشكل رقم 02: أبعاد التنمية الزراعية والريفية المستدامة

Source : Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy, Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables, Fao, Rome Italie, 2005, p04.

[1] Economic and Social Commission for Western Asia, Op.cit. p13.
[2] Michel Maldague, Développement Intégré des Régions Tropicales -Approche systémique - Notions - Concepts – Méthodes. Édition revue Classiques des sciences sociales, École régionale post-universitaire d'aménagement et de gestion intégrés des forêts et territoires tropicaux (ÉRAIFT), Université de Kinshasa, Congo, le 20 juillet 2006, p.08.
[3] Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy, op, cit, p06.

III- متطلبات التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

يتم تحديد وتيرة ومستوى التنمية الزراعية والريفية عن طريق عدة عوامل، والتي يمكن أن تكون إما ذات طبيعة إجتماعية، إقتصادية، مؤسساتية، ثقافية، تكنولوجية أو بيئية، هذه العوامل غالبا ما تتفاعل مع بعضها البعض ويمكنها أن تعمل على إظهار آثار على العديد من المستويات المرتبطة بالتنمية الريفية، وتتمثل هذه العوامل في:

- **حسن إستغلال الموارد الطبيعية وكفاءة إستخدامها:** إن توافر الموارد الطبيعية، لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية ريفية منشودة، إلا إذا تمت عملية إدارتها وإستغلالها بشكل جيد، عقلاني ورشيد؛
- **زيادة عمليات الإنتاج والتوظيف:** يعني ذلك أنه كلما إرتفعت القدرة الإنتاجية لمنطقة ما فبالتأكيد سترتفع نسبة فرص العمل، وبالتالي سيتحسن المستوى المعيشي لسكانها؛
- **زيادة القوى العاملة ونوعية التقنيات المستعملة:** إن زيادة القوى العاملة وتحسين وسائل وتقنيات الإنتاج المتعلقة بالسلع والخدمات، مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج؛
- **الحوكمة السليمة:** إن سكان المناطق الريفية في حاجة ليس فقط للمشاركة في عملية الإدارة والتسيير ولكن يجب أيضا ضمان المساءلة والكفاءة في الإدارة والتسيير؛
- **الدور المهم والقيادي للحكومة في تحقيق التنمية الزراعية والريفية:** والذي يتمثل في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولا، يجب على الحكومة صياغة رؤية وإستراتيجية على المدى الطويل تتعلق بالتنمية المستدامة للقطاع الذي يجب أن يكون متماسكا ومندمجا، ومتكاملا، ومدعوما برؤية تنموية وإستراتيجية وطنية؛

ثانيا، يجب أن توفر الحكومة بيئة سياسية تمكينية من حيث السياسات القطاعية المحددة، والتشريعات، وتوفير الإحتياجات العامة (مثل الميزانيات الأولوية وبناء القدرات والتعليم وتمكين المرأة، وتعزيز البحث والتطوير، وتحرير التجارة، وتحسين البنية التحتية من طرق وكهرباء واتصالات) ؛

ثالثا، يجب أن تكون الحكومة طرفا فاعلا رئيسيا للقيادة وفي خلق الفرص وحماية الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الريفي، وذلك من خلال تعزيز فرص حصولهم على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى(مثل الأراضي، المياه)، والخدمات الأساسية (مثل التعليم والصحة والصرف الصحي)،

- **البنية الأساسية:** إن الحاجة الماسة لتوافر بعض البنى التحتية الأساسية كالطرق والمياه، والمدارس والمراكز الصحية تعتبر جد ضرورية من أجل دفع عجلة التنمية الريفية. فغيابها سيؤثر سلبا

بطبيعة الحال على المجتمعات الريفية.[1]

- **توفر الأمن والقضاء على كل اشكال النزاعات:** بحيث لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وفعلية في ظل غياب الأمن والإستقرار ووجود نزاعات بين مجموعات مترابطة لديها عدم توافق فعلي أو متصور في ما يتعلق بالإحتياجات، أو القيم، أو الأهداف، أو المواد، أو النوايا. ولا يقتصر فقط على النزاع المسلح بل يتعداه الى كل اشكاله التي تؤثر على حالة الأمن بشكل عام.[2]

- **مستوى معرفة القراءة والكتابة:** تعتبر التنمية هدفا متحركا، وتمثل المعرفة أحد متطلباتها والتي تجعل سكان المناطق الريفية يساهمون بشكل إيجابي في تنفيذ الإستراتيجيات التنموية بإقليمهم .

- **عوامل أخرى:** هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على المجتمع الريفي والمتمثلة في الموقع الجغرافي،حجم المنطقة، نوع وطبيعة الأراضي المستغلة وخصوبتها، عدد السكان النشطين، مناطق الإنتاج، مدى القرب من المجاري المائية، حالة السكن، حجم الإستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالنواحي الإجتماعية كالصحة والتعليم.[3]

الجدول رقم 03: مقاربة التنمية الزراعية والريفية المستدامة

	السياسات التنموية في السابق	السياسات التنموية الحالية
الأهداف	▪ تحقيق العدالة الإجتماعية ▪ زيادة الدخل من خلال الأنشطة الزراعية ▪ خلق ميزة تنافسية مرتبطة بالنشاط الزراعي	▪تعزيز تنافسية الأقاليم الريفية، ▪تثمين الموارد المحلية وحسن توظيف غير المستغلة منها
القطاع الأساسي	▪ الزراعة	▪مختلف القطاعات المكونة للإقتصاد الريفي
الادوات الرئيسية	▪ الدعم	▪الإستثمار
الجهات الفاعلة الرئيسية	▪ الحكومات الوطنية و المزارعين	▪كافة المستويات ▪جميع أصحاب المصالح

Source: Martin Petrick and Gertrud Buchenrieder, Sustainable rural development: What is the role of the agri-food sector? Leibniz Institute of Agricultural Development in Central and Eastern Europe IAMO, Volume 39, 2007,p08

[1] Rashid Solagberu Adisa, op, cit, pp 09, 10.

[2]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023. التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، روما،2023.ص 25

[3]- Rashid Solagberu Adisa ,2012 ,op,cit,pp 09,10.

IV- تعدد وظائف الزراعة:

IV-1 مفهوم تعدد وظائف الزراعة:

إن تعدد وظائف الزراعة هو منهج قطاعي وإقتصادي، يعترف بوجود منتجات ووظائف متعددة للزراعة[1] تمت الإشارة أول مرة إلى مفهوم تعدد وظائف الزراعة،خلال مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992، في الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21 والذي نص على "وجوب دمج مفهوم تعدد وظائف الزراعة في كامل مراحل السياسات الزراعية من مراجعة، تخطيط وبرمجة، والنظر إلى المفهوم بصفة خاصة من خلال، أهميته البالغة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة ".[2]

إن مفهوم تعدد وظائف الزراعة قد أصبح مفهوما له أهمية بالغة في إبراز وظائف وخصائص المناطق الريفية. فتعددها وتداخلها فيما بينها يهدف أساسا الى تحقيق تنافسية أكبر للمناطق الريفية، وذلك من خلال تعزيز النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في هذه المناطق.

ويتحقق هذا النهج من خلال مساهمة المنظمات الريفية في تنويع مخرجات الإقتصاد المحلي، وذلك من خلال عملية إنتاج سلع سوقية وأخرى غير سوقية في آن واحد[3]، لقد قام المنادون "بالتنمية الزراعية والزراعية والريفية المستدامة" بوضع نظرة وإطار شامل للمواضيع ذات الصلة بالزراعة وتشمل المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية ذات الصلة بها، كعمليات الإرشاد والبحوث في الريف والعلوم والتكنولوجيا، والبنية الأساسية، ورأس المال البشري وسبل العيش المستدام.

تعتبر الوظيفة الأولى والأسمى للزراعة هي توفير الأمن الغذائي الذي عرفته منظمة الأغذية والزراعة بأنه "حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من غذاء لممارسة حياة نشطة ملؤها الصحة"، وعلاوة على إنتاج الأغذية، تنتج الزراعة أيضا مجموعة كبيرة من السلع والخدمات غير الغذائية، وتشكل البيئة، وتؤثر في النظم الإجتماعية والثقافية وتسهم في النمو الإقتصادي، ويمكن أن تسهم جميع هذه الوظائف التي تضطلع بها الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد خرج من طيات التنمية الزراعية والريفية المستدامة مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والتي عرفت بأنها تشكل النطاق الكامل للوظائف البيئية والإقتصادية والإجتماعية المترابطة بالزراعة، ويشمل

[1] - Tahani Abdelhakim, op, cit, p126.

[2]- Bruno Jean et Danielle Lafontaine, La multifonctionnalité de l'agriculture et des territoires ruraux Enjeux théoriques et d'action publique ,Les Éditions du CRDT et du GRIDEQ, Université du Québec, 2010 p112

[3] -Bruno Jean, Du développement régional au développement territorial durable : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux, Colloque internatinal de développement territorial durable, UFSC, Florionaopolis, Brésil, p16, consultée en ligne 13 octobre 2013 sur le site: www.cidts.ufsc.br/articles/Texte_communication_Florianopolis.pdf

هذا المفهوم السلع والخدمات المتعددة التي تحققها الزراعة وما يرتبط بها من إستخدام الأراضي، ويسهم تحليل الطابع متعدد الوظائف في تفهم تركيبة التوليفات والمبادلات المحتملة اللازمة لتحقيق الإستدامة في التنمية الزراعية والريفية.

ويشمل مفهوم الوظائف المتعددة وما تنطوي عليه المجموعة الواسعة من العلاقات والتفاعلات المشتركة بين قطاع الزراعة والبيئة والمجالات الإقتصادية والإجتماعية من تعقيد ونطاق وأهمية مما يساعد على تحديد وتفهم الوظائف المتعددة، والمترابطة في كثير من الأحيان للزراعة، ويمكن لتحليل الوظائف المتعددة أن يقدم وصفا للظروف الجارية ومعلومات وافية لتحديد التأثيرات المحتملة للتدابير النوعية، وعلى ذلك فإن هذا المنهج يمكن أن يثري المناقشات بشأن القضايا الرئيسية مثل التجارة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي وفرص العمل في الريف، وأن يساعد على تحديد التوليفات المتبادلة المحتملة وصياغةالسياسات الأفضل الرامية إلى تحقيق الهدف الأسمي للإستدامة في الزراعة في إطار قاعدة الموارد ذات الصلة.[1]

وفيما تبقى الزراعة نشاطا رئيسيا في الوسط الريفي، رغم ضعف قدرتها أحيانا على إستيعاب اليد العاملة والبطالة المتزايدة وتأمين مداخيل كافية للسكان في هذه المناطق، يواجه الفضاء الريفي طلبا إجتماعيا متناقضا نتج عن تزايد سكان الحضر،تغيرات انماط المعيشة، إرتفاع الطلب على نوعية المعيشة والإهتمام بالمحافظة على الموارد وحماية البيئة، ما يجعل من دعم تعدد وظائف الزراعة أمرا ضروريا، يؤدي إلى ظهور وظائف جديدة للمحيط الريفي، مرتبطة بإنتاج العديد من المنتجات والخدمات السوقية وغير السوقية[2]، ويرتكز مفهوم الوظائف المتعددة على:

- توسيع نطاق التركيز ليشمل الخدمات التي يقدمها القطاع الزراعي للمجتمع ككل؛
- توفير إطار للمبادلات والتوليفات النسبية فيما بين الوظائف المختلفة للزراعة ؛
- فحص العلاقات الدينامية بين المناطق الريفية والحضرية على مختلف المستويات؛

وعلى ذلك، فإن المفهوم ييسر تفهم التفاعل المعقد بين الزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي، والسلع والخدمات المتعددة (الغذائية وغير الغذائية) التي تنتجها الزراعة، والمساهمة التي تقدمها هذه السلع والخدمات لتحقيق الأهداف المجتمعية الأوسع نطاقا، ومن ثم على التأثيرات التي تلحق بالزراعة من المجالات البيئية والإقتصادية والإجتماعية بما في ذلك الديموغرافيا وتزايد عولمة الأسواق والتجارة.

[1]- Fao, Les Fonctions Multiples de L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel , Perspectives D'avenir, Rome, 1999 , consulté le 10-04-2020 au site suivant : https://www.fao.org/4/x2777f/X2777F01.htm
[2] -Tahani Abdelhakim , Op.cit, p127.

وتهدف الأنشطة الزراعية إلى:

- تعزيز الأمن الغذائي للسكان المحليين من خلال إستدامة الإنتاج المحلي وتنويع الإقتصاد الريفي؛
- تنويع وسائل معيشة سكان الريف بالمنتجات والموارد المختلفة؛
- المساهمة في تنمية الإقتصاد المحلي من خلال زيادة المرونة ومضاعفة الفرص؛
- تحسين عملية تجديد الموارد الطبيعية والحد من المخاطر التي تتعرض لها، من خلال المحافظة على الأصول الطبيعية؛
- التخفيف من الصراعات الإجتماعية الناشئة عن التنافس على تقاسم الموارد النادرة؛
- تحسين صمود النظم الإيكولوجية والإقتصادية من خلال إستخدام أمثل للزراعة والأراضي؛
- المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتوفير إقتصاد محلي أكثر قوة.

IV-2 الوظائف الرئيسية للزراعة:

يشغل النشاط الزراعي النصيب الأكبر من الأراضي في العالم، ومن ثم فهو يضطلع بدور كبير في عملية التنمية التي تقوم بها البشرية، وقد شكلت هذه التحولات شكل الأراضي والنظم الطبيعية في حياة الريف عبر القرون وفي معظم البلدان، ومازالت الزراعة تمثل القاعدة المباشرة وغير المباشرة لسبل العيش الإقتصادية لأكبر قطاع من السكان. ولذا فليس من الغريب أن الزراعة تسهم بجانب توفير الغذاء، بأشكال مختلفة في نشاطات المجتمعات، فالزراعة توفر السلع والخدمات التي يمكن وصفها بأنها وظائف متميزة، وبدلا من مجرد التمييز بين المنتجات الغذائية وغير الغذائية، فإن مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي يعني الإنتاج المشترك والمتكامل للعديد من المنتجات التي قد تكون مهمة للمجتمع والبيئة.

IV-2-1 تحقيق الأمن الغذائي:

يتوافر الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات فرص الحصول ماديا وإقتصاديا على مايكفي من الأغذية السليمة والمغذية لتلبية إحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

ويترابط الأمن الغذائي مع مجموعة من العوامل من بينها الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الزراعة ومصايد الأسماك والغابات)، وزيادة الإنتاج، والسياسات على مختلف المستويات، والتجارة الدولية، والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة، والإستثمار، والسلام والأمن. والتأييد السياسي لتحقيق الأمن الغذائي هو تأييد قوي مثلما يتبين من إصدار 112 رئيس أو نائب رئيس دولة وحكومة وأكثر من

70 ممثلا من المستويات العليا من بلدان أخرى، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996.

ا-**الأمن الغذائي والبيئة:** في كثير من أنحاء العالم، تؤدي السياسات والبرامج غير المستدامة أو غير الوافية والتكنولوجيات غير الملائمة، والبنيات الأساسية الريفية غير الكافية فضلا عن الآفات والأمراض إلى قصور وهدر الموارد الطبيعية والبشرية والمدخلات والمنتجات، وتتعرض قاعدة الموارد الخاصة بالأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات للإجهاد، وتهددها بعض المشكلات مثل التصحر، وإزالة الغابات، والإفراط في الصيد، وتآكل التنوع البيولوجي فضلا من عدم كفاءة إستخدام المياه، وتغير المناخ، وإستنزاف طبقة الأوزون.[1]

كل هذه الصدمات المناخية والتي تعتبر أحداثا خارجية يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأمن الغذائي والتغذوي تبعا لضعف الفرد أو الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي أو النظم أمامها.[2]

ب-**الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية:** تعد التنمية الإقتصادية الإجتماعية للقطاع الريفي شرطا أساسيا مسبقا لتوفير الأمن الغذائي للجميع، فالفقر والجوع وسوء التغذية من الأسباب الرئيسية لتسارع وتيرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان النامية، ولذا فإن استئصال الفقر هو عنصر أساسي لتحسين فرص الحصول على الأغذية، فالغالبية العظمى ممن يعانون من نقص الأغذية إما أنها لا تستطيع أن تنتج أو أن تشتري ما يكفي من الطعام. والمناطق الريفية في البلدان النامية غير مجهزة بصورة جيدة عموما من حيث الموارد الفنية والمالية أو البنية الأساسية التعليمية، وفي هذه الحالات فإن إنعدام فرص إدرار الدخل، وفشل المحاصيل والمحافظة على نظم الإنتاج وعدم كفاية السلع والمدخلات وشبكات توزيع السلع الإستهلاكية، وضعف فرص الحصول على الخدمات العامة، وتدني نوعية هذه الخدمات هي كلها من الجوانب الجديدة التي يتعين دراستها في سياق الأمن الغذائي الريفي. وتعد زيادة الإنتاج في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، في كثير من الأحيان، من الوسائل الرئيسية لزيادة الأغذية والدخل لمصلحة أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر. ويتعين تحقيق ذلك من خلال توفير فرص العمل والدخل مما يضاعف من الطلب الفعال في هذه المناطق مما يؤدي بدوره إلى تشجيع الإنتاج، والتنويع الإقتصادي والتنمية الزراعية والريفية ومن ثم الأمن الغذائي في المدى البعيد.

[1] -Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel ,1999 ,op.cit.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، 2023.

ج-الأمن الغذائي والطابع متعدد الوظائف للزراعة: سيظل الدور الأول والأسمى للزراعة هو إنتاج الأغذية والسلع الأساسية الأخرى والمساهمة في الأمن الغذائى، ولاشك في أن تحقيق الأمن الغذائى هو مهمة معقدة تتطلب بيئة وسياسات مواتية تضمن المساواة من جميع النواحي الإجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية. ويمكن لإجتماع الوظيفة الإقتصادية (الظروف المواتية للقروض والإستثمار والتجارة) والوظيفة الإجتماعية (الإهتمام بالخدمات العامة والموارد البشرية والمساواة) ذوي الصلة بالزراعة تحقيق هذا الهدف. كما يسفر النشاط الزراعى وما يتصل به من إستخدام للأراضي عن طائفة واسعة من السلع والخدمات غير الغذائية، بالإضافة إلى انه يحافظ على البيئة، ويؤثر في النظم الإجتماعية والثقافية ويسهم فى النمو الإقتصادي.

IV- 2- 2 الوظيفة الإجتماعية:

تعد المحافظة على المجتمعات المحلية وديناميتها من العناصر الأساسية اللازمة لدعم الايكولوجية الزراعية وتحسين نوعية الحياة (وضمان البقاء نفسه) لسكان الريف وخاصة الشباب. وعلى صعيد آخر، فإن إستغلال المعارف المحلية وإقامة صلات بين مصادر الخبرة المحلية والخارجية، والمعلومات والمشورة هي من العناصر الأساسية لبناء المجتمعات الريفية الحالية في المستقبل، وتشمل السلامة الإجتماعية المحافظة على التراث الثقافي، فمازالت المجتمعات تحدد هويتها بصورة عميقة، بأصولها التاريخية في المجتمعات الزراعية وطرق الحياة في الريف.

تتمثل الأهداف المباشرة في زيادة سلامة المناطق الريفية، ومجتمعاتها المحلية، وتعزيز القيم الثقافية ذات الصلة بالزراعة والأراضي في كل من المجتمعات الريفية، وترتبط المناطق الريفية ببعض الأفكار مثل الثقافة والتقاليد والهوية. وينظر إلى هذه الأفكار على أنها جانب إيجابي بل وضروري، غير أن المجتمعات الزراعية تعرضت لتحولات جذرية. فعلى سبيل المثال، كان لهجرة اليد العاملة إلى المدن وصلاتها، بهذه المراكز تأثيرات كبرى على الدخل والموارد في الريف، فقد أصبح السكان المقيمون في أكثر المناطق الزراعية تهميشا، يعتمدون على تبادل دائم مع الخارج، والتحويلات القادمة منه، وأصبحت الروابط مع الأسواق الحضرية، في كثير من الأحيان والدولية جانبا مستمرا من جوانب الإقتصاديات الريفية[1]، وتتمثل الوظائف الإجتماعية للزراعة في:

- ضمان الغذاء بكمية كافية ونوعية جيدة للجميع؛
- الحفاظ على سلامة وحيوية النسيج الإجتماعي في المناطق الريفية؛

[1] - Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel ,1999 ,op.cit.

- المحافظة على التراث الثقافي والعمل على نقله إلى الاجيال القادمة؛[1]
- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر ؛
- توفير الخدمات الأساسية في القرى؛
- توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية؛
- الحد من الهجرة نحو المدن.

IV-2-3 الوظيفة الإقتصادية:

تتمثل الوظيفة الرئيسية للزراعة في الإنتاج المادي للسلع، وهذه السلع هي أساسا المواد الغذائية اللازمة للإستهلاك البشري، من خلال التجارة (في شكل سلع)، ويقدم الإنتاج الأساسي أيضا الأعلاف الجافة أو الخضراء اللازمة لإستهلاك الحيوانات والمواد الخام المخصصة للطاقة (مثل الإنتاج المشترك للحرارة والطاقة) والغاز الحيوي والمواد الصيدلية فضلا عن المنتجات الأخرى اللازمة للملبس والمأوى وغير ذلك من الإستخدامات.

وتظل الزراعة القوة الرئيسية الداعمة لعمل ونمو الإقتصاد بأكمله حتى في المجتمعات المتقدمة صناعيا التي لا تضم سوى إعداد قليلة من السكان الزراعيين، فالإستثمار أو النشاطات الجديدة المرتبطة مثلا بتنويع الإنتاج أو زيادة مستوى النشاط يمكن أن تحقق تأثيرات إقتصادية في مجالات ما قبل الإنتاج وما بعده في الزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي، وعلى جانب الطلب تحتاج الزراعة إلى مستلزمات في شكل يد عاملة وخدمات مختلفة ورأس مال مادي، وعلى جانب الإنتاج تقدم الزراعة منتجات وخدمات يجرى تصنيعها ونقلها وتسويقها وتوزيعها، وهناك روابط متعددة مع القطاعات الأخرى، ويمكن تقدير جميع هذه التأثيرات الإقتصادية بإستخدام المحاسبة القطرية والحسابات الإقتصادية.ويتجاوز تقدير المنافع والتأثيرات الخاصة بالزراعة وظيفة الإنتاج الأولى بكثير، وتشمل عملية تقييم مختلف الوظائف توقعات المنافع في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وتعد تعقيدات تطورات السوق واكتمالها من العناصر الجوهرية في الوظيفة الإقتصادية. كما أن مستوى التطور المؤسسي عنصر هام شأنه شأن إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية المستدامة لإنتاج السلع والخدمات.[2]

حيث يؤدي تعدد وظائف الزراعة إلى تعدد أدوار المزارعين في الحركية الإقتصادية العامة للمحيط الريفي ويسمح في مجال سياسة التنمية الريفية، بفهم الفضاء الريفي في مجمله، عن طريق إعطاء رأس المال الطبيعي دوره المستحق، فبالإضافة إلى الوظيفة الإنتاجية، أصبح للمحيط الريفي وظيفة للإيواء

[1] -Bruno Jean et Danielle Lafontaine , op.cit, p114.
[2]- Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel ,1999 ,op.cit.

والإقامة، ووظيفة بيئية، كما يمكن من الخروج عن المنهج الأحادي، من خلال إعتبار العلاقة الوثيقة بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وبين المنتجات السوقية وغير السوقية، أما إضفاء الطابع الإقليمي على مفهوم تعدد الوظائف، حيث يصبح تحديده تبعا لإقليم معين، فهو بمثابة وضع أسس بناء حركية داخلية، متعددة القطاعات وتوجيه السياسات العامة بطريقة أفضل وأكثر فاعلية نحو الهدف.[1]

فحسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة المنشودة بالإعتماد فقط على النشاط الزراعي والسياسات الزراعية فقط، ولكن يجب تحقيق إنسجام لمجموعة واسعة من الأنشطة والممارسات الإقتصادية بين العديد من القطاعات، من خلال العمل على خلق قنوات للتكافل والتآزر ما بين السياسات الزراعية والسياسات المشتركة بين القطاعات والذي يتضح أثره على التنظيم الهيكلي بشكل عام، والوصول إلى بناء إستراتيجية متماسكة ومنسقة بشكل جيد، بالتركيز على تنويع النشاطات الإقتصادية، وتعزيز المنتجات الإقليمية ذات الجودة العالية، وإمداد المعلومات، وتحسين البنية التحتية، والدعم المباشر للدخل وتوفير السلع والمنتجات العامة، وبتحسين القدرة التنافسية للمناطق الريفية بشكل عام، فمن الناحية الإقتصادية فإن تعدد وظائف الزراعة تتمثل أساسا في:

- توفير المنتجات لغذائية الضرورية وبالتالي السعي لتحقيق الأمن الغذائي؛
- توفير المواد الأولية المستخدمة في النشاط الصناعي بشتى أنواعه؛
- خلق فرص عمل بالمناطق الريفية؛
- المشاركة في تحقيق تنمية سياحية ريفية خضراء ؛
- خلق القيمة المضافة من خلال الأسواق المتخصصة؛[2]
- المساهمة في الناتج الوطني؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني؛
- تحقيق التكامل بين القطاعات الريفية وقطاعات الإقتصاد الأخرى؛
- المساهمة في تنمية الأسواق المحلية.

IV- 2-4 الوظيفة البيئية:

إن الزراعة المستدامة ونظم إستخدام الأراضي تؤثر تأثيرا مباشرا في العناصر والعمليات الإيكولوجية المحلية. وعلى ذلك تحولت معظم النظم الإيكولوجية بإطراد إلى نظم تخضع للإدارة والتسيير، ويمكن أن تحقق الزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي تأثيرات مفيدة أو ضارة، فقد أصبحت تأثيرات النظم

[1] -Tahani Abdelhakim , Op.cit, p128.
[2]- Bruno Jean et Danielle Lafontaine , op, cit, p113.

الزراعية ترتبط إرتباطا وثيقا بالمسار العادي لمعظم النظم الإيكولوجية، فبوسع الزراعة أن تؤثر في كمية ونوعية إمدادات المياه المخصصة للصناعة والأغراض الحضرية من خلال المحافظة على مستجمعات المياه، والتسرب، ومستوى التقلبات العادي في مستوى الماء الأرضي.

ويمكن أن تساعد في مكافحة التعرية ومن ثم وقف جريان المياه العنيف ذو التأثيرات السلبية عند المصب، وتشمل المنافع البيئية المباشرة للزراعة ما يلي:

- الحد من التلوث من خلال إدارة التربة والغطاء النباتي؛
- زيادة الكتلة الحيوية وتثبيت المغذيات من خلال المحاصيل المختلطة؛
- وإستخدام الأراضي وإستعمال الأسمدة؛
- وزيادة مقاومة النظام الأيكولوجي بتقنيات تحد من التعرية؛[1]
- حماية التنوع البيولوجي؛
- الحفاظ على الأراضي والمناظر الطبيعية للمناطق الريفية؛
- مكافحة التعرية، والحفاظ على نوعية التربة، وحماية البيئة من التلوث، والحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة.[2]

وقد يكون للزراعة أيضا تأثيرات سلبية على النظم الإيكولوجية وعلى تجدد الموارد الطبيعية، وتشمل الأمثلة على ذلك، أساليب الزراعة التي تفرط في إستخدام المدخلات الكيماوية، الري والحراثة الميكانيكية، وفي معظم الحالات تكون هذه النظم عالية التخصص، وتستخدم نظم إنتاج متعددة الوظائف، وإن كان ذلك بنقائص كبيرة. وتتمثل التأثيرات السلبية الرئيسية في التلوث، وفقدان المقاومة والتنوع في النظم الإيكولوجية المزروعة، وعدم تجديد قوام التربة الذي يعرض الأراضي بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية ويقلل من قدرتها على الإنتعاش بعد الصدمة.

وتحظى التغييرات التي تتعرض لها البيئة بالإهتمام على كثير من المستويات. وأصبح التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية وتنفيذها من الآليات الرئيسية التي تؤثر في أساليب إستخدام وإدارة البيئة، ولسلسلة الاتفاقيات التي عقدت منذ قمة ريودي جانيرو وخاصة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، تأثيرات مباشرة على الزراعة. فهذه الإتفاقيات تدرس الخطوط التوجيهية والأهداف الخاصة بصيانة بعض الموارد الرئيسية. وقد أسند إهتمام خاص لمخاطر إنخفاض التنوع البيولوجي الذي يشكل خسارة قاطعة للموارد الوراثية، ولمستوى الانبعاثات التي يمكن أن تسهم في تغير المناخ.

[1] - Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel ,1999 ,op.cit.
[2] -Bruno Jean et Danielle Lafontaine, op, cit, p113

ويمكن لمفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي أن يوجه، بالنسبة للوظيفة البيئية بأكملها، عملية الصلات المثلى بين الزراعة والخصائص البيولوجية والمادية للبيئة الطبيعية، كذلك فإن تعزيز قدرات المؤسسات المحلية لضمان الإدارة المستدامة للموارد المحلية هو أمر ضروري.

IV-3 معايير الطابع متعدد الوظائف للزراعة:

أ-**المكان والنطاق:** يشمل الطابع متعدد الوظائف للزراعة توليفات معقدة من العلاقات المكانية ومن الأحجام المختلفة. يصلح هذا التحليل للمستويين المحلي والصغير إلا أنه يسري أيضا على المستويات الإقليمية والدولية والعالمية. فعلى سبيل المثال فإن الجديد في توافر موارد المياه وإستخدامها يعد عنصرا أساسيا للزراعة على المستوى المحلي إلا أن المستوى الإقليمي هو أنسب مستوى لتحديد أفضل إدارة لأحد الموارد المحدودة، في كثير من الأحيان. وقد تسري أيضا الوظائف المتعددة على ما يتجاوز المستوى الجغرافي النوعي لمثال معين. فعلى سبيل المثال، يمكن ربطها بالقضايا المحلية أو القضايا غير المحلية وهناك بعض العمليات، مثل نقل معلومات البحوث، لا تتحدد مكانيا، بل يتعين تحديد التوزيع الجغرافي المناسب والتأثيرات حتى يمكن النهوض بعملية التنفيذ وتحقيق الفائدة.

والإعتماد على الحجم والمدى يعني أن التغييرات على أحد المستويات (مثل السياسات القطرية) قد يكون له تأثير مباشر على نطاق مختلف تماما (مثل نطاق الأسرة أو صغار الملاك) والعكس بالعكس، كذلك فإن الطابع متعدد الوظائف قد يتباين بسبب المكان فالعمليات المتماثلة قد تعطي نتائج متباينة في الأماكن المختلفة، فإنتاج وتسويق أحد الأنواع قد يكون له تأثير مختلف على التنوع البيولوجي في الأماكن المختلفة، وذلك إعتمادا على علاقات الأنواع بغيرها في النظام الإيكولوجي، وأهميتها بالنسبة لخصائص الأرض مثل أنواع الأشجار وغير ذلك. وقد يكون لعملية واحدة مجموعة من التأثيرات على المستويات المختلفة والنطاقات الجغرافية فعلى سبيل المثال يمكن للغابات أن تقدم أيضا إسهاما إيجابيا للتخلص من الكربون العالمي وإحلاله، والحد من التعرية في مستجمع مياه معين، ولإنتاج حطب الوقود للإستخدام المحلي والتسويق.

ومن ناحية أخرى، فإن الخصائص المكانية، والحنين إلى الأماكن أو حتى الأساليب الزراعية وأنماط الأراضي التي تبدو متخلفة يمكن أن تحقق دخلا كبيرا للمنطقة من صناعة السياحة. ومن الأمثلة على التأثيرات السلبية إستخدام الأسمدة المفرط في أعلى المجاري المائية الذي يؤدي إلى خفض نوعية المياه عند المصب، ويسهم في زيادة المواد المغذية في الخزانات والمصبات.[1]

[1] Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel ,1999 ,op.cit.

ب-الوقت والتسلسل الزمني: إن التنمية المستدامة في الأصل هي تنمية تحدث على المدى البعيد، والتي يمكن أن تقاس على مستوى العوائد من عدالة، فرص العمل، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، فإن الإستدامة تنتج من خلال نوع العلاقة التي تربط بين طريقة الإستغلال والوسط الذي تحدث فيه هذه العملية.[1]

إن للطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي بعدا زمنيا. وتعتمد الأفكار الأساسية عن التغيير والإستمرارية على تقييم التغيير والتحول بمرور الوقت في تتابع زمني وفي شكل دورات وعلى ذلك، فإن هناك حاجة لدراسة وتحديد النطاقات الزمنية لمختلف الوظائف وانعكاساتها. وينبغي لتقييم المنافع الإقتصادية الناشئة من السلع والخدمات أن يشمل بوضوح الإعتبارات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. غير أن إحدى الوظائف قد تغطي نطاقات زمنية مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإن للزراعة المختلطة بالغابات تأثيرات ومنافع تتباين من حيث الزمن وفقا لوظائفها في مكافحة التعرية، وتيسير تسرب مياه الأمطار، ومن ثم تجديد مستوى المياه، وتوفير الأعلاف للحيوانات، وتثبيت الآزوت في التربة. وفي مثال آخر، ستحدث بعض أشكال التغيرات القطرية أو الجهوية الرسمية مثل إستحداث أصناف جديدة من خلال بحوث المحاصيل، بمعدل أبطأ بكثير من تجربة وتطبيق التقنيات والتكنولوجيات الجديدة على مستوى المزرعة، مثل أصناف البذور المختلفة وإستراتيجيات الزراعة وإستخدام الأراضي، وقد يكون هناك أيضا بعدا زمنيا مهما، فبعض العمليات تنطوي على مراحل مختلفة تتضمن تتابع زمني أو دورة معينة خلال فترة محددة. ويمكن أن تتضمن الدورات التكرارية جوانب التغيير التراكمي سواء أكان إيكولوجيا أو إجتماعيا. وقد تسفر عمليات التغيير والتحول عن تأثيرات طويلة الأجل مختلفة تماما مثلا قد تؤدي التكاليف الإستثمارية قصيرة الأجل في تقنيات إدارة الأراضي صغيرة النطاق إلى منافع كبيرة طويلة الأجل على الدخل وعلى البيئة.

ج-التأثيرات المتعددة: قد تحقق الوظائف المتعددة تأثيرات متعددة، وقد تتباين هذه التأثيرات من حيث الزمان والمكان، وقد تتأثر تأثرا شديدا بمجموعة من الظروف والعوامل المحلية أساسا تنطبق على كل حالة على حدى، كما تتباين العوامل التي تؤثر في النتائج الدقيقة، والتحدي المماثل هو عزل هذه العوامل التي إما أن تيسر أو تعرقل عمليات ونتائج معينة وتحددها وتفسرها، وقد تشمل العوامل التي تسهم في عمليات متماثلة في أماكن أو أزمنة مختلفة منظومة المعارف الأهلية، والحصول على تكنولوجيات بديلة، وتوافر الأسواق التي تتسم بالكفاءة الخاصة بالمدخلات والمخرجات، وكفاءة المنظمات المحلية وفعاليتها

[1]-Bruno Jean et Danielle Lafontaine, op .cit, p132.

ولذا فلابد لأي منهج وصفي أن يسعى إلى تسجيل مجموعة من العوامل والقيود والحوافز التي تسهم سلبا أو إيجابا في تحقيق عمليات ونتائج معينة.

د-أسلوب الحوكمة: تتطلب عملية صنع القرار والتفاوض تقييما واضحا للمبادلات، ومن الصعب تفهم هذه المبادلات والتعامل معها حيث أنها قد تشمل أصحاب المصلحة من ذوي المستويات المختلفة من النفوذ والتحكم في الموارد[1]، ويرجع الإخفاق في تسوية المنازعات بين أصحاب الشأن على مختلف المستويات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإستراتيجيات والأولويات إلى إنعدام طرق تقييم وتقدير المبادلات المختلفة، وكذلك إلى نقص المؤسسات والآليات اللازمة للإتفاق على الأولويات وبناء التوافق في الآراء، وثمة حاجة إلى مساعدة عملية إصدار الأحكام ذات القيمة النسبية، وقد يتعين في بعض الحالات، الإعتراف بأن بعض التأثيرات المتوخاة هي أكثر أهمية من البعض الآخر. وتؤثر هذه الإعتبارات في جميع المستويات، وبوسع أرباب الأسر وصانعي السياسات مواجهة معضلات مماثلة فيما يتعلق بمختلف الأولويات ذات الصلة، مثلا بإعتبارات الأمن الغذائي، والرفاهية الإجتماعية، والبيئة وإستدامة الإنتاج، وذلك بإتباع أسلوب حوكمة توافقية ترضي جميع الأطراف.[2]

الشكل رقم 03: مخطط توضيحي لتعدد وظائف الزراعة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ماجاء في المرجع التالي:

Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel, Rome ,1999

[1] Grigori Lazarev , La Gouvernance Territoriale et ses Enjeux pour La Gestion des Ressources Naturelles, Secrétariat de la Convention des Nations Unies sur la Lutte contre la Désertification, Bonn Alemagne. 2009, p58.

[2] -Fao, Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre , Un Cadre Conceptuel ,1999 ,op.cit.

خاتمة الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول من الدراسة والموسوم بمدخل نظري ومفاهيمي للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، الى العديد النقاط الهامة والتي تمثل في مجملها الجانب النظري لدراستنا فيما يخص الفكر التنموي الخاص بالمناطق الريفية والتي تمتاز بخصوصياتها الطبيعية والمجتمعية والإقتصادية والبيئية، بحيث تطرقنا الى تطور الفكر التنموي عبر العديد من الحقبات والأزمنة، إنطلاقا من فكرة النمو البسيطة والساعية الى تحقيق زيادة في الإنتاج وفي القيمة المضافة والثروات، والتي غاب عنها البعد الإجتماعي في العلاقات الإنسانية، ما أوجب تطور المفاهيم والنظريات مع مرور الوقت، وبشكل يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة الذي كان ثمرة لأفكار إنسانية سامية، هادفة الى تحقيق أمن إنساني يمس كافة نواحي الحياة البشرية، بشكل دائم ومستمر زمانيا ومكانيا.

إن التنمية الزراعية والريفية المستدامة التي قمنا بإعطاءها حيزا كبيرا في هذا الفصل، تستمد فكرتها الأساسية من تزاوج وتداخل الفكر التنموي الاقيليمي المبني على وجوب تحقيق تنمية محلية تبنى بأيادي ساكني تلك الناطق والأقاليم، مع فكرة التنمية الزراعية الساعية الى تحقيق الرفاه والقضاء على الجوع ومن فقر، وما يسببانه من آفات متعددة.

إن تحقيق التنمية الزراعية والريفية سيؤدي وفق مفهومها المتكامل الى زيادة حالة الأمن والأمان في هذه المناطق التي عانت من قبل بسبب التهميش والحرمان، مؤديا الى ببناء منظومة متكاملة أساسها الفرد المنتج، الفرد القادر على إحداث تنمية شاملة بدءا بنشاطه المعتاد والمألوف ونقصد بالنشاط الزراعي، الذي سيؤدي حتما لتحقيق أمن غذائي لكامل الأقاليم والبلدان بصورة مستمرة ودائمة ومستدامة، يقودنا هذا الى وجوب إعطاء نظرة على مفهوم الأمن الغذائي المستدام والذي يعتبر هدف كل المجتمعات والأوطان، ونتيجة لكل السياسات والبرامج التنموية منذ القدم.

الفصـــل الثـــانـــي

مفهوم الأمن الغذائي المستدام

تمهيـد :

كان لمفهوم التنمية المستدامة بمضمونه المتكامل صدى واسع مس كافة نواحي الحياة البشرية، وذلك لاحتواءه افكار كانت غائبة في السابق، ومن أهمها فكرة العدالة في توزيع ثروات المعمورة واستفادة الجميع بها، مما جعل فكرة العيش الكريم مطلبا لجميع الشعوب والأمم.

إرتبطت المعاناة بآفة الفقر والجوع ، واللتان كانتا في محور فكرة التنمية المستدامة، ومن خلال العديد من المؤتمرات التي عالجت موضوع الغذاء للجميع، وأكدت جميع القوى السياسية على حق الشعوب في غذاء أمن وصحي وسليم، كان لزاما علينا في هذه الدراسة نظرة شاملة لموضوع الأمن الغذائي وفق التصور الحديث له والمرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية الشاملة والمستدامة للجميع، والحق في العيش للأجيال الحالية والمستقبلية، بالإضافة الى العدالة في شقيها الزماني والمكاني والتي كانت غائبة في السابق للأسف.

سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة لموضوع الأمن الغذائي المستدام بمحاولة التطرق الى كل أبعاده وتفاصيله، مع التركيز على مؤشرات تقييمه على المستوى الدولي والإقليمي، محاولين قدر المستطاع التطرق لكل جوانبه وسبل تحقيقه على أرض الواقع.

المبحث الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن الغذائي المستدام

I- السياق التاريخي لتطور مفهوم الأمن الغذائي :

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي مفهوما مرنا كما يتجلى في العديد من محاولات تعريفه عبر الزمن، والتي تعددت بإختلاف الدراسات والأبحاث والإستخدامات.

وقد صاغ هذا الاصطلاح في البداية وعلى وجه الخصوص علماء الإقتصاد الزراعي، والمختصون في التغذية من البلدان النامية فى الستينيات من القرن الماضي، للحديث عن هدف توفير كميات كافية من الغذاء من حيث السعرات الحرارية والبروتين لتغذية سكان بلدانهم.

شهد مفهوم الأمن الغذائي بطابعه الكمى مداولات ونقاشات هامة داخل منظمة الأغذية والزراعة لعدة عقود، وكان السبب في ظهور عدة سياسات زراعية عبر جميع بلدان العالم.[1]

في سنة 1935 تم إجراء مسح من قبل قسم الصحة في هيئة الأمم وتم تقديم تقرير عن "التغذية والصحة العامة" أظهر التقرير أن هناك نقصا حادا في الغذاء في البلدان الفقيرة، وهو الحساب الأول

[1]Jean louis rastoin, Risques et sûreté alimentaire dans un contexte de mondialisation : vers une approche politique et stratégique, Chapitre 1 de la Partie I : Les fondements de la sécurité alimentaire qualitative] , Presses de Sciences Po, ciheam, Paris, France, 2007, p 28.

لمدى إنتشار الجوع وسوء التغذية في العالم. وعند مراجعة التقرير، عقدت جمعية هيئة الأمم مناقشات حول ذلك واقرت بالحاجة إلى سياسات غذائية منسقة في عدد من البلدان، ساهمت هذه الدراسة بشكل كبير في عرض حالة إنعدام الغذاء في العالم.

في سنة 1943 وأثناء الحرب العالمية الثانية، قررت دول العالم في اجتماع إنشاء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مؤتمر الينابيع الحارة حول الأغذية والزراعة[1]، اين تم التطرق أول مرة للمفاهيم الأساسية الكامنة وراء مصطلح "الأمن الغذائي"، بحضور ممثلي اربعة وأربعون دولة، للنظر في هدف التحرر من الجوع فيما يتعلق بالغذاء والزراعة. خلصوا إلى أن التحرر من الجوع يعني توفير إمدادات آمنة وكافية ومناسبة من الغذاء لكل رجل وامرأة وطفل حيث تشير كلمة آمن إلى الوصول إلى الغذاء، كاف يشير إلى الكفاية الكمية للإمدادات الغذائية ومناسبة[2]، وحرصت الدول الحاضرة في المؤتمر والمكتفية غذائيا على وجوب تحويل الفائض الإنتاجي الزراعي لها الى البلدان المحتاجة والعاجزة.[3]

بحلول الستينيات كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل فعلا حالة تقدم العديد من البلدان نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم ظهر مفهوم الغذاء من أجل التنمية.[4]

ومع ذلك، فمن المسلم به عموما أن الجهد الدولي الأول لوضع تصور للأمن الغذائي يعود تاريخه إلى مؤتمر الأغذية العالمي الذي أقيم في روما عام 1974 للجمعية العامة للأمم المتحدة ردا على المجاعات المدمرة التي كانت سائدة في القارة الأفريقية في ذلك الوقت، وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص[5]، والذي عكس الإهتمامات العالمية المطروحة على حجم ووفرة الغذاء ومدى إستقرار امداداته، وانبثق من خلال ذلك تعريف الأمن الغذائي والذي جاء على النحو التالي:[6]

مدى توفر الغذاء الكافي خلال كل الأوقات، ذو قيمة غذائي متنوع ومتوازن، ومتوافق وإمدادات الغذاء العالمية الأساسية لتحمل زيادة إستهلاك الغذاء المطردة ومعادلة تقلبات الإنتاج والأسعار.

وبالتالي فهذا المؤتمر كان فرصة لتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها المجتمع الدولي حل مشكلة

[1]George André Simon , Basic readings as an introduction to Food Security, Master in Human Development and Food Security SupAgro University of Roma, italie , 2012, p03.
[2] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero , Food and nutrition security indicators: A review-ZEF Development Studies, Bonn, germany, February 2013, p 04.
[3] Marion Napoli, Pasquale De Muro, Matteo Mazziotta , Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI) Master in Human Development and Food Security, fao, Roma, Italy, 2011, p07.
[4] Marion Napoli, Pasquale De Muro, Matteo Mazziotta, op.cit, p08.
[5] Geneviève Parent, Réflexions sur l'influence mutuelle du droit international public et du concept élargi de sécurité alimentaire durable, publiée sur Changement Climatique, Crise Énergitique et Insécurité Alimentaire. Le Monde en Quete D'un Visage, Presses de l'Université Laval, Québec, Canada, 2011, p144.
[6] FAO, Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, Rome 2003, p25.

إنعدام الأمن الغذائي من منظور التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي.[1]

في سنة 1981 تم طرح قضية الإستهلاك والوصول من خلال مفهوم الإستحقاق لأمارتيا سين في عمله الشهير، حيث أوضح أن المشاكل المتعلقة بالأغذية لا تتأثر فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية، ولكن أيضا من خلال النظام والعمليات التي تحكم وتسير إقتصاديات الدول والمجتمعات بالكامل. وبحسب رأيه، فإن إنعدام الأمن الغذائي لم يكن سببه الندرة فحسب، بل أيضا من خلال الإخفاقات المؤسسية التي أدت إلى توزيع الغذاء دون المستوى الأمثل والعادل.[2]

هذا ما أدى الى ضرورة تبني مفهوما يتناسب مع ذلك، ففي سنة 1983، وسعت منظمة الأغذية والزراعة مفهومها ليشمل تأمين وصول المستضعفين والفقراء والطبقات الهشة إلى الإمدادات المتاحة، مما يعني أنه يجب موازنة الإهتمام بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي وذلك بإضافة الشطر التالي من تعريف الأمن الغذائي: "ضمان أن يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات ماديا وإقتصاديا بالوصول إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجونه".

في سنة 1986 تم التركيز في تقرير البنك الدولي المعنون "الفقر والجوع" على مفهوم إنعدام الأمن الغذائي. حيث قدم عرضا واضحا لمفهوم إنعدام الأمن الغذائي المزمن المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وإنخفاض الدخل وإنعدام الأمن الغذائي العابر، المرتبط بفترات الضغط المكثف بسبب الكوارث الطبيعية، الانهيار والأزمات الإقتصادية أو الصراعات. وأدى ذلك الى بلورة التعريف التالي للأمن الغذائي بأنه "وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية".

وبحلول منتصف التسعينيات، تم توسيع التعريف ليشمل سلامة الأغذية وتوازنها، مما عكس المخاوف بشأن مكونات الغذاء الضرورية لضمان حياة نشطة وصحية.

يعني أن المفهوم قد فقد بساطته وأصبح يضم مجموعة من الإجراءات التي تساهم في توافر الغذاء وتضمن حياة نشيطة و صحية[3]. وذلك خلال انعقاد المؤتمر الدولي للتغذية لعام 1992 بالتحديد، والذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، في روما وكان علامة بارزة في التطور الأخير للأمن الغذائي.

وقد نص الإعلان الختامي الذي وافق عليه المشاركون من الدول الأعضاء على ما يلي: "التصميم على القضاء على الجوع والحد من جميع أشكال إنعدام الغذاء غير مقبولان في عالم لديه المعرفة

[1] FAO,Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, op. cit, p26
[2] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero, op, cit, p 04.
[3] FAO,Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, op .cit, p27

والموارد لإنهاء هذه الكارثة البشرية " واعترفوا كذلك بأن "الحصول على غذاء كاف ومأمون هو حق لكل فرد" وكذلك "يوجد غذاء كاف للجميع على الصعيد العالمي" وأن "الوصول غير العادل هو المشكلة الرئيسية."

أكد الإعلان بقلق، الحقيقة غير المقبولة حينها والمتمثلة في أن حوالي 780 مليون شخص في البلدان النامية لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء لتلبية إحتياجاتهم اليومية الأساسية.

وافق المؤتمر على خطة عمل طموحة دعت إلى التعاون بين القطاعات والتنسيق بين جميع الجهات المعنية، و ظهرت مخرجات هذا المؤتمر كمحاولة أخرى لتعزيز التزاوج بين الصحة والزراعة، وفق منظور أن الأمن الغذائي وحده لا يكفي للوقاية من مشاكل إنعدام الغذاء، من خلال تبني شعار" نحن نبني جسرا يمتد عبر الصحة والزراعة لتحقيق التنمية المستدامة".[1]

بالنسبة للباحثين والمختصين في مسالة الأمن الغذائي، يشكل هذا المؤتمر الآلية التي سمحت بالموافقة على تعريف جديد للأمن الغذائي، والذي يعترف بالنهج متعدد التخصصات للأمن الغذائي وكذلك الأسباب المترابطة لإنعدام الأمن الغذائي.

حيث أكد المؤتمر الإرادة القوية لدول العالم للتخلص من المجاعات، وأكد إعلانه الختامي على حق كل فرد في الحصول على غذاء آمن ومغذي، وضرورة التحرر من الجوع، ووافق المؤتمر على خطة عمل أوصت جميع الحكومات بضرورة أن تتبنى إستراتيجية تتفق مع مواردها وقدراتها على تحقيقها لأهدافها الفردية وتتعاون في الوقت نفسه على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تنظيم حلول جماعية لقضايا الأمن الغذائي العالمية.[2]

عزز تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 المتعلق بالأمن الانساني والذي يتمحور حول الفرد، بما في ذلك كافة الجوانب المرتبطة به، والذي يأتي في مقدمتها الأمن الغذائي المرتبط ارتباطا وثيقا بمنظور حقوق الانسان من خلال مكافحة الجوع والحرمان، وركز التقرير على ضرورة العمل على أوسع نطاق في تحقيق الضمان الإجتماعي للجميع على كافة المستويات والمجالات خاصة فيما يخص مجالي الصحة والتغذية، وركز على الحصول على الغذاء وتوافره، وإستقرار إمداده. كما تم تحديد مبدأ "الحق في غذاء كاف" في العام ذاته.

وأعتمد خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي كانت مخرجاته في غاية من الأهمية، والتي أعادت تشكيل فهم دولي لمشكلة إنعدام الأمن الغذائي وإعتبارها مسألة دولية تخص جميع الدول

[1] George André Simon ,op. cit, p20.
[2] George André Simon ,op .cit, p 21.

والأمم، وقد قدمت تعريفا أكثر توسعا وشمولية ودقة من سابقه، والذي جاء من خلاله تعريفا الأمن الغذائي عى الشكل والصيغة التالية:

بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والإقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي إحتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.[1]

هذا ما جعل وفق هذا التعريف، الأمن الغذائي موضوعا يتطلب خبرات في التحليل والتدقيق والدراسة سواء من حيث اتساع مجالات الدراسة المتعلقة به، والتي تشمل كل من الزراعة والإقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والفسيولوجيا البشرية، أو من حيث تعد خطوط العلاقة السببية المتضمنة فيه. فمثلا يؤدي الإنتاج الزراعي المحلي دورا في توفر الأغذية، ولكن أيضا من حيث شروط الحصول على الأغذية، لأن الزراعة هي المصدر الأولي لدخل العديد من الأسر المعيشية الأكثر فقرا.[2]

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تم تطوير العديد من الأطر المفاهيمية لتحديد الأمن الغذائي وارتباطه وتقاطعه مع مفهوم التنمية المستدامة القائم على ضرورة تحقيق أبعاده الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وذلك بسبب التحديات التي واجهت التوصل إلى إتفاق بشأن القبول السياسي العالمي للتعريف والإلتزام به.[3]

مما أدى الى ظهور مصطلح بمفهوم متكامل تتناغم جزئياته ومتطلباته بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث الإقتصادية،الإجتماعية والبيئية والذي اعطى إطارا شاملا لمفهوم الأمن الغذائي الحقيقي والمتوافق مع معطيات الحياة البشرية في القرن الواحد والعشرين، آخذا في الحسبان كافة تطلعات الجيل الحالي من كافة النواحي ودون المساس بحق الاجيال القادمة من ذلك، وقد اصطلح عليه بالأمن الغذائي المستدام.

II- مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي المستدام بأنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة" وتفهم عبارة صورة مستمرة على ضرورة إستدامة تحقيق توفير الغذاء وإستقراره عبر الزمن وبشكل دائم.

وقدم برنامج الأغذية العالمي سنة 2009 تعريفا مبسطا من ناحية الشكل عميقا في المعنى وجاء كالتالي" يتحقق الأمن الغذائي المستدام حال يكون جميع الناس، في جميع الأوقات، في مأمن من الجوع.

[1] FAO, Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, op. cit, p24.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، روما، 2007، ص vii .

[3] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero,op.cit ,p04

وبالتالي فإن المفهوم مرتبط بحالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات؛ الإمكانات المادية والإجتماعية والإقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية إحتياجاتهم من الأنماط الغذائية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.[1]

وإنطلاقا من هذا التعريف، يمكن التركيز على بعد إستقرار الغذاء عبر الزمن وذلك تفسيرا لعبارة في كل الأوقات التي أضافت شرط الإستدامة في مفهوم الأمن الغذائي.

ويتعلق الأمن الغذائي المستدام بالزيادة في إنتاجية النظم الزراعية، وزيادة القدرة على تحمل خطر المناخ والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الزراعية، الإيكولوجية، الإجتماعية والإقتصادية منها. علما أن جميعها مترابط مع الدعائم البيئية والإجتماعية والإقتصادية للتنمية المستدامة.[2]

إن الأمن الغذائي المستدام يمثل أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية إبتداء من المنتج وإنتهاء بالمستهلك، وترشيد إستهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتهاجها، سواء أكانت تصديرا أم إستيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة.[3]

ويجب أن تكون الخطط الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي خططا موضوعة ومصممة ومملوكة ومنفذة ومدارة وطنيا، ويتطلب الأمن الغذائي الطويل الأجل أن تستثمر البلدان لجعل نظم الحماية الإجتماعية متاحة، والمحافظة على توافر الأغذية من خلال النظم الزراعية المنتجة والمستدامة، وإدارة النظم الإيكولوجية على نحو مستدام.[4]

ويعتبر متغير الإستدامة آخر المتغيرات التي تضمنها مفهوم الأمن الغذائي، حيث تؤكد تقارير منظمة

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،2023، مرجع سابق، ص 246

[2] الجمعية العامة الأمم المتحدة، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي ، الدورة السادسة والستون، نيويورك و م أ، 8 أوت 2011، ص08.

[3] رزيقة غراب، اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير، العدد: 2015/13، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 56.

[4] الجمعية العامة الأمم المتحدة، التنمية الزراعية والأمن الغذائي، 2011، مرجع سابق، ص14.

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنه منذ السبعينات أصبح لإنتاج الغذاء تأثيرات سلبية على البيئة ناتجة عن الإستخدام المكثف للمياه الجوفية، وإستخدام الأسمدة بكثافة عالية مما يؤدي إلى إنخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقدانها لعناصرها الطبيعية، فضلا عن الإستخدام العشوائي للمبيدات.[1]

ولا يقتصر المفهوم الواسع للأمن الغذائي المستدام على هدف تحقيق كمية كافية من الغذاء كما نص تعريف مؤتمر الغذاء العالمي لسنة 1974، بل يأخذ بعين الإعتبار جودة هذا الغذاء وسلامته، وتفضيلات المستهلك الغذائية، ويعترف أيضا بالدور الذي تلعبه تجارة المواد الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجانب الإقتصادي لهذا الأخير.

وقد تأثر المفهوم بالقانون الدولي والذي يحرص على إعداده والوقوف على تنفيذه بشكل سليم عبر أرجاء المعمورة العديد من المنظمات الدولية والهيئات العالمية والوطنية، والهادف لتحقيق التنمية البشرية بشكل عام خاصة خلال أواخر ثمانينيات القرن الماضي والذي إرتبط بظهور مفهوم التنمية المستدامة. حيث أعتبر مفهوم الأمن الغذائي جزءا من منظور التنمية المستدامة بشكل عام وذلك سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة لها من خلال تحقيق تنمية بشرية مستدامة تمس الجانب الغذائي للإنسان في كامل أرجاء المعمورة.

وقد لعب القانون الدولي العام دوران أساسيان يتمثلان في تفعيل المفهوم الأوسع للأمن الغذائي المستدام من خلال ضمان الحقوق الأساسية في الحياة، من مستوى معيشي لائق وتوفير الغذاء للجميع والدور الثاني من خلال تحرير تجارة المنتجات الزراعية بين الدول، بالإضافة الى حماية الموارد الزراعية والبيولوجية وغيرها من الموارد الداخلة في تنمية المنتجات الزراعية والغذائية.

تاريخيا لقد عمل القانون الدولي العام دورا رئيسيا في تفعيل المفهوم الأوسع للأمن الغذائي المستدام من خلال ضمان الحق الأساسي لكل فرد في حياة خالية من الجوع على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 11 من المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للإنسان، ويمكن ملاحظة تأثير القانون العام على بلورة مفهوم الأمن الغذائي على المستوى الدولي بوضوح من خلال تأثيرات رافقت تلك الفترة؛

يتعلق التأثير الأول بظهور مفهوم الأمن الانساني الذي ضمن الحق في الأمن الغذائي للجميع ولم يعد ينظر إليه على أنه مسألة كل دولة على حدى، فالمفهوم الأوسع للأمن الغذائي المستدام يتطابق مع المفهوم الأمن الإنساني، والذي يضع الفرد أيا كان وأينما كان في قلب ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي، ووفقا

[1] أمال بوبكير، قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي - دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المستثمرات الفلاحية في الجزائر مجلة نماء للإقتصاد والتجارة المجلد 05، العدد 01، جامعة جيجل ، جوان 2021، ص 185.

لمفهوم التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ولذلك ينعكس تحور القانون الدولي في التعريف المذكور لمفهوم الأمن الغذائي ويضمن أنه الشغل الشاغل للجميع ولم يعد مشكلة للدول النامية وحدها.[1]

ويتضح التأثير الثاني من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك بمحاولة إعادة دمج القطاع الزراعي في حركة متعددة الأطراف لتحرير التجارة، فالدول المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 كانت مدركة لإلتزاماتها داخل منظمة التجارة العالمية والآثار المحتملة لتحرير التجارة الزراعية على الأمن الغذائي العالمي، بحيث لا يقتصر فقط مفهوم الأمن الغذائي المستدام، على الوصول المادي للغذاء، ولكن يتعداه للوصول والقدرة الإقتصاديًة للأفراد على ذلك من خلال رفع مستويات المعيشة والتي كانت محور إلتزامات الدول التي تعهدت بذلك في مؤتمر القمة العالمي للتغذية.[2]

وإستنادا إلى تحليل مفهوم الأمن الغذائي الذي يأخذ بعين الإعتبار مخاوف الإستدامة ويسد الفجوة بين الرؤى القائمة أما على مسالة الإنتاج أو فيما يتعلق بمسألة الإستهلاك، مع التركيز على تعدد النتائج والآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتغير البيئي العالمي في المراحل المختلفة من النظام الغذائي.

كان لزاما للمفكرين والمختصين في الموضوع محاولة بعث مفهوم شامل أطلق عليه "الأمن الغذائي المستدام" وهو مفهوم يعتمد على الإفتراض الأساسي المتمثل في قدرة النظام الغذائي على المدى الطويل على توفير كمية كافية من الغذاء والذي يعتمد على قدرته كنظام على الإستجابة للتحديات البيئية والإجتماعية والإقتصادية التي تهدد صموده، وتسعى الى تقليل آثاره على صحة الإنسان والبيئة.[3]

وبالتالي فإن المفهوم له صلة وثيقة بالنظام الغذائي السائد ومدى قدرته على الإستدامة ومجابهة الصعوبات والصدمات الممكنة الحدوث والتي ستؤثر لامحال على الوضع القائم المرتبط بالأمن الغذائي، مما يتطلب منا إعطاء نظرة على مفهوم النظام الغذائي المستدام.

III- مفهوم النظام الغذائي:

وفقا للويس مالاسيس[4] Louis Malassis، يعتبرالنظام الغذائي الطريقة التي ينظم بها الناس أنفسهم، في المكان والزمان، للحصول على طعامهم وإستهلاكه.

إن وصف النظام الغذائي من خلال أسلوب إنتاجه وإستهلاكه وتنظيمه، من منظور تاريخي وإقليمي،

[1] Geneviève PARENT, Réflexions sur l'influence mutuelle du droit international public et du concept de sécurité alimentaire durable ; dans Yaya, Sanni et al. (ed.), Changement climatque, crise énergétique et insécurité alimentaire : Le monde en quête d'un visage, Québec, 2011, p 145

[2] Geneviève PARENT, op.cit, p146

[3] Roberta Sonnino, Ana Moragues Faus and Albino Maggio Sustainable Food Security: An Emerging Research and Policy Agenda , The International Journal of Sociology of Agriculture and Food, Vol. 21, No. 1, Paris, France 23 January 2014, p175.

[4] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، لويس مالاسيسLouis Malassis ،مهندس زراعي فرنسي، يعتبر مؤسس الإقتصاد الزراعي، 1918-2007

يوفر لنا إطارا مناسبا للغاية للتحليل، بما يتماشى تماما مع المتطلبات المعاصرة للتنمية المستدامة.

تاريخيا تطور نظام الغذاء كثيرا منذ حوالي مليوني سنة، فقد كان في البداية بشكل فردي، تميزت هذه المرحلة بعدم وجود تنظيم للإنتاج ولا الإستهلاك. تلتها مرحلة تميزت بانتقال نوع الغذاء وطبيعته الى الغذاء المطهي على النار، وبالتالي فقد خضع نمط إنتاج الغذاء لثورة أولى حينها.

تعتبر هذه الخطوة هامة جدا، لأنها تمثل بداية إعداد الطعام واللحظة الإجتماعية التي تشكلت من خلالها الوجبة والتي تعتبر النشأة الأولى لمفهوم الإستهلاك والذي لم يرافقه حينها التفكير في الإنتاج، ولم تترجم إلى السيطرة على العرض.

إستغرق الأمر كثيرا لبدء هذه الحركة بإمتهان الزراعة وتربية الحيوانات، والتي يعتقد أنها بدأت في الشرق الاوسط وامتددت الى باقي انحاء العالم[1]، وهو يشمل مجموعة كاملة من الأنشطة المشاركة في إنتاج وتجهيز وتسويق وتجارة وإستهلاك السلع التي مصدرها الزراعة والمحولة للتصنيع، بما في ذلك المنتجات الغذائية وغير الغذائية، الثروة الحيوانية والرعي ومصايد الأسماك والغابات، والذي كان ينظر اليه في العشريات السابقة التي سبقت تبني مفهوم التنمية المستدامة على أن مخرجاته تمثلت في تحقيق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية فحسب.[2]

أعقب ذلك ومع تبني مفهوم التنمية الإستدامة كان من الضروري البحث عن نظام غذائي يتماشى مع أسسها ومبادئها، مما جعل المفكرين يسعون الى إدخال مفاهيم جزئية إضافة للموجودة سابقا الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة الى الشق البيئي والزمني منها، فإنبثق من ذلك مفهوما جديدا عاما وشاملا للنظام الغذائي هدفه الوصول إلى تحقيق أمن غذائي مستدام، يمتاز بتناغم جميع مكوناته وأطلق عليه تسمية النظام الغذائي المستدام.

وتعرفه منظمة الأغذية والزراعة، بأنه نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بشكل لا يتم فيه المساس بالأسس الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي للأجيال القادمة، وتعرفه بصيغة أخرى على أنه النظام الذي يوفر الأمن الغذائي للجميع بطريقة لا تتعرض فيها الأسس الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية للجيل المقبل للخطر. وهذا يعني أنها مربحة في كل مكان، مما يضمن الإستدامة الإقتصادية، وله فوائد عريضة القاعدة للمجتمع، وتأمين الإستدامة

[1] Jean-Louis Rastoin et Gérard Ghersi- Le système alimentaire mondial Concepts et méthodes, analyses et dynamiques, Collection: Synthèses Éditeur : Editions Quæ, Montpellier france, 2010, p 4.
[2] Ruth Haug- Food security indicators: How to measure and communicate results - Noragric Report No.83, Department of International Environment and Development Studies, Norwegian University of Life Sciences, January 2018, p03.

الإجتماعية، وأنه له تأثير إيجابي أو محايد على بيئة الموارد الطبيعية، وحماية إستدامة البيئة.[1]

وبالتالي فان النظام الغذائي المستدام يوفر الغذاء الصحي لتلبية الإحتياجات الغذائية الحالية، مع الحفاظ على النظم البيئية الصحية التي يمكنها أيضا توفير الغذاء لأجيال قادمة مع الحد الأدنى من التأثير السلبي على البيئة. ويشجع النظام الغذائي المستدام أيضا الإنتاج المحلي والبنى التحتية للتوزيع، ويجعل الغذاء المغذي متاحا وسهل المنال وميسورا للجميع. يعتبر علاوة على ذلك إنسانيا وعادلا، يحمي المزارعين وغيرهم من العمال والمستهلكين والمجتمعات.

ونجده معرف أيضا على انه يوفر غذاء صحيا ومغذيا وآمنا بتأثير بيئي منخفض، بطريقة تحمي البيئة الطبيعية وخدمات النظام البيئي الخاصة بها وتستعيدها، كما أنه قوي ومرن، وديناميكي إقتصاديا، وعادل ومنصف، ومقبول إجتماعيا. ويقوم بذلك دون المساس، أو الإضرار بالبيئة الطبيعية[2]، وأبعاد مهمة كالمساواة الإجتماعية والسلامة البيئية، والتي تتقاطع جميعها بأهداف التنمية المستدامة.[3]

فهو نظام يجمع كل من البيئة، والإنسان، والمدخلات، والعمليات والبنى التحتية والمؤسسات والأنشطة التي تتعلق بإنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد وإستهلاك الغذاء، ومخرجات هذه الأنشطة، بما في ذلك الآثار الإجتماعية والإقتصادية والبيئية .

وبالتالي فيجب أن يكون النظام الغذائي المستدام مربحا دائما هذا ما يعني الإستدامة الإقتصادية، وأن يعود بمنافع واسعة على المجتمع مبينا إستدامته الإجتماعية، وأن يحدث تأثيرا إيجابيا أو محايدا على البيئة الطبيعية محققا بذلك الإستدامة البيئية ومن ثم فهو يوفر ويحسن حالة الغذاء عبر إتباع نظم غذائية صحية ميسورة التكلفة دون التأثير على البيئة.[4]

ويحتوي النظام الغذائي المستدام على العديد من الأنظمة الفرعية المعقدة الزراعة، وإمداد المدخلات، وإدارة النفايات، والتجارة، وما إلى ذلك، والتي تتفاعل مع عوامل محركة متعددة وتتأثر بها .فهو ينتج الأمن الغذائي بإعتباره المخرج الرئيسي، ولكنه ينتج أيضا مخرجات بيئية مثل المزارع، ومخرجات إقتصادية مثل تكوين خلق الثروة ومخرجات إجتماعية مثل سبل العيش، كل هذه النواتج، بدورها، تؤثر على العوامل المحركة وتغيرها بطرق تؤثر على نظام الغذاء سلبا أو إيجابا .[5]

---

[1] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة -مقال بعنوان النظم الغذائية -.تم التصفح على الموقع الالكتروني بتاريخ 11-05-2023.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، تم التصفح بتاريخ 17-02-2022.

[3] Ruth Haug, op.cit, p 04.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية و لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، مصر 2021، ص 24.

[5] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة -الصندوق الدولي للتنمية الزراعية- صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية و لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، روما ،2021، مرجع سابق، ص 24.

وان ركزنا في العلاقة بين النظام الغذائي والأمن الغذائي وبالنظر إلى طبيعة هذا الأخير والذي يعتبر متعدد الأبعاد ومتعدد التأثيرات، حيث إن شبكة العوامل التي تحدده تعزز وتؤثر فيما بينها، والذي يعتبر نتيجة لنظام إجتماعي وإقتصادي وسياسي وبيئي معقد يتضمن العديد من المكونات المترابطة والمؤثرة في بعضها البعض.[1]

الشكل رقم 04: أبعاد النظام الغذائي المستدام

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المرجع التالي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية و لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، مصر 2021.

IV- النظام الغذائي المستدام :

حسب منظمة الأغذية والزراعة، يوفر النظام الغذائي التغذية للجميع بطريقة لا تتعرض فيها الأسس الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية للجيل المقبل للخطر. وهذا يعني أنها مربحة في كل مكان، مما يضمن الإستدامة الإقتصادية، وله فوائد عريضة القاعدة للمجتمع، وتأمين الإستدامة الإجتماعية، وأنه له تأثير إيجابي أو محايد على بيئة الموارد الطبيعية، وحماية إستدامة البيئة.

[1] Ruth Haug, op.cit, p 05.

وترتبط إستدامة النظام الغذائي بمدى قدرته على الصمود في وجه الصدمات الداخلية والخارجية.

وتعرف القدرة على الصمود حسب المنظمات الدولية المتخصصة في موضوع الأمن الغذائي على انها قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمدن والمؤسسات والنظم والمجتمعات على الوقاية من مجموعة واسعة من المخاطر ومقاومتها واستيعابها والتكيف معها ومجابهتها والتعافي منها بصورة إيجابية وبكفاءة وبفعالية، مع المحافظة على مستوى مقبول من الأداء ومن دون التأثير على الآفاق الطويلة الأجل للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان ورفاه الجميع.[1]

ويمكن ربط قدرة النظام الغذائي على الصمود بالإستدامة عندما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإذا كانت الإستدامة تقدم نتائج إيجابية من نظام غذائي، فإن القدرة على الصمود هي مواصلة تقديم هذه النتائج الإيجابية بعد الصدمة أو الإضطراب.

ويعتمد ثبات النظام الغذائي على إستدامته وقدرته على الصمود لأن مجموعة المؤشرات نفسها يمكن أن تحدد استدامته وقدرته على الصمود، بينما تكشف الإتجاهات في تغيير المؤشرات عن الإستدامة والوقت المستغرق للوصول إلى هدف محدد مسبقا مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بمخرجات النظام الغذائي، ويمكن تقدير القدرة على الصمود من خلال تقييم إستجابة الاتجاه نفسه للصدمات والضغوط، وفقا للشكل الموالي:[2]

الشكل رقم 05: العلاقة بين صمود وإستدامة النظام الغذائي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية و لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، مصر 2021، ص 27.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة،برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، روما ،2023، الملحق 11، مسرد المصطلحات.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة -الصندوق الدولي للتنمية الزراعية- صندوق الأمم المتحدة للطفولة- برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة -منظمة الصحة العالمية و لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، روما ،2021 ، مرجع سابق، ص ص 26-27.

المبحث الثاني: مناهج الأمن الغذائي المستدام

تغير مفهوم الأمن الغذائي كثيرا في العقود الأخيرة فقد تحول من مفهوم الأغذية الزراعية مع تحليل أنظمة الإنتاج و الإستهلاك، إلى نهج إجتماعي وإنساني مع مراعاة مخاطر التعرض لإنعدام الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، إنتقالا ووصولا إلى الإعتبارات القانونية والأخلاقية للحق في الغذاء.[1]

وينبغي لإطار الأمن الغذائي المستدام أن يبتعد عن التركيز التقليدي على المكونات الفردية للنظام الغذائي مثل العرض والطلب وأن يعالج بشكل أكثر شمولية العلاقات المعقدة بين مختلف مراحله والجهات الفاعلة فيه.

فعلى مدى عقود من الزمن، تم التعامل مع موضوع الأمن الغذائي والإستدامة بإعتبارهما إهتمامات ومساع منفصلة، فاقتصر الأمن الغذائي على تحدي أساسي والذي تمثل في معالجة قضية الجوع في الدول الجنوب، في حين تم تناول مفهوم الإستدامة حينما تعلق الأمر بسلامة الأغذية والآثار البيئية للزراعة في الشمال.

اليوم، أدى ظهور معضلة غذاء عالمية جديدة إلى إعادة تعريف معاني الأمن الغذائي والإستدامة بصورة تتوافق مع الواقع، وكذلك إبراز العلاقة التبادلية بينهما، وذلك منذ الإرتفاع الكبير والمحسوس في أسعار الغذاء والطاقة في العقود الأخيرة، بالإضافة الى تحول التصور السائد سابقا عن عالم يتمتع بفائض غذائي إلى عجز غذائي واضح وجلي.[2]

فالتحليلات السابقة لموضوع الأمن الغذائي المستدام مرت بعدة حقبات تناولت حينها الموضوع من زوايا ومن رؤى مختلفة سنحاول ابرازها فيما يلي:

أولا، حصرت تحليلاتهم في الجانب الإنتاجي من النظام الغذائي فقط أي الإنتاج وإستخدام الأراضي ومعاملات السوق المتمثلة في كل من الطلب والعرض، والتي ترجمت إلى مؤشرات مثل أسعار المواد الغذائية وتوافر السعرات الحرارية وما إلى ذلك، وبالتالي فقد تناولت بعدين فقط من أبعاد الأمن الغذائي والمتمثلين في التوافر أي كمية ونوعية وجودة الأغذية الموجودة تحت تصرف وحدة معينة، وبعد الوصول أي قدرة المنظمة على الوصول إلى النوع والجودة وكمية الطعام التي يحتاجها .

وتم إهمال بعد إستخدام الغذاء والذي يعرف بالقدرة على إستهلاك الغذاء والإستفادة منه، والذي يعتمد

[1] Rokhaya Diagne, Sécurité alimentaire et libéralisation agricole, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences Économiques, Economies et finances. Université Nice Sophia Antipolis,france,22 Novembre 2013, p39

[2] Roberta Sonnino, Ana Moragues Faus and Albino Maggio - Sustainable Food Security: An Emerging Research and Policy Agenda, The International Journal of Sociology of Agriculture and Food -, 23 January 2014 , 173–188, p175

على سلامته وقيمته الغذائية، بالإضافة الى اهمالهم للجوانب الإجتماعية والثقافية للإستهلاك في هذه الممارسات والتي تعتبر في غاية من الأهمية؛

ثانيا، لم يتم المعالجة بشكل كاف للأبعاد الإقتصادية والبيئية والسياسية للإستدامة أي بمعنى القضايا الأوسع التي يقوم عليها الأمن الغذائي والعواقب البيئية لخيارات التكيف المختلفة.

وتعكس نقاط الضعف هذه استقطابا غير مبرر في النقاش الأكاديمي والسياسي، والذي هيمن عليه التوتر بين رؤيتين مختلفتين:

الرؤية الأولى ناقشت الأمن الغذائي كقضية إنتاج، والتي ينبغي معالجتها من خلال التدخل عند نهاية العرض من السلسلة الغذائية، كطريقة زيادة كمية الأغذية المنتجة مثلا؛

أما الرؤية الأخرى، فتعتبره مسألة إستهلاكية بحتة، مما يثيرالتساؤل حول إمكانية الوصول للغذاء.ومن خلال فشلهم في توسيع وجهات نظرهم وقيمهم إلى ما هو أبعد من طرفي النظام الغذائي، فقد قيدت بذلك هاتين الرؤيتين مسالة الأمن الغذائي العالمي والتدخل السياسي فيه.[1]

إستنادا إلى تحليل مفهوم الأمن الغذائي الذي يأخذ بعين الإعتبار مخاوف الإستدامة ويسد الفجوة بين الرؤى القائمة أما على مسألة الإنتاج أو فيما يتعلق بمسألة الإستهلاك، مع التركيز على تعدد النتائج والآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتغير البيئي العالمي في المراحل المختلفة من النظام الغذائي.

كان لزاما للمفكرين والمختصين في الموضوع محاولة بعث مفهوم شامل اطلق عليه "الأمن الغذائي المستدام" وهو مفهوم يعتمد على الافتراض الأساسي المتمثل في قدرة النظام الغذائي على المدى الطويل على توفير كمية كافية من الغذاء والذي يعتمد على قدرته كنظام على الاستجابة للتحديات البيئية والإجتماعية والإقتصادية التي تهدد قدرته على الصمود وتسعى الى تقليل آثاره على صحة الإنسان والبيئة.[2]

سنحاول في النقاط التالية إبراز كافة النهج والرؤى الفكرية والنظرية التي عالجت مسألة الأمن الغذائي منتقلين من نظرة ونهج لآخر، ومحاولين إبراز نظرة المفكرين والباحثين لمفهوم الأمن الغذائي:

I- النهج القائم على توافر الغذاء:

أول نهج نقدمه هو توافر الغذاء، لأنه بالتأكيد الأقدم ولا يزال الأكثر نفوذا لحد الساعة، ترجع الأفكار الأساسية لهذا النهج لسنة 1588 تحديدا للمفكر جيوفاني بوتيرو Giovanni Botero[3](1588) ،

[1] Roberta Sonnino, Ana Moragues Faus and Albino Maggio, op.cit, p 176

[2] Roberta Sonnino, Ana Moragues Faus and Albino Maggio,op.cit ,p 177

[3] الموقع الالكتروني ويكيبيديا، جيوفاني بوتيرو، Giovanni Botero، مفكروسياسي إيطالي، اشتهر بعمله الموسوم : سبب وجود الدولة، 1544-1617.

إلا أنها لم تلقى صدى في حينها، ليقوم بعده توماس روبرت مالتوس[1] Thomas Malthus، سنة (1789) لإعادة إحياء الفكرة ونشرها ليعرف بالنهج المالتوسي.[2]

والذي تتلخص نظريته في أن الزيادة السكانية أكبر بصورة لانهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسا، وطبقا لنظريته يتزايد السكان تبعا لمتوالية هندسية، بينما يزيد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية، وهكذا لن يستطيع الإنسان حل مشكلة الغذاء، إذ سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى أن يأتي الوقت الذي يحدث عنده التقاطع أي الذي عنده تتجاوز معدلات السكان ومعدلات الزيادة في إمدادات الغذاء وعندئذ يتحدد عدد السكان بفعل الكوارث الطبيعية مثل المجاعة والوباء أو الحروب.[3]

ويركز هذا النهج على ضرورة التوازن بين السكان والغذاء من أجل الحفاظ على هذا التوازن المعدل يجب ألا يكون نمو توافر الغذاء أقل من معدل نمو السكان.

وبالتالي، حسب هذا النهج يعتبر الأمن الغذائي مجرد مسألة توافر الغذاء الكلي للفرد في إقتصاد مغلق، وهذا يعتمد بشكل أساسي على إنتاج الغذاء، بينما في الإقتصاد المفتوح، يمكن أن تلعب التجارة الدولية للمواد الغذائية أيضا دورا هاما.[4]

حتى أوائل السبعينيات، كان هذا هو النهج المرجعي للمجتمع الدولي، على المستويين السياسي والأكاديمي في تعريف الأمن الغذائي.

وينعكس هذا بشكل كبير في التعريف المقدم في مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974 للأمن الغذائي والذي عرف على أنه التوافر في جميع الأوقات لإمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية على مستوى العالم للحفاظ على ثباتها والتوسع في إستهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار.

ويمكن إرجاع أصول النهج والرؤية القائمة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على مسألة الإنتاج إلى تصور ورؤية المنظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي لهذا الموضوع، والتي ركزت على ضرورة زيادة كمية إنتاج الغذاء في العالم لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في البلدان النامية خاصة والتي تعاني من إنعدامه مقارنة بالدول الأخرى وبالتالي تحقيق إستقرار الغذاء والإمدادات الغذائية، بالإضافة الى إستخدام الفائض من الإنتاج الغذائي والزراعي للبلدان المكتفية بشكل سليم، والوصول الى تحقيق

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا، توماس مالتوس،Thomas Malthus ، باحث إقتصادي سياسي إنجليزي . مشهور بنظريته حول التكاثر السكاني، 1766-1834.

[2]Francesco Burchi and Pasquale De Muro, A Human Development and Capability Approach to Food Security: Conceptual Framework and Informational Basis ,working paper of united nations development programme, regional bureau for Africa, February 2012, p 02

[3] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الكويت، فيفري 1998، ص 22.

[4] Francesco Burchi and Pasquale De Muro , op. cit, p 03.

إحتياطي وطني، إقليمي وعالمي للغذاء، مما سيحفز فعلا التجارة العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية.[1]

وتمثلت الآثار السياسية لهذا النهج في شقين أساسين:

يتمثل الأول في جانب الطلب، أي الحاجة إلى خفض معدل النمو السكاني من خلال تنفيذ السياسات المناسبة؛

أما الثاني فمن جانب العرض، والحاجة إلى تعزيز نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي وضرورة إتباع سياسات عامة تهدف لزيادة الإنتاجي الزراعي.[2]

II- النهج القائم على الدخل:

النظرة طويلة الأمد للأمن الغذائي على أنه مشكلة غذاء فقط في إطار إقتصاد كلي لقت إنتقادات واسعة من طرف العديد من الإقتصاديين كون الحياة الإقتصادية يتدخل ويؤثر فيها العديد من القطاعات المترابطة والمتداخلة، فلا يمكن النظر إلى الأمن الغذائي على أنه مشكلة مرتبطة حصريا بقطاع الزراعة والغذاء فقط لذلك كانت المحاولة الأولى لتوسيع و تحويل التحليل نحو الإقتصاد الوطني بمجمله والذي يعني إدخال متغيرات التحليل الكلي مثل الناتج المحلي ومعدل النمو الإقتصادي.

كان هذا الإطار الإقتصادي الكلي أيضا أكثر اتساقا مع النظريات الإقتصادية القديمة وذات التأثير الكبير مثل نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو David Ricardo[3]، والتي وفقا لها يجب على كل بلد أن يتخصص في القطاع الذي يملك فيه ميزة تنافسية التي تمنحها وفرة موارد إنتاجية معينة أو عن طريق إنخفاض تكاليف ووسائل الإنتاج.

إن تصور الفقر على أنه نقص في الدخل الكافي الضروري لشراء جملة من السلع والخدمات لضمان مستوى معيشة كافي للشخص، يكون إنعدام الأمن الغذائي ضمنيا أنه جزء من فروع الفقر، أي عدم وجود دخل كاف ضروري لشراء كمية الطعام المطلوبة، ما جعل المفكرين يرون أن ضرورة دعم دخل الجميع من الأسر بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي المنشود؛[4]

III- النهج القائم على الحاجات الأساسية:

في النصف الثاني من السبعينيات، اقترحت منظمة العمل الدولية نموذجا جديدا للتنمية يتمثل في نهج الحاجات الأساسية وذلك بقصد دمج أبعاد التنمية غير الإقتصادية أيضا. كمشكلة الفقر والبطالة

[1] Roberta Sonnino, Ana Moragues Faus and Albino Maggio ,op.cit , p 176.
[2] Francesco Burchi and Pasquale De Muro , op.cit, p 03
[3] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، دافيد ريكاردو David Ricardo ، عالم إقتصاد بريطاني، وواحد من أكثر الإقتصاديين الكلاسيك تأثيرا إلى جانب توماس مالتوس، وآدم سميث، وجيمس ميل، 1772-1823.
[4] Francesco Burchi and Pasquale De Muro, op. cit, p 05

المسجلة في فترات إرتفاع النمو الإقتصادي.

لاحقا، قام كل من بول باتريك ستريتن[1] Paul Patrick Streeten– جيمس ستيوارت [2] James Stewart سنة 1981 على إعادة إطلاق هذا النهج، فدعاة هذا النهج ينظرون إلى التنمية كعملية تهدف إلى ضمان الإحتياجات الأساسية ورضا جميع الناس.

كانت تلبية الإحتياجات الأساسية تمثل شرطا مسبقا لحياة متكاملة، بالنظر إلى الطبيعة العملية لهذا النهج، كان من الضروري إعطاء الحد الأدنى من التفسير للحياة المتكاملة. بالرغم من القائمة التي قدمها العديد من المفكرين، في معظمها شملت توفر الطعام والمأوى والملبس.

أثر هذا الخطاب في أدبيات التنمية، وبشدة على النقاش حول الأمن الغذائي؛ بحيث أن هذا النهج يركز بشكل مباشر على ما إذا كان الناس يأكلون ما يكفي من الغذاء، وساهم في اتخاذ خطوة أخرى في تحول التحليل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي واعتبر الطعام كأولوية (وربما العنصر الوحيد) للأمن الغذائي.

IV- النهج القائم على الاستحقاق:

لفترة طويلة، كان النقاش حول مسألة الجوع والمجاعة حادا وتأثرت بنهج توافر الغذاء المتجذر في فكر مالتوس، الى غاية بداية الثمانينيات اين حدد أمارتيا سين نهج جديد ساهم في تحدي هذا النظرة وتم تحويل التركيز من توافر الغذاء على المستوى الوطني إلى امكانية وصول الناس إلى الغذاء، فقد ركز هذا النهج على حق كل فرد في الوصول الى ما يكفيه من الغذاء.[3]

وجاءت أعمال العديد من الباحثين أمثال أمارتيا سين Amartya Sen [4]، لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا رغم توفر الغذاء بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب إرتفاع أسعاره أو إنعدام الدخل لديها، مما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، بحيث لم يعد الإهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الإهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب، على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردي كذلك.[1]

---

[1] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، بول باتريك ستريتن، Paul Patrick Streeten، عالم إقتصاد بريطاني من أصل استرالي، عمل على موضوع إقتصاد التنمية ،1917-2019.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، جيمس ستيوارتJames Stewart ، عالم إقتصاد امريكي، تخصص في علاقات العمالة، وإقتصاد التنمية، ولد سنة 1947.

[3] Francesco Burchi and Pasquale De Muro, op.cit, pp 07-08.

[4] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، أمارتيا سين Amartya Sen ، عالم إقتصاد هندي، قدم إسهامات في إقتصاد الرفاه، ونظرية الخيار الإجتماعي، والعدالة الإقتصادية والإجتماعية، والنظريات الإقتصادية للمجاعات، ونظرية اتخاذ القرار، وإقتصاديات التنمية، والصحة العامة، حصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الإقتصادية في عام 1998.تم تصفح الموقع بتاريخ: 20-12-2003.

[1] أمال بوبكير، مرجع سابق، ص185.

وفقا لنهج الاستحقاق والقدرات التى تأخذ بعين الإعتبار القدرات التي تتدخل في توافر الغذاء، فوفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن كمية المواد الغذائية المتوفرة حاليا في العالم تكفي لإطعام ضعف سكان العالم. وبالتالي فإن نقص التغذية هو عدم الاعتراف بالحق في الغذاء.

هذا الأخير يعتمد على الإنتاج، والتجارة والعمالة بأجر والتحويلات. فحسب المفكر سين يحلل مسألة نقص التغذية في سياق سياسي. فخلف إنتاج الغذاء والتنمية الزراعية، وظاهرة الجوع ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الجانب الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للبلد. بالإضافة الى شبكات التوريد وتوزيع المنتجات الغذائية وكذلك أنشطة المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.[1]

ساهم نهج الاستحقاق في إعادة معالجة المشكلة من الجوع والمجاعة من خلال تقليص دور عرض الغذاء الكلي وإعطاء المزيد من الأهمية الإجتماعية والإقتصادية لأحوال الناس، وأثر على مفهوم الأمن الغذائي، عن طريق إضافة بعد الوصول .

ويظهر تأثير عمل أمارتيا سين في جزئين من التعاريف المهمة للأمن الغذائي:

الحق لكل الناس وفي جميع الأوقات الوصول المادي والإقتصادي إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجون إليه[2]، وحصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية[3].

وبالتالي وفقا لهذا النهج عدم اقتصار توفر الغذاء على البعد الكمي، بل تجاوزه إلى توفير الموارد وإستقرار الحالة الغذائية، بما يضمن إمكانية الوصول الفعلي إلى الغذاء لكل أصحاب الحق والتوزيع العادل في ضوء الإحتياجات وفق آليات تسمح بتحديد الفئات والأفراد الذين ينبغي أن يحصلوا على الموارد الغذائية وكيفية توزيعها، بالإضافة إلى حيازة الأراضي وحقوق الملكية لصغار الفلاحين، وإمكانية إستخدام الغذاء ضمن منظومة قائمة على نظام غذائي سليم، ورعاية صحية فعالة.[4]

٧- النهج القائم على سبل العيش المستدام:

لا يرتبط نهج العيش المستدام فقط بمسعى تحقيق الأمن الغذائي، ولكنه يعتبر أكثر شمولية فهو يسعى لتحقيق تنمية مستدامة تشمل الحياة العامة والخاصة للجميع وبالتالي القضاء على كل اشكال المعاناة الإنسانية.

فعلى الرغم من إستخدام المفهوم والتأكيد والتركيز على سبل العيش في الثمانينيات من القرن الماضي على مفهوم التنمية الريفية والقضاء على ظاهرة الفقر تحديدا. فكانت رؤية العيش المستدام نهجا ناجحا

[1] Rokhaya Diagne, op. cit,p 88.

[2] التعريف المعتمد للامن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة سنة 1983.

[3] التعريف المعتمد للامن الغذائي للبنك الدولي سنة 1986.

[4] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، دليل إدماج مبادئ العدالة الإجتماعية في السياسات الإنمائية، 2020، ص 109.

من الشكل النظري وذلك للطبيعته المرنة والشاملة والواقعية، وقد تم تبنيه من قبل العديد من المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية منها كمنظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويتقاطع في الكثير من الاسس المشتركة نهج العيش المستدام مع الإحتياجات الأساسية لنهج الاستحقاق، بحيث يتعلق بشكل أساسي مع الأصول المادية وغير المادية، والتي تشبه إلى حد بعيد بمفهوم الأوقاف، في نهج الاستحقاق، حيث تقسم الأصول وتصنف في خمس فئات هي رأس المال الطبيعي، رأس المال المادي، رأس المال البشري، رأس المال المالي، ورأس المال الإجتماعي. وترتبط فكرة الإستدامة ارتباطا وثيقا بالضعف والمرونة، فهي أحد المبادئ الأساسية لإطار سبل العيش المستقرة.[1]

VI- النهج القائم على تحسين القدرات:

تم وضع نهج تحسين القدرة لتحقيق الأمن الغذائي في المقام الأول سنة 1989 من قبل جان دريز Jean Drèze[2] وأمارتيا سين Amartya Sen ، في الكتاب الرائد الجوع والعمل العام، وعلى الرغم من أن المؤلفين لا يقدما أي شيء بالإشارة إلى مفهوم الأمن الغذائي، الا انهم طورا الإطار التحليلي القائم على كل من نهج القدرة ونهج الاستحقاق كدراسة ظاهرة الجوع المزمن أو العابر وجميع الجوانب ذات الصلة به كنقص التغذية وسوء التغذية والمجاعات وما إلى ذلك، مدركين في نهجهم بوجوب التركيز في النهاية على تحسين قدرات الإنسان الأساسية قصد تحقيقه حياة افضل وفقا لتطلعاته على جميع الاصعدة والمستويات.

وتعد القدرة على تحقيق الأمن الغذائي أكثر تعقيدا، فهي تعتمد على التفاعل بين " القدرات الأساسية لكي نكون آمنين غذائيا وذلك كما عرفه دريز وسان (1989) "القدرة على أن تتغذى بشكل كاف ".

ويتوافق هذا التعريف مع المقدم من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي 2001، وهو الأكثر ملاءمة وقبولا باعترافه العلاقة الصريحة والوثيقة القائمة بين تحسين القدرات والأمن الغذائي.

هذا التغيير في النظرة من التمييز الجوهري بين وسائل وغايات التنمية التي أكدها أمارتيا سان، والتي تنطبق أيضا على دراسة سوء التغذية حيث جاء على لسانه إن الهدف المنطقي هو القدرة على تجنب نقص الغذاء والحرمان المرتبط بالجوع، أي القدرة على التحرر من الجوع. عن طريق تغيير التركيز من "السيطرة على الغذاء إلى بناء القدرات"

[1] Francesco Burchi and Pasquale De Muro, op.cit, p 14.

[2] الموقع الالكتروني ويكيبيديا ، جان دريز Jean Drèze، عالم إقتصاد واجتماع وناشط هندي من أصل بلجيكي. عمل على العديد من القضايا التنموية ، ولد في 22-01- 1959.

ويتجاوز هذا النهج بعد الوصول للأمن الغذائي الى تحقيق الإحتياجات الأساسية والاستحقاق والإستدامة. بالإضافة الى الرعاية الصحية والمرافق الطبية؛ مياه الشرب النقية؛ الصرف الصحي؛ استئصال أوبئة العدوى ؛ التعليم الأساسي.

وبالتالي يمكن تعزيز نهج القدرة على الأمن الغذائي من خلال دمج مفهوم "الأمن البشري"، الذي اقترحه أولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1994.[1]

المبحث الثالث : أبعاد الأمن الغذائي المستدام ومؤشرات قياسه

ا- أبعاد الأمن الغذائي المستدام:

ا-1 التوافر:

يتناول هذا البعد ما إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يحتمل أن توجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج، وإحتياطيات الأغذية، والأسواق والنقل، والأغذية البرية.[2]

ويعرف توافر الأغذية بأنه توفر كميات كافية من الغذاء ذي الجودة المناسبة التي تؤمن من خلال الإنتاج المحلي أو من الواردات أو عبر المعونة الغذائية .

ويركز عدد من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها على التحديات المرتبطة بتوافر الأغذية، وتشمل : زيادة إنتاجية الزراعة وإستدامتها، وتنمية الأسواق للحد من التقلب الشديد في الأسعار، والحد من فقد الأغذية وهدرها.[3]

ويؤدي توافر الأغذية دورا بارزا على صعيد الأمن الغذائي. فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان علما أنه ليس شرطا كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب.[1]

يشير التوافر إلى إجمالي مخزون الأغذية في الدولة أو المنطقة (المستوى الكلي) أو للسكان أو الأسرة (المستوى الجزئي) ؛ ما يمثل الغذاء المتاح فعليا للسكان خلال فترة معينة.[2]

ولتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع ضمان إستقرار هذه الإمدادات من حيث الكمية والسعر، بحيث تكون كافية فقط لتوفير الحد الأدنى من الإحتياجات.[3]

---

[1] Francesco Burchi and Pasquale De Muro , op.cit, pp17- 18

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2023، مرجع سابق، الملحق 11، مسرد المصطلحات .

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 13

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة- روما 2013، ص.18.

[2] Action Contre La Faim- A C F– International Net Work ,Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention, janvier 2008, P10.

[3]أمال بوبكير، مرجع سابق ، ص185.

أي مجمل الأغذية المتاحة في أي بلد، سواء كانت ناتجة عن الإنتاج المحلي والزراعي والصناعي، أو ما إذا كانت تأتي من الواردات، أو المخزونات التي كانت تشكل في السابق أو المعونة الغذائية.[1]

ويركز عنصر التوافر على جانب العرض، وتقاس إجمالا بقدرة الدول على توفير الإمدادت الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية.[2]

وقد يكون التوافر مقيدا بالعوامل المناخية من جفاف أو فيضانات، السياسية أو إنعدام الأمن العسكري، بسبب الحصار المفروض على منطقة، والحظر، وإنخفاض مستويات الإنتاج، ظروف التخزين غير الملائمة، صعوبات النقل المرتبطة بالشبكة الرديئة للطرقات، وبالرغم من أهمية عنصر توافر الغذاء في وضعية وحالة الأمن الغذائي في منطقة معين إلا أنه لا يمكنه تحقيق ذلك إلا بتحقق شروط أخرى.[3]

ويواجه بعد التوافر جملة من الصعوبات والمعيقات نذكر منها:

أ- قياس توافر الغذاء:

يقاس توفر الأغذية بمتوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوفرة في البلد والكافية لتلبية إحتياجات السكان اللازمة للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة، ولا بد من التنبيه إلى أن هذا المتوسط لا يقدر الإستهلاك الحقيقي للأغذية للفئات الأفقر من المجتمع، لأنه لا يأخذ بالإعتبار توزيع الأغذية المتوفرة بين السكان بصفة منتظمة وشاملة.

ب- النمو السكاني والتوسع العمراني:

تعتمد كمية الأغذية المستهلكة على مستوى البلد إعتمادا كبيرا على الإتجاهات الديمغرافية، وقد مرت دول العالم بتحول ديموغرافي سريع في العقود الأخيرة، هذا ماأثر سلبا على إمكانية التوافر لجميع الفئات وخاصة الهشة منها عبر كل أنحاء العالم.[1]

ج-إنتاج الأغذية المحلي لا يواكب الإستهلاك:

يؤدي إقتران تزايد عدد السكان مع التوسع العمراني إلى زيادة في كمية الأغذية المطلوبة، وإلى إنخفاض كميات المدخلات من أراضي والأيادي العاملة المتوفرة لضمان الإنتاج المحلي، فلم يزد إنتاج الغذاء مثلا منذ تسعينات القرن الماضي، بينما حافظ الإستهلاك على إتجاهه المتزايد بإستمرار.

---

[1] Slimane Bedrani, Omar Bessaoud, Salima Salhi, Messaoud Lazreg, Amal Bouzid- Rapport établi sous la coordination du Pr. Foued Chehat- Analyse de l'état de la Sécurit Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie- Centre de Recherche en Economie Appliquée au Développement CREAD– Programme Alimentaire Mondial Alger, Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie - Mars 2018, p16.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم السودان، 2010، ص 12.

[3] Action Contre La Faim- A C F– Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention, op. Cit, P11.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص14- 15.

د- واردات الأغذية تسد الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك المحليين:

إن تحديد التوازن الأنسب بين الإنتاج المحلي والواردات من أهم القرارات الإستراتيجية التي يجب إتخاذها لإحراز تقدم في الأمن الغذائي، كما أن الإعتماد المفرط على الواردات معرض لمخاطر التقلبات في الأسواق العالمية. وسيتعين على كل بلد أن يحدد إستراتيجيته الخاصة التي تكفل إستقرار توفر الأغذية، وذلك بناء على ميزاته الجغرافية-المناخية، وميزته النسبية في التجارة الدولية وبيئته السياسية وقدرته على التخفيف من مختلف أنواع المخاطر.[1]

هـ- فقد الأغذية وهدرها :

من مشاكل النظم الغذائية التي يتزايد التسليم بها على الصعيد العالمي، خصوصا في البلدان التي تعاني من عجز كبير في إنتاج الأغذية بسبب القيود المفروضة على الموارد، ويشير فقد الأغذية إلى تناقص في الكتلة الغذائية يحدث في بداية سلسلة الإمداد، أما هدر الأغذية فيشير إلى تناقص في الكتلة الغذائية يحدث في مرحلة الإستهلاك.[2]

I -2 التمكين الإقتصادي والمادي في الغذاء:

إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يحتمل أن توجد من الناحية المادية، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان يمكن أو لا يمكن للأسر المعيشية والأفراد الحصول على ما يكفي من تلك الأغذية من الناحيتين المادية والإقتصادية أم لا، هذا ما يقودنا الى وجوب تحقق بعد مهم للغاية يتعلق بالقدرة على الوصول الإقتصادي والمادي للغذاء والذي كان مطلبا أساسيا من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والحكومات والمفكرين .

فقد أقرت الدول الأطراف في المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لعام 1966 انه "يحق لكل شخص أن يعيش في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية (الفقرة 1 من المادة 11)، وكذلك "بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع" (الفقرة 2 من المادة 11).

وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تعريفاً للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي: "يتحقق الحق في غذاء كاف عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والإقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كافٍ أو على وسائل شرائه

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص 18-19

[2] Union Internationale Pour La Conservation De La Nature, Politiques de sécurité alimentaire: établir des liens avec les écosystèmes, IUCN, Gland, Suisse 2013, p 03.

وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي توافر الأغذية كما ونوعا بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الإقتصادية والمادية على حد السواء.[1]

وقد تم التطرق أول مرة للمفاهيم الأساسية الكامنة وراء مصطلح الأمن الغذائي، كما نعرفه اليوم في أربعينيات القرن الماضي وذلك من زاوية التحرر من الجوع فيما يتعلق بالغذاء والزراعة. هذا التحرر الذي يعني توفير إمدادات آمنة وكافية ومناسبة من الغذاء لكل رجل وامرأة وطفل، وتشير كلمة آمن إلى الوصول إلى غذاء كاف من خلال كفاية كمية ونوعية للإمدادات الغذائية.

في سنة 1981 تم طرح قضية الإستهلاك والوصول من خلال مفهوم الاستحقاق لامارتيا سين في عمله الشهير، حيث أوضح أن المشاكل المتعلقة بالأغذية لا تتأثر فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية، ولكن أيضا من خلال النظام والعمليات التي تحكم وتسير إقتصاديات الدول والمجتمعات بالكامل. وبحسب رأيه، فإن إنعدام الأمن الغذائي لم يكن سببه الندرة فحسب، بل أيضا من خلال الإخفاقات المؤسسية التي أدت إلى توزيع الغذاء دون المستوى الأمثل والعادل.[2]

ساهم ذلك في إعادة معالجة المشكلة الجوع والمجاعة من خلال تقليص دور عرض الغذاء الكلي وإعطاء المزيد من الأهمية الإجتماعية والإقتصادية لأحوال الناس، وأثر على مفهوم الأمن الغذائي، عن طريق إضافة بعد الوصول.[3]

تمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير إحتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو إنتاج الغذاء[1]، التي يجب أن تترجم، بشكل ملموس من خلال إمكانية حصول أي أسرة ولكل فرد على كميات الطعام اللازمة من خلال استدعاء إما الإنتاج الذي تمكن من تحقيقه، والاحتياطيات التي تمكن من تشكل، بالمقايضة التي يمكنها القيام بها، والمشتريات التي يمكن أن تقوم بها في السوق، مع التبرعات أو المساعدات الغذائية التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة،

[1] لجنة الأمن الغذائي العالميCFS ، الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية،2017 ، ص08.
[2] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero op,cit- p04
[3] Francesco Burchi and Pasquale De Muro, A Human Development and Capability Approach to Food Security: Conceptual Framework and Informational Basis, working paper of united nations development programme, regional bureau for Africa, February 2012.p25.
[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2010، ص 24.

أو من خلال الجمع بين العديد من هذه الإحتمالات.[1]

وجاءت أعمال العديد من الباحثين أمثال Amartya Sen 1981, لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا رغم توفر الغذاء بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب إرتفاع أسعاره أو إنعدام الدخل لديها، مما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، بحيث لم يعد الإهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الإهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب، على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردي كذلك.[2]

وبالتالي فإن مؤشر الوصول يمثل قدرة الانسان على الحصول لما يكفي من الغذاء لتلبية جميع إحتياجاته؛ فهو يعتبر مقياس للقدرة على الحصول على طعام متاح ومتوفر خلال فترة زمنية معينة .

وتختلف العوامل التي تؤثر على الحصول على الغذاء فنجد منها الإقتصادية كأسعار الغذاء، الدخل وفرص العمل وما إلى ذلك، ونجد الإجتماعية والسياسية كالتمييز العرقي أو الديني أو الإجتماعي؛ إعادة توزيع الموارد داخل المجتمع ؛ المساعدة الحكومية أو الإنسانية؛ الائتمان وما إلى ذلك أو المتعلقة بالإنتاج الزراعي كالوصول إلى عوامل الإنتاج الزراعي كالأرض والبذور والمكننة الفلاحية، بالإضافة الى القرب أو البعد من الأسواق ومواطن التجارة.[3]

في الواقع، هناك ثلاثة عناصر وأبعاد مرتبطة بإمكانية الحصول على الغذاء منها المادية والمالية والإجتماعية والثقافية نذكرها كالآتي:

أ-البعد المادي:

هو في الواقع بعد لوجستي حقيقي. يتم فيه دراسة القدرة للوصول الفعلي للغذاء آخذا بعين الإعتبار توفر المعلومات الكافية وتوفر مرافق مؤهلة لتوفير الغذاء لكل المناطق، ففي حالة تحقق الأمن الغذائي، يتوفر الطعام في الموقع الذي يحتاجه الناس (الأسر، إلخ) بشكل فعلي.

ب-البعد الإقتصادي:

في حالة تحقق الأمن الغذائي، تتوفر السلع الغذائية حيث يحتاجها الناس وتتمتع الأسر بالقدرة المالية على الحصول بانتظام على كميات كافية منها لتلبية إحتياجاتهم.

[1] Foued Chehat- Analyse de l'état de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie, Mars 2018-Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie Première Partie- Centre de Recherche en Economie Appliquée au Développement– Programme Alimentaire Mondial Alger, Mars 2018.

[2] أمال بوبكير مرجع سابق، ص185 .

[3] Action Contre La Faim- A C F- ,Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention,op.cit, P 10.

إن حالة السلع الغذائية المتاحة والمتوفرة المرافقة لعدم القدرة الإقتصادية والتي لا يمكن تحملها من قبل الناس من شأنها أن تحدد حالة إنعدام الأمن الغذائي لا يزال حديثا في قصة الأمن الغذائي. ومع ذلك، فقد تم الاعتراف بهذا بشكل متزايد خلال السنوات الماضية. نتيجة لذلك، يمكن للمرء أن يلاحظ الإهتمام المفاجئ الذي يظهر تجاه السوق من قبل محللي وممارسي الأمن الغذائي.

في الواقع ولسنوات عديدة كان ينظر إلى مشكلة الأمن الغذائي على أنها مشكلة سكان الريف الذين يعيشون في معزل عن الحياة العامة، وفي بعض الأحيان، لأسباب مناخية وأسباب أخرى، بالإضافة الى عدم قدرتهم على إنتاج كل ما يكفيهم من الغذاء لتلبية إحتياجاتهم الخاصة، وبالتالي يعانون من المجاعات وسوء التغذية .

اليوم، وبالمثل اكتشف العديد من المحللين أن حتى في المناطق الريفية، يعتمد معظم الناس، ولا سيما الفقراء، على أنظمة السوق لتوفير الغذاء والسلع والخدمات الأساسية ولكن أيضا لبيع منتجاتهم، في هذا الخصوص يتم إستخدام البيانات لدراسة أنظمة معلومات السوق على وجه الخصوص لأغراض تحليل الأمن الغذائي.

ج- البعد الإجتماعي:

إن الوصول الإجتماعي أو الإجتماعي الثقافي للغذاء يشير إلى حقيقة أن السلع الغذائية قد تكون متاحة، ماديا بالقرب من المستهلك الذي قد يكون لديه الموارد المالية المطلوبة للحصول عليها ولكن قد تكون هناك حواجز إجتماعية وثقافية تحد من الوصول إلى الغذاء، إلا أنه أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات قصور هذا المجال والذي أثبت حتى الآن أنه أقل أهمية مقارنة بالجوانب الأخرى للأمن الغذائي.[1]

I-3 الإستخدام:

إذا كانت الأغذية متاحة ويمكن للأسر الحصول عليها بصورة كافية، فهل تعمل على زيادة إستهلاك ما يكفي من التغذية والطاقة إلى أقصى حد أم لا. ويكون بإمكان الأفراد تناول كميات كافية من الطاقة والمغذيات ثمرة ممارسات الرعاية والتغذية الجيدة، وإعداد الأغذية، والتنوع الغذائي، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة، والحصول على المياه النظيفة، والصرف الصحي والرعاية الصحية.[1]

وبالتالي فهذا البعد يشير إلى إستخدام الأسرة للغذاء الذي لديها، بما في ذلك تخزينها ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها له داخل الأسرة. كما يشير إلى قدرة أفراد الأسرة على امتصاص العناصر الغذائية،

[1] George-André Simon ,op.cit, 31

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،، 2023، مرجع سابق، الملحق 11، مسرد المصطلحات .

وتفادي أي أمراض يمكن أن تؤثر وتسبب في سوء التغذية لديهم وبالتالي الحفاظ أو تحسين قدراتهم الإنتاجية وزيادة أصولهم.[1]

حيث لوحظ في الآونة الأخيرة ظهور بعض الأمراض التي لا تسمح بالامتصاص الأمثل للمكونات الغذائية المطلوبة. بالإضافة الى الظروف الصحية السيئة الناتجة عن نقص المعرفة والدراية بمبادئ التغذية الصحية، أو الراجعة في بعض الأحيان الى التقاليد التي تحد من الوصول إلى بعض الأطعمة لبعض الفئات المجتمعية أما حسب العمر أومن الجنس.[2]

وبالتالي يمكن القول أن بعد الإستخدام يركز على طريقة الإستنفاع من الغذاء على المستوى الجزئي للأسر والأفراد وبالتالي فهو يمثل مقدرة الانسان على الإستخلاص الجيد لما يكفيه من الغذاء خلال فترة زمنية معينة .

ويوجد العديد من العوامل الداخلة في ذلك ومنها عوامل فيزيولوجية كالإستيعاب الجيد والكافي للعناصر الغذائية، بالإضافة الى العوامل الصحية كنوعية المياه وشروط الصرف الصحي العامة، مع ضرورة الإهتمام بالجانب المعرفي الغذائي كآساليب حفظ الأغذية، وطرق إستخدامها والاستفادة من مكوناتها وما إلى ذلك.[3]

علما أنه لا يكفي فقط أن يكون الغذاء متاحا للأسر لضمان حصولهم على نظام غذائي "آمن ومغذ". بل يتدخل في ذلك عدد من العناصر مثل: إختيار السلع الغذائية، وحفظها وإعدادها وكذلك امتصاص العناصر الغذائية. يجب أن يكون الطعام ذا نوعية جيدة وآمنة.

لا ينبغي التسليم بأن جميع الناس، حتى في ما يسمى بالمجتمعات التقليدية، يعرفون أفضل طريقة لإستخدام السلع الغذائية، ناهيك عن حقيقة أن العادات الغذائية تتغير بسرعة كبيرة، فقد يكون التدريب والتثقيف مطلوبا لمساعدة الأشخاص على تحسين إستخدامهم للأغذية المتوفرة والتي يمكنهم الوصول إليها. في الواقع، تم تقديم عدد من الملاحظات، بما في ذلك من قبل برنامج الأغذية العالمي، حول السكان الذين يعيشون حيث يتوفر الغذاء، والذين يتمتعون بإمكانية الوصول الكامل إلى الغذاء ولا يزالون يعانون من سوء التغذية بسبب الإستخدام غير الصحيح للسلع الغذائية بشكل رئيسي.

ويرتبط إستخدام الغذاء أيضا بالمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية، وبالتالي لا يشير هذا

[1] Action Contre La Faim- A C F - International, Evaluation de la Sécurité Alimentaire et des Moyens d'Existence, Guide Pratique Pour Le Terrain, April 2010 Editing ,p22

[2] La Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge, Comment évaluer la sécurité alimentaire ?, Guide pratique pour les Sociétés nationales africaines 2005, P 07

[3] Action Contre La Faim- A C F, Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention,op.cit,P 10.

البعد إلى التغذية فحسب، بل يشير أيضا إلى العناصر الأخرى المتعلقة بإستخدام السلع الغذائية وحفظها وتجهيزها وإعدادها.

ومع ذلك، فإنه يوضح مدى ارتباط التغذية الوثيق بالأمن الغذائي، وبالتالي يؤكد أنه من غير المجدي الحديث عن الأمن الغذائي والتغذية حيث لا يمكن أن يكون هناك أي أمن غذائي بدون تغذية سليمة.[1]

I-4 إستقرار الغذاء وإستدامته:

إذا تحققت أبعاد توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها وإستخدامها بصورة كافية، فإن الإستقرار هو شرط أن يكون النظام بكامله مستقرا ويكفل بالتالي للأسر أمنها الغذائي في جميع الأوقات. ويمكن لمسائل الإستقرار أن تشير إلى إنعدام الإستقرار في الأجل القصير، وهو ما يمكن أن يفضي إلى إنعدام الأمن الغذائي الحاد، أو في الأجلين من المتوسط إلى الطويل وهو ما يمكن أن يفضي إلى إنعدام الأمن الغذائي المزمن. ويمكن للعوامل المناخية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية أن تكون جميعا مصدرا لإنعدامه.[2]

ويشير تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى: "في جميع الأوقات". ينطبق هذا الإستقرار في المقام الأول على الأبعاد الثلاثة المذكورة سابقا للأمن الغذائي. فالأمن الغذائي هو حالة لا يجب أن تحدث في وقت أو يوم أو موسم فقط ولكن على نحو وأساس مستدام.[3]

تم إدراج عامل الزمن كمتغير لتحديد مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1986 في تقريره عن الفقر والجوع، حيث ربط بين حالة الجوع التي يعاني منها الأفراد خلال مدة زمنية معينة وحالة الفقر التي يعيشونها.[4]

يتمثل إستقرار الغذاء في الإستدامة والتواصل لأبعاد إتاحته والقدرة على الحصول عليه وأمانه وسلامته دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة.[1]

وتشير الإستدامة إلى قدرة النظم الغذائية في الأجل الطويل على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تقوض الأسس الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تحقق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال المقبلة.[2]

إذ لابد للأفراد والأسر التمتع بالأمن الغذائي من خلال الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات.

---

[1] George-André Simon, op, cit, p22.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2023، مرجع سابق، الملحق 11، مسرد المصطلحات .

[3] George-André Simon,op.cit, p23

[4] أمال بوبكير مرجع سابق ، ص 185.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، مرجع سابق، ص 27.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2023، مرجع سابق، الملحق 11، مسرد المصطلحات .

ولا ينبغي أن يتعرض خط عدم الحصول على الغذاء نتيجة لصدمات مفاجئة مثل الأزمات الإقتصادية أو المناخية أو الحوادث الدورية كالمواسم الزراعية. من هنا بد من توفر الإستقرار لضمان توفر الغذاء والحصول عليه.

وأشارت منظمة الصحة العالمية WHO إلى أن نقص التغذية هو الخطر الأكبر على الصحة في جميع أنحاء العالم وخطر الوفاة لدى الأطفال الذين يعانون منه أعلى بمرتين الى عشر مرات مقارنة بالأطفال الذين يولدون بوزن طبيعي. ويؤدي نقص التغذية إلى إبطاء النمو الإقتصادي وإدامة الفقر عبر ثلاثة مسالك هي بالتحديد: [1]

- الخسائر المباشرة في الإنتاجية بسبب تردي حالة الوظائف البدنية والمعرفية.
- الخسائر غير المباشرة بسبب ضعف التحصيل العلمي المدرسي
- والعبء المفروض على ميزانيات الأسر المعيشية والدول بسبب زيادة تكاليف الرعاية الصحية.

وبناء على بعد الإستقرار للأمن الغذائي، يتحدث المرء عن إنعدام الأمن الغذائي المزمن والعابر:

أ- إنعدام الأمن الغذائي المزمن:هو عجز طويل الأمد أو دائم عن تلبية الحد الأدنى للمتطلبات الغذائية.

ب- إنعدام الأمن الغذائي العابر: هو عجز غذائي قصير الأجل أو مؤقت.

كما أن هناك حالة دورية من إنعدام الأمن الغذائي مثل الإنعدام الغذائي الموسمي.[2]

I-5 الأمان :

في تقرير عن دور أمان الغذاء في الصحة والتنمية تذكر منظمة الصحة العالمية « لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائي واف بإحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للإستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم »

وتعرف منظمة الصحة العالمية «أمان الغذاء .» بأنه « جميع الظروف المعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، وموثوقا به، وصحيا، وملائما للإستهلاك الآدمي» .[1]

كانت من منطلق حماية الإمدادات الغذائية من مخاطر الكوارث الطبيعية والتقلبات في الأسعار التي تؤدي إلى إنخفاض حجم الإنتاج أو تؤثر على الأسعار، مما يجعل الغذاء بعيدا عن متناول الفئات والأسر الضعيفة، وهذه هي النظرة التي كانت سائدة في السبعينات للدلالة على مصطلح أمان الغذاء،

[1] فريق قسم القضايا الناشئة والنزاعات ECRI الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا- الأمم المتحدة 2010، ص 09.

[2] George-André Simon, op.cit, p 30.

[1] محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص83.

لكن بداية من التسعينات تم توسيع مصطلح أمان الغذاء ليشمل أيضا التوازن الغذائي، بمعنى ضرورة الانتباه إلى كمية البروتينات والعناصر المغذية الأخرى التي تحتويها الحصة الغذائية لكل فرد.

في سنة 2005 تم تعزيز متغير الأمان من خلال الإهتمام بجانب جودة الغذاء وسلامته، لذلك أصبح مفهوم أمان الغذاء وجودته يعني كذلك كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة –خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء.[1]

إن بعد الأمان، يفترض سلفا وضع المعايير الغذائية التى تلبى إحتياجات جسم الإنسان ضمانا للصحة الجيدة، وعلى هذا، لابد أن يضع تلك المعايير، أولا، خبراء التغذية لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة . ثم لابد، بعدئذ من الأخذ بنهجين متكاملين:

فمن ناحية، يجب تقييم عناصر الموارد الغذائية عنصرا عنصرا، مثل المواد المغذية، والعناصر النادرة الدقيقة، والتى تأخذ طابع الإقتصاد الكلى، وتركيبة قوائم الطعام أبحاث الغذاء والتغذية، بما فى ذلك الجوانب المتعلقة بالميزانية، والتى تجري على مستوى الأسرة.

ومن الناحية الأخرى، يجب تقييم الأمراض الناتجة عن النقص الغذائى أو الإفراط الغذائي والمقاييس الخاصة بصحة الإنسان، والإحصاءات الطبية وإحصاءات المستشفيات، والحالات المرضية وحالات الوفيات لمنظمة الصحة العالمية.[2]

I–6 اكتساب صفة الفاعل:

إن بعد اكتساب صفة الفاعل الحقيقي فيما يتعلق بكل معطيات النظام الغذائي تم اقترحه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، ولكن لم تتفق عليهما رسميا منظمة الأغذية والزراعة أو غيرها، ولا توجد صيغة متفق عليها بشأنها عن طريق التفاوض.

ومع ذلك، تم إدراجها نظرا إلى أهميتها في سياق هذه الدراسة. ويعزز هذا البعد الفهم النظري والقانوني للحق في الغذاء للأمن الغذائي، ويشار إليه ويعرف حاليا على انه قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ قراراتهم بشأن الأغذية التي يتناولونها؛ والأغذية التي ينتجونها؛ وكيفية إنتاج هذه الأغذية وتجهيزها وتوزيعها داخل النظم الغذائية؛ وقدرتهم على المشاركة في العمليات التي ترسم ملامح السياسات والحوكمة الخاصة بالنظم الغذائية.[1]

[1] أمال بوبكير، مرجع سابق، ص185.

[2] Jean- Louis Rastoin, op cit , p 29.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،2023، مرجع سابق، ملحق 11 مسرد المصطلحات.

الجدول رقم 04: أبعـاد الأمن الغذائي المستـدام

توفر الأغذية	يتعلق بجانب العرض للغذاء، ويتحدد بمستوى إنتاجه ومستويات التوريد وصافي التجارة الداخلية والخارجية.
التمكين الإقتصادي والمادي في الغذاء	تمكن الجميع من إمدادات غذائية سليمة على كافة المستويات؛ والعمل على تحسين دخل الأسر وضبط وإستقرار الأسعار .
إستخدام الغذاء	حسن الانتفاع من العناصر والمكونات المفيدة للغذاء إمداد كاف بالطاقة والمغذيات للأفراد.
إستقرار الغذاء عبر الزمن	كفاية الغذاء المتناول يوميا نقص احتمال التعرض لخطر إنعدامه .
الأمان	حسن ادارة إنتاج الغذاء بكافة مراحله وصولا للأفراد والجماعات.
إكتساب صفة الفاعل	قدرة الفرد على اتخاذ قراره بشأن الإستهلاك، الإنتاج،التوزيع، الحوكمة والمشاركة الفعلية فيما يتعلق بالنظام الغذائي بشكل عام

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على الجانب النظري لأبعاد الأمن الغذائي المستدام.[1]

الشـكل رقـم06 : أبعـاد الأمـن الغذائـي المستـــدام

المصدر: من إعـداد الباحـــث بالإعتمـاد على المرجـع التـــالي:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ، حـــالة الأمـن الغذائـي والتغـــذية فـي العـــالم 2023، رومـــا، 2023.

[1] يمكن الاطلاع على قيم هذه المؤشرات على الموقع الإلكتروني لتقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم (/.)www.fao.org/publications/sofi/en

II- مؤشرات قياس الأمن الغذائي المستدام:

يجب أن يعكس المؤشر حالة معينة أو حقيقة أساسية يصعب تحديدها كميا بشكل مباشر، وعادة ما يعطي ترتيبا للمقدار على مقياس معين. في الحقيقة لا يوجد أفضل مؤشر، او أفضل قياس مؤشر، أو أفضل تحليل لمؤشر اجمالا، وبشكل عام، كلما كانت الظاهرة أكثر تعقيدا، زادت الحاجة إلى مجموعة من المؤشرات على سبيل المثال، لا يمكن تقييم الحالة الصحية للفرد من خلال مؤشر واحد. هنا تنطبق الفكرة أيضا على مؤشرات الأمن الغذائي. ويبقى امل الوصول الى مؤشر وحيد بعيد المنال

علما ان الإهتمام المتزايد بتحسين أساليب ومؤشرات قياس الأمن الغذائي كان إستجابة للحاجة الملحة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على المستوى العالمي. في حين أن مفاهيم الأمن الغذائي يصعب متابعتها بإجراءات مستهدفة، إلا أن هناك إمكانية لتحديد فئة وعدد الأفراد الذين يعانون من حالة إنعدام الأمن الغذائي.

إن عملية قياس وضعية الأمن الغذائي صعبة للغاية، هذا يعني أن مؤشرا واحدا لا يمكن أن يلخص تعقيد المفهوم وحالة الأمن الغذائي وبالتالي يجب إنشاء مجموعة من المؤشرات سواء تم تجميعها أم لا، من أجل جمع كافة المعطيات ورصد حالة ووضعية وأبعاد الأمن الغذائي، ومن المعروف أن هناك العديد من مؤشرات الأمن الغذائي التي تستهدف أما المستوى العالمي، الوطني، الأسري والفردي.

ويعكس كل مؤشر جانبا محددا من نظام الأمن الغذائي وبالتالي فهو مناسب لمواقف معينة فقط.[1]

وسنقوم فيما يلي بمحاولة عرض بعض المؤشرات العالمية والوطنية اي المنظور الكلي من جهة وفي مرحلة ثانية سنقوم بعرض بعص الموشرات الفردية والأسرية، التي حاولت إعطاء تقييم فعلي لحالة الأمن الغذائي على مستوياته المختلفة والتي كانت محل دراسة وبحث من طرف العديد من الخبراء المهتمين بمدى تحقق الأهداف الإنمائية وخصوصا الأمن الغذائي منها .

II-1 مؤشرات قياس وتقييم حالة الأمن الغذائي من المنظور الكلي:

II-1-1 مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الغذاء والزراعة: FAO Food Security Indicators-FSI

تشكل مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة الدعامة الأساسية للتقارير السنوية عن حالة إنعدام الأمن الغذائي لدول العالم.

هذه المجموعة متاحة من خلال قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT والتي تتألف من 27 مؤشرا تمثل المحركات المرتبطة بكل ركيزة من الركائز الأربع للأمن الغذائي. والبيانات متاحة عن البلدان وعبر

[1] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero, op.cit, pp 14-15.

مراحل زمنية، ما يسهل إجراء المقارنات من الناحية الزمنية والمكانية.

وتهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى جعل قاعدة البيانات نظاما موحدا للمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتشكل مجموعة المؤشرات مصدرا جيد للبيانات بشأن العوامل المحركة للأمن الغذائي، إنما فائدتها كأداة لصنع السياسات محدودة نسبيا إذ لا تقدم رؤية شاملة لحالة الأمن الغذائي بأسلوب واضح وجلي.[1]

II-1-2 مقياس تفشي النقص التغذوي -PUNS- Prevalence of UnderNutrition Scale

تقدم منظمة الأغذية والزراعة مؤشرا على نقص التغذية في معظم البلدان وتعتبره متوسط إمدادات الطاقة الغذائية كمؤشر لإستهلاك الطاقة الغذائية. يتكون المؤشر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

متوسط كمية السعرات الحرارية المتاحة للإستهلاك البشري؛

عدم المساواة في الحصول على تلك السعرات الحرارية بين السكان؛

وأخيرا متوسط الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة حسب عدد السكان.

وتسعى وحدة منظمة الأغذية والزراعة لتقدير نسبة السكان المعرضين لخطر عدم كفاية إستهلاك السعرات الحرارية. إلا أن هذا المؤشر لقي عدة انتقادات من عدة نواحي نذكر منها:

أولا، ان توافر السعرات الحرارية هو مؤشر ضعيف. ففي حالة إرتفاع أسعار المواد الغذائية مثلا الأزمة العالمية سنة 2008 وما تبعها من إرتفاع للأسعار.

ثانيا، النقطة الفاصلة من خلال تجميع الجنس والعمر المحدد.

ثالثا، البيانات الخاصة بتوافر الغذاء ليست كاملة موثوقة، وقوة المؤشر مشكوك فيه لأنه حساس للغاية للعوامل الثلاثة المذكورة سابقا.[1]

II-1-3 مؤشر الجوع العالمي-GHI- Global Hunger Index:

هو مؤشر مركب، وضعه المعهد الدولي لبحوث السياسات، لقياس الجوع، وهو أداة لرصد التقدم المحرز أو التقصير في مجال مكافحة الجوع عبر البلدان وتعطى لكل بلد درجة مجال مكافحة الجوع بين صفر ومائة، ويدل إرتفاع الدرجة على وجود حالات جوع مقلقة.

ويشكل المؤشر العالمي للجوع خطوة متقدمة بالمقارنة مع مقياس تفشي النقص التغذوي، إذ يعكس أيضا تقزم الاطفال وهزالهم والوفيات بينهم.[2]

[1] هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، نيويورك، أفريل 2022 ، ص25

[1] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero , op.cit, p16

[2] هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، أفريل 2022 ، مرجع سابق، ص26.

يسلط المؤشر الضوء على النجاحات والإخفاقات في التقدم المحرز في عمليات الحد الجوع، ويوفر معلومات عن دوافع الجوع وأسبابه.[1]

ويعتبر مؤشر الجوع العالمي GHI أداة احصائية متعددة الأبعاد وتستخدم لرصد ما إذا كانت البلدان تحقق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي

يسمح بالتصنيف السنوي لـ 113 دولة حسب تأثير الجوع وسوء التغذية. وقد بنيت على أساس المؤشرات الأربعة التالية:

- نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية؛
- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يتم هدرهم والمتعلق بالوزن المنخفض للطول ؛
- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم أي إنخفاض الطول نسبة للعمر؛
- نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة اي وفيات الرضع.[2]

II-1-4 المؤشر العالمي للأمن الغذائي-Global Food Security Index-GFSI :

يتم نشر مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل وحدة المعلومات الإقتصادية في مجلة The Economist، كل عام، وتحاول قياس مخاطر إنعدام الأمن الغذائي.

يعتبر المؤشر نموذجا ديناميكيا كميا ونوعيا للمقارنة المعيارية[1] .ويسمح المؤشر بالتصنيف السنوي لـ 113 دولة حسب حالة الأمن الغذائي، وقد بني هذا المؤشر على ثلاث مجموعات رئيسية من 28 معيارا: القدرة على شراء الأغذية، وتوافر الغذاء، وجودة / سلامة الأغذية. وشمل سنة 2017 مجموعة رابعة من المعايير ذات الطبيعة البيئية: إرتفاع درجة الحرارة، والجفاف، والفيضانات، وشدة العواصف وإرتفاع مستوى البحر، وإلتزام الدولة المعنية بمكافحة هذه الآفات.[2]

يأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي بعين الإعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود.[3]

وتستند مصدر بياناته إلى الأبحاث الحالية حول الأمن الغذائي، بما في ذلك الحالة السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة وتقرير إنعدام الأمن الغذائي في العالم، مؤشر الجوع العالمي الصادر عن المعهد

[1] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero, op .cit ,p17
[2] Foued Chehat Analyse de l'état de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie- Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie Première Partie, Centre de Recherche en Economie Appliquée au Développement, Programme Alimentaire Mondial, CREAD, Alger, Mars 2018.p66.
[1] Global Food Security Index 2020: User guide- the economist intelligence unit-2020, p 02
[2] Foued Chehat op.cit, p26
[3] https://impact.economist.com

الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومصادر مختلفة.

يتم قياس أبعاد المؤشر من خلال مؤشرات فرعية ثانوية للامن الغذائي مبينة على النحو المفصل في الجدول التالي:

الجدول 05: مؤشرات الأمن الغذائي العالميGFSI

القدرة على تحمل التكاليف	توافر الغذاء	الجودة والأمان	مرونة الموارد الطبيعية
إستهلاك الغذاء كنسبة إجمالي نفقات الأسرة	متوسط الإمدادات الغذائية في كيلو كالوري/ للفرد/يوم	تنوع النظام الغذائي	تعرض الدولة لتأثيرات تغير المناخ
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي	الإعتماد على الغذاء وحجم المساعدات والدعم.	المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية	كمية المياه المسحوبة في الأنشطةالإقتصادية
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(حسب تعادل القوة الشرائية)	النفقات العامة على البحوث الزراعية والتنمية	خطة أو إستراتيجية الغذاء الوطنية.	تدهور الأراضي
نسبة وقيمة التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية	خدمات مراقبة الغذاء وقدرة الاستيعاب العمراني	وجود برامج شبكة أمان الغذاء.	حالة المحيطات
الحصول على التمويل للمزارعين	وجود البنى التحتية	حالة البروتينات وجودتها	الجفاف والفيضانات
الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي	تقلبات الإنتاج الزراعي	توافر الفيتامينات الغذائية.	إرتفاع مستوى البحر
االفساد	مهددات الإستقرار السياسي	الحصول على مياه الشرب	الغابات
قياس الدخل	كفاية العرض	سلامة الغذاء	التنوع البيولوجي

Source: the economist intelligence unit Global Food Security Index 2020: User guide, supported by corteva-agriscience, mars 2021.

على عكس المؤشرات السابقة التي تركز فقط على الإقتصادات الناشئة، ذات الدخل المتوسط والمنخفض في البلدان النامية، يقوم مؤشر الأمن الغذائي العالمي أيضا بتقييم القدرة على تحمل التكاليف وتوافر ونوعية الأغذية في البلدان المتقدمة.

يغطي مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الغالب مؤشرات المخاطر والمحددات لأبعاد الأمن الغذائي، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية بالنسبة للقدرة على تحمل التكاليف، والإستثمار في البحوث الزراعية يحسن التوافر، أو تؤثر وكالة سلامة الأغذية الوطنية على جودة الأغذية المستهلكة محليا. على هذا النحو، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر شامل إلى حد ما. ومع ذلك فهذه الشمولية تعتبر أيضا نقطة ضعف بالنسبة لهذا المؤشر.

II-2 مؤشرات قياس وتقييم حالة الأمن الغذائي من المنظور الجزئي

II-2-1 مؤشر نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية:

Daily supply of calories per person index-DSCPI-

تستخدم المنظمة العالمية للأغذية والزراعة هذا المؤشر في تقدير مستوى الأمن الغذائي الفردي، حيث يتم حساب متوسط توزيع إمدادات الطاقة الغذائية بالسعرات الحرارية، بين السكان. ويؤخذ بعين الإعتبار الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يتناولها السكان حسب الفئة العمرية التي ينتمون إليها، الجنس، مؤشر كتلة الجسم، طبيعة النشاط الذي تمارسه كل فئة.

هذه الطريقة سهلة وغير مكلفة لأن البيانات الخاصة بها تكون عادة متوفرة، لكنها لا تأخذ في الإعتبار جودة العناصر الغذائية التي يتناولها الفرد، وهي تأخذ في الإعتبار كمية المعروض من السعرات الحرارية وليس المستهلك فعليا.[1]

II-2-2 مؤشر تنوع النظام الغذائي: -Diet Diversity Index-DDI-

يمثل التنوع الغذائي عدد الأطعمة أو المجموعات الغذائية المختلفة المستهلكة خلال فترة زمنية معينة، وهناك العديد من درجات تنوع النظام الغذائي وذات أغراض مختلفة مثلا كقياس جودة النظام الغذائي الفردي مقابل حصول الأسرة على الغذاء، مع إختلاف عدد وتعريف المجموعات الغذائية، ووحدة التحليل فردية أو أسرية، والفترات الزمنية المرجعية، وما إلى ذلك. ويعتقد خبراء التغذية أن درجات تنوع النظام الغذائي يعد مؤشر ناجع لقياس الأمن الغذائي وذلك لأربعة أسباب جوهرية هي:

أولا، ترتبط درجات التنوع الغذائي بمقاييس إستهلاك الغذاء، وهي مقياس جيد لوصول الأسرة إلى الغذاء وتوافر السعرات الحرارية.

ثانيا، اتباع نظام غذائي متنوع هو نتيجة جديرة في حد ذاته.

ثالثا، يرتبط المزيد من تنوع النظام الغذائي بعدد من النتائج الحسنة، لا سيما فيما يتعلق بالوزن عند الولادة والقياسات البشرية للطفل. وإنخفاض خطر الوفاة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والإصابة بإرتفاع ضغط الدم.

رابعا، يمكن جمع درجات تنوع النظام الغذائي من خلال المسوحات الأسرية ويمكن إستخدامها لفحص حالة الأمن الغذائي على المستوى الفردي وداخل الأسرة. بينت الدراسات أن عملية جمع البيانات من خلال معدل انفاق الأسر يعتبر عملية واضحة ومباشرة ومساعدة للتحقق من مدى تحقق الأمن الغذائي.[1]

[1] أمال بوبكير، مرجع سابق، ص 186.

[1] Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero- op.cit, pp 20-21.

II-2-3 مؤشر كتلة الجسم:-BMI- Body mass index

يعد مؤشر كتلة الجسم، أحد أكثر الطرق شيوعا لقياس فئة الوزن التي قد تشير إلى وجود مشاكل صحية، ولكنه ليس طريقة لتشخيص السمنة أو صحة الفرد.

ويقاس مؤشر كتلة الجسم، عن طريق عملية حسابية تقدر دهون الجسم بقسمة وزنه بالكيلوغرام على مربع الطول بالمتر (مؤشر كتلة الجسم = كغ/ م^2)، وتكون النتائج عادة مقسمة إلى أربع فئات:

-نقص الوزن: حيث يكون مؤشر كتلة الجسم أقل من 18.5؛

-وزن عادي: مؤشر كتلة الجسم ما بين 18.5 و24.9؛

-زيادة الوزن: مؤشر كتلة الجسم ما بين 25 و29.9؛

-السمنة: مؤشر كتلة الجسم أكثر من 30.[1]

إلا أن منظمة الصحة العالمية تشهد بقصور هذا المؤشر بالنظر الى إختلاف المورفولوجيا البشرية، حيث تختلف الخصائص المتعلقة بالطول والوزن من شعب لآخر، فلا يمكن أن يكون المؤشر جامع وشامل للقياس مثلا وان يقارن بين الشعوب الآسياوية التي تتميز بحجمها المتوسط نسبيا بمثيلاتها في إفريقيا أو أوروبا، وبالتالي فانه يعتبر مؤشرا به نوع من القصور والإجحاف، مما يجعله مكملا لدراسة الموضوع بالاشتراك مع مؤشرات اخرى داعمة له ومكملة.

II-2-4 مؤشر مستوى الإستهلاك الغذائي: -FCLI- Food Consumption Level index

يهدف المؤشر الى قياس تغطية متطلبات الطاقة اليومية، وذلك بحساب عدد مرات إستهلاك الأطعمة خلال السبع أيام الأخيرة التي تسبقت الدراسة، حيث يتم تصنيف الأطعمة إلى مجموعات غذائية رئيسية مع مراعاة وزنها من حيث إمدادات الطاقة ودرجة إحتوائها على المغذيات الضرورية.

يعبر مؤشر مستوى الإستهلاك الغذائي عن مستوى إتاحة الغذاء وتوافره لإيجاد قيمة المؤشر، يتم ضرب عدد الأيام التي تم فيها إستهلاك مجموعة غذائية معينة بعامل الترجيح لنفس المجموعة لتشكيل درجة إستهلاك الغذاء، النتيجة هي درجة تمثل تنوع المدخول الغذائي فقط .

يتميز مؤشر مستوى الإستهلاك الغذائي بسهولة جمع المعلومات والحساب، وإمكانية المقارنة بين النتائج المحصلة. ولكنه لا يعطينا معلومات عن الكمية المستهلكة من كل نوع من المغذيات وكمية السعرات الحرارية التي تحتويها.

[1] https://arabic.rt.com/health, consulté le 25-01-2022.

II-2-5 مؤشر التنوع الغذائي الفردي:-Individual Dietary Diversity Score IDDS

مؤشر التنوع الغذائي الفردي هو مؤشر لتنوع النظام الغذائي المكون من جميع المجموعات الغذائية التي يستهلكها الفرد خلال فترة زمنية محددة -عادة 24 ساعة- وهذا على مقياس فردي لقياس مؤشر التنوع الغذائي الفردي.

يعكس المؤشر جودة النظام الغذائي بشكل غير مباشر وله علاقة قوية مع كمية السعرات الحرارية مع جودة إستهلاك البروتين. ويوصى بإستخدامه كبديل لمؤشرات أكثر تكلفة.[1]

رغم جودة المؤشرات الثلاثة في تقديم نظرة سريعة عن حالة الأمن الغذائي لفئة معينة من السكان إلا أنه ما يعاب عليها هو الإعتماد في جمع البيانات عادة على ذاكرة المستجوبين ودرجة الموثوقية في صدق إجاباتهم مما قد يؤدي إلى أخطاء في القياس.

II-2-6 مؤشر المستوى الإجتماعي والإقتصادي:-SocioEconomic level indicator-SELI

نستخدم مؤشر المستوى الإجتماعي والإقتصادي للدلالة على درجة إستدامة الأمن الغذائي لأن العديد من المتغيرات التي تؤخذ بعين الإعتبار لقياس الإستدامة يمكن أن يتضمنها مؤشر المستوى الإجتماعي والإقتصادي .

لا يوجد تعريف موحد لمؤشر المستوى الإجتماعي والإقتصاد، وهو يختصر لنا مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمستوى المعيشي للأفراد ويعرف بأنه مؤشر على مكانة الفرد الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع.[1]

ويدخل في تقييم هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية تتعلق بالحياة الإجتماعية والإقتصادية للفرد والأسرة، متمثلة في جميع المجالات الحياتية التي تدخل في حالة الفرد ومكانته في المجتمع، منها :

-المستوى التعليمي والثقافي لأفراد الأسر والمجتمعات؛

-مكانة الفرد على المستوى المهني ؛

-مصادر دخل الأسرة؛

-الأصول والممتلكات الخاصة للأسرة.

[1]أمال بوبكير، مرجع سابق، ص 187.
[1]أمال بوبكير، مرجع سابق، ص188.

وبشكل عام يمكننا القول، أن الإختلاف والتنوع الملحوظ في عدد المؤشرات التي عرضناها سابقا والتي سعى من خلالها مصمموها من الباحثين والمختصين لقياس وتقييم حالة الأمن الغذائي في العالم، يرجع الى تعدد مفاهيمه ومضامينه حسب التخصصات العلمية المختلفة الداخلة في عملية التقييم والبحث، فمن الملاحظ تنوعها وفق الجانب الكمي والمادي والذي يعطى بمؤشرات إقتصادية بحتة، متمثلة في قياس عمليات الإنتاج الغذائي ومدى توافره في الأسواق الوطنية والعالمية، بالإضافة الى قياس مستويات دخل الأفراد والجماعات من خلال حرص على قياس مستويات الفقر وبالتالي الإهتمام بالجانب المالي، في حين اهتمت باقي المؤشرات بالجانب النوعي للغذاء ومدى توافره وفق نوعية تتوافق مع توصيات المنظمات الدولية المختصة بالصحة، وبالتالي فان مزيج هذه المؤشرات بإختلاف اسلوب صياغتها وبإختلاف أهداف قياسها وتقييمها تمثل مكسبا حقيقيا وثراءا للباحثين في هذا المجال.

المبحث الرابع –إنعدام الأمن الغذائي، تصنيفاته وأسبابه:

يمثل هذا الإطار المفاهيمي عملية تحليلية تحدد بوضوح التفاعلات التي قد توجد من بين الأسباب المختلفة لسوء التغذية وإنعدام الأمن الغذائي، والذي يعتبرعبء وظاهرة متعددة الاوجه، ويمكن ارجاع سببها الى الانتقال العالمي لنظام غذائي مرتبط بالتغيرات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية السريعة التي حدثت في العديد من البلدان والذي أدى بفئة أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط إلى زيادة التحضر والى تغيرات في نظامهم الغذائي وأنماط الحياة و الممارسات الغذائية بشكل عام.[1]

وبشكل عام فان سوء ونقص التغذية تعتبر حالة فسيولوجية غير طبيعية تحدث بسبب نظام غذائي غير صحي وغير متوازن[2] ، يشمل اما نقص للتغذية أو الإفراط فيها، وكذلك نقص المغذيات الدقيقة[3]،

غير أن حالات سوء التغذية تسود أيضا حيث لا يكون الناس فقراء، وحيث يمكن لهم الحصول على الغذاء بشكل كاف، مما يشير بجلاء الى حقيقة أن هنالك نوعين رئيسيين متناقضين من أنواع سوء التغذية، ينجم الأول عن إستهلاك مقادير غير كافية من الأغذية الأمنة وذات النوعية الجيدة، أما الثاني فيرجع سببه الى تناول الطعام بكميات زائدة أو غير متوازنة، والإثنان يمكن تلافيهما بإتباع نظام غذائي مناسب أو صحي متوازن.[4]

[1] Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Renforcer La Résilence Face aux Changements Climatiques Pour La Sécurité Alimentaire et La Nutrition, Rome, Italie, 2018,p15.
[2] Action Contre La Faim- A C F - ,Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention, op.cit, P 10
[3] Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, op.cit, p 14
[4] Burgess, A.;Glasauer, P-Guide de nutrition familiale – FAO Nutrition Division ,2004 P 03

إن القضاء على جميع أشكال سوء التغذية وإنعدام الأمن الغذائي في العالم كهدف، في غاية من الأهمية كونه يساعد أيضا على تحقيق عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة الاخرى وتتضح العلاقة التبادلية التي تتأثر وتؤثر بين بعضها البعض، بحيث ان تحسين التغذية بشكل عام يسهم بشكل مباشر في القضاء على الفقر والذي يعتبر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يلعب دورا هاما في توفير حياة صحية وهو الهدف الثالث منها، بالإضافة الى العمل على ضمان جودة التعليم كهدف رابع، وتشجيع المساواة بين الجنسين الذي يمثل الهدف الخامس، بالإضافة الى تحفيز النمو الإقتصادي كهدف ثامن والحد من أوجه عدم المساواة والذي يمثل الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة. بهذا المعنى، فإن التغذية الجيدة أمر حيوي بالنسبة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة تمس جميع نواحي الحياة ومن أجل مستقبل أكثر إشراقا وإستقرارا وازدهارا.[1]

ويعاني الشخص من إنعدام الأمن الغذائي بشكل عام، عندما لا يمكنه الحصول بانتظام إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي من أجل النمو والتطور الطبيعي والعيش حياة نشطة وصحية. وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر الغذاء و/أو نقص الموارد للحصول على الغذاء. ويمكن أن تتفاوت حدة الشعور بإنعدام الأمن الغذائي حسب إمتداده الزمني وحسب شدة تأثيره على الفرد هذا ما جعل محاولة إعطاء تصنيف وتحليل الموضوع الشغل الشاغل للعديد من المفكرين والمحللين والمختصين والباحثين في موضوع الأمن الغذائي وقد خلصنا الى التمييز بين الأصناف التالية من إنعدام الأمن الغذائي:

I- تصنيف إنعدام الأمن الغذائي حسب التأثير والشدة:

أ- إنعدام الأمن الغذائي المعتدل:

يشير إنعدام الأمن الغذائي المعتدل إستنادا إلى مقياس المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي الوضع الذي يواجه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معينة من السنة، إلى خفض جودة و/أو كمية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من الموارد. وهو يشير بالتالي إلى عدم الحصول بشكل مستمر على الأغذية، مما يقلص جودة النمط الغذائي ويخل بالأنماط المعتادة لإستهلاك الأغذية، وقد تكون له تأثيرات سلبية على التغذية والصحة والرفاه.

ب- إنعدام الأمن الغذائي الشديد والحاد:

هو إنعدام الأمن الغذائي الذي يوجد في منطقة محددة عند نقطة زمنية محددة وبدرجة من الشدة تهدد الحياة أو سبل المعيشة أو كليهما معا، بصرف النظر عن أسبابه أو سياقه أو مدته. وهو مهم في توفير

[1] Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, op.cit, p 12.

توجيه إستراتيجي للإجراءات التي تركز على الأهداف القصيرة الأجل لمنع إنعدام الأمن الغذائي الشديد الذي يهدد الحياة أو سبل المعيشة أو التخفيف من حدته أو خفضه.[1]

وهو يعني الحديث عن جوع شديد لدرجة أنه يمثل تهديدا مباشرا لسبل عيش الناس ويعرض حياتهم للخطر. و ينذر بحدوث مجاعة والتسبب في وقوع حالات وفاة على نطاق واسع.[2]

وتنفد عنده إمدادات الأفراد من الأغذية أو يعانون عنده من الجوع أو في أشد الحالات، يقضون أياما من دون غذاء، مما يعرض صحتهم ورفاههم لخطر فعلي، وذلك بحسب مقياس المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي.[3]

وحسب المنظمة العالمية للصحة فهو يعني الحالة التي تكون الأغذية في وقت ما من السنة قد نفدت بالنسبة إلى الأفراد أو عانوا خلاله من الجوع، أو في أشد الحالات، أمضوا يوما أو أكثر من دون غذاء. ويجري قياسه بالإستناد إلى مقياس المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي.[1]

وتقيس المنظمة إنعدام الأمن الغذائي بإستخدام مقياس تجربة إنعدام الأمن الغذائي المبين أدناه:

الشكل رقم07 : مقياس معاناة إنعدام الأمن الغذائي حسب المنظمة العالمية للصحة:

Source : https://www.who.int/ar/news/item/07-12-1443-un-report-global-hunger-numbers-rose-to-as-many-as-828-million-in-2021

II- تصنيف إنعدام الأمن الغذائي حسب الزمن:

يمكننا إعطاء تصنيف آخر لإنعدام الأمن الغذائي حسب مقياس الوقت وامتداده الزمني حيث سنحاول إبراز الصنفين التاليين:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،2023، مرجع سابق، ملحق 11 مسرد المصطلحات.

[2] Fao, site officiel consulté le 25-10-2022 sur : https://www.fao.org/home/fr

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،2023، مرجع سابق، ملحق 11 مسرد المصطلحات.

[1] منظمة الصحة العالمية ، تقرير للأمم المتحدة: عدد الجياع في العالم ، روما ، اصدار 2022، تم التصفح بتاريخ 23-05-2023 على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.who.int/ar/news/item/07-12-1443-un-report--global-hunger-numbers-rose-to-as-many-as-828-million-in-2021

أ- إنعدام الأمن الغذائي الانتقالي:

يحدث إنعدام الأمن الغذائي الإنتقالي بصفة فجائية غير متوقعة مرتبطة في مجملها بأزمات عالمية كالحروب او الآفات الصحية أو أزمات إقتصادية تؤثر مباشرة على توافر مصادر الغذاء العالمي أو الإقليمي أو المحلي. ويحدث حينها إنخفاض مفاجئ في القدرة على الإنتاج أو الحصول على ما يكفي من الغذاء للحفاظ على حالة تغذية جيدة .

ولا يمكن التنبؤ نسبيا بإنعدام الأمن الغذائي العابر أو الانتقالي بحيث يمكنه أن يظهر فجأة، هذا ما يجعل القدرة على التخطيط والبرمجة صعبة للغاية وتتطلب قدرات وأنواع تدخل مختلفة، بما في ذلك برامج شبكة الأمان، واليقظة الإقتصادية وغيرها من أساليب التنبؤ والاستشراف.

ب- إنعدام الأمن الغذائي المزمن أو الدائم:

بالنظر الى أن الأمن الغذائي يعتبر ظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد محليا وطنيا إقليميا ودوليا، هذا ما يجعل العمل السياسي ضروري لتحديد أوجه القصور في الموضوع والتي يمكن أن تكون أساس تحديد الأهداف بشكل يتوافق مع الحقيقة والواقع.[1]

ويعتبر هذا الصنف من إنعدام الأمن الغذائي يعتبر من أصعب الأصناف وذلك لإستمراره لفترات طويلة عبر الزمن ومن أسبابه المباشرة المرتبطة والمؤدية الى ذلك الإرتباط لفترات طويلة من الفقر ونقص الأصول والوصول غير الكافي إلى المنتجات أو المصادر المالية.

ومن أسبابه المباشرة يمكننا التركيز على الأزمات والتقلبات قصيرة المدى في توافر والوصول إلى الغذاء، بما في ذلك الإختلافات من سنة إلى أخرى في إنتاج الغذاء المحلي وأسعار المواد الغذائية والمنزلية والدخل. مما يجعل الأفراد والجماعات غير قادرين على تلبية وضمان الحد الأدنى من حاجياتهم للغذاء لفترات زمنية طويلة.

مما يستوجب حتميا إتباع العديد من الإجراءات الضرورية لتخفيف وطأته على المجتمعات والأفراد ومن بين هذه الاجراءات يمكن لإتباع وتبني سياسات تنموية طويلة المدى لمعالجة وللقضاء على آفة الفقر، والأمية وبالتالي تعزيز القدرة على الوصول للموارد الإنتاجية، مثل الائتمان.

الذي حتما سيمكنهم من الوصول المباشر إلى الغذاء وتحسين وضعيتهم المعيشية بشكل عام مما سيؤدي حتما الى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة نظرا للترابط الشديد بينهم.

[1] FAO,Trade Reforms And Food Security: Conceptualizing The Linkages, Roma , Italy, 2003, p34.

حدد محللو الأمن الغذائي نوعين عامين من إنعدام الأمن الغذائي حسب الترتيب التالي:[1]

الجدول رقم06: إنعدام الأمن الغذائي المزمن وإنعدام الأمن الغذائي الانتقالي

	إنعدام الأمن الغذائي المزمن	إنعدام الأمن الغذائي الانتقالي
مدته	طويل الأمد أو مستمر	على المدى القصير والمؤقت
زمن حدوثه	عدم القدرة على ضمان الحاجيات لفترة طويلة .	إنخفاض مفاجئ للإنتاج وعدم الحصول على ما يكفي من الغذاء اللازم.
الأسباب	الفقر والحاجة للموارد المالية الأزمات والتقلبات قصيرة المدى في توافر والوصول إلى الغذاء.	يحدث بصفة فجائية غير متوقعة مرتبطة في مجملها بأزمات عالمية كالحروب أو الآفات الصحية.
اساليب معالجتها	سياسات تنموية طويلة المدى لمعالجة الفقر والامية بالوصول للموارد الإنتاجية،	لا يمكن التنبؤ نسبيا به مما يجعل التخطيط والبرمجة صعبة وتتطلب يقظة الإقتصادية.

Source : FAO, Food Security Information for Action -Practical Guides- An Introduction to the Basic Concepts of Food Security-Published by the EC- FAO Food Security Programme , Rome Italy, 2008, p01.

الشكل رقم 08: الترابط بين ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر.

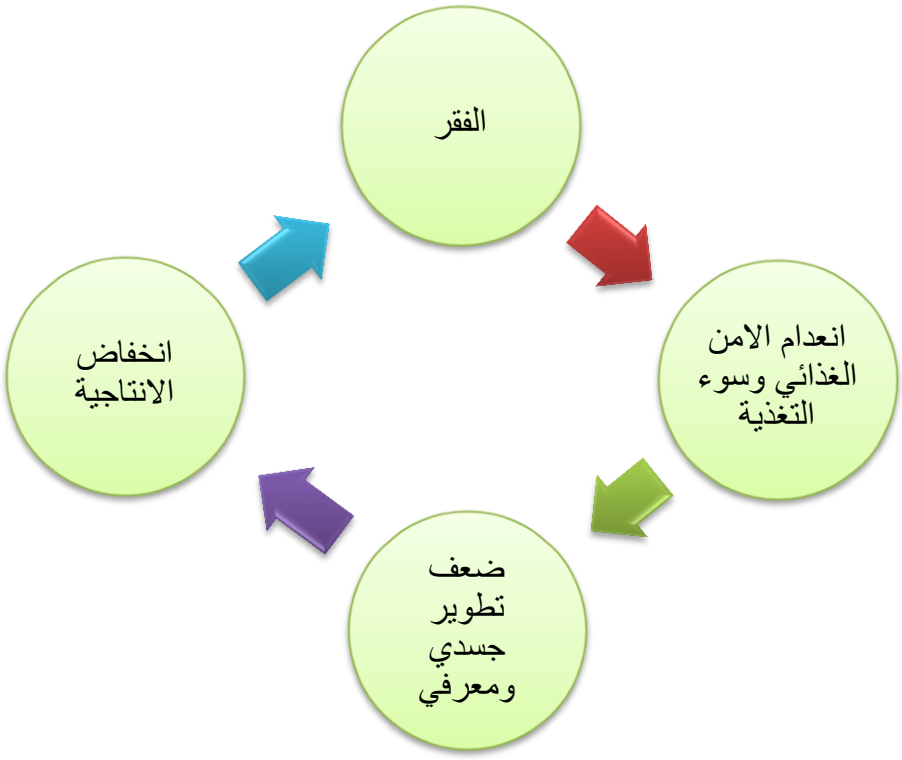

Source http://www.foodsec.org/docs/concepts_guide.pdf

[1] FAO, Food Security Information for Action -Practical Guides- An Introduction to the Basic Concepts of Food Security-Published by the EC - FAO Food Security Programme ,Roma italy, 2008, p01.

III- الأسباب الهيكلية لإنعدام الأمن الغذائي:

من الضروري معرفة الأسباب الهيكلية لإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لتحديد وترتيب أولويات التدابير الواجب إتخاذها لتعزيز الأمن الغذائي والحق في الغذاء الكافي للجميع.

إن العوامل التي من المحتمل أن تؤدي إلى الجوع وسوء التغذية، تم الحصول عليها من أبحاث ومصادر مختلفة نذكر منها:

III-1 أسلوب الحوكمة القائم وقصور السياسات الزراعية المتبعة:

تشير الحوكمة إلى القواعد والمنظمات والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تعبر من خلالها الجهات الفاعلة العامة والخاصة عن مصالحها وتتخذ القرارات وتنفذها.[1]

وتتأثر وضعية الأمن الغذائي بصفة كبيرة بأسلوب الحوكمة القائم على كل المستويات الدولية، الإقليمية، الوطنية والمحلية منها، فإنعدام كفاية هياكل الحكم التي لا تسمح بالإستقرار المؤسسي وتحقيق الشفافية والمساءلة والتحرر من التمييز الذي يؤدي إلى اتخاذ قرار عقلاني والتي هي أسس الحصول على الغذاء وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة الى الحروب والصراعات وإنعدام الأمن الذي يسهم في تفاقم الجوع وإنعدام الأمن الغذائي بشكل كبير؛ ففي الدول الهشة التي تتميز بالصراعات وعدم الإستقرار السياسي وضعف المؤسسات تعاني من إنعدام الأمن الغذائي، حيث يرافق ذلك عدم كفاية الإلتزام السياسي رفيع المستوى والأولوية المعطاة لمحاربة الجوع وسوء التغذية، وبالتالي الافتقار إلى الاتساق في الخيارات الإستراتيجية وعدم كفاية تحديد الأولويات والسياسات والخطط والبرامج الهادفة لمكافحة الجوع وسوء التغذية وإنعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بشكل خاص على السكان الأكثر ضعفا، ومن الأسباب القائمة في مجال الحوكمة المحلية نجد أوجه القصور في الخدمات العامة في المناطق الريفية وعدم مشاركة ممثلي المجتمع في القرارات المتخذة على النطاق المحلي.[1] وبالتالي فكل هذه العوامل من شأنها التأثير المباشر على قضية الأمن الغذائي في شق الحوكمة السليمة .

أشار الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن إلى أن «لا يوجد ما يسمي مشكلة غذاء سياسية» بينما قد يؤدي الجفاف وغيره من الأحداث الطبيعية إلى المجاعات، فإن نشاط الحكومات أو تقاعسها هما ما يحدد نسبة خطورتها، ففي الغالب هذا ما يحدد حدوث المجاعات من عدمه.

ويعد توزيع الغذاء داخل الدولة شأنا سياسيا، وتمنح حكومات معظم الدول الأولوية للمناطق الحضرية

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2023، مرجع سابق، ملحق 11 مسرد المصطلحات.

[1] Comité de la sécurité alimentaire mondiale (CSA) , Cadre stratégique mondial pour la sécurité alimentaire et la nutrition , Deuxième version , Rome Italie, octobre 2013, p 03.

مقارنة بالمناطق الريفية، منذ أن تمركز فيها أغلب العائلات المؤثرة والمؤسسات ذات القوى، وغالبا ما تتجاهل الحكومات المناطق الريفية عموما، فكلما كانت المنطقة نائية كلما قلت احتمالية تلبية الحكومات لإحتياجاتها بصورة فعالة. وتميز الكثير من السياسات الزراعية، وبالأخص تلك المتعلقة بتسعير السلع الزراعية، ضد المناطق الريفية والزراعية. فغالبا ما تحافظ الحكومات على أسعار الحبوب الأساسية في مستوى متدني مصطنع وغير واقعي وغير حقيقي، بحيث لا يستطيع منتجو الكفاف جمع ما يكفي من رأس المال لإستثماره لتحسين إنتاجهم ومن ثم، يصير من المستحيل فعلا خروجهم من دائرة عدم الإستقرار.[1]

III-2 الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد:

يشكل استشراء الفقر إدانة أخلاقية لعصرنا، ومع أن هناك ما يشير إلى حدوث شيء من التقدم في مواجهة هذه المشكلة، تظل حقيقة الأمر أننا لم نشهد أبدا ثروة بهذا الحجم، بينما لا تزال هناك أعداد هائلة ممن يعيشون في حالة من الفقر المزري.

فالفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة ومستشرية، فهو يشكل حلقة مفرغة قوامها إعتلال الصحة، وإنخفاض القدرة على العمل، وتدني الإنتاجية، وقصر العمر المتوقع.

بالنسبة للأسر، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم آفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، وسوء الصحة، وسوء التغذية والوفاة المبكرة؛

أما بالنسبة للمجتمعات يشكل الفقر نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة؛

ولنا جميعا، ولكل هذه الأسباب، فإن الفقر يكلفنا ثمنا باهظا بما يتسبب فيه من تدمير لحياة البشر.[1]

لفهم ظاهرة الفقر بشكل عام وارتباطه بإنعدام الأمن الغذائي واندلاع المجاعات، فمن الضروري النظر إلى كل من حقوق الملكية وأنماط التبادل والاستحقاق بالإضافة الى كل القوى التي تقف خلفهم، هذا ما يتطلب فعلا دراسة متأنية لطبيعة أنماط الإنتاج وهيكل الحياة الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام.[2]

ويشكل الفقر سببا رئيسيا لمشكلات سوء التغذية الموجودة في العالم، حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فان الفقر هو ظاهرة تشمل أبعاد مختلفة من الحرمان المرتبط بالقدرات البشرية بما في ذلك الإستهلاك والأمن الغذائي والصحة والتعليم، والأمن والعيش الكريم والعمل اللائق.[3]

---

[1] موقع ويكيبيديا ، مقال بعنوان الأمن الغذائي، تم تصفحه بتاريخ 01-02-2023.

[1] مكتب العمل الدولي، الخلاص من الفقر، الطبعة الأولى، جنيف سويسرا ، 2003،ص01.

[2] Sen Amartya, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Clarendon Press,: Oxford University Press, New York USA, Published: 20 January 1983,p 8.

[3] FAO , Food Security Information for Action -Practical Guides, An Introduction to the Basic Concepts of Food Security-Published by the EC - FAO Food Security Programme- Roma Italy, 2008, p 03.

وعرف أمارتيا سين رفاهية الإنسان بأنها القدرة على العمل في المجتمع، وبالتالي يظهر الفقر جليا مرتبطا بظروف معيشية محفوفة بالمخاطر من سكن غير مستقر، و نظام غذائي سيئ و سوء الظروف الصحية، بالإضافة الى محدودية الوصول إلى التعليم، والصراع الإجتماعي أو السياسيي كالحروب، العنصرية، التوتر العرقي[1] ، وصولا إلى عمليات الحرمان من الرفاة الإنساني، والأكثر من ذلك أن الفقر يشير الى فشل القدرات وتقييد الفرص والخيارات التي قد تتاح للأفراد، جراء غياب عدم تحقيق الحريات الأساسية للفرد، مما يؤدي الى عدم القدرة على الوصول الى مختلف الموارد المتاحة اللازمة لضمان الحصول على حياة كريمة.[1]

ومن خلال ماسبق يتضح ان الفقر يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد، وحلها ليس بالبساطة التي يسير عليها المنهج التقليدي للفقر الذي يركز في تحليله على قياس قيمة الدخل والإستهلاك فقط.[2]

وبالتالي فظاهرة الفقر تعتبر من بين الأسباب الأساسية لإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لعديد الشعوب والمجتمعات فتأثيره مباشر يمس جميع نواحي المرتبطة بوسائل الإنتاج والتوزيع وصولا الى قدرة الفرد على تحقيق أمنه الغذائي.

ويشير الفقر إلى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولارا في اليوم وذلك بحسب أسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2017، في بلد ما في سنة معينة.[3]

وعلى أية حال، فإن الفقر ليس من صنع الفقراء. لكنه نتيجة لحالات فشل هيكلية ونظم إقتصادية وإجتماعية عديمة الجدوى. وهو نتاج للإستجابات السياسية غير الملائمة، وضحالة القدرة على رسم السياسات العامة، وعدم كفاية الدعم الدولي. ويشكل إستمرار القبول به إعترافا بخسارة الكثير من القيم الإنسانية الأساسية.[4]

III-3 الظواهر المناخية المتطرفة:

تتسم العلاقات الديناميكية بين تغير المناخ والأمن الغذائي بالتنوع والتعقيد. فيؤثر تغير المناخ في العوامل الأساسية الحاسمة لسوء التغذية، مثل الوصول إلى الأغذية والرعاية والحصول على الخدمات الصحية والبيئة السليمة.

---

[1] Action Contre La Faim, Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention,op.cit, p 12.

[1]فارس محمد العمارات، إشكالية حقوق الإنسان وضمانة الأمن الإنساني في ظل الفقر، المركز العربي للبحوث والدراسات، مارس2020، ص12

[2]هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا- ، دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الإجتماعية والإقتصادية في المنطقة العربية،نيويورك و م أ، 2018، ص20.

[3]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة،برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،2023، مرجع سابق، ملحق 11 مسرد المصطلاحات.

[4] مكتب العمل الدولي ، مرجع سابق، ص 02 .

وتستند العوامل المحددة لإنعدام الأمن الغذائي بدورها إلى عوامل إجتماعية وإقتصادية أخرى تتأثر هي أيضا بتغير المناخ، وتشمل الدخل والثروة والتعليم وشبكات الأمان الإجتماعي والمعونة الغذائية وأوجه اللامساواة المؤسسية والتجارة والإقتصاد والبنى التحتية والموارد والهياكل السياسية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان.[1]

وتعتبر التقلبات والظواهر المناخية المتطرفة من العوامل الرئيسية في الآونة الأخيرة التي ساهمت في زيادة حالات سوء التغذية الملحوظة مؤخرًا على مستوى العالم. فالجوع مشكلة أكثر حضورا في البلدان التي لديها نظام زراعي حساس للغاية لهطول الأمطار وتقلب درجات الحرارة والجفاف الشديد.[1]

ويمكن لتزايد تأثير تغير المناخ أن يزيد من إنخفاض غلة المحاصيل، وخاصة في مناطق العالم الأكثر معاناة من إنعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، فإن أنظمتنا الغذائية مسؤولة عن نحو 30% من إنبعاثات الغازات المؤدية للاحتباس الحراري.[2]

وتشير العديد من الدراسات إلى أن تغير المناخ يحدث بالفعل تأثيرا على الزراعة والأمن الغذائي وبالتالي سيكون أكثر من الصعب مواجهة تحديات القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية والترويج للزراعة المستدامة، في ظل المشاكل والتقلبات المناخية، خصوصا ان تغير المناخ يعتبر عملية تراكمية تظهر على مدى عقود، بل حتى قرون.

أما على المدى القصير فتظهر التغيرات من خلال تغيرات درجة الحرارة وكمية هطول الأمطار، والظواهر المناخية المتطرفة التي تؤدي إلى الجفاف، الفيضانات والعواصف وما إلى ذلك المرتبطة بتغييرات دورية ناتجة عن ظواهر طبيعية مختلفة مثل الإنفجارات وتغييرات النظم البركانية أو غيرها.[3]

ويعتبر سكان المناطق الهامشية والهشة، الأكثر تعرضا لهذه المخاطر الطبيعية والأقل قدرة على تحمل تأثيراتها، بالإضافة الى تدهور النظم البيئية وإستنزاف الموارد الطبيعية، والقضاء على التنوع البيولوجي، والإستخدام غير العقلاني وغير المستدام للموارد الطبيعية؛[4] مما يؤثر حتما على وضعية الأمن الغذائي والتغذية لهذه الفئات، مما جعل بالمنظمات الدولية إقرار وجوب التدخل السريع من كافة الدول للمحافظة على النظام البيئي ومحاربة كل أنواع الإستنزاف الذي يمس الطبيعة ويؤثر حتما بالسلب على المناخ.

بالإضافة الى ذلك تؤدي تقلبات أسعار الأغذية الناجمة عن تغير المناخ إلى زيادة إنعدام الأمن الغذائي

---

[1] كريستينا تيرادو فوندار بالان - Cristina Tirado-von der Pahlen - ،الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة، وثيقة للمناقشة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، نيويورك و م أ، أوت 2017، ص11.

[1] Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture,op,cit,.p40.

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview#1

[3] Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, op,cit,p 41.

[4] Comité de la sécurité alimentaire mondiale (CSA), octobre 2013, op, cit, p04.

وفي مواجهة إرتفاع الأسعار، قد يختار المستهلكون شراء أغذية لا تحتوي على الكثير من المغذيات ولكن غنية بالسعرات الحرارية و/أو تحمل الجوع، مع تبعات تتراوح من نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة إلى زيادة الوزن والسمنة المفرطة.

وتقدر توقعات أسوأ الاحتمالات بالإستناد إلى التركيزات العالية لغازات الاحتباس الحراري، والنمو السكاني المتزايد والنمو الإقتصادي المنخفض، أن عدد الأشخاص المعرضين لخطر نقص التغذية على الصعيد العالمي قد يزداد بمقدار 175 مليونا مقارنة بالمستويات المسجلة اليوم بحلول عام 2030.[1]

III- 4 القوى الطاردة في المناطق الريفية ومحدودية النشاط الزراعي:

إن أفقر بلدان العالم هي تلك التي تعتمد في معظمها على النشاط الزراعي، ويعيش ثلاثة أرباع من هم في فقر مدقع في المناطق الريفية عادة في مناطق بعيدة عن المراكز الأساسية للنشاط الإقتصادي أو على أرض أقل إنتاجا.

إن نقص الفرص في القرى يقود النساء والرجال إلى المناطق الحضرية حيث الحياة صعبة بالمثل وإن كانت هناك فرص أكبر للكسب في الإقتصاد غير المنظم، لكن حيث المخاطر أكبر أيضا.[2]

ويمكننا القول ان التوسع الحضري والذي يمثل عملية إجتماعية وثقافية وإقتصادية ومادية متعددة الأوجه ناتجة عن النمو السكاني الحضري والتوسع المادي للمدن، والهجرة اليها من المناطق الريفية . وهذه العملية العكسية تعتبر مدفوعة بعوامل متشابكة بما في ذلك المعيقات المختلفة الإقتصادية والاجنملعية والبئية والسياسية، المتنوعة مثل بطء نمو النشاط الزراعي، وسوء الخيارات السياسية، وعدم توافر الموارد الطبيعية بالإضافة الى جملة الأسباب الجوهرية الأخرى مثل النزاعات بشتى اشكالها والتدهور البيئي وما يرافقه من تأثير سلبي على الحياة في المناطق الريفية.[3]

ويعتبر ذلك من بين أهم العوامل والأسباب المؤثرة في حالة الغذاء، فنجد مؤشر النمو السكاني ونسب التحضر المرتفعة مقارنة بسكان المناطق الريفية والنزوح الريفي المتزايد بسبب عدة عوامل والذي سيؤثر حتما سلبا على كمية الإنتاج الزراعي والغذائي المحقق، والمرتبط أيضا في كثير من الحالات بعدم الإهتمام الكافي بدور ومساهمات المرأة وأنشطتها في المناطق الريفية، مع وجود الكثير من أشكال التمييز القانوني والثقافي الذي تتعرض لها، بالإضافة إلى تهميش الفئات الضعيفة والتمييز ضدهم بالاستبعاد الإجتماعي والثقافي .

---

[1] كريستينا تيرادو فون دار بلان Cristina Tirado-von der Pahlen; مرجع سابق، ص11.

[2] مكتب العمل الدولي جنيف، مرجع سابق، ص 18

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة،برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،2023، مرجع سابق، ملحق 11 مسرد المصطلحات.

بالإضافة الى المحددات الإجتماعية لسوء التغذية، والتي نذكر منها صعوبة الوصول لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي ورعاية الأم والطفل وجودة الرعاية الصحية، والوقاية والعلاج من الأمراض المرتبطة بإنعدام الأمن الغذائي، والإستهلاك الغذائي غير الكافي أو المفرط، المصحوبة غالبا بما ينقصها من المغذيات الدقيقة الأساسية والتي بإمكانها التسبب في مشاكل صحية خطيرة، والتي ستؤثر حتما على قدرات الأفراد على المساهمة في تحقيق أمن غذائي حقيقي.[1]

إن نقص الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة للتنمية المستدامة في المناطق الريفية، يترك العمال الريفيين "مهمشين" حتى لو كانوا يمثلون غالبية القوة العاملة. ويواجه العمال الزراعيون وأسرهم، سواء في المزارع الكبيرة أو الحيازات الصغيرة أو داخل مجتمعات المزارعين، عوائق كثيرة من حيث فرص الوصول إلى الإئتمان والأسواق والخدمات الإجتماعية وحماية العمل والضمان الإجتماعي، لكن افتقارهم إلى صوت وتمثيل في السياسات المحلية والوطنية والدولية كثيرا ما يتم إغفاله في إستراتيجيات التنمية المطبقة محليا ووطنيا مما يؤثر سلبا على واقعهم المعيشي في كافة الميادين الإجتماعية والإقتصادية والصحية وعلى امنهم الغذائي المنشود من السياسات التنموية.[2]

III-5 الصدمات الإقتصادية:

تؤثر الصدمات المتعددة باشكالها المختلفة والممكن تصنيفها من وجهة نظر إقتصادية بالرغم من إختلاف أسبابها فيمكن إعطاء امثلة واقعية كالاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا إلى الأحوال الجوية بالغة الشدة والآفات والصراعات على الأنظمة الغذائية بشكل عام، والتي تؤدي جميعها بشكل أو بآخر إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد إنعدام الأمن الغذائي، وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تسارع أزمة الغذاء العالمية التي تدفع بملايين الناس إلى براثن الفقر المدقع، كما لا يحصل سنة 2020 نحو 205 ملايين شخص في 45 بلدا على غذاء كاف، مما يعرض حياتهم للخطر.[3]

وترتبط صعوبات الحصول على الغذاء في كثير من الأحيان بمعدلات البطالة وفرص العمل غير الكافية بالإضافة إلى أنظمة الحماية الإجتماعية غير ملائمة التوزيع وغير متكافئة الحيازة والحصول على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والموارد الإنتاجية كالمعارف والمكتسبات والمكننة، ومن جهة أخرى نجد إنخفاض القوة الشرائية للفقراء سببها تدني الأجور وإنخفاض إنتاجية الموارد، خصوصا فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي مع عدم كفاية الإستثمارات الدولية والوطنية والمحلية في قطاع الزراعة والبنية التحتية الريفية

[1] Comité de la sécurité alimentaire mondiale (CSA), op, cit, p04.

[2] مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص 20.

[3] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview#1

خاصة الموجهة لصغار منتجي الغذاء وعدم قدرتهم على الوصول للتقنيات والمدخلات اللازمة التي بإمكانها رفع مستويات الإنتاج بشكل عام مع تركيز السياسات بشكل خاص على الإنتاج الزراعي وإهمال الإنتاج الحيواني كلها أسباب جوهرية مؤدية حتما الى صعوبة تحقيق امن غذائي منشود.[1]

III- 6 عدم الإستقرار الأمني والسياسي:

شددت قمة روما لعام 1996 على أن "البيئة السياسية والإجتماعية والإقتصادية المواتية التي يسودها السلام والإستقرار هي الركيزة الأساسية التي تمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي ولاستئصال الفقر. كما أن الديمقراطية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، والمشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء عوامل جوهرية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

ويمكن أن يترك العديد من النزاعات الوطنية آثار جانبية إقليمية. وتقوض النزاعات الأمن الغذائي من بين أمور أخرى، من خلال عرقلة التفاعلات المنظمة في السوق وزيادة الأسعار، وإلحاق الضرر بسبل الرزق الزراعية، والتسبب بإنهيار شبكات الأمان الإجتماعي.[1]

وتبين النزاعات والحروب بالفعل، الطبيعة المترابطة بين أنظمة الغذاء العالمية وهشاشتها، والعواقب الوخيمة على الأمن الغذائي العالمي.

حيث أكد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ان"الرابط المأساوي بين الصراع وإنعدام الأمن الغذائي، أصبح واضحا ومثيرا للقلق مرة أخرى." وأشار إلى الحاجة إلى معالجة جماعية لإنعدام الأمن الغذائي الحاد على المستوى العالمي عبر السياقات الإنسانية والتنموية وإحلال السلام.[2]

III-7 الآثار السلبية للعولمة:

ركزت الحكومات والمؤسسات الدولية على فتح الأسواق الدولية والمحلية من أجل زيادة المنافسة، وانطلقت القوة العارمة الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدت العولمة، حسبما أصبحت تعرف هذه الظاهرة، إلى تغيير شكل السياسات وتوزيع القوى والمكاسب .وبينما كانت العولمة بالنسبة إلى البعض مولدا للثروة والرفاه، يرى فيها آخرون مصدرا لحالة دائمة من عدم المساواة والاستبعاد الإجتماعي والإقتصادي.[3]

وتمثل عمليات العولمة فرصا ومخاطر، في آن واحد، بالنسبة للقطاعات الزراعية للبلدان النامية. ونظرا لأن الزراعة تظل هي القطاع الأهم في معظم البلدان النامية ومصدرها الرئيسي للصادرات، فإن

[1] Comité de la sécurité alimentaire mondiale (CSA), op, cit,p 05.

[1] هيئة الأمم المتحدة، فريق قسم القضايا الناشئة والنزاعات ECRI، مرجع سابق، ص09.

[2] https://news.un.org/ar

[3] مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص07 .

تخفيض الحواجز أمام التجارة يوسع من فرصها لزيادة الإنتاج القطاعي. بيد أن العولمة تثير مخاطر التهميش للبلدان التي تظل، بسبب إمكانياتها من الموارد، وموقعها، وحجمها أو افتقارها إلى المهارات والبنى الأساسية، غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وغير قادرة على جذب الإستثمارات. كما أن العولمة تحمل معها، كما تبدى جليا خلال السنوات التي أعقبت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خطر التأثيرات التراكمية لعدم إستقرار النظم المالية الدولية والتقلبات في أداء إقتصاديات العالم الكبرى، على البلدان التي أصبحت تعتمد إعتمادا بالغا على التجارة الخارجية والإستثمار، وأكثر البلدان تعرضا لهذه الصدمات، بوجه خاص، هي البلدان التي تصدر عددا محصورا من السلع، مما ترتب عنه عواقب وخيمة على سبل المعيشة والأمن الغذائي لتجمعات المزارعين من سكانها.[1]

الجدول رقم 07: عدد الاشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي سنة 2020 الوحدة مليون نسمة.

	مجموع السكان	إنعدام الأمن الغذائي المعتدل	إنعدام الأمن الغذائي الشديد
العالم	7975	2357	900
آسيا	4723	1145	457
افريقيا	1427	868	342
أمريكا الشمالية وأوروبا	1120	90	17
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	660	248	86

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع منظمة الأغذية والزراعة الإلكتروني www. fao.org

من الملاحظ من المعطيات المبينة في الجدول رقم07 ، والتي تبين عدد سكان العالم الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي بنوعيه المعتدل والشديد، حيث تبين أن أكثر من ثلاث ملايير نسمة يعانون بشكل أو بآخر من إنعدام الأمن الغذائي وفق مفهومه الحديث والذي يعطي أهمية لمدى توافر الغذاء وتمكن الجميع من الناحية المادية والإقتصادية في الغذاء والوصول اليه في كل الأوقات، دون إهمال نوعيته ونمط وظروف إستهلاكه والذي يركز على الجانب النوعي له، حسب هذا الأخير وحسب البيانات السابقة تبين إنعدام الأمن الغذائي بشكل واضح في بعض المناطق في العالم كدول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تعاني من عدم مقدرتها على تحقيق أمنها الغذائي، مع إنخفاض واضح في عدد الأفراد الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي لكل من دول امريكا الشمالية وأوروبا.

[1] لجنة الأمن الغذائي العالمي، التحديات الجديدة التي تواجه تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الدورة السابعة والعشرون، روما، 5/28 - 2001/6/1، ص5.

IV- سبل تحسين وضع الأمن الغذائي:

IV-1 أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية:

إذا كان الانتقال من مبدأ الاكتفاء الذاتي بشكل كامل إلى مبدأ الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين قد فرضته عدة إعتبارات سبق التطرق إليها آنفا، فإن أي إستراتيجية حكيمة ينبغي أن تستفيد من إيجابيات كلا المبدأين. فإذا كان يجب علينا أن نعمل بجد واجتهاد ومثابرة لتنمية إنتاجنا وصادراتنا من السلع الزراعية عالية القيمة النقدية، فإننا يجب أن ندرك أنها ليست الطريق الأمن لتحقيق الأمن الغذائي، وأنها يجب أن تكون مكملة لسياسة الإعتماد على الذات وليست بديلا لها، وفي هذا الصدد يقول مولاربيه وكولينز:" إن أحد الشروط الحاسمة هو أن إحتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محليا... فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية مادام يسعى يائسا لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء لمنع المجاعة. ودون الإعتماد الغذائي الأساسي على النفس، فإن الإعتماد المتبادل الذي يحظى بالمديح الوفير، لا يصبح سوى ستار دخان للسيطرة الغذائية لبلد على آخر".[1]

هذا فضلا على أنه لا أمان في "الأمن الغذائي المتبادل" لأن هذا الأخير يفترض إمكانية الحصول على الإحتياجات الغذائية من الأسواق الخارجية المتاحة للواردات في أي وقت وبصورة أمنة.

لنفترض أن الإنتاج العالمي من القمح، ولأسباب مناخية أو غير ذلك، إنخفض في بعض الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة له المؤثرة في السوق العالمي كما حدث عام 1996، أو أن الطلب من بعض الدول الكبيرة المستوردة قد زاد بصورة مفاجئة ومن تم زاد الطلب على العرض، في هذه الحالة سوف ترتفع الأسعار بشدة، ألا يعتبر إرتفاع الأسعار في حد ذاته محددا ومهددا للأمن الغذائي للكثير من الأقطار التي قد لا تستطيع توفير التمويل اللازم للشراء، ورتبت أمورها على أساس أسعار معتدلة، أما عندما يكون النقص في الإنتاج كبيرا، فلن يكون هناك قمح معروض للبيع، والأولوية دون شك تكون دائما للسكان المحليين.[2]

IV-2 اتساق السياسات التنموية في الوسط الريفي:

ليس الفقر مجرد مشكلة تتعلق بالفقراء، فهو أحد التحديات التي تواجه جميع المدافعين عن العدالة الإجتماعية وجميع الباحثين عن النمو المستدام. ولا سبيل إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق إقتصاد

[1] فرانسيس مور لابيه، جوزيف كولينز، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد ، صناعة الجوع وخرافة الندرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة 64، الكويت، 1983 ، ص88.

[2] محمد السيد عبد السلام ، مرجع سابق، ص ص 78 - 80.

عالمي مستقر ومزدهر إلا بتحقيق القدرة الإنتاجية والإستهلاكية لكل مواطني العالم. ومن الأمور الأساسية لتوسيع نطاق الأسواق والنهوض بها بإعتبارها شريان الحياة للمشاريع والنمو الاضطلاع بمسعى توفر له أسباب النجاح من أجل زيادة القدرة الإستهلاكية للسواد الأعظم من سكان العالم، ولا سيما هؤلاء الذين يعيشون على دخول منخفضة. ولن يكون الإقتصاد عالميا بحق إلا بإدراج الفقراء في عداد المستهلكين الفعليين.[1]

بالنظر إلى ما تتسم به الأوضاع الصعبة في أغلبية المناطق الريفية من طابع متشابك ومتعددة الاوجه، هناك وعي متزايد بالحاجة إلى وجود مجموعة من السياسات التي تعالج على وجه التحديد المشاكل التي تواجه مختلف المجتمعات والبلدان. ومن شأن السياسات الهادفة أن تكون أشد تأثيرا إذا جرى تسخيرها للعمل من أجل كسر دائرة الفقر وسوء المعيشة فيها، وبالتالي يجب أن تعزز السياسات الموضوعة للوصول إلى جودة غذاء للسكان الغير قادرين، وكذلك إعداد وتنفيذ آليات لتقليل التغيرات الكبيرة في الأسعار.[2]

ولذلك، فإن التركيز على اتساق السياسات إستنادا إلى إطار عمل إنمائي شامل يعد واحدا من أكثر الجوانب تشجيعا للنهج الجديد للقضاء على الفقر. وبغية ضمان اتساق الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي، فإنه من الأهمية بمكان كفالة أن تكون إستراتيجيات الحد من الفقر نابعة من صميم المجتمعات والبلدان التي تعيش في حالة من الفقر وأن تخضع لتوجيهها. ولا ينبغي أن يكون الاتساق مفروضا. وفكرة "النهج الواحد الذي يناسب الجميع" لم يكتب لها النجاح، ولن تنجح. ولا بد لنا من تمكين المجتمعات والبلدان من أن تقوم بحرية بتحديد وانتقاء خيارات السياسة التي تفي بأولوياتها من بين طائفة كبيرة من هذه الخيارات، وارتكاز الإستراتيجية العالمية الجديدة للحد من الفقر على المبدأين التوأم المتمثلين في الملكية والمشاركة ينطوي ضمنا على وجود درجة لا بأس بها من اللامركزية فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن أولويات البلدان، وأولويات المجتمعات المحلية داخل هذه البلدان. بيد أن الأخذ باللامركزية دون إتاحة التمكين من أسباب القوة من شأنه أن يبقي على الناس في أسر الفقر ويعرضهم للممارسات التعسفية من جانب سلطة الصفوة المحلية.[3]

[1] مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص 13.

[2] Sanni YAYA, Mohamed Behnassi et Samuel lekai-Priouzeau Changement climatique et agriculture La sécurité alimentaire et le développement durable à la croisée des chemins Presses de l'Université Laval Québec, Canada ,2011, p69.

[3] مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص17.

IV-3 تشجيع الإستثمارات الزراعية:

جاء في تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم لـ 2011 بأن أفضل طريقة لتخفيض أسعار الأغذية على الأجل الأطول هي الإستثمار في الزراعة[1]، لأن هذا الخيار في حالة توافر الإمكانيات لذلك يعتبر أمرا إستراتيجيا لأنه السبيل الوحيد لتفادي التبعية الغذائية، كما يساعد على البقاء والصمود في مواجهة الأزمات. وتتجلى أهمية الإستثمار في كونه يلعب دورا أساسيا في إعطاء دفعة للإنتاج في المجال الزراعي خصوصا في ظل نقص الموارد الطبيعية من الأرض والماء، وهذا بطبيعة الحال يتطلب وجود بيئة إستثمارية فهذه الأخيرة تضطلع بدور أساسي في التشجيع على الإستثمار أو الحد منه وتحجيمه.[2]

وإذا كانت علاقة الترابط بين الموارد الطبيعية والإستثمار تبقي قائمة وأن الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية أقدر على تطوير قواها الإنتاجية من الدول الفقيرة من تلك الموارد، فإنه لا بد من المحافظة على هذه الموارد وتنميتها وضمان حسن تدبيرها وخاصة الأرض الزراعية والماء بإعتبارهما أهم مكونات قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية، التي تستند إليها الزراعة في أي مكان.[3]

يبقى أن نشير إلى أن كل عملية إنتاجية لا تكاد تخلو من ضرورة توافر عنصريها الأساسيين، وهما رأس المال المادي ورأس المال البشري،4 وحاجة المجتمع إلى موارده البشرية في شتى الميادين ضرورية.

IV-4 الحاجة إلى عقد إجتماعي جديد:

بالرغم من المجهودات المبذولة الساعية للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي الدولي والذي يمثل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والذي اقترن بآفة الفقر، نجد اليوم أنه ما يقرب 20٪ من سكان العالم تحتكر 80٪ من الثروة الإجمالية للعالم، هذا مما يولد توترات وآفات وإختلال في موازين القوى وما ينجر عنه من مجاعات وفقر، ونزاعات مسلحة وحروب على الموارد الطبيعية والطاقوية كالماء والنفط وما يرافق ذلك من تدهور بيئي رهيب .

هذا ما يجعل التفكير في انتهاج نهج هادف لتحقيق اكثر عدالة بين أفراد الجيل الحالي والأجيال القادمة، الفكرة ذاتها التي تأسس عليها مفهوم التنمية المستدامة، فأصبح ضروريا التفكير بجد على طرق

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تقرير حول حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم: كيف يؤثر على تقلب الأسعار الدولية على الإقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟ ،روما، 2011، ص 18.

[2] هشام المكري، الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد- 19، المعهد المصري للدراسات، القاهرة- مصر، 09اكتوبر 2020، ص20.

[3] محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 15.

[4] علي العطار، التنمية الإقتصادية والبشرية، دار العلوم للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2002، ص 105.

مختلفة للحياة تحقق الإنصاف والعدالة في تقاسم الثروة مع الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، وتحرير الإقتصاد والعيش بشكل أفضل بإستغلال رشيد للموارد المتاحة.

من الواضح أن هذا العقد الإجتماعي يجب أن يكون تحقيقه مصحوبا لعملية سياسية، الهدف منها هو إعادة صياغة لمبادئ توجيهية أساسية لتنمية مجتمعاتنا.

فكرة العقد الإجتماعي الجديد في هذا السياق مثير للإهتمام، لأنه يقترح البحث عن لائحة تعاقدية تفضل إعادة توجيه متجددة للسياسات التي تدعم عملية أكثر إنصافا وإستدامة من إستغلال مواردنا.

فالمحافظة على البيئة أمر ضروري لكنه مرتبط بالتحديات العالمية الأخرى، بما في ذلك حالة الإقتصاد والفقر والأمن الغذائي والصحة، والتي يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تطوير جديد لنموذج الحوكمة العالمية.

يجب على المجتمع والأفراد تحمل المسؤولية وعدم الإعتماد بشكل دائم على السلطات العمومية. فممارسة الحياة في المجتمع تنطوي على حقوق ومسؤوليات الأفراد في المجتمع ككل وفي السياسة على وجه خاص.[1]

IV -5 دور التحويلات الإجتماعية:

من الأدوار الرئيسية للتحويلات الإجتماعية وإعادة التوزيع لصالح المواطنين الضعفاء. الغرض منها هو حماية المواطنين المحرومين من الإختلافات الإقتصادية. هذه التحويلات للغذاء أو المال أو الخدمات التي تقدمها الحكومات أو المنظمات غير الحكومية لتخفيف العبء عن هذه المجتمعات تجعل عمليات التكافل مضمونة بشكل متناسق خلال الأوقات الصعبة.

إمكان الحماية الإجتماعية أن تؤدي دورا أساسيا في الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف للجميع. فبرامج الحماية الإجتماعية تساهم في القضاء على الفقر والجوع من خلال تحويل الموارد إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وتمكينهم من توليد الدخل، وحماية أصولهم ومراكمة رأس المال البشري.[2]

لا يمكن القول ان إنعدام الأمن الغذائي العالمي مرتبط بنقص في كمية الإنتاج الغذائي فقط، ولكن ذلك يرتبط بشكل بإرتفاع أسعار الغذاء مقارنة بدخل الأشخاص. خاصة اذا كان الإرتفاع في الأسعار لا يرافقه إرتفاع موازي في دخل الأشخاص المتضررين بصورة مماثلة.

[1] Sanni Yaya, Mohamed Behnassi et Samuel Ilekai -Priouzeau, op.cit, pp14, 15.

[2] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان للأمم المتحدة، الفقر والحق في الغذاء والحماية الإجتماعية، جنيف سويسرا، 2023 ،تم تصفح الموقع الالكتروني: https://www.ohchr.org/ar/topic/poverty-right-food-and-social-protection، بتاريخ 02-01-2014.

و يمكن أن يصبح آثار ما ترتب على ذلك من إنخفاض في الدخل الحقيقي والقدرة على شراء الغذاء أخف في حالة توافر حماية مناسبة للأشخاص بموجب نظم الحماية الإجتماعية.

وفي مثل هذه الظروف، التي يمكن فيها شراء الغذاء شريطة توافر قدرة شرائية كافية، فإن الحق في الضمان الإجتماعي، قد يكون أكثر الوسائل فعالية لضمان الأمن الغذائي عندما يكون الدخل الحقيقي متقلبا بهذا الشكل.

كما أن تقديم المساعدة الإجتماعية في شكل قسائم الأغذية، أو التحويلات النقدية، أو ضمانات العمل أو غيرها من الآليات يمكن أن يسهم في ذلك.[1]

ويمكن أن يؤدي تنفيذ برامج المساعدة الإجتماعية عن طريق الاستعانة بمبادئ حقوق الإنسان إلى تعزيز فعالية البرامج إلى حد بعيد.

أولا، فيما يتعلق بالبرامج التي تستهدف أكثر المجموعات ضعفا بدلا من البرامج الموجهة للجميع، فإن تعريف المستفيدين على أساس خرائط معدة مسبقا عن حالة إنعدم الأمن الغذائي يمكن أن يحسن عملية الإستهداف بدرجة كبيرة، وبالتالي إسهام مخططات المساعدة الإجتماعية في تحسين الأمن الغذائي فضلا عن الحد من الفقر.

ثانيا، يمكن للتعريف القانوني الواضح للمستفيدين، بحيث ينص على أن الحصول على المساعدة الإجتماعية حق للمستفيدين، أن يحد من انحراف توجيه الموارد نتيجة الفساد أو المحسوبية وأن يحسن مساءلة الإدارة المسؤولة عن التنفيذ، ومراقبة التنفيذ.

ثالثا، فإن تعريف فائدة البرنامج بوصفه مشتقا من حق يتمتع به جميع المواطنين (حتى في الحالات التي يكون فيها البرنامج يعمل على أساس الاستهداف) يمكن أن يخفض الشعور بالوصمة المرتبطة بالاستفادة من البرنامج، والذي قد يؤدي بخلاف ذلك إلى إنخفاض حاد في عدد المشاركين المؤهلين للاستفادة من البرنامج.

رابعا، يمكن أن يؤدي اشتراك المستفيدين في تصميم وتنفيذ البرامج إلى زيادة فعاليتها .

خامسا، يتطلب الأمر مراعاة البعد الجنساني في تصميم برامج المساعدة الإجتماعية بصفة خاصة.[2]

وتمكن المعلومات تحديد الحاجة الحقيقية والمستفيدين بشكل أفضل لتوجيه السكان المعرضين للخطر نحو الإستراتيجيات والقرارات المستنيرة من شأنها أن تفيدهم ويفيد مجتمعهم.[3]

---

[1] Olivier De Schutter , Promotion et Protection de Tous les Droits de L'homme Civils, Politiques, Économiques, Sociaux et Culturels, Y Compris le Droit au Développement, Rapport du Rapporteur spécial sur le droit à l'alimentation, Nations Unies, NewYork -Usa , 21 juillet 2009, p16.

[2] مكتب العمل الدولي، الخلاص من الفقــر، جنيف سويسرا، الطبعة الأولى 2003، ص 18.

[3] Sanni Yaya, Mohamed Behnassi et Samuel Ileka-Priouzeau , op.cit, P 70.

IV-6 إضفاء البعد الإنساني والأخلاقي على نظم العلاقات الدولية:

جاء في مقتطف من كلمة مارغريت تشان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في المنتدى الثالث والعشرين بشأن القضايا العالمية بتاريخ 18 مارس 2009 "إن العالم بات يتخبّط في الفوضى، ونحن نتحمل مسؤولية قسط كبير منها... لقد أخفقنا، جماعيا، في إعطاء بعد أخلاقي لنظم التي تحكم العلاقات الدولية... ".[1]

إن التصدي لإنعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية رهين أولا بالتغلب على أسبابه -خاصة تلك التي هي من صنع الإنسان قبل معالجة تجلياته الحرجة، فمنطق الأمور يقتضي وقف النزيف أولا ثم معالجة أعراضه، وإلا فإن جميع المجهودات ستذهب سدى. وهذه الأسباب لا تخرج في الغالب عن النزاعات والاحتلال والإرهاب والضغوط على الموارد الطبيعية وتغير المناخ وعدم المساواة وإنتشار الفقر والحوكمة.[2]

وهو ما يفرض تطوير الآليات التي تحكم العلاقات الدولية على نحو تكون من خلاله قادرة على فرض السلم في المناطق التي تعرف نزاعات وضمان احترام الدول للإلتزامات والمبادئ المضمنة بأطر وضوابط العمل الدولية وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا لن يتحقق دون استحضار حقوق الإنسان بالمعنى الحقيقي وأيضا البعد الأخلاقي الذي يجب أن يغطي جميع قرارات المجتمع الدولي، فالبعد الأخلاقي مثلا يفرض على المجتمع الدولي وضع حد للمستفيدين من عدم الإستقرار ومن عدم إنهاء النزاعات، كما يفرض تحمل المسؤولية وعدم ترك الأخر يؤدي ثمن أخطائك كما هو الشأن بالنسبة لمعاناة فئات عريضة من البشر بسبب ظاهرة تغير المناخ لا لشيء إلا أنها تؤدي ثمن أخطاء غيرها، ونشير في هذا الصدد إلى إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاق باريس للمناخ الذي إعتبره ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين" ضربة جدية لهذه المعاهدة ..." وأضاف أنه "من الصعب حتى التحدث عن إتفاقية مناخية في غياب أكبر إقتصاد في العالم".[3]

IV-7 تبادل وتقاسم المعرفة في المجال الزراعي:

إن تحسين الأمن الغذائي للدول في ظل نقص الموارد الطبيعية يبقى رهينا بمواصلة تقاسم المعرفة وابتكار الأدوات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف من أجل الدفع بعجلة التنمية الزراعية إلى الأمام، فتقاسم وتبادل المعرفة الزراعية يعني التعلم من تجارب الآخرين، من ممارساتهم الجيدة ونهجهم المجربة، العمل

[1] المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية الدكتورة مارغريت تشان مداخلة في المنتدى الثالث والعشرين بشأن القضايا العالمية على الموقع http://origin.who.int/dg/speeches/2009/financial_crisis_20090318/ar تاريخ التصفح 12-11-2022.
[2] لجنة الأمن الغذائي العالمي، إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، 2015، ص 02.
[3] هشام المكري، الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد- 19، المعهد المصري للدراسات، مصر، 09اكتوبر 2020، ص26.

على ربط الأفكار وتبادل الآراء، نقل التكنولوجيا والإطلاع على آخر ما توصلت إليه الأبحاث في المجال الزراعي هذا ناهيك عن فرص التدريب المتبادل.

وهذا بطبيعة الحال يستحضر البعد الأخلاقي ومبدأ الصدق في نقل المعرفة ثم تطوير وتبادل هذه المعرفة، وهذا المبدأ يفرض على الدول دعم بعضها البعض –خاصة دعم البلدان المتقدمة للدول ذات الإمكانيات الضعيفة– من أجل إحداث مراكز البحث وعقد المنتديات وتمكينها من الآليات اللازمة لضمان مساهمتها في تطوير الأبحاث وتبادل الخبرات بما يخدم تحسين الأمن الغذائي في جميع البلدان، ويعتبر خلق روابط وإبرام الشراكات بين الدول –شراكات شمال جنوب وجنوب جنوب أو الشراكات مع المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأغذية والزراعة إطارا أمثل لتقاسم وتبادل هذه المعرفة.[1]

IV–8 تنسيق جهود المتدخلين والشركاء في النظام الغذائي:

إن نجاح أي إستراتيجية يتوقف على دقة تنزيل مضامينها وتحقيق أهدافها وفق ما هو مخطط له وهذا يتطلب تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة بالأمن الغذائي على جميع المستويات لضمان الشفافية والمساءلة والتنسيق الفعال، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين الشركاء في النظام الغذائي عن طريق خلق أرضية للتنسيق فيما بينهم وزيادة مساهماتهم في تحقيق متطلبات التنمية وتعزيز الصمود القائم على تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر والإستخدام الأمثل والمستدام للمصادر الطبيعية وبناء قاعدة مؤسساتية مستدامة، ونشير في هذا الصدد إلى أهمية الشراكة في هذا الموضوع سواء مع القطاع الخاص أو المنظمات والشركاء الدوليين والإقليمين حيث تمكن هذه الأخيرة الدولة من الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل شريك، وبالتالي تبادل المعرفة والحوار وتطوير السياسات والتعاون وتناول مختلف القضايا ذات الإهتمام المشترك.[2]

ونختم هذه الفقرة بالتأكيد على أهمية مرحلة التقييم ورصد النتائج من أجل قياس نسبة بلوغ الأهداف المسطرة مسبقا، وتصحيح الأخطاء، ومعالجة أسباب القصور والإنحراف أثناء تنزيل وتطبيق وتنفيذ الإستراتيجية والبرامج على أرض الواقع.

[1] هشام المكري، 2020، مرجع سابق، ص27.
[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، روما ايطاليا ،2019، ص 278.

خاتمة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول مفهوم الأمن الغذائي المستدام، من خلال إبراز السياق التاريخي لتطور مفهومه، وإرتباط ذلك بمفهوم النظام الغذائي الذي سعينا من خلال عرضه اعطاء الدور المحوري له كمحدد أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على الإستهلاك العقلاني من جهة بالإضافة الى طريقة إستخدام الغذاء الصحي والمفيد، والذي له تبعاته على كامل مجالات العيش الكريم للفرد والمجتمع.

كما ركزنا في عرضنا على أبعاد الأمن الغذائي التي تمثل تميز كل نظام غذائي عن الآخر وهي التي تبين مدى تحقق الأمن الغذائي في بلد عن آخر، مع إعطاء مؤشرات القياس والتقييم المعترف بها دوليا وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمتخصصة في هذا الشأن، ثم عرجنا في فصلنا هذا على أسباب إنعدام الأمن الغذائي، دون ننسى الحلول الممكنة لتدارك ذلك.

الفصـــل الثـــالـــث

سياســة التجديد الريــفي والزراعـــي

ورهان تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيـد :

عملت السلطات الجزائرية منذ الإستقلال جاهدة وساعية لتحقيق تنمية ريفية وزراعية مستدامة، فاختلفت طرق تصورها بإختلاف كل حقبة زمنية وذلك بإختلاف المعطيات والإمكانيات والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية لكل فترة، إلا أن الشغل الشاغل يكمن في إعطاء الأولوية للمناطق الريفية لإبراز طاقاتها وامكانياتها في شقها الزراعي خاصة سعيا لتحقيق أمن غذائي منشود، وقد جاء في هذا الشأن أن الزراعة، من خلال دورها في سياسة مكافحة إنعدام الأمن الغذائي، تحتل مكانة بارزة في سياسات التنمية الإقتصادية لكل من البلدان المتقدمة وتلك النامية.

وعليه، فبلوغ الأمن الغذائي، وتعزيز قدرة سكان الريف على الصمود، والقيام تدريجيا بوضع ممارسات زراعية مستدامة ومقاومة لزيادة إنتاج الغذاء وتنويعه، تعتبر الضمانات الأساسية لأي سياسة إنمائية مسؤولة؛

ففي الجزائر، يعد الأمن الغذائي والتحسين المستدام لظروف عيش سكان الريف من الأهداف ذات الأولوية في السياسات الإقتصادية العمومية فيما يتعلق بالمجال الزراعي.

وإن الوعي الوطني يبرز من خلال إعطاء مسألة الأمن الغذائي الوطني طابع السيادة الغذائية، مما يجعل هذه المسالة حاليا، هدفا إستراتيجيا للبلاد. ولذلك، تم تنفيذ السياسات الرامية إلى التحسين المستدام للإنتاجية الزراعية، والتي دعمت بإستثمارات عمومية مخصصة للتحول المستدام للعالم الريفي.[1]

سنحاول في هذا الفصل التطرق للمسار التنموي في المناطق الريفية والمرتبط بالشق الزراعي والغذائي وذلك منذ الاستقلال الى يومنا هذا آخذين بالحسبان التوجه الجديد للسياسة الزراعية الرامية لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة وذلك بإنتهاج سياسة التجديد الريفي والزراعي.

[1] كلمة السيد عبد الحميد حمداني وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الدورة الرابعة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، روما 17-18 فبراير 2021 (دورة افتراضية) .

المبحث الأول –السياسات الزراعية والريفية المنفذة في عالم الريف للفترة 1962–2000

I– مرحلة التسيير الذاتي وأفضلية الجانب الإجتماعي: 1962–1970

أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الفلاحي والريفي، حيث إحتل أجزاء مزارع مهمة منذ جويلية 1962 إثر مغادرة المعمرين لها، لاسيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير الذاتي. حيث إنتظم القطاع العمومي لإستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين.[1]

وتطلب الأمر نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، هذا مما استوجب إصدار مرسوم رقم 62–2 المؤرخ 22–01–1962، القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون، ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63–90، الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية الخمور، الحمضيات وبدرجة أقل الحبوب ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية إستغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للإستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632,000 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22,000 معمر، ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليس ملكيتها .

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الإستقلال فهو من الناحية الإقتصادية اكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة بإستمرار وساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي، هذا وقد عرفت مراحل التسيير الذاتي عدة إجراءات وإصلاحات من أجل تنظيم تطبيق هاته السياسة من حيث لامركزية الإدارة وخلق فعالية حقيقية في تطبيق مختلف النصوص الخاصة بالعمال.[2]

---

[1] Omar bessaoud , L'agriculture algérienne: des révolutions agraires aux réformes libérales, (1963 -2002) , CIHEAM-IAMM (Montpellier, France) , Edition L'Harmattan , Paris,2002 , p76.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة ، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي،دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015 - مجلة دفاتر إقتصادية- المجلد10 ، العدد 02 ، جامعة الجلفة ، الجزائر ،2018، ص100.

ولم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961-1962 لأن الدولة تدخلت في مراقبة القطاع . لكن سرعان ما كانت تجربة التسيير الذاتي ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الإستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية تتمثل في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA).

تولت المؤسسات العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج، كالمخططات المتصلة بالمالية والتسويق، وكانت الأجهزة الإدارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية، بحيث أفرغت هذه الممارسات مفهوم "التسيير الذاتي" من محتواه. ويبدو أن السلطة كانت تعيد آنذاك إستخدام النموذج الزراعي الإستعماري المطبق لغاية نهاية الستينيات. وإعتمادا على فكرة -خاطئة- تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير والتموين والمالية وتسويق المواد الفلاحية المنتجة.

إن الإعتمادات المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين، والتأطير التقني، كانت ضعيفة من أجل التصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة (شيخوخة البساتين، عدم صلاحية العتاد كوسائل الري وآليات الحرث وتهيئة التربة.) بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة حيث يمثل 90% من العاملين أميون، والمؤهلون وجهوا إلى الاشتغال حينها بمهام إدراية.[1]

ومجابهة للعديد من المشاكل،قامت السلطات الجزائرية بإنتهاج سياسة تحديث طموحة وطوعية، معتمدة في ذلك على عوائدها النفطية. هذه السياسة التي تركزت على الصناعات الثقيلة، ادت إلى قلب اسس الإقتصاد الجزائري والذي كان يعتمد على النشاط الزراعي بالأساس، أدى ذلك إلى تحسين ظروف معيشة سكان المناطق التي تتمركز بها هذه الصناعات على حساب المناطق الريفية وبالتالي أدت هذه السياسة إلى زيادة في عدم التوازن والعدالة الإجتماعية بين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

أدى ذلك إلى نزوح كبير لسكان المناطق الريفية إلى المدن بسبب أملهم في الحصول على سكن لائق وعمل. والذي إختلفت نسبته من فترة إلى أخرى فخلال الفترة ما بين 1962-1966 فقد مس النزوح الريفي نحو المدن حوالي 600000 شخص، أي بمعدل 150000 شخص سنويا، وفي فترة نهاية الستينيات ومع بداية مرحلة التصنيع وما ميزها من وجود فرق كبير بين أجور عمال النشاط الصناعي مقارنة بعمال النشاط الزراعي أدى ذلك إلى نزوح كبير لسكان المناطق الريفية.[2]

[1]- Omar bessaoud , 2002, op, cit, p76.
[2] -Yves Guillermou, villes et campagnes en Algérie ; Autrepart Revue de sciences sociales au Sud, Paris 1999, pp 50-51.

وقد تسبب تراجع الإستثمار وتدهور أنظمة الإنتاج، الناتج عن عدم تجديد البنية التحتية للسقي معدات وآلات الإنتاج ونقص صيانة العتاد الزراعي، في ركود القطاع الزراعي. ففي هذ المرحلة إستمرت مردودية رأس المال الزراعي في الإنخفاض بمعدل 3.5% سنويا، كما إنخفضت القيمة المضافة الزراعية بنسبة4.7% سنويا، بينما لم يتعدى معدل نمو مؤشر الإنتاج الزراعي0.06% [1]، بالإضافة إلى ذلك فان عملية إعداد المخططات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الجزائر كانت توضع في وزارة الزراعة وهو ما يشهد على أهمية تأثير الدولة على أساليب هذا التدخل في المناطق الريفية.[2]

كان هذا الإتجاه نحو الركود ناجم بصفة أساسية عن إرث وعن مسار إنطلق قبل الاستقلال بكثير وكان يتميز بتراجع الإستثمار وتدهور الجهاز الإنتاجي كعدم تجديد أجهزة الري الفلاحي وتجهيز القطع الأرضية وصيانة غير كافية للعتاد الفلاحي، غير أن الصادرات الفلاحية والغذائية ظلت مرتفعة بأكثر من ثلث إنتاج القطاع طيلة هذه الفترة.[3]

كان القطاع العمومي من مزارع وتعاونيات فلاحية ، يوفر في تلك الفترة 75% من الإنتاج الفلاحي الخام، بينما تولى القطاع الفلاحي المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي.

ويبدو أن السلطة كانت تعيد آنذاك إستخدام النموذج الزراعي الإستعماري المطبق لغاية نهاية الستينيات ، حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الأسواق الخارجية من خمور، حمضيات وفواكه، كما بقي نظام الإنتاج الخاص بهذه المنتوجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهدة الاستعمارية، بل وتوسع بشكل تدريجي، حيث كان يوظف في الفترة (1964-1965) حوالي 237400 عاملا من بينهم 100000 عامل موسمي، وكانت الأراضي المزروعة تمثل آنذاك حوالي 30% من المساحات المستغلة.

وإعتمادا على فكرة –خاطئة– تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير، والتموين، والمالية، وتسويق المواد الفلاحية المنتجة.[4]

ويجب التذكير بأن هذا القطاع الذي ورث دعما من الصندوق الاستعماري لم يستفد من المساعدات

---

[1]- Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable, algérie, 2004, p26

[2] -Tahani Abdelhakim, op, cit, p119 .

[3]بركان زهية، سياسة التجديد الريفي دعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة ، المجلد 7 العدد 6، البليدة الجزائر، 2012- ص 251.

[4] عبد القادر شرشار، ترجمة مقال : الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) لكاتبها عمر بسعود، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية انسانيات، العدد 22، مركز البحث في الانثربوبوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران الجزائر 2003.ص ص22-23.

المالية ومن الفوائد التجارية التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمعمرين المزارعين منذ 1962، كما أن طلب الإنتاج الفلاحي الجزائري لم يصبح تسويقه مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين (الشريك الأول في إستهلاك المحاصيل الزراعية الجزائرية). وإثر ذلك، ظهرت أزمة حقيقية للصادرات، ضربت بقسوة سوق المنتوجات الجزائرية عام 1965. وتسبب ذلك في إنهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم في المناطق الأكثر ثراءا في البلاد، مما أجبر هؤلاء الفلاحين على إستبدال زراعة الكروم بزراعات أخرى، واقتلاع الأشجار التي عانوا كثيرا في تربيتها وتهيئتها للإنتاج، وتم التخلي بشكل جماعي عن يد عاملة، غالبا ما كانت من الفئة الأكثر خبرة (قرابة 23000 عاملا دائما بين سنوات 1965- 1968).

وأما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة من قبل السلطة السياسية، على الرغم من أن هذا القطاع كان محل تدخلات وإهتمامات من شأنها الحد من الفقر، وسوء التغذية. إلا أنه لم يعرف تغييرات معتبرة إلا عند الإعلان عن القانون المتضمن للثورة الزراعية.[1]

إن الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود، وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض، ولم تنجح في رفع الكفاءة الإقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي، بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين، ولهذا إتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتم إلا بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع الزراعي.

II- الثورة الزراعية وفق شعار الأرض لمن يخدمها : 1971-1980

دخل تطبيق الإصلاح الزراعي بالجزائر سنة 1971 ضمن إطار إستراتيجية تصنيع وطن تخلص منذ فترة قصيرة من نظام استعماري غاشم. ففي المخطط الوطني للتنمية المتفق عليه حينها، تساهم الصناعة في تحديث الفلاحة، وذلك عن طريق حقن التغييرات التقنية. وقد طرأت تحسينات وتطورات في مجالات التنظيم والإنتاج الفلاحي، وداخل هياكل عقارية بواسطة إصلاح زراعي.[2]

حاولت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة التفكير في مجابهة النزوح الريفي الشديد، خاصة مع ظهور العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كإرتفاع معدل البطالة وأزمة السكن الحادة في المدن والراجع بالأساس إلى عدد النازحين والذيوصل حينها إلى حوالي 150000 شخص في السنة.[3]

[1] عبد القادر شرشار،مرجع سابق،ص23.
[2] عبد القادر شرشار، مرجع سابق،ص25.
[3] Yves Guillermou, op, cit, pp 52-53.

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 17-07-1971، وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي " الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض الأمن يفلحها ويستثمرها" ، وبموجب هذا القانون تم تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية موزعة على مليون هكتار، ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لإستغلال الأرض وتتمثل في التالية:

أ- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

ب- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ج- الإستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على إستغلال الإنسان.

وعلى العموم فإن أهم ما ميز مرحلة الثورة الزراعية أمران أساسيان:

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة أو متفرقة.[1]

إن الهياكل العقارية الموروثة عن الإستعمار كانت معروفة حينذاك بإزدواجية جد حادة، وهكذا فغداة الإصلاح الزراعي كان أقل من 2% من مالكي الأرض يحوزون على أكثر من 100 هكتار، متمركزين في ربع مساحة الأرض قدرت ب23% بالضبط، بينما القطب الثاني اي الثلثين ب69% من المشتغلين في القطاع الفلاحي يحوزون على أقل من 10 هكتارات، يتقاسمون بالتقريب 18.7% من الأراضي الفلاحية. بينما كانت المداخيل المحصلة من كراء الملكيات غير المستغلة أصلا، أو التي هجر أصحابها أراضيهم تقدر بعشر الإنتاج الخام الفلاحي للقطاع الخاص ؛ أي 500 مليون دينار.[2]

أدى ذلك الى حتمية إعادة توزيع للأراضي الزراعية، حيث أدت خلال الفترة الممتدة بين 1972-1976 من جهة إلى توزيع أكثر من مليون هكتار من الراضي الزراعية لصالح حوالي 85000 مزارع

[1] جمال جعفري، العجال عدالة ، مرجع سابق، ص 101.
[2] عبد القادر شرشار، مرجع سابق، ص 29.

والذين يمثلون نسبة حوالي 10% من الطبقة المزارعة الفقيرة أو التي لا تمتلك أرضا، تم تجميع أغلب هذه الفئة في تعاونيات إنتاجية[1]. ومن جهة أخرى كانت الغاية هي تغيير شروط الإنتاج، وذلك بإدخال تعديلات ضمن أشكال تنظيم العمل وكذا في المحيط الفلاحي.[2]

وكان الهدف الأساسي من إنتهاج كل هذه الاجراءات، هو مكافحة النزوح القوي لسكان الريف، حيث أن الثورة الزراعية هدفت بالأساس إلى الترغيب في العودة لأكبر عدد ممكن من السكان إلى مناطقهم الريفية، وهذا ليس فقط عن طريق إعادة توزيع الأراضي الزراعية وعودة التركيز والإهتمام بالنشاط الزراعي، وإنما أيضا عن طريق تهيئة المناطق الريفية وتوفير السكن ومتطلبات المعيشة .

إن برنامج الألف قرية الإشتراكية، الذي تم إطلاقه في بداية صيف 1972، قد منح لسكان الريف مراكز ريفية جديدة بأكملها، تتضمن كل قرية بين 100 و150 مسكن، تحتوي على الكهرباء الريفية والماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى التجهيزات الجماعية والمرافق الضرورية للحياة من مدارس وقاعات للعلاج ومتاجر، وقد ساهم هذا الإطار الجديد للحياة دون شك في تحسين ظروف المعيشة على مستوى المناطق الريفية، وأيضا إلى تقليل التفاوتات بين المدن والمناطق الريفية.

إلا أن إستمرارية هذا البرنامج إلى غاية تحقيق 400 قرية فقط من بين 1000 قرية المبرمجة بينت قلة الخبرة والمعرفة في التعامل مع خصوصيات المناطق الريفية مما أدى إلى فشل هذه السياسة.

على مستوى التنمية الزراعية، فإن نتائج هذه العملية كانت شاحبة، بالنسبة لقطاع الإنتاج الذي تم وضعه من طرف سياسة الثورة الزراعية، كان له دور هامشي بالإضافة إلى أنه كان موجه بأوامر فوقية خاصة فيما يتعلق بأسعار المنتجات الزراعية، هذا ما أدى إلى قطع الصلة بين صغار المزارعين وأراضيهم وبالتالي إلى التقليل من حكمهم وسيادتهم الذاتية، مما نتج عن ذلك عدم إندماج للزراعات العائلية ضمن الإطار العام لمساعي الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإن ركود الإنتاج الزراعي رافقه نمو ديمغرافي قوي، أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة التبعية الغذائية للبلاد.[3]

لقد كان القاسم المشترك بين سياسة التسيير الذاتي وميثاق الثورة الزراعية هو تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، وتطوير إنتاجه، وبالرغم من سعي الثورة الزراعية إلى إقامة جسور بين القطاع الاشتراكي المتكون من المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية الإنتاجية للمجاهدين، والقطاع الخاص المهمش بشكل كبير على مستوى تعاونيات الإنتاج الموضوعة في متناول جميع المستثمرين على إختلاف القانون

[1] Yves Guillermou, op, cit, pp 52-53.

[2] عبد القادر شرشار، مرجع سابق، ص30.

[3] Yves Guillermou, op, cit, pp 52-53.

الذي ينظم الأراضي وعلى مستوى تعاونيات الخدمات عن طريق التعاونية الفلاحية للإنتاج والتسويق والخدمات، إلا أن النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم ترقى إلى مستوى طموحات البلاد بل واجهت صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة، ويعود سبب ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف آنذاك، خاصة الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق.كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما أدى بالعمال والفلاحين إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة والإستهلاك الذاتي، وتغليب الأنانية على المصلحة العامة، وهو ما جعل مصير التعاونيات الإنتاجية الفشل، ومن ثم إختلال في التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية الشيء الذي أدى إلى الإعتماد على إستيراد مختلف المنتوجات الفلاحية، ومن أجل مراجعة هاته السياسة والقضاء على التبذير والإسراف في إستعمال مختلف وسائل الإنتاج وتقوية فعالية التسيير في الإدارة والإهتمام أكثر بالقطاع أصبح من الضروري التفكير في طريقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع تمثلت في ما يعرف بإعادة هيكلة القطاع.[1]

إلا أن الضعف الأساسي للثورة الزراعية من الناحية التسييرية يرجع إلى أسلوبها المركزي. هذه العملية التي تعتبر في مجملها معدة ومنفذة من طرف الطبقة الحاكمة، الطامحة من خلال ذلك إلى تحرير المبادرات الإبداعية للفئات الريفية، إلا أنها طبقت بشكل غير فعال وغير واعي بقوة الهياكل الجماعية المفروضة من الخارج والطامحة والهادفة أساسا إلى تحقيق أمن للعمل المأجور، والذي تم تصميمه على الشكل الوحيد الحقيقي للترقية الإجتماعية.

إن عدم نجاح إستراتيجية التنمية الزراعية تم تخفيف آثارها على الأمن الغذائي على المستوى الوطني، نظرا إلى قدرة الدولة حينها على عملية إستيراد الحاجات الغذائية بسبب إرتفاع عوائدها من تصدير النفط، بالإضافة إلى تركيزها الدولة وقتها خاصة على سياسة التصنيع، مما أثر بشكل واسع على المناطق الريفية، وأدى إلى زيادة النشاطات والأعمال خارج قطاع الزراعة، ففي سنة 1977 مثلت هذه الفئة حوالي 1644700 شخص مقارنة بالفئة التي تزاول النشاط الزراعي والمقدرة فقط بحوالي 692000، وشهدت العشرية 1970–1980حوالي1500000 نازح من المناطق الريفية إلى المدن، إلا أنه لم يرافقه أي إخلاء للمناطق الريفية، وأستمر عددها في الإرتفاع بالرغم من ذلك.[2]

[1] جمال جعفري، العجال عدالة ، مرجع سابق، ص 101.

[2]- Yves Guillermou, op, cit, pp 52-53.

III- تحرير القطاع الفلاحي وتوقيف عمليات الاصلاح الزراعي: 1981-1990

جرت عمليات تحرير وتحسين أداء القطاع الزراعي في فترة طويلة نسبيا، حيث إتخذت عدة إجراءات لتحرير القطاع من قبل السلطات العمومية الجزائرية إبتداءا من توقيف عمليات الإصلاح الزراعي.[1] وهدفت الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة، إلى تجسيد مسار التحول التدريجي للقطاع الزراعي، بداية بتحرير سوق الخضر والفواكه.

وأدى تراجع أسعار البترول وإنهيارها في السوق العالمية منذ عام 1986 الى الدفع والزيادة من قيود الإقتصاد الكلي كعجز الميزانية، وإنخفاض وسائل الدفع بالعملة الأجنبية، وإرتفاع معدلات التضخم، وإنخفاض كبير في عائدات الصادرات وما إلى ذلك، حيث أدى الإنخفاض الكبير في الإستثمار العام إلى إنخفاض غير مسبوق في معدل النمو السنوي، والذي كان بالكاد أعلى من الصفر (0.2٪) بين 1986 و 1990.[2] مما الحق آثارا سلبية وخيمة إقتصاديا وإجتماعيا. هذا الانعكاس لأسواق النفط والغاز أبرز أيضا نقاط الضعف الهيكلي للإقتصاد الوطني. والتزمت الحكومة الجزائرية بالقيام بإصلاحات إقتصادية هامة من خلال تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي PAS والذي كان له تأثير فوري على إنخفاض وتقليص مستوى العمالة والتخلي عن دعم الأسعار وتحريرها.

ومع بداية الإصلاحات الإقتصادية سنة1987، تعزز مسار تحول القطاع الزراعي عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الأملاك المسيرة ذاتيا، وشهد الإنتاج الزراعي في هذه المرحلة نموا بمعدل 2.23% سنويا[3].

وأدى تبني مفهوم المراجعة أو التقييم، حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 -03-1981 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم77 الصادر في 15-10-1981 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين حيث أطلق عليها إسم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف الحد من الإزدواجية التي أصبح القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة وإستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة

[1]- Omar bessaoud, 2002, op, cit, pp78-79.
[2] Foued Chehat, Analyse de l'état de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie CREAD, Mars 2018-Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie Première Partie, Centre de Recherche en Economie Appliquée au Développement – Programme Alimentaire Mondial Alger, Mars 2018 . P 23.
[3] Omar bessaoud, 2002; op, cit, pp78-79.

المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.[1]

جدول رقم08 : وضعية المستثمرات الفلاحية قبل عملية إعادة الهيكلة .

المرحلة	نوع المزارع والتعاونيات	العدد	المساحة بالهكتار
قطاع التسيير الذاتي	عدد المزارع الاشتراكية	3.034	2.330.501
قطاع الثورة الزراعية	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية	91	13.119
	تعاونيات فردية	118.215	453.859
	وحدات حولت إلى مزارع اشتراكية	364	353.666

المصدر :سايح بوزيد . تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2017، ص168.

IV- مرحلة اعادة هيكلة الإقتصاد الوطني: 1991- 2000

تم خلال هذه المرحلة تبني إجراءات عديدة، هدفت في مجملها إلى تحرير الإقتصاد وتقليص دور الدولة في تسيير مختلف القطاعات، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على تعميق الإصلاحات الإقتصادية،التي بدأت الدولة في تنفيذها منذ 1987، وتبني برنامج إعادة هيكلة الإقتصاد المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد العالمي)[2]، وقد تضمنت برامج الإصلاح الهيكلي الزراعي تدابير لإعادة توجيه الإنتاج بما سمح بدعم أفضل للصادرات والإسهام في إعادة التوازن للحسابات الخارجية للبلد. كما تضمنت تدابير جذرية لتحرير أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم للمدخلات وللمواد الغذائية وكان لهذه التدابير المختلفة آثار إيجابية بصفة عامة في المناطق الغنية لكنها زادت من حدة الفقر في المناطق الفقيرة عندئذ فهمت الدولة اين تسارع بالتدابير الوحيدة التي دفعتها الضائقة المالية الدولية لاتخاذها، إلا وهي تزويد المناطق الريفية بالبنية التحتية الإقتصادية (المياه الكهرباء، الطرق، التحضر الريفي) والإجتماعية (التعليم والصحة).

[1] جمال جعفري، العجال عدالة ، مرجع سابق، ص 102.

[2] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable, 2004 , p 28.

إن إبتعاد الدولة الذي طالب به صندوق النقد الدولي مصحوبا بالمطالبة بوضع إستراتيجية جديدة دعا إليها البنك الدولي ويطلق عليها التنمية القائمة على المشاركة. وهكذا كان لابد من الإنسحاب العام للدولة وإحداث تعديل جذري في المشروعات لكي يدرك القادة السياسيون أن الفاعلين المحليين يمكنهم أن يلعبوا دورا هاما في الإدارة الجماعية لشؤونهم. وأدى ذلك ظهور التنمية الريفية كمشكلة سياسية وطنية إلى صياغة برنامج وطني للتنمية الريفية وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

تزامن خضوع الدولة للتعديل الهيكلي، مع خفض عام للإنفاق العمومي داخل المناطق الريفية؛

ترجم هذا الإنخفاض أساسا في صورة وقف لدعم مختلف الهياكل الإقتصادية التابعة للدولة التي كانت مكلفة بها والتي كثيرا ما كانت تنتهي بإختفائها؛

توقف أو تباطؤ تنفيذ المشاريع الكبرى للتنمية في المناطق الريفية، جعل أغلب السكان الذين كانوا يعتمدون عليها في وضع بالغ الصعوبة، وأدى إلى إضعافهم من حيث إشباع إحتياجاتهم الأساسية؛ وأدى انسحاب الدولة بكل أشكاله إلى بروز مشكلات الحياة في المجتمعات الريفية.[1]

لقد رافق عملية إعادة هيكلة القطاع الزراعي سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم92 -289 المؤرخ في 06-01-1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية.

ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18-11-1990، أهم ما يميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي:

- إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ضمان إستغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها؛

كما تضمن هذا القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء وأهم ما جاء فيه:

-الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية.

إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على

[1] -Tahani Abdelhakim, 2007, op, cit, p133.

تعويضات مالية أو عينية، أو ممن تعاونوا مع الإستعمار.

-أن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.

-أن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها.

-أن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام تشكيلات البيع.

-أن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدّة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات.[1]

-أن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.

-أن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الإعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

لقد عاشت الجزائر خلال عشرية التسعينات أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، زيادة على الأزمة المالية التي تسببت فيها انهيار أسعار البترول خلال نهاية سنوات الثمانينات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، ولم تشهد أسعار البترول إرتفاعا خلال هته الفترة، بل انخفض سعر البرميل من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار عام 1994، كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد إتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقيات مع الهيئات الدولية في ما يخص القطاع الفلاحي تمثلت في ما يلي:

- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحليب والحبوب؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي97%؛
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية؛
- إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي؛

وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق، وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية بعدما عرفت العزلة، وذلك من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة من المدن إلى الأرياف من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وهو ما سمح بإصلاح 255000 هكتار، وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003.[2]

[1] جمال جعفري، العجال عدالة ،مرجع سابق ص103.
[2] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سابق، ص104.

المبحث الثاني: البرامج ومخططات التنمية الريفية والزراعية 2000-2008

تميزت هذه الفترة بعودة تدخل الدولة وإعادة صياغة أسلوب و توجه عام في القطاع الفلاحي والريفي وفق منظور متكامل، حيث سعت السلطات العمومية في مجمل البرامج التي طبقت ونفذت في هذه الفترة الى سماع تطلعات الفئات الكادحة والمناضلة من اجل بقاء المناطق الريفية بما تحتويه من نشاطات زراعية وفلاحية داعمة للإقتصاد الوطني من جهة، وماتحمله أيضا من تاريخ مشرف وموروث مادي ولامادي لكل ربوع الجزائر، سنحاول عرض تسلسل للبرامج المنفذة في هذه الفترة وفق منظور زمني من جهة ومن جهة اخرى وفق تعديلات في تصورات القائمين على الشأن الزراعي والريفي والتي كانت نتيجة سعيا دؤوب لتحسين الوضع القائم بصدق وشفافية، وصولا الى سياسة التجديد الرسفس والزراعي والتي كانت تتويجا لفكر تنموي في المناطق الريفية والتي كانت هادفة في الأساس لتحقيق امن غذائي لجميع الجزائريين والجزائريات.

I- المخطط الوطني للتنمية الزراعية 2000-2002 PNDA:

لم يكن من الممكن تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسياسات الزراعية والريفية خلال العشرية 1990-2000 ، وذلك لأسباب تتعلق بالمناخ السياسي والأمني الصعب للغاية. والذي عانت منه المناطق الريفية في هذه الفترة على وجه الخصوص، إلى غاية بداية إعتماد المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA في جويلية 2000، والذي إستفاد من غلاف مالي معتبر، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية FNRDA وقد كانت توجهات البرامج الفلاحية تعتمد على الحتميات الإجتماعية، الإقتصادية والتقنية، كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي، حماية النظام الإيكولوجي الهش وإستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة. إعتمدت هذه التدخلات على العوائق المناخية التي أهملت من قبل في المخططات الوطنية السابقة.[1]

وبالنظر أيضا الى الإستغلال العشوائي والغير مجدي والذي أدى الى حالة عدم توازن في تسيير االعقار الفلاحي، مما أثر تأثيرا سلبيا على سوق الغذاء في الجزائر الى غاية بداية تسعينات من القرن الماضي.

هذا ما أدى بالساسة الى حتمية احداث إصلاحات حقيقية وتصحيحية للقطاع من خلال إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA والمعد خصيصا لضمان الأمن الغذائي وتنمية القطاع الفلاحي وذلك بالإستغلال الأمثل لقدرات البلاد الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى الاخذ في الحسبان للعوائق والصعوبات الداخلية منها والخارجية المرتبطة بالآثار السلبية للعولمة.

[1]- Omar bessaoud, 2002; op, cit, pp 80-85,

منذ بداية تنفيذ السياسة في جويلية 2000 كان الهدف الرئيسي هو تحقيق وضمان الأمن الغذائي بالإضافة إلى تغيير ذهنيات المرتبطة بالقطاع الفلاحي والزراعي.[1]

وقامت الجزائر بتبني إستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الفلاحي قصد الوصول إلى تحسين تحقيق الأمن الغذائي، الذي يمكن السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني.[2]

هدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى :

- تحسين التدريجي للعرض
- ضمان الإنضمام في الإقتصاد العالمي
- إدخال اساليب جديدة للإستغلال
- تقوية وتدعيم دور الدولة في نظرتها التنظيمية

وتقوم السياسة على تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- تحسين وتنمية وزيادة الإنتاج الزراعي والعمل على تدعيم قطاع الصناعات الغذائية بالمنتجات الفلاحية من منتوجات الحليب الحبوب المواشي والثمار المختلفة
- تعديل وإصلاح نظم إستغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والعمل على ترقيتها لتصبح صالحة للإستثمار الفلاحي.
- العمل من أجل زيادة وتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من خلال إتباع قانون منح الأراضي وإستغلالها وفق الإمتياز الفلاحي، والذي يهدف أساسا إلى المحافظة على الثروات الطبيعية وزيادة الاستثمارات الفلاحية والتي تؤدي إلى توفير مناصب شغل من جهة وزيادة وتوسيع المساحات المزروعة بالجنوب على وجه الخصوص.[3]

وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تدعيم وتحفيز المستثمرين الفلاحين، وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي:

أولا :البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية؛

[1] Yahiaoui zineddine - Premiers effets de la politique de renouveau agricole et rural sur la filière blés en algerie, Mémoire en vue de l obtention du diplôme de magistère en sciences agronomiques ; Ecole Nationale Supérieure Agronomique-Alger, juillet 2012 .p 26.

[2]- عمر جنينه ومديحه بخوش، مداخلة تحت عنوان: " دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر"، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

[3] Yahiaoui Zineddine, op, cit, p26.

ثانيا :برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛

ثالثا :برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج؛

رابعا :برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي من التكييف، التحويل، التخزين والتسويق؛

خامسا :برنامج دعم الإستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

أولا : البرنامج الوطني للتشجير؛

ثانيا : التشغيل الريفي؛

ثالثا : برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية؛

رابعا : برنامج حماية وتنمية الواحات.[1]

وجاء المخطط الوطني للتنمية الزراعية، كتثمين للتجارب والخبرات المستقاة من المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية السابقة، بالإضافة إلى سعي الدولة للتخلي عن تطبيق السياسات والبرامج المعدة بطريقة مركزية، حيث تم إعتماد في عملية إعداد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية منهجية عمل جديدة، إرتكزت على المشاركة الفعلية للفلاح أو المربي، الذي تم إعتباره فاعلا إقتصاديا متكاملا، ما يمثل تجديدا حقيقيا في السياسة الزراعية للبلاد، إضافة إلى الأدوات التي يتيحها هذا البرنامج لدعم وتحفيز الإستثمار في المجال الزراعي، مثل وسائل وطرق تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر بين الشركاء الإجتماعيين (المزارع، الدولة، البنك، وكالة التأمين).

من جهة أخرى، فإن لامركزية قرار الإستثمار الزراعي وقرار الدعم الحكومي، تمثل أهم الأسس التي جاء بها البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، التي تهدف إلى توسيع عمليات الدعم والإستثمار لتشمل كل المناطق والمشاريع الزراعية على إختلاف خصائصها، وهي الأداة المفضلة لتنمية الإنتاج الزراعي وهيكلته حسب الفروع الزراعية، وكذلك لتهيئة الفضاء الزراعي.

وقد حقق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية نتائج هامة، أين عرف الإستثمار الزراعي إقلاعا حقيقيا من خلال انطلاق 200 ألف مشروع زراعي وسجل القطاع الزراعي نموا بنسبة 8% سنة 2003.

بالمقابل تبقى العديد من العراقيل والصعوبات تواجه بلوغ الأهداف المرجوة، أين إقتصرت الإستفادة من البرنامج على مناطق معينة، ما أدى إلى عدم شمولية الحركية التنموية المستهدفة، بالإضافة إلى عدم إستفادة كل المزارعين، خاصة الصغار في المناطق الريفية المعزولة، كما أن التحولات الحاصلة في

[1] جمال جعفري ، العجال عدالة، مرجع سابق، ص 104.

المحيط المؤسساتي داخل القطاع الزراعي وبروز الحاجة إلى تعزيز الدور الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للزراعة في المجتمع والإقتصاد الوطني، تفعيل دور المنظمات المهنية وأدوات الدعم الزراعي في خلق الظروف التقنية،التنظيمية، الإجتماعية والإقتصادية الضرورية لتأسيس حركية تنموية شاملة ومستدامة، كلها عوامل دفعت إلى العمل لتحسين المخطط الوطني للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق إعادة إحياء الفضاء الريفي، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، ليصبح إنطلاقا من 2002، يسمى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية .

II- المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR 2002-2004 :

يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية إجابة شاملة وملائمة للتحديات والعراقيل، التي أدت إلى إضعاف قاعدة الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية الأساسية وعدم تماسك ودوام السلم الإجتماعي في المحيط الريفي، كما يعبر عن التحول في كل من الرؤية،الأهداف وأدوات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي وفي المجال الزراعي، والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية [1] ولقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الزراعية، لإدماج ودعم عالم الريف، فنتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وهكذا تم قطع مرحلة جديدة. مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وحددت أهداف أوسع وأكثر قصد:

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛
- تثمين كل الموارد المتاحة، وحماية البيئة؛

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يعيشون في وضع صعب حيث تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، حيث أنها تسعى أن تكون ناجعة إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا ومستدامة وملائمة بيئيا.[2]

برنامج ذو نجاعة إقتصاديا :

بالنظر إلى ان تحسين الإنتاج الزراعي وتنويعه يؤدي حتما إلى تحسين وضعية الميزان التجاري الفلاحي ومداخيل القطاع وتحسين وضعية عالم الشغل.

1 -Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement ruraldurable, pp26-27-28.

2 -Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p05.

برنامج مستدام بيئيا: وذلك من خلال اتباع طرق إستغلال محافظة للبيئة والطبيعة والعمل على حماية الثروات الطبيعية وتثمينها وذلك من خلال حشد جهود جميع الاطراف ذات المصلحة وجميع الفاعلين من دولة وهيئات فلاحية ومنتجين.

برنامج مقبول إجتماعيا:

إن خلق مناصب شغل والتي تعتبر هدف لاي نمو إقتصادي يعتبر من أولويات السلطات الوطنية والتي تبنتها من خلال تنفيذ هذا المخطط الهادف إلى تحسين الحياة الإجتماعية وتحقيق تنمية مجتمعية.[1]

إن السعي لتحقيق التوافق والتناغم الإقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى الزيادة في مشاركة المجتمع المحلي وجميع المؤسسات على المستوى المحلي، كان الهدف الشاغل للسلطات العمومية وذلك تم ترجمته من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية يرتكز البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية أساسا على دعم النشاط الزراعي، وتتمثل أهدافه الرئيسية في:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- الإستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية؛
- تشجيع المنتجات التي تمتلك ميزة تنافسية نسبية، وذلك قصد تصديرها؛
- العمل على زيادة قدرة القطاع الزراعي على التوظيف من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار؛
- تحسين ظروف المعيشة ودخل المزارعين؛
- تحسين شروط ممارسة النشاطات الزراعية والرعوية؛
- تشجيع ومرافقة سكان المناطق الريفية لتنويع النشاطات الإقتصادية وتحسين دخولهم المادية؛
- تحسين الخدمات الإجتماعية ورفع مستويات الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية؛
- تجسيد القطيعة مع واقع الفضاء الريفي المتميز بضعف الموارد، بتكييف أنظمة الإنتاج الزراعي؛
- تشجير إقتصادي ونافع لأراضي وسكان المناطق الريفية؛
- تهيئة المناطق الجبلية والسهبية؛
- دفع مسار تحديث القطاع الزراعي، عن طريق تشجيع الإستثمار وإدخال التكنولوجيات الحديثة في عمل المشاريع الزراعية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.[1]

[1] Yahiaoui Zineddine, op, cit, p 27.

[1] -Omar Benbekhti, Ahmed Saifi, Et Benziane Boualem, Algérie: de la Reforme Agraire au Developpement rural, Conference Internationale sur La Reforme Agraire et Le Developpement Rural, Ciradr, Porto Alegre. Bresil, du 7 au 10 mars 2006.consultée en ligne en janvier 2014 sur: www.oicrf.org/document.asp?ID=6084

وقام المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية على أربعة محاور أساسية هي:

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والمدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛
- تكثيف الأنظمة الزراعية؛
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب ؛
- توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11% إلى 14%؛

وقد إعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط 2007 حوالي 400 مليار دينار جزائري، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة خلال الفترة 2000تتمثل في الآتي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- القرض الفلاحي التعاضدي؛[1]

III- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD :

تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، من أجل إيجاد حلول للأزمات والمشاكل التي تعاني منها المناطق الريفية والتي دفعت ثمن سوء الإختيارات المتعلقة بالسياسات الزراعية السابقة، التي ركزت على بعض المناطق وأهملت وتجاهلت إلى حد كبير الإنخفاض والتدهور الذي آلت إليه المناطق الأخرى، فجاءت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أجل إحداث تغيير جذري . بحيث أصبح ينظر إلى المناطق الريفية على أنها لا تمثل فقط قاعدة قطاعية للإنتاج الزراعي والفلاحي، إضافة إلى أنها لم تصبح متعلقة فقط بالثنائية والازدواجية الزراعة الحديثة والزراعة المعاشية. بل إن الوسط الريفي أصبح يعتبر في مجال السياسي على أنه عامل إجتماعي (وذلك حسب أولويات التنمية البشرية للسكان الريفيون)، بالإضافة إلى انه يمثل عامل إقتصادي (وذلك أخذا بالإعتبار لتعدد الوظائف بالنسبة للمناطق الريفية)، بالإضافة إلى أنه يمثل أيضا عامل مهم للإستدامة (وذلك عن طريق عملية دمج الوسط الريفي في التسيير المستدام للبيئة). وجاءت عملية إعداد الإستراتيجية بعد الملاحظات والمعاينات التالية:

- عجز المقاربات القطاعية وعدم قدرتها على خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة؛
- عدم وجود إجابة وحلول شاملة للمشاكل المعقدة في الوسط الريفي؛

[1] جمال جعفري، العجال عدالة ، مرجع سابق، ص 106.

– وجوب الأخذ بالحسبان تنوع ظروف المناطق الريفية؛

– وأخيرا، المتطلبات الجديدة للتنمية الريفية المستدامة.[1]

لقد تناولت الإستراتيجية قضية التنمية الريفية بأكثر واقعية وعملياتية، آخذة بعين الإعتبار كل مكونات وخصوصيات المناطق الريفية من جهة وأبعاد التنمية الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية من جهة أخرى. [2]

حيث أدى استمرار الإختلال في التوازنات العامة المحلية، لجعل قضية التنمية الريفية المستدامة أولوية وطنية، من خلال سياساتها المتعلقة بالمناطق الريفية والتي هدفت من وراءها إلى ضمان الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تحقيق هجرة عكسية نحو المناطق الريفية وذلك من خلال خلق مناصب شغل لسكان هذه المناطق وبالتالي القضاء على حالة الفقر والسعي لتحسين مستوى المعيشة بشكل شامل ومستدام لسكان المناطق الريفية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أشكال التدهور. [3]

وقد تمثل تنفيذ هذه الإستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك بشدة أكبر السكان المستفيدين وممثليهم فيمختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج.[4]

III–1 مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

تعتبر الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إستراتيجية قائمة على القطيعة والانتقال والتحول من المقاربات القطاعية إلى المقاربات المندمجة، المستدامة والإقليمية[5]، حيث أنها تقوم على:

– تعزيز مفهوم الإقليم؛

– الإدارة والتسيير القائم على المشاركة والمحافظة على الموارد الطبيعية؛

– تعزيز والحفاظ على الإرث البيئي من خلال الإدارة المشتركة والعقلانية للموارد العامة،عن طريق حمايتها ومحاولة نقلها إلى الأجيال المقبلة؛

– العمل الجواري (بتعزيز التواصل بين المواطنين والسلطات وتعميق الممارسة الديمقراطية)؛

– العمل على الاندماج في قاعدة آليات الدعم والبحث عن أوجه التآزر بين مختلف الموارد المتاحة؛

[1] -Grigori Lazarev, Térritoire et Développement Rural en Mediterranée,2008, op, cit, p25.
[2] -Adel Moulai, Rethinking Rural Development in the Mediterranean, Proceedings of the Regional Workshop on Sustainable Agriculture and Rural Development, ALGERIA National study, mediterranean action plan, 2009, pp89-90-91.
[3] -Omar Benbekhti, Ahmed Saifi, et Benziane Boualem, op, cit,pp 08-09.
[4]-Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p 06.
[5] -Grigori Lazarev, Territoires et Développement Rural en Méditerranée,2008 , op, cit, p25.

- تكامل وتناسق جميع التدخلات في المناطق الريفية؛
- تحقيق الشراكة الفعلية وفقا لمبادئ التنمية الريفية المستدامة والقائم على المشاركة؛
- إستعمال ادوات ووسائل جديدة للتخطيط المكاني.
- إتباع نهج متكامل ومندمج يسمح بإستعاب جميع المكونات المختلفة، وذلك قصد القضاء على جميع الخلافات والإختلالات التي يمكن أن تعرفها المناطق الريفية.
- وقد تم إيلاء إهتمام خاص لإشراك أصحاب المصلحة وذلك من خلال الدمج الأفقي، مع كافة الإجراءات، القطاعات، بالإضافة إلى كافة الموارد.

III-2 رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

تتعدد رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على كافة الأصعدة والمستويات حيث أنها تهدف على المستوى الوطني إلى الإنخراط في نهج شامل ومتكامل يستهدف بالخصوص المناطق الريفية التي عانت من جميع الآفات والمشاكل الإجتماعية والإقتصادية،إضافة إلى مشكل إنعدام الأمن الذي دام لأكثر من عقد من الزمن،أما على المستوى الدولي، فهذه المسألة تحتل مكانة هامة لدى كافة المؤسسات الدولية، الإفريقية، والمتوسطية، وذلك من خلال قضايا محاربة الفقر والإقصاء، وحماية البيئة، وتعزيز المحاصيل الزراعية، والحفاظ على الخصوصية المجتمعية التي تتأثر بشكل كبير بسبب العولمة، فعلى مستوى منظمة التجارة العالمية فهي تسعى لتقديم إعانات زراعية بالإضافة إلى سعيها لضمان حقوق الملكية الفكرية والصناعية، أما بالنسبة للدول المطلة على البحر الابيض المتوسط فهي تسعى إلى القضاء على مشكل الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال[1].

ومن أهم الدعائم المؤسساتية التي بنيت عليها الإستراتيجية، يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة، حجر الزاوية في الهيكل المؤسساتي لها، فهو في نفس الوقت أسلوبا منهجيا وأداة عملية، لتحقيق الترابط والتعاون الفعلي بين كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين الساعين إلى تحقيق أهداف مشتركة، أين يفترض خلق أشكال جديدة للتعاون تضم كل التنظيمات الريفية، الحديثة والتقليدية، الرسمية والغير رسمية، على غرار المؤسسات الإقتصادية، الإدارة المحلية، الجماعات الإقليمية، المنظمات المهنية والحرفية، الجمعيات المحلية، المؤسسات العلمية والإعلامية والجمعيات المحلية. [1]

[1] -Adel Moulai, 2009, op, cit, pp 91-92-93.
[1] - Omar Bessaoud, la Stratégie de Développement Rural en Algérie, CIHEAM, option Méditerranéennes, Série A n 71, Bari, 2006, pp 85-86.

III-3 أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

كان الهدف من وراء إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بداية سنة 2004، هو ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق تنويع النشاطات الإقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم. كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية[1]،

بالإضافة إلى ذلك تسعى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية ورفع مداخيل الأسر الريفية بالإعتماد على المساهمة المباشرة للسكان ومختلف التنظيمات الريفية التي يؤسسونها، في حل المشاكل التي يواجهونها ضمن المشاريع التنموية، وهذا إنطلاقا من قدراتهم على تسيير وتنمية الفضاء الريفي، النابعة من القيم الإجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي، وفعالية الروابط التي يقيمونها بينهم، التي تزيد من إمكانية تجنيد الرجال وطاقاتهم، لتثمين الثروات الطبيعية والإقتصادية للإقليم بصفة مستدامة .

في هذا السياق، فان الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تمحورت حول:

- تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف؛
- تحسين وضعية الشغل ورفع المداخيل عن طريق تنويع النشاطات الإقتصادية؛
- تدعيم الإنسجام الإجتماعي الإقليمي؛
- حماية المحيط الطبيعي وتثمين الموروث الطبيعي، الثقافي والمعرفي الريفي؛
- خلق اطر حقيقة للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي،عن طريق توفير الشروط الضرورية لنشأة مجموعات مرافقة للتنمية الريفية GADER في كل ولاية، التي تعمل كفضاء لطرح إنشغالات المواطنين وسكان الأرياف، وتوجيه ودعم مبادراتهم، رفع قدراتهم التقنية والمالية وكفاءاتهم الإدارية عن طريق التكوين والتدريب؛
- دعم بروز جمعيات محلية، لتكوين حركة جمعوية محلية ترافق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.[1]

[1] - Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p05

[1] -Omar BESSAOUD, 2006, op, cit , pp 85-86 .

III-4 أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

من أجل أن تكون هذه الإستراتيجية عملية، فهي تعتمد على عدة أدوات لتحقيق مختلف عمليات التنمية، حيث تبقى الجهود المبذولة في صياغتها عديمة الجدوى من دون هذه الأدوات، وتتمثل هذه الأخيرة، في آليات التعاون واتخاذ القرار، أدوات البرمجة وتهيئة الإقليم، أساليب المتابعة والتصميم، أدوات ترقية التمويل الجواري التي تسمح بتوجيه التدخل وتسهيل تنفيذ، متابعة وتقييم نتائج البرامج وعمليات التنمية المتعددة على كافة المستويات.[1]

فعلى المستوى المؤسسي، تتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الأداة الأساسية للمشاركة المباشرة للمواطنين في عمليات التنمية الريفية، وخاصة في المناطق المهمشة والتي لم تمسها السياسات التنموية السابقة[2]. بحيث تعتمد كيفيات التعيين والتصور على مقاربة تصاعدية، تساهمية، مندمجة وإقليمية .[3]
أما على المستوى المالي، فيعتبر صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز FDRMVTC، وصندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية FLDDPS، الأداة الرئيسية لدعم وتمويل الأنشطة المشتركة بين القطاعات الداخلة في عملية تنفيذ المشاريع الجوارية[4]، أما على المستوى التنظيمي فهي قائمة على اللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الريفية على مستوى الولاية من خلال هيكل يتم إعداده قانونا لهذا الغرض[5].

III-5 محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

إن للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامةّ أهمية بالغة، حيث أنها تعتبر الإطار المناسب والأنماط العملية لإحياء المناطق الريفية تدريجيا، عن طريق التثمين المستدام للنشاطات الإقتصادية والموروث الطبيعي والبشري .حيث يتم التركيز على بناء علاقات جديدة، تربط مختلف الفاعلين العموميين والخواص وتسعى إلى تحميل المسؤولية من قبل جميع الأطراف المعنية، ضمن مسار تصاعدي وغير مركزي وحركية تنموية مندمجة وتشاركية، على هذا الأساس يتعين في البداية إعطاء مفهوم محدد ودقيق لإعادة إحياء المناطق الريفية، بحيث تتعدى العمليات الهادفة إلى إعادة إحياء المناطق الريفية مفهوم تجهيز الفضاء الريفي، إلى عمليات تهيئة الأقاليم الريفية، التي ترتكز على إشباع الحاجات المحلية في

[1]- Algérie, Ministre de l agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable, 2004, Op.cit, pp54-55- 56
[2] -Omar Bessaoud, 2006, op, cit, pp 85-86
[3] -Algérie, Ministère de l'agriculture et du développement rural, le renouveau agricole et rural en marche revue et prespectives, mai 2012, p06
[4] -Omar Bessaoud, 2006, op, cit, pp 85-86
[5]- Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p07.

إطار تثمين الموارد البشرية والطبيعية في المناطق الريفية، إنطلاقا من مخطط محدد وحسب عمليات تعاون، يتم توجيهها وإدارتها محليا .

إن هذا المفهوم يعكس واقعا جديدا لمتطلبات تنمية الفضاء الريفي،تتقارب فيه مختلف جوانب الحياة في المناطق الريفية (إقتصادية، إجتماعية، مؤسساتية، بيئية وثقافية.)، وتعمل الأطراف الفاعلة داخل الإقليم على تحليلها، من أجل تشخيص العراقيل وعوامل النجاح، لمقارنتها مع قدرات المنطقة وربطها بأقاليم وطنية أخرى وحتى خارج الحدود الوطنية، حيث أن عمليات التهيئة، تتم على أساس رؤية حركية وإسقاط واقع المناطق الريفية في المستقبل.[1]

ا-المحور الأول: تأسيس شراكة محلية واندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية:

إن الهدف من إقامة علاقات شراكة محلية، هو إقحام جميع الأطراف الفاعلة والمعنية ضمن أطر الشراكة المقامة، في تنفيذ العمليات والبرامج التنموية، حتى وإن تطلب الأمر وجود البعض فقط أثناء التنفيذ الفعلي للعمليات والبرامج. أما عن الأطراف التي تمسها عمليات الشراكة فهي الإدارة العمومية المسؤولون والمنتخبون المحليون، الجمعيات المحلية، المجموعات والتنظيمات التقليدية، الأفراد في إطار إنجاز مشاريع خاصة. وتتعلق الجهود الساعية إلى خلق شراكة محلية وإندماج قطاعي إقليمي بما يلي:

– خلق رابطة قوية بين الحاجات والموارد والتكفل الجيد بالوضع الحقيقي والمعقد للمناطق الريفية؛

– تقريب الفاعلين المهتمين والمستعدين للإستثمار والمساهمة؛

– خلق حركية على مستوى المناطق الريفية،عن طريق تفضيل تأسيس شراكة محلية والتكفل بمختلف أبعاد المشاكل المطروحة والمعالجة ضمن العمليات والبرامج المقامة.

إن النجاح المنتظر من إقامة علاقات شراكة محلية وعمليات إندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية، يتوقف على توفر عدد من الشروط المرتبطة بالطبيعة المتغيرة لحالة الفضاء الريفي وكل التجارب المكتسبة من خلال تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة. وتتمثل هذه الشروط في:

– المرونة، الوقت والتدريب من أجل تحقيق العمل المشترك ورفع القدرة على تجاوز الصعوبات والإختلافات التي يمكن أن تحدث بين الشركاء؛

– الحوار والتعاون الهادفين إلى خلق علاقات بين مختلف الفاعلين المتدخلين لإنجاز مشاريع مشتركة؛

– تحقيق نتائج ملموسة لفائدة جميع الفاعلين والمتدخلين في إنجاز المشاريع التنموية.

[1] -Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, Stratégie nationale de développement rural durable, 2004, Op.cit, pp 49-50.

ب-المحور الثاني: ترقية تعدد النشاطات الإقتصادية وخلق نشاطات إقتصادية جديدة:

يعد العمل على ترقية تعدد النشاطات الإقتصادية وخلق نشاطات إقتصادية جديدة على مستوى الأقاليم الريفية، أحد أهم أوجه تأسيس حركية تنموية مستدامة، يمكنها خلق فرص حقيقة، تتعلق عموما بإعادة إحياء المناطق الريفية وترجيح الإختلال الحاصل بين حالة هذه المناطق والمحيط الحضري.

وحددت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أهم العمليات التي من شأنها تحقيق متطلبات تطوير، تجديد وتحديث النشاطات الإقتصادية في الأقاليم الريفية كما يلي:

– تثمين المنتجات الزراعية والتوجه نحو التجديد، التحويل والتسويق؛

– تطوير وتحديث أنظمة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تربية الحيوانات ومنتجات الثروة الغابية، عن طريق عمليات تكثيف الإنتاج المعتمدة على رفع العراقيل التي تحد من مردودية عوامل الإنتاج الزراعي؛

– تحديد قدرات وعوامل النجاح التي تتمتع بها الأقاليم الريفية، خاصة في المجالات التي تم إغفالها أو تلك القدرات التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية والبشرية، والتي لم يتم تثمينها بعد؛

– تثمين وإستغلال الموروث الذي تختزنه المناطق الريفية، على غرار الثروة النباتية، الثروة الحيوانية، المناظر الطبيعية، السياحة الريفية في مجال الترفيه والإستكشاف، المنابع الحرارية..؛

– تدعيم قدرة حاملي المشاريع للولوج إلى الشبكات التقنية والتجارية، لزيادة فرص نجاح مبادراتهم؛

– تسهيل الولوج إلى المعلومات وجمعها، خاصة ما تعلق منها بإقامة النشاطات الجديدة من اجل تحديدها وتحمل الاخطار التي تأخذ المبادرة في شأنها.[1]

ج-المحور الثالث: التثمين المتوازن والتسيير المستدام لموارد الأقاليم الريفية:

إن عمليات تثمين وتسيير موارد الأقاليم الريفية، تتعدى البحث عن صيغ جديدة تضمن الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، بل إلى خلق الشروط الضرورية لرفع مستوى وعي جميع الفعاليات الإجتماعية والمؤسساتية، بالقيمة الحقيقة للموروث الإنساني والطبيعي في المناطق الريفية، وهي القيمة التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لكل مشروع، يهدف إلى إعتبار المنفعة الناتجة عن إستغلال إحدى مكونات التراث الريفي، تكتسي طابعا إقتصاديا وإجتماعيا تستوجب المكافأة المادية والمعنوية. هذا ما يعطي القدرة للفاعلين المحليين على الإستمرار في المساهمة ودعم جهود تثمين وتسيير موارد الإقليم والعمل على ضمان إستدامتها. وعلى هذا المستوى، تعمل الإستراتيجية الوطنية إلى تحقيق مايلي:

– خلق الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحدد مسؤولية جميع الأطراف المعنية بمختلف عمليات التسيير

[1] -Algérie, Ministre de l agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable, 2004 , Op.cit, pp50-51

المستدام للثروات الطبيعية والتراث الريفي؛

– نشر الوعي بأهمية التراث الريفي لدى كل شرائح المجتمع؛

– رفع القدرة التقنية، التنظيمية والتحكم في آليات التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتراث الريفي، لدى جميع الفاعلين المعنيين، عن طريق التكوين والتدريب وتدوين المعارف المحلية، خاصة في حالة خروج العمليات التي تتطلبها هذه النظرة الجديدة عن المعتاد والمألوف أو إرتباطها بأخطار معينة؛

– توفير الشروط الضرورية لعمل آليات الشراكة، النشاطات الإقتصادية وجهود التنسيق والإرتباط بشبكات محلية، وطنية، إقليمية وعالمية.

د–المحور الرابع:التآزر الإقتصادي والإجتماعي وتنسيق عمليات التنمية:

تعتبر المشاركة الواسعة لمختلف الفاعلين المحليين والمتدخلين في العمليات التنموية بالشراكة الفعالة مع الإدارة،المصدر الرئيسي لخلق التآزر الذي تزيد أهميته من خلال إرادة جميع الأطراف المعنية بتنمية الفضاء الريفي وقدرتهم على ربط علاقات شراكة جديدة، وهذا ما تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على تحقيقه من خلال:

– معالجة المشاكل العالقة وأقتراح حلول ممكنة من طرف الفاعلين داخل الإقليم؛

– التحسيس والتكوين لكل الشركاء، حول أهمية التآزر وإستغلاله والتدرب المستمر على تحقيقه؛

– العمل على تأسيس التكامل بين المناطق الريفية، عن طريق تبادل التجارب والخبرات وربط علاقات شراكة إقليمية في إطار التثمين المتبادل؛

– إنشاء فضاء تتحد فيه توجهات وإحتياجات كل الفاعلين المحليين وصولا لمشاريع الدعم الحقيقة لهم؛

– وضع الأطر التي تسمح بالتنسيق، التفاوض، التناغم، بين مختلف الفاعلين والشركات.

جدول رقم 09 :تطـــور السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالـمي والوطني

السنـــوات	دوليـــــا	وطنيـــــــا
1970–1960	▪دخول مرحلة تجسيد السياسة الفلاحية للدول الأوروبية	▪ مرحلة التسيير الذاتي
1980–1970	▪إدخال الإنتاج بالحصص.	▪ الثورة الزراعية
1990–1980	▪ظهور مفهوم تعددية الزراعة في إطار السياسات الفلاحية والإقليمية.	▪ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية. ▪ تحرير الأسواق الفلاحية ▪ الخوصصة
1992	▪قمة ريو دي جانيرو. ▪ظهور فكرة التنمية المتوازنة للأقاليم والتنمية الريفية ▪الإنتقال التدريجي من دعم الأسعار نحو الدعم	▪ الإستشارات الوطنية حول الفلاحة ▪ صدور التوصيات المتعلقة بمهام الفلاحة وآفاقها، وحول ضرورة ترقية

	المباشر للمستثمرين	أدوات تاطير جديدة ▪ مواصلة اعادة تنظيم النظام التعاوني
1994	▪ إتفاقية مراكش للتجارة الدولية ▪ إنفتاح الزراعة على الأسواق الدولية.	▪ برنامج التعديل الهيكلي ▪ القرض التعاضدي الفلاحي ▪ الغرف الفلاحية ▪ مراجعة دعم الأسعار ▪ تكييف نظم الإنتاج الفلاحي
1995	▪ إعلان برشلونة	▪ إعلان برشلونة ▪ ندوة حول العقار الفلاحي
1999-1996	▪ قمة الغذاء العالمية: مكافحة الجوع وتوفير الغذاء للأسر ▪ إعلان كورك: التفضيل الريفي. ▪ المنظور الكامل متعدد الإختصاصات والقطاعات. ▪ تنويع الانشطة الإقتصادية والإجتماعية في الوسط الريفي، الإستدامة البيئية.	▪ الندوة الوطنية حول القطاع الفلاحي ▪ إستصلاح الأراضي عن طريق التنازل. ▪ برنامج التشجير الوطني. ▪ برنامج التشغيل الريفي. ▪ الإعتراف بالمستثمر الفلاحي.
2001-1999	▪ ظهور تنظيمات التنمية الريفية ▪ إصلاح جديد للسياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي ببرلين.	▪ تحضير وانطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000 ▪ إجراءات جديدة لدعم النشاطات الفلاحية متداخلة القطاعات ▪ النيباد: بعث صنف جديد من الشراكة جنوب جنوب، جنوب شمال لصالح التنمية المستدامة والادارة الرشيدة للأقاليم
2002	▪ قمة جوهانسبورغ العالمية للتنمية المستدامة. ▪ قمة الغذاء العالمية.	▪ توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتشمل لبعد الريفي. ▪ توقيع عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي في المجال الفلاحي.
2003	▪ قمة الدوحة للتجارة العالمية. ▪ اجراءات خاصة من أجل تنمية ريفية للدول النامية.	▪ إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2002-2004
2006	▪ تنفيذ سياسة ريفية مخصصة ومستدامة.	▪ إعداد سياسة التجديد الريفي والزراعي وتدعيم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

المصدر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي،2006 ، ص34.

يتضح لنا من الجدول السابق، أهم السياسات والرؤى الفكرية التي عالجت الأقاليم الريفية في العالم وفي الجزائر، حيث تبين مسايرة القائمين على الشأن التنموي في الجزائر لنظيراتها في دول العالم، إنطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي غداة الاستقلال وصولا لسياسة التجديد الزراعي والريفي، المنتهج وفق مبادئ المشاركة الفعلية لكل الفاعلين في الأقاليم الريفية، والذي تتوافق مع السياسات التنموية الحالية في العالم، حيث أنها تعطي للفاعلين المحليين صفة التمكين في إختيار اسلوب ونمط تنمية أقاليمهم بأنفسهم.

المبحث الثالث- سياسة التجديد الريفي والزراعي:2008-2014:

ا- مفهوم وأهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي:

لقد حدثت تغييرات عميقة متعلقة بالأساليب الزراعية ومناهج التنمية الريفية في العقود القليلة الماضية، وذلك بسبب إخفاق العديد من المبادرات الرامية إلى ذلك، فكان لا بد من الاعتراف أنها كانت تعتمد كثيرا على نقل التكنولوجيا من الخارج والقيام بعملية الإسقاط والتنفيذ على أرض الواقع من دون الأخذ بعين الإعتبار للواقع الحقيقي للمناطق الريفية، بالإضافة إلى وجود اتجاه لتبسيط مبالغ فيه لمشاكل التنمية الريفية بالإضافة إلى تجاهل خصوصيات هذه المناطق، هذا ما أدى إلى عملية تحول وإهتمام تدريجي نحو تفعيل نهج المشاركة الفعالة لسكان الريف في كافة عمليات تخطيط وتنفيذ العمليات التنموية الهادفة إلى مساعدتهم.[1]

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام2008 ، حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي، إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الإجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛

[1] Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri, décembre 2007.

- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية؛[1]

وبالتالي فان سياسة التجديد الريفي والزراعي ثمرة صدور قانون التوجيه الفلاحي، والذي اعطى نظرة شاملة لسياسة وطنية تسهم بشكل أساسي في تحقيق في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحسين وضعيته، من خلال تثمين الوظائف الإقتصادية والبيئية والإجتماعية للزراعة في المناطق الريفية.[2]

وبحسب قانون التوجيه فان الأمن الغذائي المستدام يعني: حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.[3]

إن عملية التحول المتعلقة بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، والراجعة بالأساس إلى التوجه الجديد وفق سياسة التجديد الزراعي والريفي، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وإلى توفير كافة الإحتياجات الأساسية لسكان المناطق المهمشة والمعزولة، وبالتالي فان هذا التوجه يسعى به إلى الوصول إلى تحقيق هدفان أساسيان:

يتمثل الأول في جعل الزراعة قادرة على العمل كمحرك لعجلة النمو، بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي والذي يمثل قضية وطنية. أما الثاني فيتمثل في تحقيق تنمية ريفية وفق نهج متكامل ومتعدد القطاعات، يهدف من وراءه إلى تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانه.

وترتكز سياسة التجديد الريفي والزراعي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تستند على وضع حيز تنفيذ لامركزية البرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات المحلية بالإضافة إلى إندماج وعقلنة كافة التدخلات القائمة على الإستثمارات والدعم العمومي.[1]

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لها إمتداد يشمل ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة:

– البعد الإقتصادي، أو مايعرف بالتجديد الزراعي، الذي يهدف إلى تحديث القطاع، والإستخدام الرشيد للموارد وللإمكانات الزراعية، وزيادة إنتاج السلع الإستهلاكية قصد تحقيق أمن غذائي حقيقي؛

---

[1] جمال جعفري، العجال- مرجع سابق، ص 107.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، قانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 أوت سنة 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، المادة 01.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، مرجع سابق، المادة 03.

[1] -Algérie, Ministre délégué chargé du développement rural, le renouveau rural، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri, décembre 2007.

– البعد الإقليمي، أو مايعرف بالتجديد الريفي، الذي يهدف لتحسين حياة الناس وحماية وتعزيز الموارد الطبيعية، والتي يتحقق من خلال نهج تشاركي، تصاعدي في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛

– البعد الثالث يتعلق ببرنامج وطني يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، بالانخراط في مسار تحديث عملية حوكمة وتسيير وإدارة كافة النشاطات الزراعية، من خلال العوامل الأساسية المساعدة على تقدمها بما في ذلك: البحث، التكوين، التدريب والإرشاد، وذلك قصد تسهيل عملية تطوير التكنولوجيات ونشرها في الوسط الإنتاجي، بالإضافة إلى تحسين القدرات المادية للمؤسسات قصد تعزيز مهارات، قدرات، وممارسات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في التنمية الزراعية والريفية.[1]

وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 الذي يعتبر إمتدادا لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار، يتضمن قيمة 1216 مليار دينار جزائري من البرنامج السابق، وكذا داية البرنامج الخماسي 2010–2014 الذي يقدر غلافه المالي بحوالي 21214 مليار دينار جزائري حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليار و1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي مايعادل 7.14% و4.71% من حجم البرامج الإجمالي على الترتيب، وتتوخى منها الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في:

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08 % سنويا.
- رفع حصة الصناعة من05% إلى حوالي 10% من القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا.
- تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من10% خلال السنوات الخمس المقبلة.

تم الشروع في تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي ، حيث خصص لها اكثر من 1000 مليار دينار وفق ما جاء في بيان مجلس الوزراء شهر ماي 2010 ، موزعة توزيعا سنويا بما يقدر بحوالي 230 مليار دينار جزائري للفترة 2010–2014 وفق التقسيم التالي:

خصصت نسبة 18% من إجمالي الغلاف المالي لتمويل مشاريع تتعلق بالشق الخاص بالتجديد الريفي أي ما يعادل 42 مليار دينار جزائري، اما التجديد الزراعي فخصص له نسبة 69% أي ما يمثل 160 مليار دينار جزائري، يلي ذلك برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية بنسبة 13% مقدرة بحوالي 28 مليار دينار جزائري.[1]

[1] -Mohamed Khiati ,Algérie : le Programme de Renforcement des Capacités Humaines et d'Assistance Technique (PRCHAT) Investir en l'homme pour appuyer les innovations paysannes CIHEAM N°93, bari italie, Mai 2013, p de 1 à 6 .

[1]جمال جعفري، العجال عدالة ، مرجع سابق، ص 107.

الرسم البياني رقم01 :التخصيص المالي لسياسة التجديد الريفي والزراعي للفترة 2010-2014

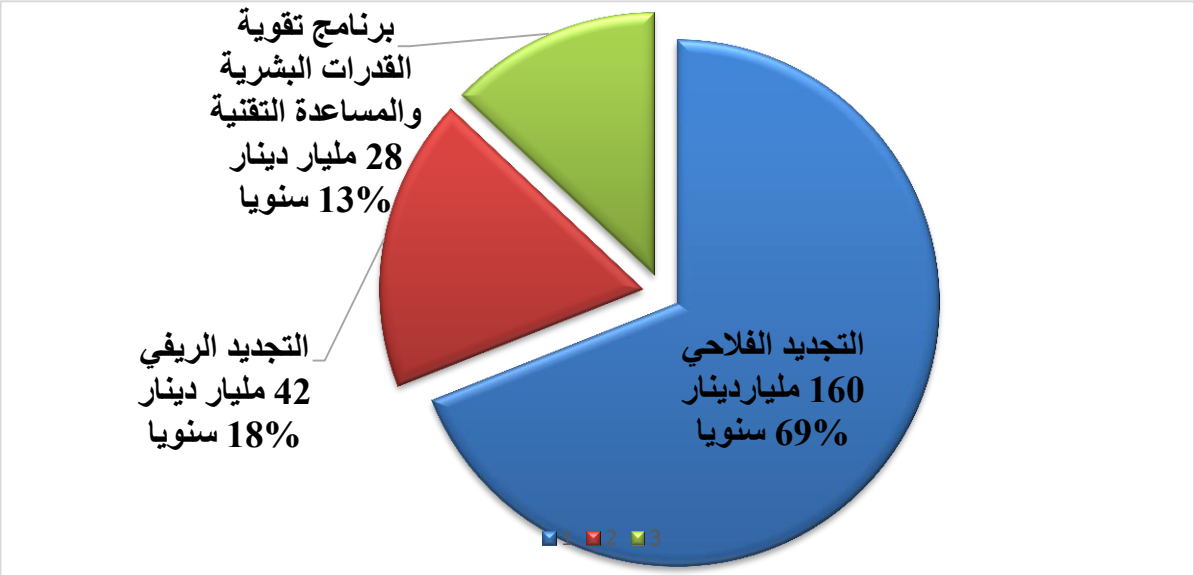

Source : Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p09.

II- ركائز سياسة التجديد الريفي والزراعي:

II- 1 الركيزة الأولى : التجديد الريفي

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي، بهدف ترقية التنمية الإقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل العالم الريفي. وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي، التنمية المستدامة، الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الإجتماعي[1]، وقد تم تبني سياسة التجديد الريفي سنة 2006، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الذي صدر في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وكان الهدف منها هو تحقيق تنمية ريفية مندمجة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ بعين الإعتبار كل من خصوصية مؤهلات ومعوقات كل إقليم.

حيث تقوم هذه السياسة على تبني مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على انه فضاء خاص ذو معطيات خاصة به والانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق بالمدينة "، وهي النظرة التي كانت سائدة والتي تعتبر الريف منطقة تمارس فيه نشاطات فلاحية تكون تابعة للمدينة، إلى نظرة "الفضاء الخاص" التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا،[1] يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة

[1]- Algérie, Ministre délégué chargé du développement rural, le renouveau rural، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri décembre 2007.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 2010/61، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 2 جوان 2010 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية. فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون إندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

وذلك بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد. فهو يأخذ بالحسبان الأهداف الإقتصادية والإجتماعية في مجال التشغيل والدخل وإستقرار السكان، كل هذا ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025.

يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج بالصعوبة أكثر. ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الإقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي..) بالترقية مابين القطاعات.

وفي الأخير، يسهر عبر النشاطات التي يدعمها على ترجمة في الواقع مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين بحماية الأحواض المنحدرة، وتسيير وحماية الثروات الغابية، بالإضافة إلى مكافحة التصحر، وحماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي وقد خصص لها غلاف مالي مقدر بحوالي 42 مليار دينار مخصصة لإعادة تسوية البرامج (المتمثلة في الغابات السهوب، الزراعة الجبلية، استصلاح الأراضي عبر كامل أرجاء الوطن).[1]

تعتمد سياسة التجديد الريفي على تشجيع عملية تثمين الموارد المحلية وتحفيز الإقتصاد الجواري من خلال تنظيم وتضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وكذلك إستغلال الأقاليم بصفة عقلانية للوصول إلى تحقيق إنتاج ذي نوعية وقيمة مضافة عالية بالإضافة إلى تشجيع وتنويع الأنشطة وتعددها لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي وتعزيز دور الفلاحة بإعتبارها مكونا رئيسيا في الإقتصاد الريفي.[2]

[1] -Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, pp 08-09.

[2] بركان زهية، مرجع سابق، ص 255.

بالإضافة إلى العمل للحد من مشكلة تسارع هجرة سكان الأرياف باتجاه المدن، وحالة التهميش الكبيرة التي تعاني منها أغلبية المناطق الريفية حيث أن الاستراتيجيات التنموية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية خلال السبعينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى الانفجار السكاني الكبير أديا إلى درجة عالية من التمركز السكاني بجزء معين من الإقليم ككل، ويقع اغلبه في الشمال أو حول المدن الكبرى حيث أن 80٪ من العدد الإجمالي للسكان يعيشون في 14٪ من المساحة الإجمالية للبلاد، ولاسيما المتعلقة بالشريط الساحلي حيث تتركز أغلبية الأنشطة التجارية و الصناعية.

فخلال العقدين السابقين وما رافقهما من ظروف إقتصادية وسياسية وأمنية صعبة للبلاد، أدى ذلك إلى حركة واسعة لسكان المناطق الريفية باتجاه المدن (حوالي 5 ملايين نازح من المناطق الريفية إلى المدن)، يحدث هذا بطبيعة الحال على حساب أفضل الأراضي الصالحة للزراعة حيث تشير الإحصائيات أنه مابين سنة 1962 و2002، تم فقدان حوالي 160000هكتار من الأراضي الأكثر إنتاجية وخصوبة في الجزائر بسبب النزوح الكبير نحو المدن.[1]

ولهذا السبب تسعى سياسة التجديد الريفي وفقا لمصمميها إلى"تحويل التفاوتات العمودية ما بين المناطق الريفية إلى إختلاف أفقي ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية "وبالتالي فهي تسعى أيضا إلى تحقيق مستويات تنموية مماثلة لجميع المناطق، مع الإحتفاظ بطبيعة الحال على الخصائص البيئية ونمط المعيشة الخاصة بالمجتمعات الريفية وخصوصياتهم.

أساليب تدخل الدولة :

تنبثق سياسة التجديد الريفي والفلاحي من منطق التهيئة الديناميكية للإقليم، وتختلف أساليب تدخل الدولة في المناطق الريفية، وتنحدر إلى ثلاثة محاور مترابطة:

1. الإستثمارات الكبرى: والتي تتحدد وفق أسس الإقتصاد الكلي، وهي تنضوي تحت الإستراتيجية الوطنية والجهوية لتهيئة الإقليم SNAT-SRAT والتي تحدد توزيع الإستثمارات الوطنية الكبرى (كالطرق السريعة والسكك الحديدية، والتحويلات المائية الكبرى، الخ.). لضمان تناسق وترابط تنمية جميع الأقاليم على المستوى الإجمالي وبالنسبة للجهات التسع التي تضم حوالي عشرون مخطط رئيسي.

1.السياسات القطاعية: والتي تتعلق بتدخل كافة القطاعات في الوسط الريفي بإختلاف نشاطها ونوعها

2.**التدخل على المستوى الإقليمي:** والذي يحدث على المستوى الجزئي أو المحلي ممثلا في الولايات، الدوائر، البلديات، القرى. وتتعلق هذه التدخلات الإقليمية مباشرة بالتنمية الريفية وتتميز هذه التدخلات بنهج

[1] -Adel Moulai, op, cit, pp71-72-73.

متكامل ومندمج ومتعدد القطاعات وتعتمد في تحقيق ذلك على حشد جهود جميع المعنيين والفاعلين في الإقليم بإختلاف مستوياتهم ونشاطاتهم من:

- مواطنين محليين؛
- جمعيات ومنظمات غير حكومية؛
- فاعلين الإقتصاديين: كافة المؤسسات الإقتصادية بإختلاف طبيعتها وحجمها؛
- قطاع الخدمات: كافة الإدارات العمومية اللامركزية بإختلاف اختصاصها ؛
- قطاع التعليم والتكوين: من مؤسسات التعليم، والجامعات والمعاهد..

إن النهج المتكامل و الشامل والمتعدد القطاعات، يعني أن أي قطاع كان إنتاجي أو إجتماعي فهو بالضرورة معني بتنفيذ إستراتيجيات التجديد الريفي. وذلك وفقا للإجراءات التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بجميع أنواعها بالإضافة إلى خلق الأنشطة الإقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية مع تجنب إهدار الموارد الإقليمية، وضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم.

أما بالنسبة لمسألة إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، فهذا يعني أن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية ذاتية مدفوع من الداخل، والذي يرتكز ويقوم على عملية التشاور بين السكان، وممثليهم من أعيان وجمعيات، وعلى المؤسسات (الشركات والبنوك) وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك إجتماعي لسكان المناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص.[1]

تستند سياسة التجديد الريفي على إشكالية الحوكمة المحلية، التنمية المستدامة، الإنصاف في الإستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الإجتماعي.

وتتجسد هذه السياسة من خلال أربع مواضيع جامعة هي:

1-تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال العمل على تطوير القرى والقصور؛

2-تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي من خلال تحسين دخل سكان المناطق الريفية؛

3-الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛

4- حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير مادي.

وتنشق عن البرامج الوطنية المجمعة برامج التنمية الريفية المندمجة على المستوى الولائيPDRIW المعدة من قبل الولاة، بحيث تأخذ بعين الإعتبار إستراتيجياتهم الخاصة، بإدماج مختلف المصادر المالية.

وترتكز سياسة التجديد الريفي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي تستند على:

[1] -Abdelmadjid Djenane ; Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes, universite de setif 1, 2011, p 03, consultée en ligne en avril 2013 sur: www.reseau-2dlis.eu.

وضع حيز تنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف، الذي يستدعي تقوية القدرات،الإندماج وعقلنة التدخلات، الإستثمارات والدعم العمومي. وتمثل المحاور والأدوات المكرسة لذلك في:

– النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة(المحلية والريفية) SNADDR

الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم، المنجز بواسطة المؤشر المركب المسمى مؤشر التنمية المستدامة IDD الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية، الإحتياجات، الأولويات وكذا معرفة إتجاهات مستويات التنمية للبلديات. وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظائف متابعة الميزانيات وتقييم الأثر .

–مقاربة منهجية تهدف إلى جمع كل من الفاعلين، المعارف والتمويلات، داخل الإقليم: بحيث يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مشروعا إقليميا معد في إطار مسعى تساهمي ومهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني،بالإضافة إلى إنه يخضع إلى عملية مصادقة وقرار لامركزي .

وتعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أدوات لمباشرة العمل ضمن برامج التنمية الريفية على مستوى الولاية. بحيث أنها تجمع بصفة مندمجة كافة الإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي والإستثمارات ذات الإستعمال الفردي، وتسمح بتضافر الجهود العامة والخاصة.[1]

الشكل رقم 09 :المخطط العام لسياسة التجديد الريفي والزراعي

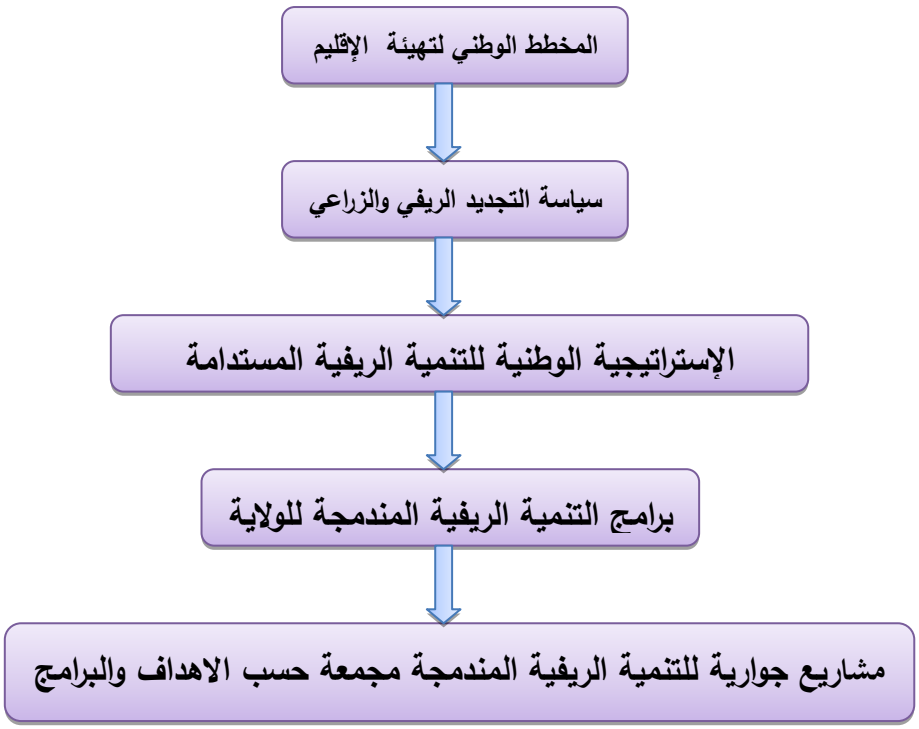

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 2010/61، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 2 جوان 2010 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

[1] -Algérie, Ministre délégué chargé du développement rural, le renouveau rural، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri, décembre 2007. pp 09-10.

II-2 الركـيزة الثانية التـجديد الـــزراعي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي وعلى مردود القطاع الفلاحي قصد ضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة مستدامة والذي يعتبر إجراء يسمح للهيئات الوطنية أو اللامركزية بالقدرة على تلبية جميع الإحتياجات الغذائية المتوازنة من حيث الكمية والنوعية وذلك حسب قانون التوجيه الفلاحي08-16 والذي ينص على ضرورة حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكافي يسمح له بالتمتع بحياة نشطة، وتسعى هذه السياسة لتشجيع عمليات تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة الفروع لتصويب أعمال دعم المستثمرات العديدة المنجزة في القطاع حول تحقيق القيمة المضافة طول سلسة من الإنتاج إلى الإستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إندماج كافة الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي وقد خصص لهذه السياسة غلاف مالي معتبر مقدر بحوالي 160 مليار دينار مخصصة لدعم دخل الفلاحين وتحسين الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى دعم وتقوية رأس المال الداخل في العمليات الإنتاجية والسعي إلى تكثيفها.[1]

يرمي قانون التوجيه الفلاحي في شقه الزراعي الى:

- تمكين القطاع الفلاحي بإعتباره قطاعا إستراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج ؛
- ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة ؛
- إعادة الإعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل وكذا الحيوانات ؛
- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية؛
- التشجيع على إستقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها؛
- المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي؛
- المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لإستغلال الأراضي الفلاحية؛

[1] -Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p09-10.

– السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم العقار الفلاحي؛

– السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها؛

– تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛

– ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع النظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لجميع الفاعلين المرتبطين بالقطاع الفلاحي ؛

– المساهمة في ضبط المننتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحة والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية؛

– وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية وإقتصادية تسمح بتوجيه الإستثمارات والإنتاج؛

– وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني وإقتصادي وإحصائي وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي؛

– التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛

– ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها؛

– السماح بإستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور؛

– ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة؛

– ضمان الإستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية.[1]

و يقوم تدخل الدولة في إطار سياسة التنمية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية على:

– الإستغلال الأمثل لقدرات كل إقليم بناء على مقاربة إقتصادية وتساهمية مؤسسة على معرفة كافية وآنية للحقائق الطبيعية والبيئية والإجتماعية لمختلف المناطق؛

– تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف؛

– تجميع كل وسائل الدولة في إطار مختلف أنظمة الدعم لتنمية النشاطات الإقتصادية والحرف.

ويتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال:

– أدوات التوجيه الفلاحي؛

– أحكام تخص العقار الفلاحي؛

– تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي؛

– تأطير النشاطات الفلاحية والمهن؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، قانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 أوت سنة 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجزائر، االمادة 04.

– التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.[1]

ينشأ مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية يهدف إلى تحديد إستراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان.[2]

ويتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تعمل على:

– تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية؛

– تطوير الفروع في إجمالي الانشطة الفلاحية، وتثمينها ؛

– المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها؛

– إستصلاح الأراضي عن طريق التشجير وإعادة التشجير، ومكافخة التصحر؛

– تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والجبلية، واالمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.[3]

أما فيما يتعلق بالتمويل فيجب أن يراعى في تمويل قطاع الفلاحة الخصوصية والأهمية التي تكتسيها الفلاحة في إطار التنمية الوطنية.[1] ويتشكل على كل من:

– الدعم المالي للدولة؛

– التمويل التعاضدي؛

– القرض البنكي.[2]

II–3 الركيــزة الثالثــة برنامج تقوية القــدرات البشرية والمساعـدة التقنية:

إن العمل على تطوير ونشر المعارف والخبرات قد أصبح أكثر من أي وقت مضى شرطا أساسيا لتحقيق التقدم على كافة المستويات. وعلى هذا النحو، يمثل الإستثمار الغير مادي، والذي يقوم على فكر أن المورد البشري هو أهم ثروة يجب الإستثمار فيها. أمرا في غاية الأهمية.

إن الإستثمار في مجال التكوين وزيادة الخبرات، يقوم على تعزيز وتحسين التدريب بإستمرار بالإضافة إلى توسيع نطاق تدفق المعلومات المفيدة من خلال عمليات الإتصال،الإرشاد والتوجيه.

إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT، يمثل أداة دعم للسياسة التجديد الزراعي والريفي، ويهدف بشكل أساسي إلى حل كافة المشاكل المرتبطة بمنهجية إعداد،تنفيذ، ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية، حيث أن إمتلاك المعارف والخبرات الكافية من طرف سكان المناطق الريفية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، مرجع سابق. المواد 05-06
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، مرجع سابق. المادة 10
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، مرجع سابق. المادة 11
[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، مرجع سابق. المادة84
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، مرجع سابق. المادة 85

والمعزولة سيساهم بشكل كبير في نجاح التخطيط التشاركي وبالتالي سيؤدي حتما إلى نجاح تنفيذ المشاريع التنموية في هذه المناطق.

يستند تنفيذ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الذي أطلقته وزارة الزراعة والتنمية الريفية، في أكتوبر 2010، من حيث التكوين والمعلومات والاتصال والإرشاد على إستخدام الموارد والمهارات التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراءات متعددة لدعم الفلاحين وتلبية إحتياجاتهم وتطلعاتهم، ولكن أيضا القائم على أساس المشاركة الفعالة القائمة على عملية حشد واسعة النطاق لكافة الخبراء والمستشارين والمشرفين والمختصين في تنفيذ البرنامج، قصد تعزيز المعارف والخبرات على المستوى المنهجي للتدخل من أجل تحديث القطاع الزراعي في الجزائر.

إن عمليات المرافقة والدعم والمساعدة التقنية المتعلقة ببرنامج تقوية القدرات البشرية، تعتبر كضامن لتحقيق تنمية زراعية وريفية حقيقية، وترتكز على:

– تحسين معارف وخبرات كافة المشرفين والمؤطرين الفاعلين في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بالإضافة إلى جميع المستفيدين من هذه السياسة والبرامج التنموية ؛

– بناء قدرات ومهارات جميع القائمين على عملية التأطير والإشراف، بالإضافة إلى جميع فئات المستفيدين؛

– تقوية العلاقة بين مؤسسات التكوين لتعزيز تطبيق المعارف والخبرات على أرض الواقع[1]. من خلال الإستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، وذلك لوضع وتطبيق تقنيات جديدة ؛ بالإضافة لتعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي مقدر بحوالي28 مليار دينار ما يمثل نسبة 13% من إجمالي مخصصات سياسة التجديد الزراعي والريفي[2]، وإرتفع عدد الفلاحين المتكونين في إطار البرنامج من 2449 مستفيد من التكوين سنة 2000، إلى مايزيد عن33727 مستفيد من التكوين سنة 2012.

أما فيما يتعلق بتكوين الإطارات فقد إنتقل من 4332 مستفيد من التكوين سنة 2000 إلى حوالي11768 مستفيد من تكوين في إطار البرنامج لسنة 2012.[3]

[1] -Mohamed Khiati ,op, cit, pp 1 à 6.
[2] -Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, pp10-11.
[3] -Algérie, Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural ,16 ème Session D'évaluation Des Programmes du Renouveau Agricole et Rural. Evaluation des Activités Realisées dans le Cadre du PRCHAT.06 Janvier 2013.p3

II-4 عقود النجاعة وأهدافها:

تم تحديد القيم المرغوب في الوصول إليها على الصعيد الوطني، إثر إجتماعات التقييم الدورية وبالإستشارة بين الفاعلين المركزيين والجهويين وهي تهدف إلى:

- تحسين نمو الإنتاج الفلاحي من 6% في الفترة الممتدة بين 2000-2008 إلى 8.33% في الفترة 2010-2014.
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، وذلك من خلال تنفيذ 12000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لحوالي 730000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4.500.000 نسمة.
- وتهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛
- إستحداث حوالي 750.000 منصب شغل والتي تعادل مناصب دائمة لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة من فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج النشاط الزراعي والفلاحي.

لقد تم تقسيم هذه القيم لكل بلدية وكل سنة من المخطط الخماسي. فهي مسجلة في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية وكذا محافظات الغابات للولايات، لخلق روح المسؤولية في المصالح اللامركزية وإلتزامها صوب تنفيذ السياسة.

وتميزت المشاريع الجوارية المنفذة في الفترة الممتدة بين 2010-2014 بمؤشرات الآثار التالية:

الجدول رقم 10: المؤشـــرات والآثار المرتقبة من تنفيذ المشـــاريع الجوارية للفتـــرة 2010-2014

البلديات	المناطق	العائلات	السكان	مناصب العمل المستحدثة	الفضاء المعالج بالهكتار	امتداد الأراضي الصالحة للزراعة
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

Source: Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p11

II-5 الإطار التحفيزي: تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها، وتتمثل هذه الأدوات بشكل خاص في:

- الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يجب تكييفه مع السياسة وتطويره حسب الحاجيات الملتقاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات الخاصة والعمومية للبرمجة ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

لقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، ضمن إطار المخطط الخماسي 2010-2014، تجنيد غلاف مالي معتبر يقارب 1000 مليار دينار من الموارد العمومية، وذلك بغرض عصرنة الإدارة ومختلف آليات الدعم ، بالإضافة إلى دعم الأسعار عند الإستهلاك؛[1]

II-6 صناديق الدعـم المالي:

سعت الدولة من أجل تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي منذ إعدادها إلى زيادة الدعم الموجه لصالح المستثمرين وسكان الأرياف، وذلك من خلال إنشاء عدة صناديق وطنية عمومية تعمل جاهدة لتحقيق تنمية ريفية زراعية مستدامة،وتتمثل هذه الصناديق في:

- الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحي FNDIA ؛
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA؛
- صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية FPZPP؛
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGCA؛
- صندوق التنمية الريفية لإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز FDRMVTC ؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب FLDPPS ؛
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين.FSAEPEA.

حيث تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين والتي عادة ما تتراوح ما بين 30 إلى 50% من التكلفة الإجمالية للإستثمارات الفلاحية، مع تخفيض يصل إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض وذلك كعلاوات على التحفيز.

[1] -Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p11.

الجدول رقم 11: الإطـــار المرجعي لتحليل سياسة التجديد الريفـــي والزراعـــي

السياسة	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
الهدف الشامل الأثر	**لمن؟** سكان الأرياف، المستثمرون الفلاحيون، منظمات التعاضد والمهن، المتعاملون الإقتصاديون، المتدخلون في بداية ونهاية الإنتاج، البلديات الريفية، الإدارة،. **ما هو المشكل الرئيسي الواجب رفعه؟** التجديد من أجل تحقيق أمن غذائي دائم ومستمر على المستوى الوطني، تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم والقضاء على التهميش والإقصاء خاصة في الأقاليم الريفية.
الأهداف الخاصة	**طريقة أخرى لحوكمة القطاع الفلاحي والريفي من خلال:** ▪ دور مختلف الفاعلين؛ ▪ مبادئ المشاركة والشراكة والتعاون؛ ▪ تطبيق طرق وأساليب جديدة في التسيير؛ ▪ التكوين وتقوية القدرات، التمكين. **تحقيق نمو إقتصادي مستدام في الوسط الريفي من خلال:** ▪ الإستثمار الفلاحي؛ ▪ دمج جميع الفاعلين في العمليات والمشاريع التنموية؛ ▪ تثمين الأقاليم والتسيير العقلاني والجيد للموارد الطبيعية؛ **فعالية آليات التدخل العمومي من خلال:** ▪ وجود إطار قانوني ملائم ومتطور؛ ▪ فعالية التمويل والضبط ؛ ▪ الحماية والمراقبة؛
النتائج	▪ شبكة نشطة ومترابطة مكونة من جميع الفاعلين. ▪ عصرنة الادارة وإصلاحها وجعلها قادرة على تحقيق بيئة مواتية لتحقيق التنمية

Source : Algérie, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012, p39.

III- المشـــروع الجـــواري للتنميـــة الريـــفية المندمجـــة :

III-1 مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

لقد ظهر مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر سنة 2004 تزامنا مع بداية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. وهو عبارة عن تجميع لعدة عمليات قطاعية مختلفة

تهدف إلى تنمية منطقة معينة ومحددة في إقليم معين، ويتعلق المشروع الجواري في المقام الأول بالبلديات ذات الخاصية الريفية وبالخصوص الأكثر فقرا منها.[1]

إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر والتهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية ورشادة إستغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 المتعلق بالتنمية المستدامة.[1]

يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة حجر الزاوية والأداة الهامة والمفضلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، الذي من شأنه أن يلعب دورا محوريا وموحدا للطاقات الموجهة لتحقيق العمليات التنموية المبرمجة على مستوى الفضاء الريفي، كما يمثل الإطار الأمثل لخلق روابط وعلاقات شراكة حقيقية وفعالة بين مختلف الفاعلين على مستوى الإقليم الريفية وتفعيل مشاركة السكان في تجسيد عمليات التنمية المسطرة. على هذا الأساس، يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة رهانا أساسيا، يجب العمل على تطويره وترقية أساليب تنسيق العمليات ضمنه، من خلال تثمين التجارب والخبرات المكتسبة وتفعيل علاقات التعاون على جميع المستويات، لاسيما تبادل الخبرات والتجارب بين الفاعلين في المناطق الريفية، للبلدان المنتمية إلى مناطق جغرافية متجانسة، على غرار منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجزائر.[2]

وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريعا متكاملة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمنتخبين المحليين، المواطنين والمنظمات الريفية[3]، وهو يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي لأجل :

– تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الإعتبار للقرى والقصور،ترقية المنشاة والمرافق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الإستعمال الجماعي؛

– زيادة وتنويع مصادر دخل سكان المناطق الريفية من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجة للمنفعة والخدمات وأيضا المتعددة النشاطات؛

– الحث على الإستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية؛

[1] -Abdelmadjid Djanane, Colloque International« Développement durable, Projets et Engagements » Béjaïa, 08 et 09 novembre 2010.p 02.
[1] -Abdelmadjid Djenane, 2011,op, cit,pp 03-04
[2] -Omar Bessaoud, La stratégie de développement rural en Algérie, op, cit, pp87-88.
[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 2010/61، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 2 جوان 2010 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

- دعم قدرات المؤسسات الريفية والسكان؛
- العمل على تحسين وتحقيق الأمن الغذائي ؛
- العمل على توفير جميع متطلباتهم الضرورية من صحة وتعليم ومواصلات من أجل عودة النازحين إلى أراضيهم والإستقرار بها ومحاولة تثبيتهم.[1]

ويعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مشروعا إقليميا معدا في إطار مسعى تساهمي، مهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني، ويخضع إلى عملية مصادقة وقرار لامركزي. بالإضافة إلى أنه من الأدوات المباشرة للعمل ضمن برامج التنمية الريفية على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي. حيث تجمع بصفة مندمجة الإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي والإستثمارات ذات الإستعمال الفردي، وتسمح بتضافر الجهود والموارد العامة والخاصة.[1]

أ-الاجراءات ذات الإستعمال الجماعي: والمتمثلة في عمليات فتح الطرقات، إنجاز مدرسة أو قاعة علاج، الربط بالكهرباء أو الغاز الطبيعي، ويتم تمويل هذه العمليات في معظمها من طرف الدولة ، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف إجتماعية بحتة، بالإضافة إلى إعادة تجميع السكان في مناطقهم الريفية التي كانت تفتقر لأدنى شروط الحياة، حيث تعمل هذه المشاريع ذات الطابع الجماعي على تثبيت السكان القاطنين بالمناطق الريفية بالإضافة إلى عملية جذب وإعادة إستقرار السكان الذين تخلوا عن أراضيهم في وقت سابق بسبب الظروف الصعبة، الطبيعية منها والإجتماعية، الإقتصادية، وخاصة الأمنية منها.

ب-الإجراءات ذات الإستعمال الفردي: والمتمثل معظمها في خلق نشاطات إنتاجية الهدف منها تحقق عوائد ودخل إضافي للعائلات القاطنة في منطقة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة .والتي لاتتحدد فقط بالنشاطات الزراعية، بل تتعداها أحيانا إلى النشاطات الحرفية (الحرف الريفية، الصناعات التحويلية البسيطة)، وأيضا إلى النشاطات الخدماتية كالنقل الريفي، التجارة المنتجات الغذائية...

إن عملية تمويل هذه النشاطات لا تقع فقط على عاتق الدولة والتي تمول فقط بنسبة 25%، بل تتعدى أيضا إلى المستفيدين، بالإضافة إلى القطاع المصرفي وذلك بتمويل نسبته 75%، والتي تمثل في معظمها قروض بنسبة فائدة مدعمة من طرف الدولة.

[1] -Abdelmadjid Djenane, 2011, op, cit, pp 03-04

[1]-Algerie, Ministre délégué chargé du développement rural, le renouveau rural، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007, p25.

إلا أن تعدد الإجراءات والتدخلات من أجل تحقيق التنمية يتطلب بالضرورة تواجد وتدخل السلطات والدولة،والمتمثلة في جميع الإدارات والوزارات التي لها صلة بهذه المشاريع التنموية،هذا ما يجعل طريقة التدخل تختلف بإختلاف النهج المتبع.[1]

ويتلخص الإطار القانوني المنظم لعملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في :

– القرار رقم 2080 المؤرخ في 21 ديسمبر 2008 التي تحدد الكيفيات والتقنيات الادارية والمالية المتعلقة بإعداد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمستفادة من دعم الصندوق FNRDA؛

– والقرار رقم 2027 المؤرخ في 17ديسمبر 2008 الذي يحدد الكيفيات الادارية والمالية للمشاريع في إطار صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضيFDRMVTC .[1]

III–2 البرامج المخططة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

إعتمادا على الأهداف التي ترمي لها سياسة التجديد الريفي، والأسس التي تقوم عليها الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تم تبني أربع برامج تهدف إلى تنمية المناطق الريفية في الجزائر وذلك من خلال تنفيذ حوالي 12148 مشروع جواري مبرمج في المخطط الخماسي 2010–2014 والذي خصص له 1000 مليار دينار من الموارد المالية، وتتمثل هذه البرامج في:

أ– **تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية:** بما في ذلك تحديث القرى والقصور، وذلك من خلال توفير وسائل الراحة والرفاهية في المناطق الريفية كمثيلاتها من المدن من خلال تحسين وتوفير المسكن اللائق، الطرق، توفير المياه، المدارس، قاعات العلاج، الهاتف،...[2]

ب– **تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي:** من خلال خلق أنشطة إقتصادية جديدة وإدخال تقنيات جديدة، ويتحقق هذا خاصة بعودة الكفاءات وأصحاب الشهادات الجامعية من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، بالإعتماد على مكتسباتهم العلمية بالإضافة للإحتكاك بذوي الخبرات الميدانية ويتحقق ذلك من خلال تشجيعهم ومساعدتهم على تحقيق إستثمارات فعلية في كل المجالات تهدف إلى تحقيق حركية تنموية في هذه المناطق المعزولة. بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، الصناعة التقليدية، الموارد المحلية، تثمين المواقع الثقافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة المتجددة.) وكذا تحسين جاذبية الأقاليم الريفية (الشباب، عودة السكان، التجهيزات الجديدة).

[1] -Abdelmadjid Djenane, 2011, op, cit, pp 04-05

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 2010/61، مرجع سابق.

[2] -Abdelmadjid Djenane, 2011, op, cit, p 05.

ج- حماية وتثمين الموارد الطبيعية: والذي يهدف إلى خلق الثروة لسكان المناطق الريفية من خلال تشجيع السياحة البيئية، الثقافة البيئية، الحرف والخدمات التقليدية، كما يتضمن هذا البرنامج مكافحة التصحر وحماية الأحواض ومكافحة إنجراف التربة وحماية الواحات.

د-حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي: ويقصد بالتراث الريفي كل من المنتجات المحلية، المباني، المواقع والمنتجات التاريخية والثقافية، تثمين التظاهرات التقليدية بالإضافة إلى السعي للحفاظ على خصوصية الأقاليم.[1]

الجدول رقم 12: تقسيم البرامج الجوارية حسب المواضيع ، الوحدة: مشروع جواري للتنمية الريفية

البرامج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
تحسين الظروف المعيشية	252	279	280	274	264	259	1608
تنويع الأنشطة الإقتصادية	556	577	594	594	582	564	3467
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	1013	1031	1052	1052	1039	1019	6205
حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي	128	141	157	157	150	135	868
مجموع المشاريع	1949	2027	2083	2077	2035	1977	12148

Source :http://www.dgf.gov.dz/index.php?rubrique=PPDRI&section=PPDRI

_يتبين لنا من الجدول السابق توزيع المشاريع الجوارية على أربع مواضيع أساسية، والمقدرة بحوالي 12148 مشروع جواري، والمبرمجة للتنفيذ في الفترة الممتدة بين سنتي 2009-2014، فبالنسة لموضوع تحسين المعيشة في المناطق الريفية حددت بحوالي 1608 مشروع جواري، والذي يهتم أساسا بتحسين المسالك والطرقات الريفية وتحسين خدمات الصحة والتعليم.

وحدد للموضوع الثاني والمتعلق بتنويع الانشطة الإقتصادية في الوسط الريفي حوالي3467 مشروع، كانت في مجملها تهدف إلى دعم الفلاحين بوسائل الإنتاج الزراعي .

ويتعلق الموضوع الثالث بتثمين الموارد الطبيعية وحمايتها، والذي قدرت مشاريعه المبرمجة بحوالي 6205 مشروع جواري، مما يعطي فكرة على أهمية المحافظة على الموارد الطبيعة بأصنافها لدى القائمين على إعداد هذه البرامج، في حين حددت مشاريع الموضوع الرابع والأخير والذي يهتم حماية الموروث المادي واللامادي التي تزخر به المناطق الريفية في الجزائر، بحوالي 868 مشروع جواري .

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 2010/61، مرجع سابق.

III-3 خصائص المشروع الجواري للتنمية الريفية:

إن للمشروع الجواري عدة خصائص والتي يمكن حصرها فيمايلي:

أ-**المشروع الجواري أداة جامعة لموارد الإقليم:** يقوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بتجميع أهداف برامج الدولة، ويعمل على ربط وتكامل السياسات القطاعية الموجودة، قصد مرافقة الديناميكية الإقليمية في سيرورة مستدامة، ليجعلها إقتصاديا ناجحة وإجتماعيا مقبولة.

وتبنى داخل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة شراكة بين القطاع العمومي (على شكل إستثمارات ذات إستعمال جماعي) والقطاع الخاص (على شكل إستثمارات ذات إستعمال فردي) بالإضافة إلى عملية تجنيد واسعة للمؤسسات العمومية وكافة الشركات. وتعمل على تضافر كفاءات الفاعلين المحليين(أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) داخل خلية التنشيط الريفي للبلدية، المؤسسة من طرف الوالي لمرافقة حاملي المشاريع خلال مساعيهم للتنمية الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الريفية.

إن تجميع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة داخل منطقة التنمية الريفية التي تستجيب لأهداف البرامج التنموية الأربعة، يعمل على بناء سياسة التنمية الريفية المندمجة للولاية PDRIDW.

ب-**المشروع الجواري أداة مجندة للمعارف والخبرات داخل الإقليم:** يقتضي تعريف برنامج التنمية الريفية، على معارف تذهب إلى أبعد من المسائل الإدارية، التقنية والمالية وتستدعي كل من المقاربة التساهمية تحديد إستراتيجية الإقليم، تجنيد معارف مفهوماتية وبيداغوجية بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تحديد وتنفيذ المشروع الجواري تستدعي أيضا الإستعانة بالجامعيين والطلبة، الذين يمثلون الحلقة الضرورية لنشر المعارف داخل الأقاليم، بالإضافة إلى جميع الكفاءات وأصحاب الخبرات المتعلقة بكافة الإختصاصات التي من شأنها أن تسهم في حسن تنفيذ المشروع بالمنطقة.

ج-**المشروع الجواري يعمل وفق مقاربة تساهمية تشاورية، ولامركزية:** يقوم المشروع الجواري على أساس المقاربة التساهمية التي تحدد محاور التدخل الأساسية بالنسبة للمجمعات السكانية الريفية المعنية، والعمل على إعداد بصفة تشاورية فيما بين المصالح التقنية اللامركزية، الإدارة والمواطنين الريفيين لبرنامج الإجراءات الذي يعمل على تقوية ومساندة جهود تنمية الأسر داخل إقليمهم.[1]

III-4 أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

يعتبر المشروع الجواري أهم الأدوات المعدة لتنفيذ وتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي وهذا

[1] -Algérie, Ministre délégué chargé du développement rural, le renouveau rural، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p11.

بلعبه دور موحد للطاقات المجندة في هذا الإطار لتحقيق العمليات المبرمجة وتفعيل مشاركة السكان في عمليات التنمية، فهو يجمع بين تكريس العمل الجواري، التآزر بين رأس المال الطبيعي، المادي، المالي، البشري والإجتماعي، وترقية شراكة تجمع كل الفاعلين. كما تبني منهجية إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، يعكس التحول الجذري لأساليب العمل الإداري والتي تتجه إلى إستقطاب أفكار متفتحة، تستطيع من خلالها الإنصات لإنشغالات سكان الأرياف وإقتراحاتهم، ووضع الآليات والإجراءات الملائمة لدعم حاجياتهم ومرافقتهم في تنفيذ وإنجاح مشاريعهم، كما تعمل الإدارة في هذا الإطار على تشجيع وتحفيز بروز التنظيمات الإجتماعية للسكان كأطر ذات مصداقية، قادرة على تمثيلهم وتأسيس شراكة مع السلطات العمومية لتنفيذ سياسة التنمية الريفية، وتسعى الإدارة أيضا إلى القيام بدورها الجديد عن طريق وضع أسس دعم المبادرات والمساعدة على تسيير المشاريع المحلية بدون فرض قواعد معينة، وتنشيط العمل الجماعي وتقاسم التجارب والموارد البشرية من خلال تعيين لجان مختلطة، تشكل تنظيما عمليا من شأنه تقوية العلاقات مع السكان.

III-5 مبادئ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

أ-المشاركة: إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجواري، يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة الغير مركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الإقتصادية الأساسية للسكان المعنيين، ومن أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية التي تبذلها العائلات الريفية على إقليمها.

من جهة أخرى، يلبي مفهوم المشاركة الحاجة إلى تأسيس تنمية ريفية مندمجة وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى زيادة محفزات السكان على البقاء والإستقرار بإماكنهم عن طريق تمكينهم من الوسائل التنموية وخلق او دعم النشاط الإقتصادي الأساسي الذي يسمح لهم بتثمين قدرات إقليمهم.[1]

ب- الشراكة الإقليمية الفعالة: إن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية مدفوعة من الداخل مبنية على عملية إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، وهي ترتكز ويقوم على عملية تشاور واسعة النطاق بين السكان، وممثليهم من أعيان وجمعيات من جهة، وعلى كافة المؤسسات العمومية والخاصة من جهة أخرى، وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك إجتماعي للمناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص.

[1] -Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de développement rural, 2004 ,p 11.

وتعتبر الشراكة أمر ضروري خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين إتخاذها في المناطق المحرومة حيث تكون الموارد العامة نادرة[1]، ويمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إطارا حقيقا لشراكة فعالة، تتمثل في الإنخراط الجماعي لكل الفاعلين الإقليميين المعنيين بالمشروع، من أجل تحقيق أهداف مشتركة،كما يمثل وسيلة لتحقيق التدخلات المتكاملة والمنسقة، المنشأة على أساس خلق وإستغلال التآزر بين الجهود المبذولة والإمكانيات المتاحة. وعن طريق وضع إستراتيجية إقليمية، يجمع ويحشد المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مختلف المعارف،الجامعية، الإدارية والمالية، أين تصبح الجامعة حلقة هامة في عملية نشر المعارف عبر الإقليم، كما تشكل محورا إستراتيجيا في إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، قادرة على توجيه الخدمات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة بفعالية في إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

إن التشاور والتعاون المبدئي في إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة واللذان يتجسدان في الدراسة الخاصة بالمحيط الطبيعي، الدراسات الإقتصادية والإجتماعية والتوافق الذي يتطلبه المشروع الجواري من أجل تحديد الأهداف وتخصيص الموارد، يجعل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة عنصرا قاعديا في مجال التخطيط المكاني وتهيئة الإقليم، فيمكن بلوغ الأهداف المسطرة ضمن الرؤية الإقليمية من خلال التخطيط على مستوى مناطق متجانسة. [2]

ج- الإندماج القطاعي: وفق هذا المبدأ فإن أي قطاع كان مهما كان طابعه إقتصاديا أو إجتماعيا فهو بالضرورة معني بتنفيذ إستراتيجية التجديد الريفي. وذلك وفقا للإجراءات، التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بجميع أنواعها بالإضافة إلى خلق الأنشطة الإقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية الريفية مع تجنب إهدار الموارد الإقليمية، وضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم[3] ، ويتجسد الإندماج القطاعي من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في كونه، إطارا لتوحيد أهداف برنامج الدولة التنموية، بخلق التآزر بين السياسات القطاعية، من أجل مرافقة الحركية التنموية المستدامة على مستوى الإقليم. في هذا السياق، يشتمل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على كل مشروع يتضمن عمليات مرافقة سكان الريف وتحرير مبادراتهم وانخراطهم الإرادي في عمليات التنمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحسين الظروف المعيشية للسكان؛

[1] -Abdelmadjid Djenane, 2011, op, cit, p06.
[2] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable, 2004, p07.
[3]-Abdelmadjid Djenane, 2011.op, cit, p07.

- زيادة وتنويع مداخيل السكان؛
- تحقيق الشروط الضرورية للإستغلال المستدام وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الثقافي[1].

وبإعتباره أداة تدخل على مستوى الفضاء الريفي لفائدة السكان المشتتين، المعزولين أو النازحين من مناطقهم الأصلية، نتيجة لمختلف الظروف الصعبة، بخلق شروط التآزر بين الأموال العمومية والخاصة وموازنات التجهيز الغير مركزية، وكذا التآزر بين مختلف أجهزة الدعم وإنسجام عمليات البرامج القطاعية، تعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، عمليات اندماج لمختلف الأجهزة التي تهدف إلى تحقيق تكامل وإنسجام للتدخل الحكومي على المستوى المحلي.

د-الحوكمة المحلية للإقليم: بإعتبار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أدة رئيسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة، إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص، الجمعيات المحلية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية والمزارعين، لتأسيس حركية حوكمة ريفية، كما يمكن من تجنيد سكان إقليم معين، لتسيير مختلف المشاكل المحلية، لاسيما المتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية على هذا الأساس، وتعد العمليات المبرمجة والمنجزة في إطار اقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين، تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجواري ولامركزية القرار اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة، وتسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع، كما تلعب دور المسهل والمرافق لتحقيق مبادرات السكان عن طريق تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات، وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم.[2]

إن تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة وكما هو موضح في الشكل رقم 10، يمر بالعديد من المراحل ، ففي البداية وعند إنطلاق المشروع الجواري والذي يتم بالتوازي بين تحديد خلية التنشيط المحلية من تعيين المسهل والمنشط، والذي يرافق ذلك تحديد التكلفة والمخصصات المالية للمشروع ، ليتم رفع التقارير الى الهيئات الاعلى مباشرة والمتمثلة في رئيس الدائرة والذي بدوره يرفع مجمل الطلبات الضرورية الى اللجنة الولائية والتي تصادق بشكل نهائي على بداية عمليات التنفيذ للمشروع الجواري وتقوم بالمتابعة من خلال الاقسام التقنية والمالية للدائرة ، ليتم بعدها رفع التقارير النهاية الى المستوى المركزي والمتمثلة في هيئة الاشراف الوطنية ولجنة التنسيق والتقييم والمتابعة والتي تحلل التقارير بالإضافة الى تقييم النتائج المحققة مع حرصها على تثمين نقاط القوة وحصر الصعوبات التي

[1] -Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, Note méthodoloqiue pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, 2004, p12.
[2] -Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable, 2004 , pp 55-57

تواجه كل الفاعلين على المستويات المحلية في عملية تنفيذ المشاريع الجوارية ، وتخلص هذه الاخيرة الى اعداد تقرير سنوي عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 10 : مخطط تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

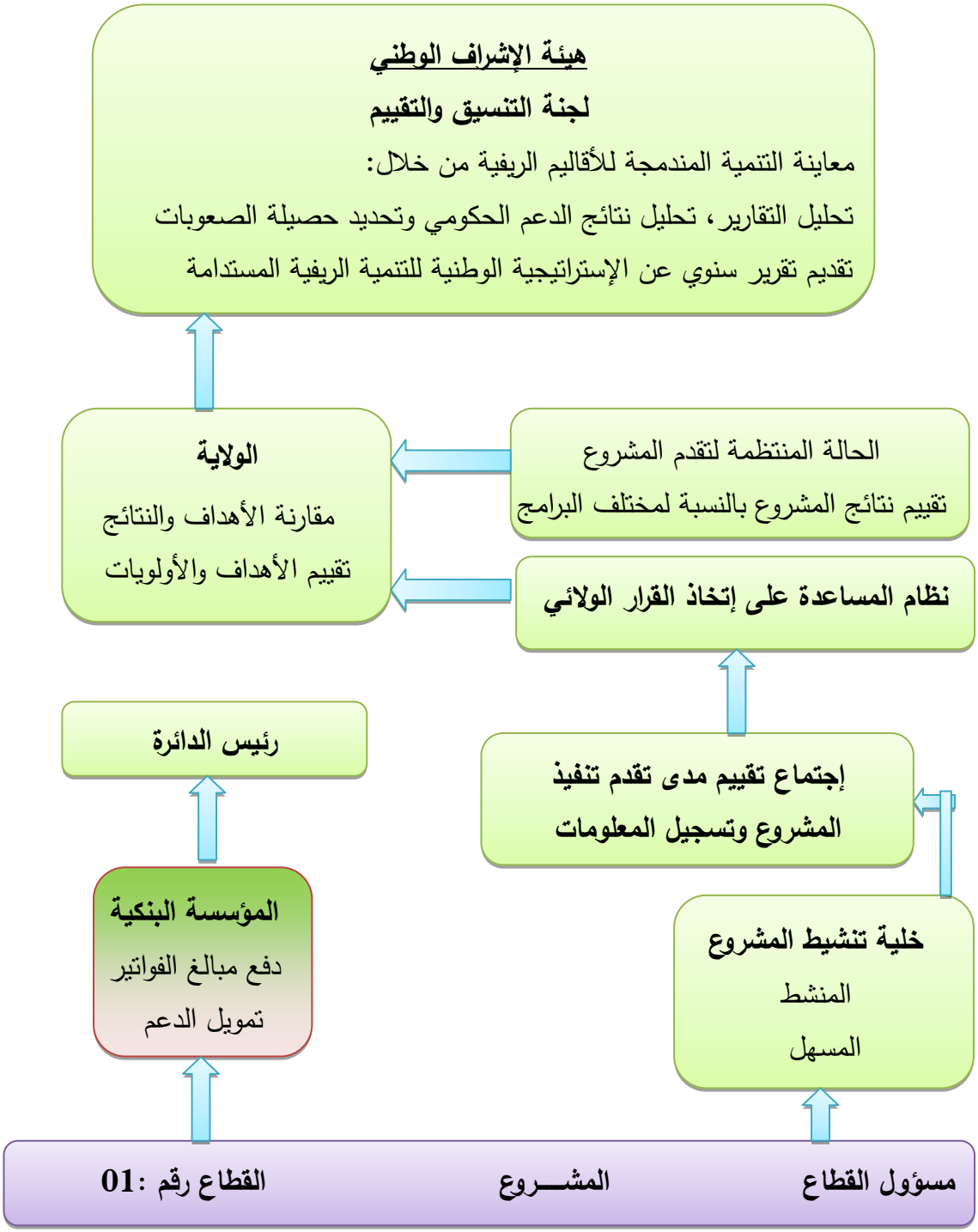

Source : Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, 2006, p19.

خاتمة الفصل الثالث:

تطرقنا في الفصل الثالث إلى أهم المراحل التي مرت بها السياسات الوطنية والتي لها علاقة وطيدة بمسألة الأمن الغذائي بالجزائر، مع توضيحنا للتغيرات والرؤى المختلفة التي تعلقت بكيفية التعامل مع الوسط الريفي والزراعي في الجزائر منذ الإستقلال، إنطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي تحولا وفق سياسة الثورة الزراعية، مبرزين أسباب إخفاق هذه السياسات، ومع تغير رؤية الساسة للمناطق الريفية وإعتبارها الحاضنة الأساسية للإهتمام بالنشاط الزراعي، أولت السلطات العمومية بداية من سنة 2002 االعناية الواضحة لهذه المناطق وسكانها، حيث بيننا الأسباب التي أدت الى بلورة سياسة التجديد الريفي والزراعي، وقمنا بتقديم عرض شامل لها وفقا للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مع إعطاءنا بشكل مفصل لمفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة والذي يمثل أداة تنفيذ السياسة على أرض الواقع والهادفة من خلال تجسيدها على أرض الواقع ؛ تحقيق أمن غذائي مستدام وتحسين الحياة العامة بالأوساط الريفيـة.

الفصـــــل الـرابـــع

واقع الزراعة والأمن الغذائي

المستـــدام في الجزائـــــر

تمهيد :

لمعرفة واقع الزراعة والأمن الغذائي في الجزائر، سنحاول إلقاء الضوء على وضعيته في هذا الفصل، من خلال تحليل نتائج تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي ومدى قدرتها على تحقيق أمن غذائي مستدام للفترة الممتدة بين سنتي 2010-2020.

قسمنا الفصل الحالي إلى أربع مباحث أساسية، يتعلق المبحث الأول بعرض شامل للسياق الجغرافي والإجتماعي والإقتصادي في الجزائر محاولين إبراز الموارد المتاحة التي تزخر بها الجزائر، سواء الطبيعية منها أو البشرية، مع إبراز أهمية ومساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني بشكل عام، أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض شامل للتحديات العديدة والمتنوعة التي تواجه الجزائر فيما يتعلق موضوع الأمن الغذائي، وسنحاول في المبحث الثالث إعطاء تقييم حالة الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل وضعية مجمل مكونات النظام الغذائي في الجزائر، أما المبحث الرابع والأخير فخصصناه لعرض مؤشرات التقييم الدولية المتعارف عليها والمتعلق بالأمن الغذائي المستدام.

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الوطني، ومدى إسهام القطاع الزراعي فيه

نسعى من خلال هذا المبحث من الدراسة لتقديم عرض شامل لحالة أهم المؤشرات الطبيعية والبشرية والإقتصادية التي لها دخل في وضعية القطاع الزراعي والفلاحي في الجزائر والذي له علاقة أساسية ومهمة بموضع الامن الغذائي، والوقوف من خلال ذلك على أهم المؤشرات والنتائج المحققة في الفترة الممتدة بين سنتي 2010-2020 محل الدراسة.

I- الخصائص الجغرافية والطبيعية في الجزائر:

تمتاز الجزائر بموقعها الإستراتيجي الهام وبتنوع جغرافي وتضاريسي ومناخي في غاية من الأهمية والتميز، مما يجعلها تمتلك مقومات التنمية والرقي في شتى مجالات الحياة العامة

وتقع الجزائر بين خطي عرض 18 درجة و 38 درجة شمالا، وتتميز بامتدادها على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2,381,741 كيلومتر مربع، مما يجعلها أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة، ويبلغ طول سواحلها البحرية 1,647 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط و6,343 كيلومترا من الحدود البرية مع ستة دول هي : تونس وليبيا شرقا، المغرب، الصحراء الغربية وموريتانيا غربا، مالي والنيجر جنوبا.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، الموقع الالكتروني الرسمي. https://www.mfa.gov.dz/ar

الجدول رقم 13: طول الحدود مع دول جوار الجزائر

الحدود	الطول (كم)
الحدود بين الجزائر وليبيا	982
الحدود بين الجزائر ومالي	1376
الحدود بين الجزائر وموريتانيا	463
الحدود بين الجزائر و المغرب	1559
الحدود بين الجزائر والنيجر	956
الحدود بين الجزائر وتونس	965
الحدود بين الجزائر والصحراء الغربية	42
المجموع	6343

المصدر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، تم التصفح على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/حدود-الجزائر

وتنقسم الجزائر إلى 58 ولاية موزعة على 1541 بلدية منها 979 بلدية ذات طابع حضري، و562 بلدية مصنفة على انها ذات طابع ريفي، أما من حيث التضاريس فتنقسم الجزائر جغرافيا إلى ثلاث مناطق رئيسية متمثلة في المنطقة الشمالية الساحلية تليها المنطقة الداخلية والهضاب العليا يليها أخيرا منطقة الصحراء.

الرسم البياني رقم 02: توزيع البلديات حسب الموقع وحسب الطابع في الجزائر

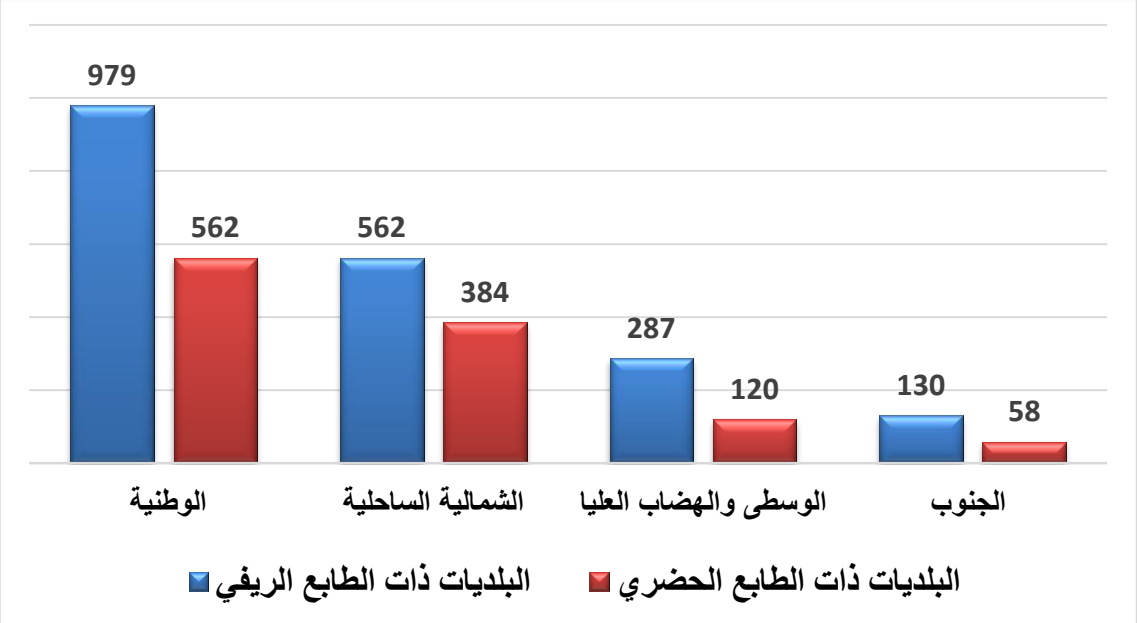

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف.

الخـــريطة رقم 01: خـريطة الجزائـــر

المصدر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، تم التصفح على الموقع/https://ar.wikipedia.org/wikiحدود-الجزائر

إن التنوع الثري والمتميز والمتعدد للتضاريس والجيولوجيا في الجزائر يصاحبه تنوعا مناخيا كبيرا يتراوح من مناخ البحر الأبيض المتوسط إلى المناخ القاري وصولا بالمناخ الصحراوي شديد الجفاف.

من حيث التضاريس في المقام الأول تأتي المنطقة الشمالية الساحلية والتي تمثل سلسلة الأراضي الساحلية الموازية للبحر المتوسط، والممتدة بين مضيق جبل طارق في المغرب الأقصى، والرأس الأبيض في تونس، مرورا بالجزائر.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- تم تصفحه بتاريخ 08-01-2024، على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/info/terrain

الخريطــة رقم 02: تضــاريس الجزائـــر

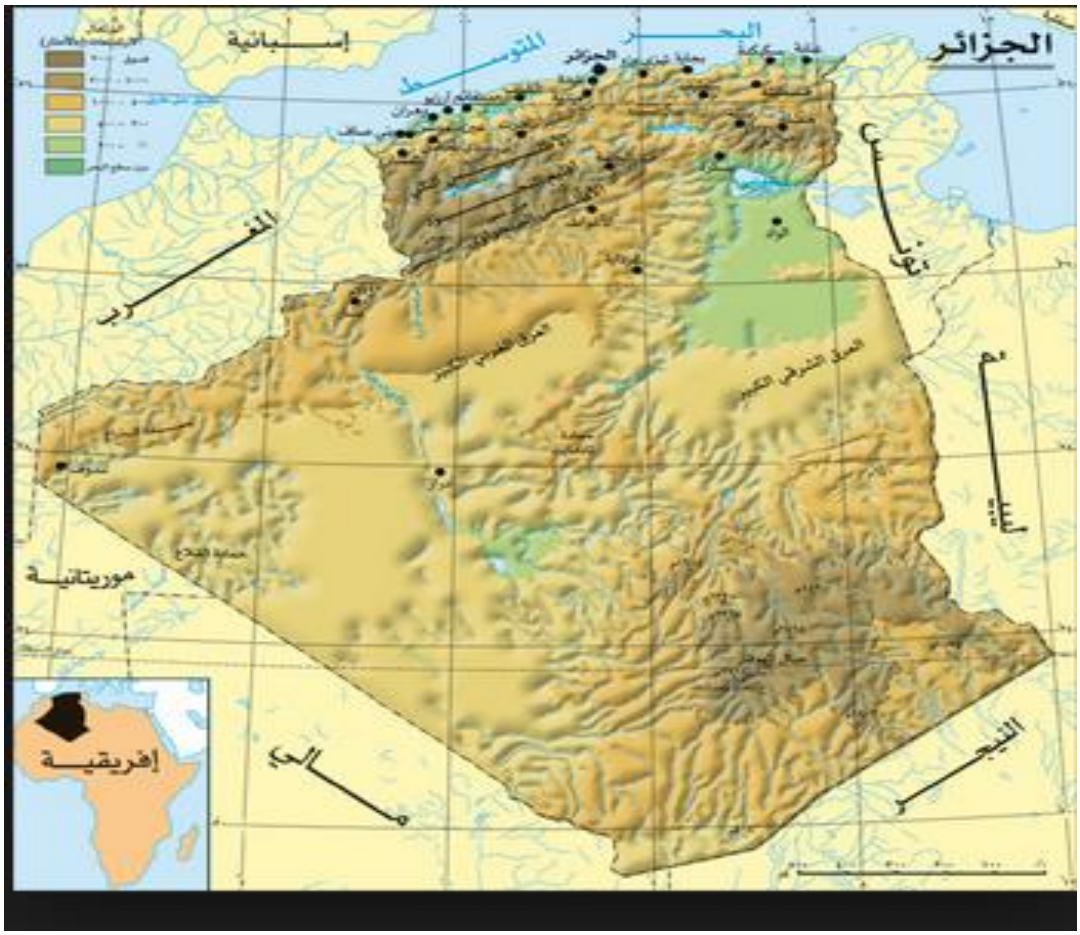

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية ، على الموقع الالكتروني التالي:
https://interieur.gov.dz/Monographie/article_detail.php?lien=933&wilaya=30

وهي عبارة عن شريط ساحلي واسع بطول 1200 كلم و100 إلى 200 كلم عرض يحده من الجنوب سلسلة جبلية متوازية مع الساحل وتتشكل ضمنها مجموعة من السهول الخصبة، اين يتمركز غالبية السكان و حقول و جبال أو ما يعرف بالأطلس التلي التي يتجاوز إرتفاع جبالها احيانا عادة 2000 متر. كما أن الاتجاه العام لمحور تضاريسها يكون من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي.[1]

وتمثل السهول الساحلية مجمل الأراضي ذات الإرتفاع المنخفض، والتي تمتد بشكل طولي إلى الشمال من السلسلة التلية، والتي تتميز في مجملها بحداثة تكوينها، وبتربتها الخصبة، وبوجود عدد من الأودية السيلية فيها. اما السهول الداخلية فتتمثل في الأراضي المحصورة بين التلال الجبلية المكونة لسلسلة جبال التلية، حيث يصل إرتفاعها إلى ما يفوق 500م، وهي بذلك أكثر إرتفاعا من السهول الساحلية[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، مرجع سابق.
[2] لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الموقع الرسمي للرئاسة ، مرجع سابق.

ويغطي هذه المناطق مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل طقسه والذي يتميز بفصلين متباينين الأول مطير ودافئ وطويل وهو الشتاء والثاني جاف وحار وقصير وهو الصيف والمدى الحراري ضئيل عموما، ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب وهو أكثر رطوبة حيث يراوح معدل التساقط بين 1000 ملم وحوالي 2000 ملم في السنة، ويتميز الغطاء النباتي فيه بالكثافة من النوع الغابي أساسا.[1]

تليها في المقام الثاني مناطق الهضاب العليا والأطلس التلي الممتدة بشكل منحرف من الحدود الغربية إلى الشمال الشرقي للجزائر، ويحدها من الجنوب حاجز جبلي المكون للأطلس الصحراوي، ومن الغرب إلى الشرق تتوالى جبال القصور وجبال أولاد نايل وجبال الزيبان وكذلك جبال الأوراس التي ترتفع إلى أكثر من 2300 م، وتوجد عند سفوح هذه الجبال مجموعة من الواحات التي تحدد بداية الصحراء، وتؤوي مجموعة من الوديان والسهول والهضاب المرتفعة غالبية الأراضي الخصبة ومناطق الغابات في البلاد.[2]

يغطي المناخ القاري أو مايطلق عليه مناخ شبه القاحل الهضاب العليا وهو مناخ إنتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الإنحسار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف المتميز بالظروف القارية فالأمطار تتراوح ما بين 300–500 ملم/سنة فهي غير منتظمة والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة يأتي أخيرا وفي المقام الثالث منطقة الصحراء والتي تغطي 85% من مساحة البلاد أي حوالي 2 مليون كيلومتر مربع، والتي تمتد على مسافة 2000كلم من الغرب إلى الشرق و1500كلم من الشمال إلى الجنوب، ويتكون بشكل أساسي من مناطق وعرق وكتل جبلية تتخللها واحات جميلة ورائعة ، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد الأمطار قليلة وغير منتظمة تقل عن 200 ملم/سنة والجو جاف والحرارة عالية والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر إعتدالا.[3]

وتتميز منطقة الصحراء بالجفاف الشديد، الذي تتخلله بين الحين والآخر أمطار إستثنائية وغير متوقعة. وله تأثير مباشر على الأنشطة الزراعية والرعوية.[4]

[1] https://ar.wikipedia.org

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الموقع الرسمي للرئاسة، مرجع سابق.

[3] https://ar.wikipedia.org

[4] Office National des Statistiques - Statistiques Sur L'environement Collections Statistiques N° 177/2013 - Série C : Statistiques Régionales et Cartographie La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie Alger,– février 2015 , p 03.

خـــريطة رقم 03: منـــاخ الجزائـــر

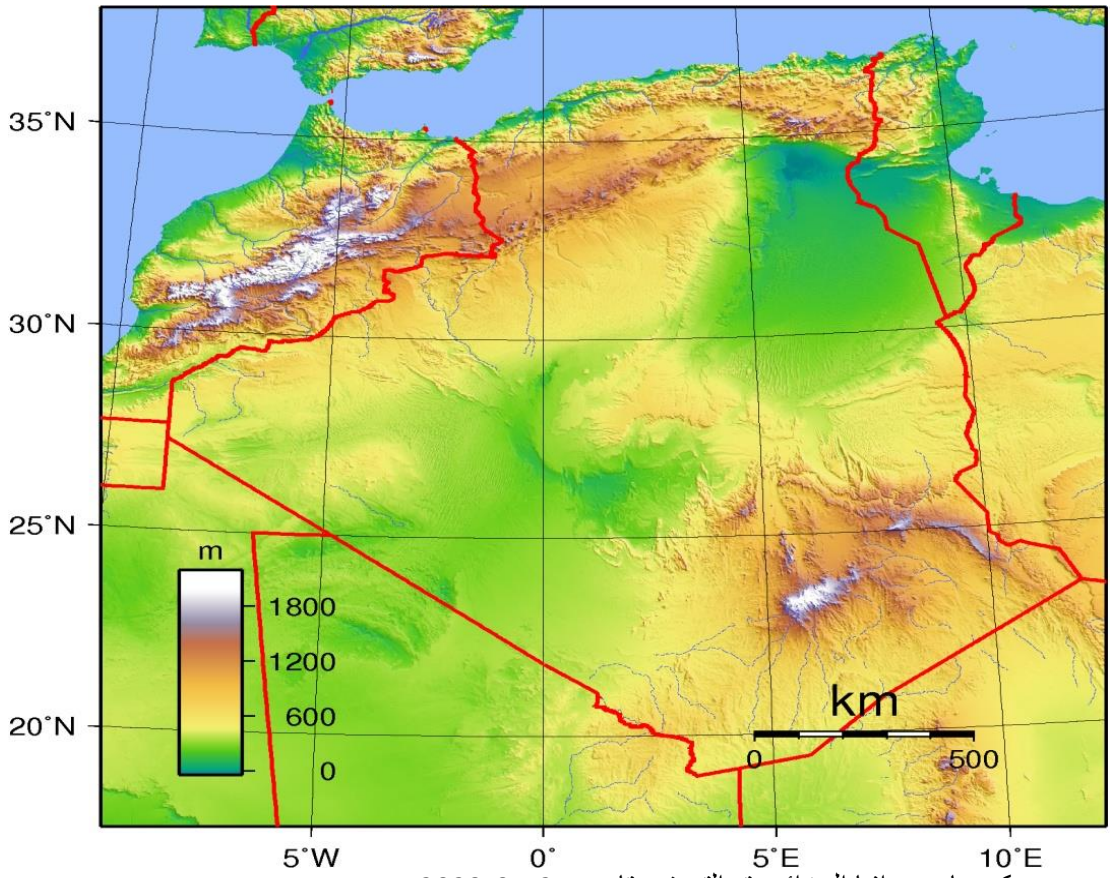

المصدر: ويكيبيديا، جغرافيا الجزائر، تم التصفح بتاريخ 25-04-2023
على الموقع الالكتروني التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/جغرافيا-الجزائر

وبشكل عام فإن مسالة المناخ في الجزائر متباينة كثيرا، فبإستثناء بعض المناطق الساحلية القليلة، فإن هطول الأمطار عبر مناطق الوطن تتميز بعدم الكفاية وعدم الانتظام وبتقلبات زمانية ومكانية بليغة .

إن عدم كفاية هطول الأمطار وعدم إنتظامه، بالإضافة إلى السعات الحرارية الكبيرة بين النهار والليل وكذلك بين الفصول والتي نجدها جد متباينة فعلى سبيل المثال متوسط درجة الحرارة الدنيا في شهر جانفي لسنة 2022 قد قدر ب 5.56 درجة مئوية في حين حددت درجة الجرارة القصوى في نفس الشهر ب 19.48 هذا مايبين الإختلاف الواضح بين درجة الحرارة في اليل والنهار، وهو الحال في الصحراء مثلا، حيث يمكن أن تتأرجح درجة الحرارة من طرف إلى آخر في غضون بضع ساعات والتي تقدر في الغالب بأكثر من 40 درجة مئوية في النهار مقارنة لأقل من 5 درجات مئوية في الليل. ويمثل هذا بالإضافة إلى شح الأمطار كما هو مبين في المعطيات المنحنى البياني، بإعتباره من أهم العوائق التي تقف أمام تنمية القطاع الفلاحي والزراعي بما في ذلك الإنتاج الزراعي .

الجـــدول رقم 14: متوسـط الدرجات الحرارية الشهرية لسنة 2022

الشهر	متوسط درجة الحرارة الدنيا	متوسط درجة الحرارة القصوى	متوسط كمية التساقط اليومي بالمليمتر
جانفي	5,56	19,48	9,65
فيفري	7,94	22,37	7,34
مارس	11,75	26,32	8,18
أفريل	15,69	30,63	7,11
ماي	20,18	35,12	6,03
جوان	24,44	39,61	2,83
جويلية	26,01	41,15	2,57
أوت	25,70	40,41	6,60
سبتمبر	22,84	37,03	8,18
أكتوبر	17,91	31,70	8,53
نوفمبر	11,56	25,22	8,58
ديسمبر	7,00	20,49	8,60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بوابة البنك الدولي لتغير المناخ
تم التصفح بتاريخ 22-02-2023 على الموقع:World bank ,the climate change knowledge potal
https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/algeria/climate-data-historical

إلا أن تنوع التضاريس والمناخ أدى إلى ثراء واسع في النظم الإيكولوجية لايمكن إنكاره في التراث الوراثي في شقيه النباتي والحيواني، فضلا عن تكيفه مع الظروف الطبيعية القاسية أحيانا. يمكننا أن نميز، من الشمال إلى الجنوب، سبعة أنواع رئيسية من النظم البيئية وكل منها يمتاز بتركيبه خاصة تختلف عن النظام المجاور سواء من ناحية الغطاء النباتي إلى الحيوانات التي تعيش وتتعايش داخل هذا النظام، سنحاول إعطاء معطيات بيانية متعلقة بها والمبينة كالآتي:

- تحتل مجموعة النظم البيئية الساحلية الحصة الأقل من حيث المساحة الإجمالية للبلاد وذلك بنسبة ضئيلة جدا والمقدرة بحوالي (0.07%)،
- النظم الإيكولوجية الجبلية، وهي منطقة زراعية ورعوية واسعة تشغل أكثر من 8.7 مليون هكتار، أو 3.7٪ من مجموع مساحة الأراضي.
- تغطي النظم البيئية للغابات التي ظلت مساحتها راكدة منذ ما يقرب من قرن (4.1 مليون هكتار) سوى أقل من 2٪ من مجموع مساحة الأراضي، ويمثل الجزء الأكبر منها غابات متناثرة .

– النظم البيئية للأراضي الرطبة في 1451 من الأراضي الرطبة التي تم إحصاؤها، 762 منها طبيعية، والتي تغطي مساحة كبيرة ولكن غالبيتها تتكون السبخات المالحة وغير الحيوية،

– الأنظمة البيئية السهبية التي تحدها، المناطق الصحراوية والمناطق شبه القاحلة وشبه الرطبة والتي تشغل ما يقرب من 10٪ من المساحة الإجمالية، والتي تعاني من تدهور كبير.

– النظم البيئية الصحراوية موجودة في 5/4 من الإقليم الوطني والتي تعتبر مساحة معتبرة .

– النظم البيئية الزراعية التي تشغل أكثر من 8 مليون هكتار.[1]

II– التركيبـة السكانية في الجزائـــــر وإجمالي القوى العاملة منـها:

يرتبط مفهوم الأمن الغذائي المستدام بشكل أساسي بتطور عدد السكان ونسب النمو الديموغرافي لأي بلد حاضرا ومستقبلا، والوضع في الجزائر تغير بتغير المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خصوصا ان السياسات الإقتصادية والإجتماعية لم تكن متوافقة مع نسب الزيادات السكانية، او بمعنى أدق لم تكن نظرة استشرافية توافقية بين المتغيرين الإقتصادي والسكاني هذا ما جعل مشكلة تحقيق الأمن الغذائي تظل قائمة لعقود خاصة في الأولى منها والتي تلت الاستقلال، وصولا لسنة 1983 تاريخ تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي والذي هدف إلى ضرورة تنظيم النمو السكاني وقد قامت السلطات بالعديد من عمليات الاحصاء الدقيق بهدف تحديد الحاجيات الفعلية والعمل على توفيرها حيث أجرت الجزائر تعدادين للسكان عامي 1966 و1977، وكانت نتائجهما ذات فائدة، ولكن ظهرت الحاجة إلى بيانات إحصائية موثوقة وحديثة خلال العقد 1977–1987.

تم عقد احصاء وجرد للسكان الثالث في الجزائر سنة 1987 ونفذت تعدادها الرابع للسكان والمساكن في جويلية 1998. وقد حدث ذلك بعد تحولات وتغيرات هيكلية متعددة في مختلف الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.

وأتاح تعداد السكان والمساكن لعام 1998 معرفة الظروف الإجتماعية لوجود السكان والآثار الناتجة عن سياسات التنمية، والتوزيع المكاني للسكان وخصائصهم، ومستويات التعليم والأمية بين السكان، والمهاجرين. التدفقات ومخزون المساكن وخصائصه وكذلك مستوى وهيكل العمالة والبطالة. وساعد التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1998 في اتخاذ القرار على المستويين الوطني والمحلي كما سمح بإنشاء قاعدة بيانات حديثة حينها لجميع العمليات الإحصائية المستقبلية.[2]

[1] Office National des Statistiques op,cit, pp 04,05 .

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف. الجزائر ،2023.

II-1 التركيبة السكانية في الجزائـــــر:

يتبين ان العدد الإجمالي للسكان قد انتقل بزيادة معتبرة حيث قدر سنة 1962 أي غداة الاستقلال بحوالي 1161982 نسمة ليصل سنة 2020 لحوالي 43851043 نسمة[1]، مع تقارب نسبي بين عدد الذكور وعدد الإناث عبر كامل المراحل والسنوات، وذلك حسب تقديرات السلطات العمومية، وكذا نسب نمو عدد السكان قد اختلف وتباين بتباين المراحل وهو ما يفسر هذا النمو في معدل المواليد. ويبدو أن الإنخفاض الحاد في معدل النمو الديمغرافي الذي لوحظ منذ سنة 1990 يمكن تفسيره بشكل أفضل من خلال بداية الأزمة الإقتصادية الطويلة والمخاوف التي جلبتها على المستقبل فيما يتعلق بالتوظيف وظروف العمل والحياة.

المنحنـى البيـاني رقم 03: نسبـة الزيـــادة السكانية في الجزائـــــر للفترة 1990-2020

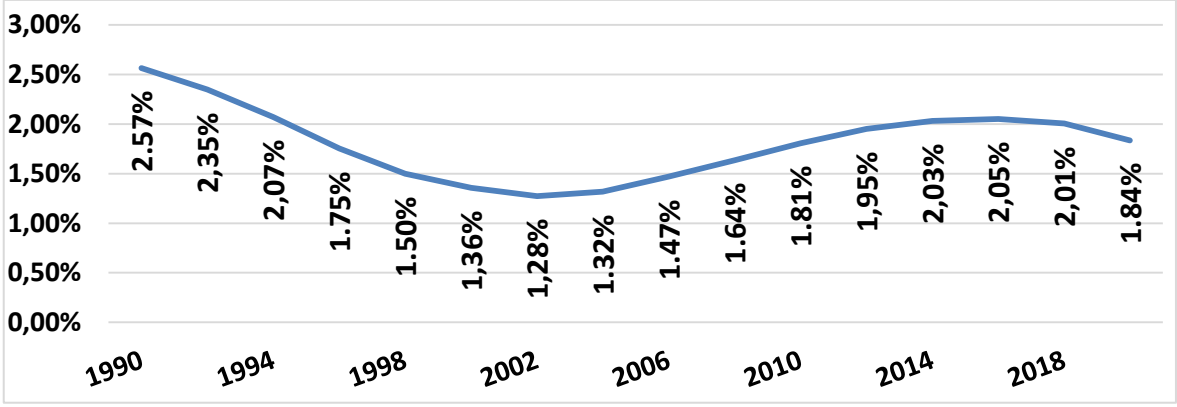

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org ، بتاريخ 11-02-2023

أدى ذلك إلى تناقص مستويات الإنجاب، بداية من الألفية الثالثة وتحديدا من سنة 2001 ومع إستعادة الإستقرار الأمني والسياسي للبلاد واطلاق العديد من البرامج التنموية الطموحة والتي شملت العديد من القطاعات كالإسكان والتشغيل خاصة أدى ذلك إلى زيادة النمو السكاني وصولا إلى سنة 2019 والتي أبانت عن إنخفاض محسوس يرجح ان يكون جراء تبعات أزمة كورونا والأزمات العالمية للغذاء.

فيما يتعلق بتموقع السكان بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، فقد تباينت أيضا حيث في السنوات الأولى من الاستقلال كان أغلب السكان يقطنون الأرياف بالرجوع أيضا إلى نشاطهم الرئيسي حينها والذي تركز في الغالب على الزراعة والرعي وذلك بنسبة تقارب 66.79% سنة 1962 من العدد الإجمالي للسكان مقارنة بنسبة 33.21% لسكان المناطق الحضرية.

[1] قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة على الموقع الاكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

المنحنى البياني رقم 04 : تعـــداد إجمـالي السكـان في الجزائـــر مابين 1990-2020

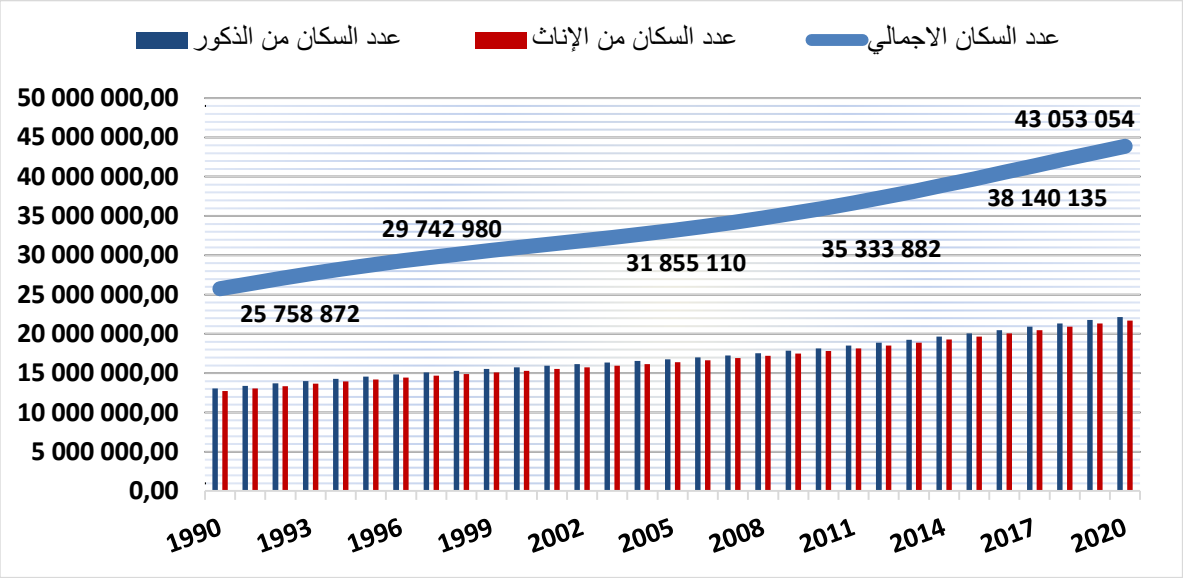

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي: World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org ، بتاريخ 22-04-2023

ومع تغير أنماط المعيشة ومتطلبات الحياة العامة خاصة من تعليم وصحة، أدى بظهور عمليات نزوح للمدن وتخلي العديد من السكان عن نشاطهم الزراعي، ففي سنة 1988 تساوت نسب سكان المناطق الريفية والحضرية، ومع دخول الدولة في العشرية السوداء خصوصا، تفاقمت ظاهرة النزوح الريفي بسبب الوضع الأمني السيئ في المناطق البعيدة عن المدن، مما أظهر تفاوت رهيب بينهما ففي سنة 2020 مثلا قدر عدد سكان المناطق الحضرية بحوالي 32332690 أي بنسبة 74%، مقارنة بحوالي 11518353 لسكان المناطق الريفية والتي تمثل نسبة 26% من إجمالي عدد سكان الجزائر.

المنحنى البياني رقم 05: تطـور عدد سكان المناطق الريفية والحضرية 1960-2020 الوحدة نسمة

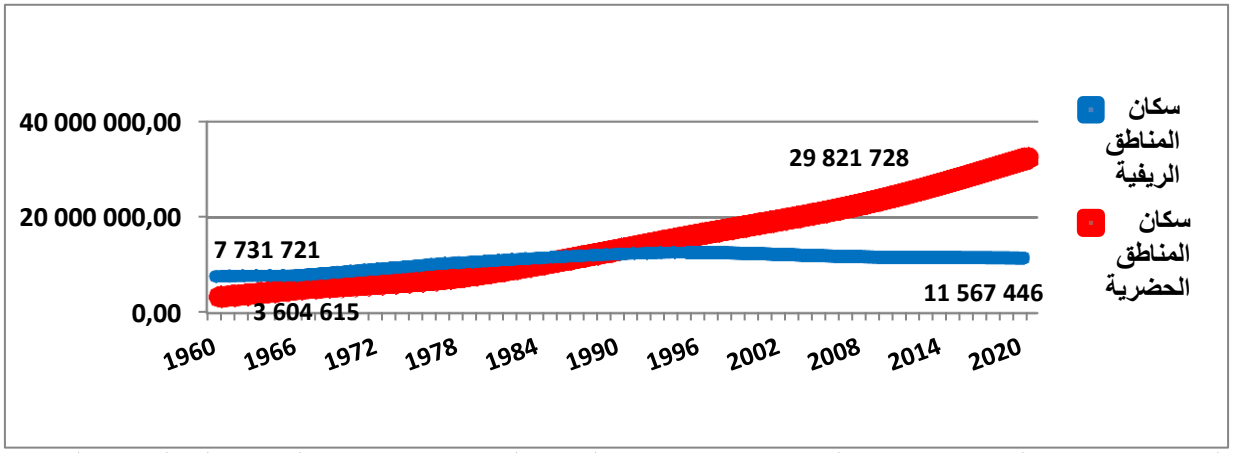

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria ، التصفح بتاريخ 12-05-2023

يظهر هذا التفاوت فشل نوعا ما لمساعي السلطات في إحياء المناطق الريفية من خلال العديد من السياسات والبرامج الموجهة خصيصا لذلك، ويأتي في مقدمتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنظوية تحت سياسة التجديد الريفي والزراعي الذي نحن بصدد تقييم آثار تنفيذه على أرض الواقع.

المنحنى البيـاني رقم 06: نسبة سكـان المناطق الريفية والمناطق الحضرية للفترة 1960-2020

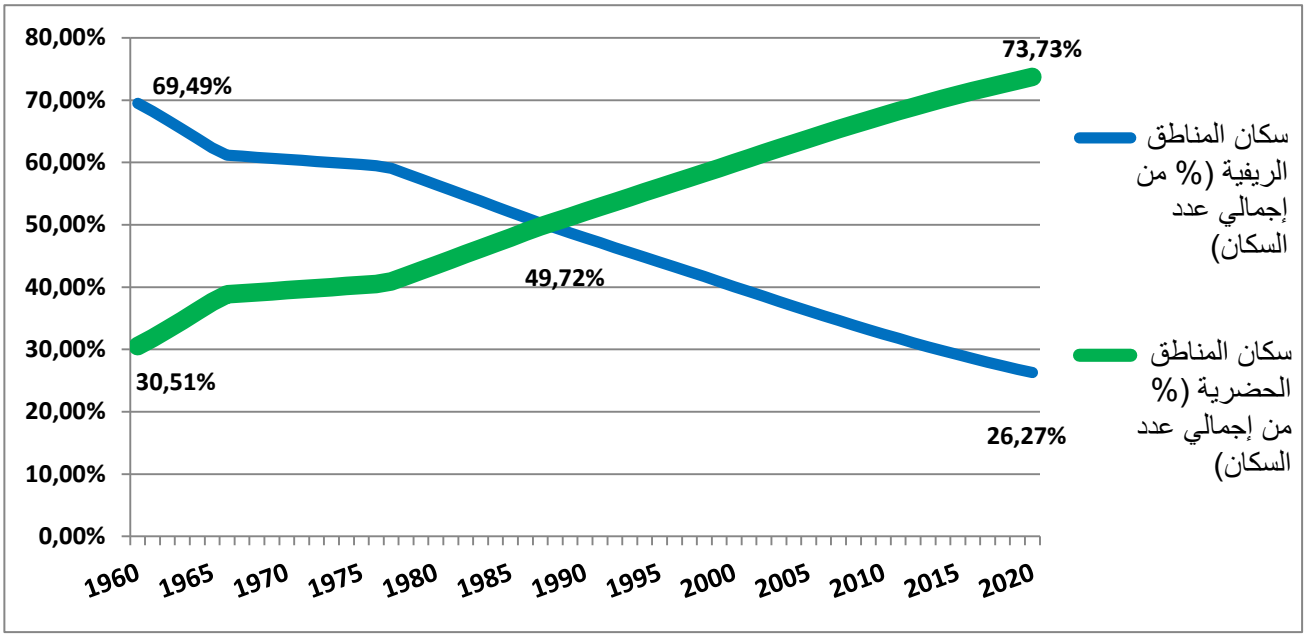

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org ، بتاريخ 02-02-2023.

وفي الوقت نفسه، يواصل معدل وفيات الرضع تراجعه مقارنة بما كان مسجلا في السنوات الأولى من الاستقلال ومع الظروف الصعبة التي ميزت تلك الفترة من جميع الجوانب الحياتية حيث سجلت سنة 1967 معدل 147 حالة وفاة رضيع لكل 1000 مولود حي، ومع التحسن الملحوظ في شتى الميادين بمرور السنوات تضاءل ذلك ليصل، لحوالي 18 وفاة لكل 1000 ولادة في المتوسط سنة 2020.

ينطبق تقريبا نفس الشئ بالنسبة لنسبة وفيات الاطفال أقل من خمس سنوات لكل 1000 مولود والتي كانت مرتفعة في السنوات الأولى من الإستقلال حيث بينت المعطيات انها حدد سنة 1962 بحوالي 241 وفاة لكل ألف مولود حي وهي نسبة جد كبيرة راجعة بالأساس إلى الظروف الصعبة التي مر بها أباؤنا وأجدادنا جراء الاستعمار الغاشم، والمتعلقة بالأساس بالجانب الصحي والغذائي الذي لايرقى لما هو مطلوب للحياة الكريمة، تحسنت الوضعية مع مرور السنوات وهذا ماتبينه المعطيات والبيانات المرفقة لدراستنا هاته حيث وصلت سنة 2020 لحوالي 22 حالة وفاة فقط وهو مؤشر جد إيجابي لتحسن الأوضاع المعيشية والصحية للأفراد والأسر.

إن تطور عدد السكان بهذا التسارع سيمثل مستقبلا تحدي كبير للسلطات في تحقيق أمنها الغذائي خاصة أن بعض الدراسات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة تنبأت أن يصل عدد السكان في الجزائر لحوالي 63 مليون نسمة بحلول 2050، وحوالي 80 مليون نسمة بحلول سنة 2080[1]، هذا مايجعل عملية الاستشراف ضرورية للغاية.

المنحنى البياني رقم 07: معدل وفيات الرضع للفترة 1962-2020 الوحدة وفـاة لكل 1000مولـود

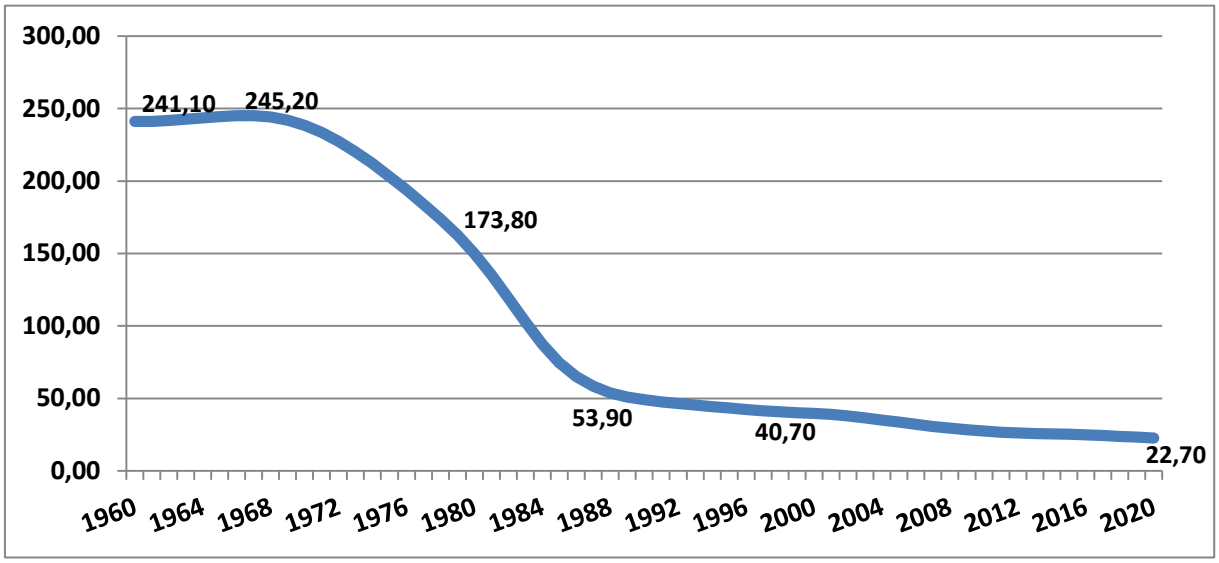

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria، تاريخ 02-02-2023.

بالرغم من هذا الزيادة الديموغرافية المعتبرة، إلا أن هناك تحسن في غاية من الأهمية يرافق ذلك، والذي يبينه مؤشر التنمية البشرية IDH الذي ابتكرته هيئة الأمم المتحدة كمحاولة لقياس مستوى رفاهية الشعوب في العالم وحالة الدول في الشأن التنموي بشكل عام، حيث يركز على قياس عدة مؤشرات فرعية . وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 .

وقد بينت المعطيات والدراسات في هذا الشأن ان قيمة مؤشر التنمية البشرية للجزائر بين عامي 1990 و2022، قد إرتفع من 0.593 إلى 0.745، أي بنسبة تقدر بحوالي 25.6%.حيث احتلت الجزائر سنة 2022 المرتبة الأولى مغاربيا والسابعة عربيا في مؤشر التنمية البشرية العالمي ضمن تصنيف "تنمية عالية"، لتأتي في المرتبة الـ 91 عالميا من بين 191 دولة شملها التقرير[2].

[1] تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الاوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر تم تصفحه على الموقع الالكتروني بتاريخ 12-05-2020 /https://www.un.org/ar

[2] تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الاوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر. مرجع سابق.

الجدول رقم 15: تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية IDH بالنسبة للجزائر للفترة 1990-2020

السنة	2020	2018	2016	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	1998	1996	1994	1992	1990
القيمة	0.73	0.74	0.73	0.73	0.72	0.72	0.70	0.69	0.68	0.66	0.65	0.63	0.61	0.60	0.60	0.59

المصدر من اعداد الباحث من خلال بيانات التقارير السنوية لهيئة الأمم المتحدة UNDP .

ينطوي تحت مؤشر التنمية البشرية مؤشرات فرعية يجب إبراز معطياتها ليتسنى لنا معرفة مدى التحسن الملحوظ على أرض الواقع مما يعطي مجالا للتقييم الحقيقي والفعلي للجوانب المعيشية في الجزائر ومدى احرازها لأهداف تنموية مقارنة بالدول الاخرى، يتعلق المؤشر الأول بالعمر المتوقع عند الميلاد، والذي يكون محل دراسات احصائية دقيقة بينت أيضا المنحى الإيجابي والتصاعدي منذ الاستقلال ليومنا هذا حيث كان العمر المتوقع للحياة سنة 1962 مقدرا بحوالي 47.06 سنة ليرتفع ويتحسن كثيرا ليصل سنة 2020 إلى حوالي 77.12 سنة والذي يوضح مدى تحسن الحياة العامة بشكل يمس كافة جوانب حياة السكان.

يأتي في المقام التالي مؤشر التعليم بمكوناته المتعددة ويأتي على رأسها عدد التلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية حيث بينت المعطيات المقدمة من طرف السلطات المعنية بأن عددهم قد تطور كثيرا فعلى سبيل المثل قدر سنة 1971 بحوالي 1887148 تلميذ، ليصل في نهاية سنة 2020 إلى حوالي 4852322 تلميذ، هذا ما يتوافق مع الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في شأن تحسين خدمات التعليم بشكل عام، رافق ذلك زيادة وإندماج شبه كلي في مسألة تعليم الإناث والذي كان في السابق أمر يشوبه بعض الإختلاف وبعض التقصير في الأرياف خصوصا، حيث إرتفعت نسبة الإناث المسجلات من إجمالي عدد الإناث، والتي كانت مقدرة سنة 1971 بحوالي 57.11%، لترتفع بشكل ملحوظ سنة 2020 إلى ما يقدر بحوالي 95.25%، حيث يستثنى في ذلك أبناء السكان الرحل والغير مستقرين بالإضافة إلى بعض سكان المناطق الريفية أما المعزولة منها أو بالرجوع إلى ذهنيات بعض الأولياء .

في المقام الثالث وبالنسبة للمؤشر الثالث الداخل في تحديد قيمة مؤشر التنمية البشرية المعد من طرف هيئة الأمم المتحدة، يتعلق الأمر بمستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي كسابقيه من المؤشرات الفرعية لوحظ عليه تحسن كبير في القيم التي إرتفعت بشكل يتوافق مع كل مرحلة من مراحل وتطور الإقتصاد الوطني.

حيث بينت المعطيات أن قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنة 1962 بالاسعار الثابتة للدولار لعام 2010 ، حدد بحوالي2170.31 دولار ليرتفع ، ليرتفع سنة 1990 لحوالي 3.124.00 دولار ليصل سنة 2020 لما يقارب 3834.44 دولار، هذا مايبين أن قيمته قاربت أن تتضاعف منذ الاستقلال.[1]

II-2 إجمـالي القـوى العاملة وحصة النشـاط الزراعـي منـها :

إختلف معطيات القوى العاملة في الجزائر بإختلاف المراحل والظروف المحيطة بها، حيث أن عدد الطبقة الشغيلة بشكل عام قد ارتفع بشكل يتوافق مع الزيادة السكانية وبحسب كل مرحلة من المراحل التي مرت بها البلاد ففي سنة 1990 قدر عددهم بحوالي6402241 تمثل منهم نسبة 12% إناث ويشتغل بالنشاط الزراعي مانسبته 25.20%، اما قطاع الخدمات فوظف أكبر نسبة بحوالي 49.55% وقطاع الصناعة بحوالي 24.55%، وتميزت الفترة مابين 1990سنة إلى سنة 2000 بمعدلات بطالة مرتفعة جدا وذلك بسبب اغلاق العديد من الشركات والمؤسسات التابعة ملكيتها للدولة حيث تبين البيانات المتحصل عليها أن القوى الشغيلة تناقص عددها بحوالي اكثر من 300 الف عامل اي بنسبة مقدرة بحوالي 35%، وزادت معدلات البطالة تلقائيا لترتفع من 20.60% سنة 1990 إلى حوالي 31.84% سنة 1995 والتي تعتبر نقطة الذروة في هذا الشأن، هذا ماأثر كثيرا على بعض المؤشرات المرتبطة بمجال التشغيل والبطالة، حيث تناقص حجم الانفاق النهائي للأسر الوجه للإستهلاك كما يبينه المنحنى البياني المتعلق بذلك. ليرتفع عدد الطبقة الشغيلة تدريجيا ليصل سنة 2000 إلى حوالي8932727 تشكل نسبة الإناث منهم حوالي 14.01%، وتمثل نسبة شغيلي قطاع الفلاحة ما يقدر بحوالي 22.34 % متناقصة بسبب الأوضاع الأمنية التي ميزت العشرية السوداء ونزوح اغلبية سكان المناطق الريفية إلى المدن وتخلي بعضهم عن نشاطهم الزراعي.

ومع انتهاج السلطات العمومية برنامج التكييف الهيكلي نهاية التسعينيات، وإتباع لبرنامج دعم الانتعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والذي هدف بكل أساسي لتحسين ظروف المعيشة بالقضاء على الجوع والفقر، والعمل على توفير مناصب شغل تتوافق مع العدد المتزايد لطالبي العمل خصوصا من الفئات الشبانية التي تمثل نسبة جد معتبرة من عدد السكان الإجمالي للبلاد، بالإضافة إلى سعيها أيضا إلى تحقيق تنمية شاملة تمس جميع أنحاء البلاد، والتركيز على التنمية في المناطق الهشة منها بإتباع أسلوب تنمية محلية فعلية، من الناحية المالية تم تخصيص غلاف مالي معتبر لهذا البرنامج والمقدر بحوالي 525 مليار

[1] قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

دينار جزائري تم العمل على توزيعها بشكل مفصل بهدف تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج، حيث خصص للقطاع الفلاحي حوالي 65.3 مليار دينار جزائري كانت موجهة في مجملها لدعم الفلاحين، وتم تخصيص حوالي 210 مليار لتجهيز وبناء الهياكل القاعدية بشكل عام، دون أن ننسى تخصيص حوالي 90 مليار دينار جزائري موجهة لتنمية الموارد البشرية بشكل عام موجهة بالأساس لتحسين الظروف العيشية من صحة وإسكان وتعليم بكل مستوياته، فضلا عن تخصيص حوالي 114 مليار دينار لتحقيق تنمية قاعدية محلية .

شهدت وتميزت الفترة من 2000 إلى 2005 بأريحية مالية راجعة بالأساس إلى إنتعاش أسواق المحروقات وإنخفاض محسوس في معدل التضخم إلى أقل من 2.5% هذا ما أدى إلى تحقيق حركية إقتصادية خالقة لمناصب الشغل، حيث تواصل إرتفاع عدد الإجمالي لليد العاملة في الجزائر خاصة مع تبني البرامج التنموية التي رافقت هذا الفترة ليصل عدد الطبقة الشغيلة سنة 2010 إلى حوالي 10.912.087 عامل، تمثل نسبة 16.90% من الإناث، كان للقطاع الفلاحي نصيب معتبر منها 11.73% وهي نسبة جد معتبرة كانت نظير تطبيق السياسات الوطنية في الموجهة لتحسين الوضع الفلاحي اجمالا. وواصل عدد القوى العاملة في الإرتفاع ليصل سنة 2020 إلى ما يقدر بحوالي 12.102.616 مشتغل، منهم نسبة مقدرة بحوالي 19.26% من الإناث خصوصا مع عملية الادماج المهني الكبيرة التي رافقت الفترة، تناقصت نسبة مشتغلي القطاع الفلاحي إلى حوالي 9.50%.

المنحنى البياني رقم 08: نسبة البطـالة من إجمـالي القـوى العـاملة

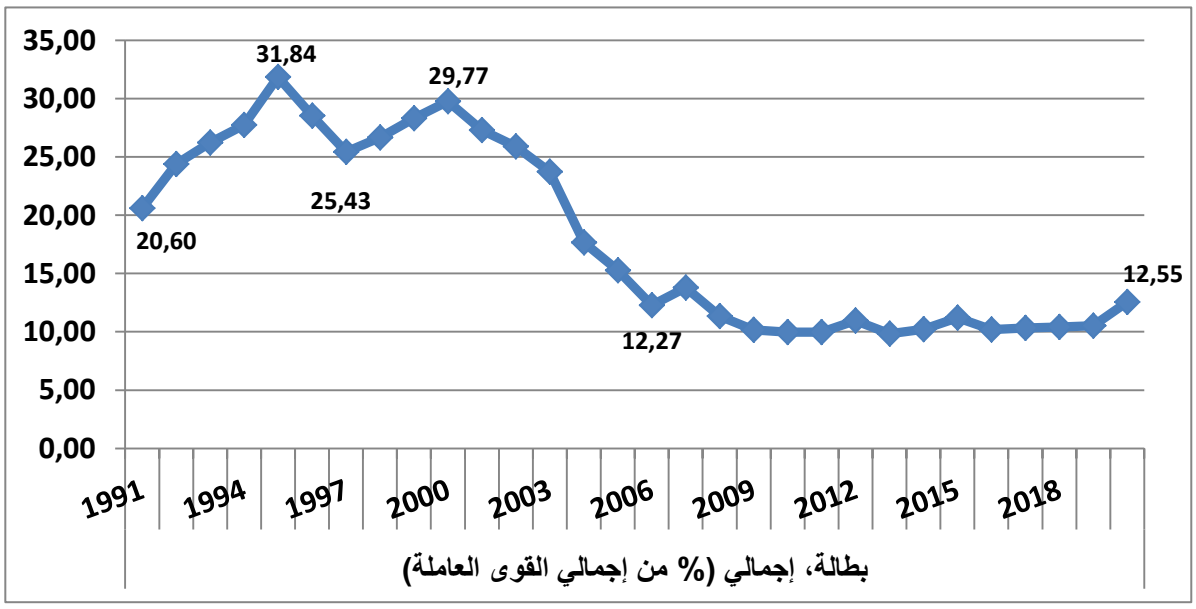

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org تم التصفح بتاريخ 12-05-2023

كان لتنفيذ هذا البرنامج الأثر الإيجابي لتخفيض معدل البطالة نوعا ما لتصل إلى نسبة 15,27 % سنة 2005 مقارنة بما كانت عليه سنة 2000 حيث قدرت حينها نسبة البطالة بحوالي 29.77%، لتستمر في الإنخفاض خصوصا مع تبني العديد من البرامج والسياسات الهادفة على رأسها سياسة التجديد الريفي والزراعي، لتصل نسبة البطالة إلى ما قدر بحوالي9.96% سنة 2010 وهي افضل نسبة محققة في هذا الشأن خلال العشرية السابقة لترتفع نوعا ما لتصل سنة 2020 إلى ما يقارب 12.55%، إن الإرتفاع النسبي هذا كان نتيجة عدة عوامل منها زيادة عدد خريجي الجامعات والمعاهد الشباب، والذين تكونوا تكوينا في إختصاصات لا تتوافق نوعا ما مع متطلبات سوق الشغل بالإضافة إلى تبعات أزمة وباء كورونا التي كانت جد وخيمة على إقتصاديات الدول عبر كامل أنحاء العالم والتي أدت لإضمحلال العديد من الشركات على المستوى الوطني .

المنحنى البياني رقم 09: إجمـالي عدد القـوى العـــاملة

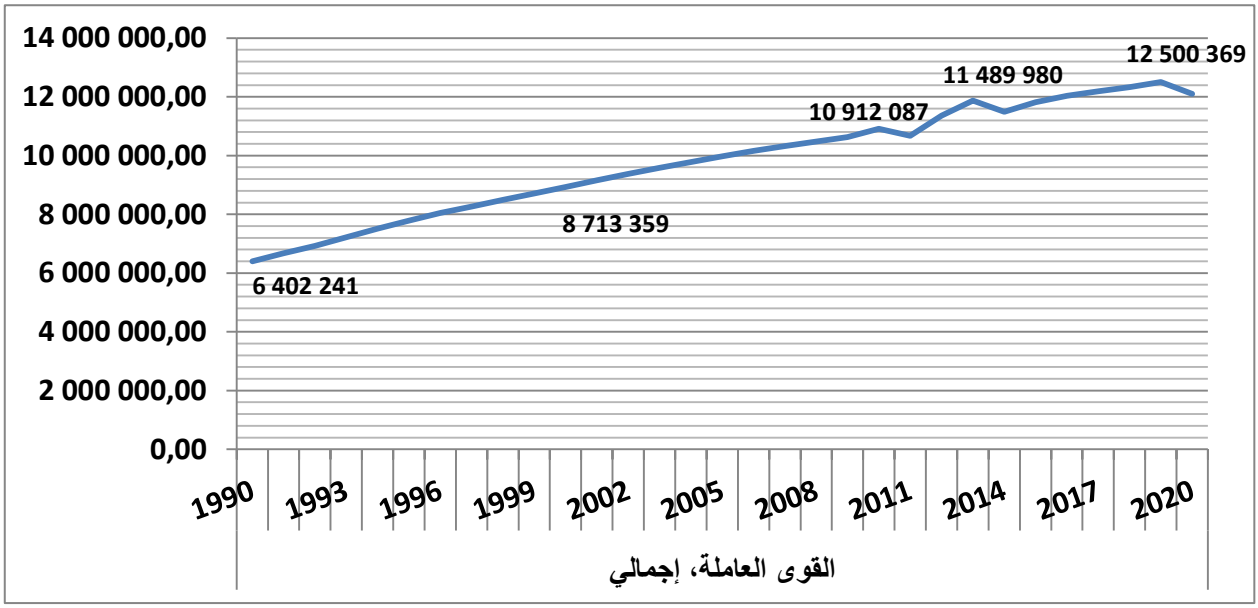

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

والمتصفح للمعطيات المرتبطة بموضوع التشغيل سيتراءى له بوضوح مدى تحسن الوضع المعيشي الإجمالي بكافة نواحيه ومستوياته، فتحسن مؤشر التنمية البشرية في هده الفترة كان مرفوقا بتحسن العمر المتوقع للحياة عند الولادة، وتدني مستويات الفقر كانت واضحة حسب تقارير البنك الدولي، بالإضافة إلى الحالة تحسن معدلات الاشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، هذا ما يؤكد الأثر الإيجابي على الأمن الغذائي المستدام والذي كان بسبب انتهاج سياسات عمومية هادفة.

المنحنى البياني رقم 10: نسبة العاملـون في الزراعـة من إجمالي عدد القـوى العاملـة

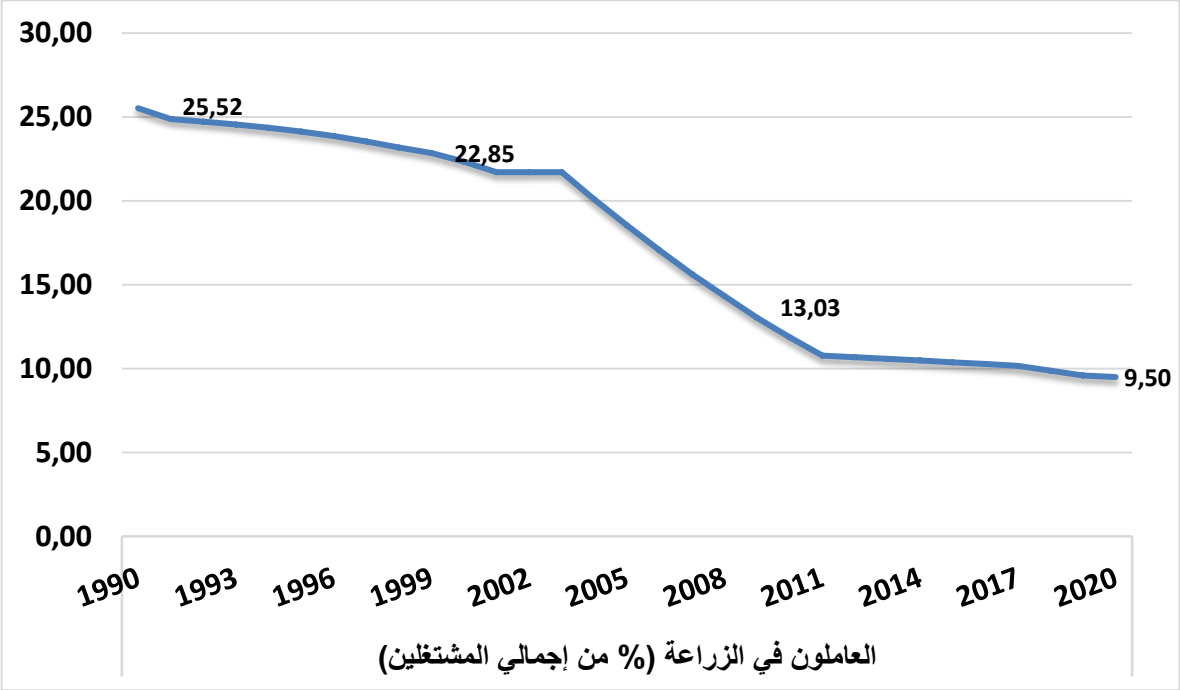

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

III –أهمية القطاع الزراعي ومدى إسهامه في الإقتصاد الوطني:

III-1 تطور إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1990-2020:

إن الرؤية التحليلية للإقتصاد الكلي ومؤشراته في الجزائر منذ الاستقلال تتسم بالعديد من الإختلافات والتطورات بإختلاف المراحل وما صاحبها من أحداث وظروف على المستوى الداخلي والخارجي، ارتأينا في تحليلنا هذا التركيز على المرحلة 1990-2020 والتي تعتبر مهمة للغاية في دراستنا هاته، بالنظر إلى تغير رؤية القائمين على الشأن العام فيما يتعلق بالسياسات الزراعية والريفية على حد سواء، تبين البيانات أن إجمالي الناتج المحلي كانت قيمته سنة 1990 حوالي 62.048 مليار دولار، بنسبة نمو تقدر بحوالي 0.80% بالنظر إلى صعوبة المرحلة على عدة أوجه خاصة منها إنهيار أسعار المحروقات ودخول الدولة في مرحلة تغير سياسي وصف بالصعب جدا، إستمرت قيمة إجمالي الناتج المحلي في التناقص بالرغم من المحاولات التي قامت بها السلطات حينها، لتصل قيمته سنة 1999 حوالي 48.64 مليار دولار وهي دالة على ضعف الدخل الوطني بشكل كبير، والذي يشكل حاجزا أمام تبني عديد السياسات التنموية بشكل عام. و ما يؤثر حتما على الموارد المالية للأسر وعلى قدرتها على الحصول على غذاء صحي وكاف .

الرسم البياني رقم11: تطور قيمة إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 1990-2020 الوحدة مليار دولار

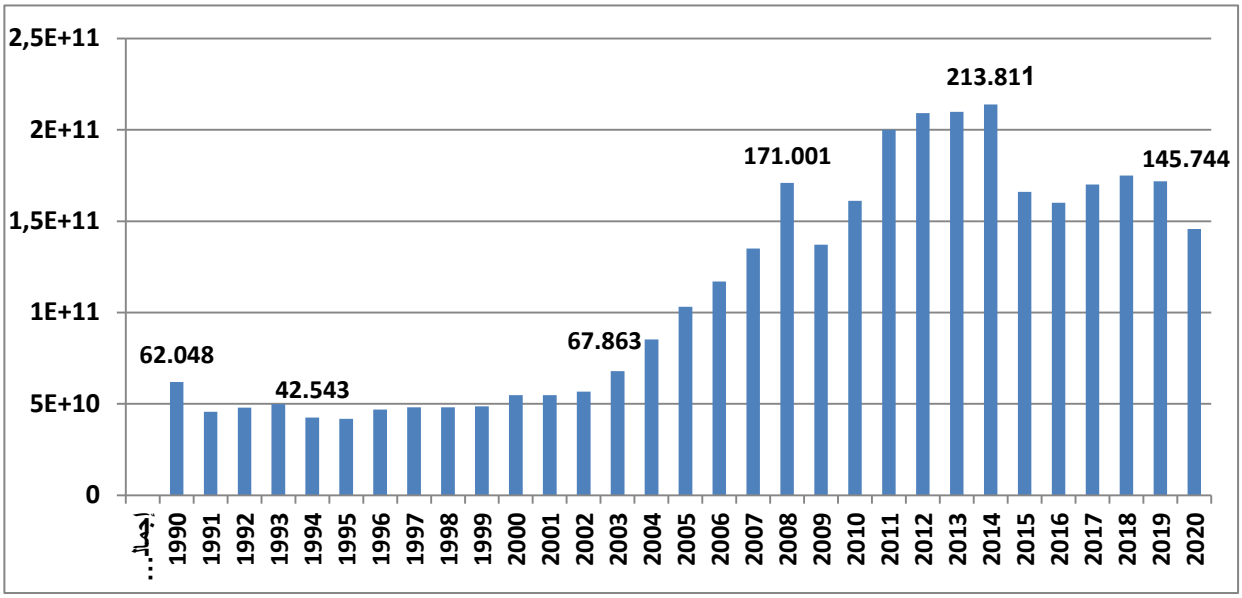

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

بداية من سنة 2003 تقريبا ظهرت نتائج وأثار إرتفاع أسعار المحروقات خاصة والتي تعدت 100 دولار للبرميل الواحد، فتحسنت قيمة إجمالي الناتج المحلي لترتفع تدريجيا إلى 67.86 مليار دولار، وذلك بأعلى نسبة نمو قدرت بحوالي 7.20%، مما حفز الحكومة حينها لتبني سياسات وبرامج تنموية هادفة، مست كل القطاعات، بما فيها القطاع الزراعي والإقليم الريفية، هذا بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA .

ثم جاء بعده المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية PNDAR، إستمرت قيمته في الإرتفاع ففي سنة 2010 وصل قيمته حوالي 161.20 مليار دولار، لتصل لذروتها حسب البيانات الموضحة في المنحنى البياني رقم 11، سنة 2014 حوالي 213.81 مليار دولار، وبنسبة نمو تقدر بحوالي 3.80%، وكان نصيب الفرد منه حوالي 5516.20 دولار للفرد، تناقصت تدريجيا بعدها قيمة إجمالي الناتج المحلي، خاصة سنة 2020 والتي تميزت بوباء كورونا وما ميزت الفترة بإنكماش إقتصادي كبير مس كل القطاعات دون إستثناء حيث كانت قيمة إجمالي الناتج المحلي حوالي 145.74 مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي-5.10%، وتبين النسبة أن الإنكماش الإقتصادي حينها كان بصفة جلية وواضحة، إلا أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لم يتأثر كثيرا حيث قدرت قيمته بحوالي3354.20 دولار للفرد.

المنحنـى البيـاني رقم 12 :نسبـة نمـو إجمـالي النـاتج المحلـي للفترة 1990-2020

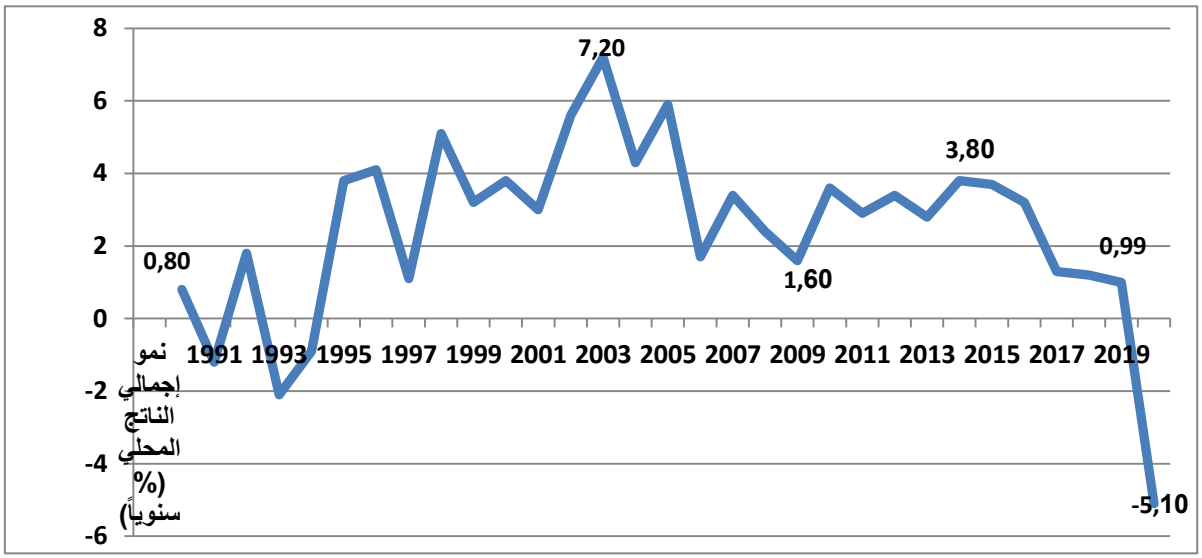

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org بتاريخ 12-05-2023

III-2 الإستثمارات العموميـة في القطـاع الزراعـي 2000-2020 :

إن تبني السلطات العمومية لسياسة التجديد الريفي والزراعي والتي هدفت لبعث حركية إقتصادية واسعة المجالات والأفاق في كافة ارجاء الوطن، وتشجيع الإستثمارات الفلاحية في المناطق الريفية خاصة، مع بعث حياة إجتماعية بها، رافقته السلطات العمومية بعملية إنفاق معتبرة مست كافة المجالات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي، وربما المخصصات المالية لذالك تعتبر أكبر دليل على ذلك، المتصفح للمبالغ الضخمة المرصودة والموجهة للإستثمار في النشاط الفلاحي والتي كانت محل دعم واسع للفلاحين في العديد من الأنشطة والفروع، كانت جد معتبرة على أرض الواقع كانت عمليات الدعم واضحة وجلية للعموم فإستفادة الفلاحين من دعم آبار إرتوازية وشبكات سقي حديثة ومن دعم للغذاء بالنسبة لمربي المواشي، ومنتجي الحليب، كلها كانت بدعم حقيقي ومبالغ مرصودة جد معتبرة الجدول التالي بلغة الارقام يوضح أهمية ذلك، ويبين النية الحقيقة والصادقة للقائمين على إعداد ذلك، ربما التطبيق والتنفيذ على المستويات المحلية يشوبها في الكثير من الأحيان الغموض واللبس وسوء عملية إستهداف الفلاحين الحقيقيين، إلا أن كل عمليات إتخاذ القرار لها هامش من الخطأ مهما كانت كفاءة وقدرات متخذ القرار، بينت مثلا المعطيات في هذا الشأن أن سنة 2009 خصص لها مبلغ إستثمار موجه للقطاع الفلاحي بقيمة 393.74 مليون دينار جزائري، والذي يمثل مبالغ مهمة للغاية مرصودة لتغذية تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي التي نحن بصدد تقييم آثار تنفيذها على

أرض الواقع ، من خلال معرفة مدى ضمان أمننا الغذائي المستدام.

الجـــدول رقم 16: مخصصـــات الإستثمـار الزراعي من ميزانيات الدولة خلال الفترة 2000-2020

السنـــوات	قيمـة الإستثمـــار الزراعي الوحدة: مليون دج
2000	43.535
2001	56.777
2002	75.454
2003	94.212
2004	85.115
2005	96.046
2006	278.033
2007	201.037
2008	308.559
2009	393.748
2010	335.592
2011	392.442
2012	301.257
2013	129.613
2014	203.520
2015	315.957
2016	271.432
2017	151.655
2018	157.775
2019	235.559
2020	209.534

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف.

نجد في عرض البيانات أن كل السنوات تم تخصيص مبالغ معتبرة مشابهة لسنة 2009، أي أن السلطات العمومية كان توجهها مستمر لتحقيق تنمية ريفية وزراعية مستدامة، ففي2020 خصصت ماقيمته 209.534 مليار دينار جزائري، علما أن سنة 2020 كانت جد خاصة بالرجوع إلى أزمة وباء كورونا والذي كان له الأثر السلبي على كافة الإستثمارات الوطنية، وتم التركيز حينهاعلى تحقيق الأمن الصحي بشكل أساسي.

III– 3 مساهمـــة القطـاع الزراعـــي في إجمـالي الناتـج المحلي:

على مدى السنوات العشرين الماضية 2000–2020، ارتفع إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، من 8.3٪ سنة 2000 إلى 9.2٪ سنة 2010 و 11.2٪ سنة 2014 إلى حوالي 9.6٪ سنة 2020، وهي زيادة ترجع إلى إرتفاع حجم الإستثمارات الزراعية في شقيها النباتي والحيواني.

فيما يخص العمالة في القطاع الزراعي يعتبر إلى حد ما متواضع مقارنة بالقطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع الخدمات والإدارات العمومية التي شهدت برنامج إدماج إداري للآلاف من المتعاقدين.

فقد تناقصت نسبة العاملين بالنشلط الزراعي من إجمالي العاملين في الجزائر للفترة الممتدة بين سنة 2000–2020 بشكل واضح حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 22.34% للتتناقص تدريجيا لتصل سنة 2020 الى حوالي 9.92% فقط ، هذا مايمثل عزوف الفئة الشبانية تحديدا عن إمتهان مهن النشاط الزراعي .

الرســم البيــاني رقم13: نسبة العاملون بالزراعــة من إجمالي القوى العاملة 2000–2020

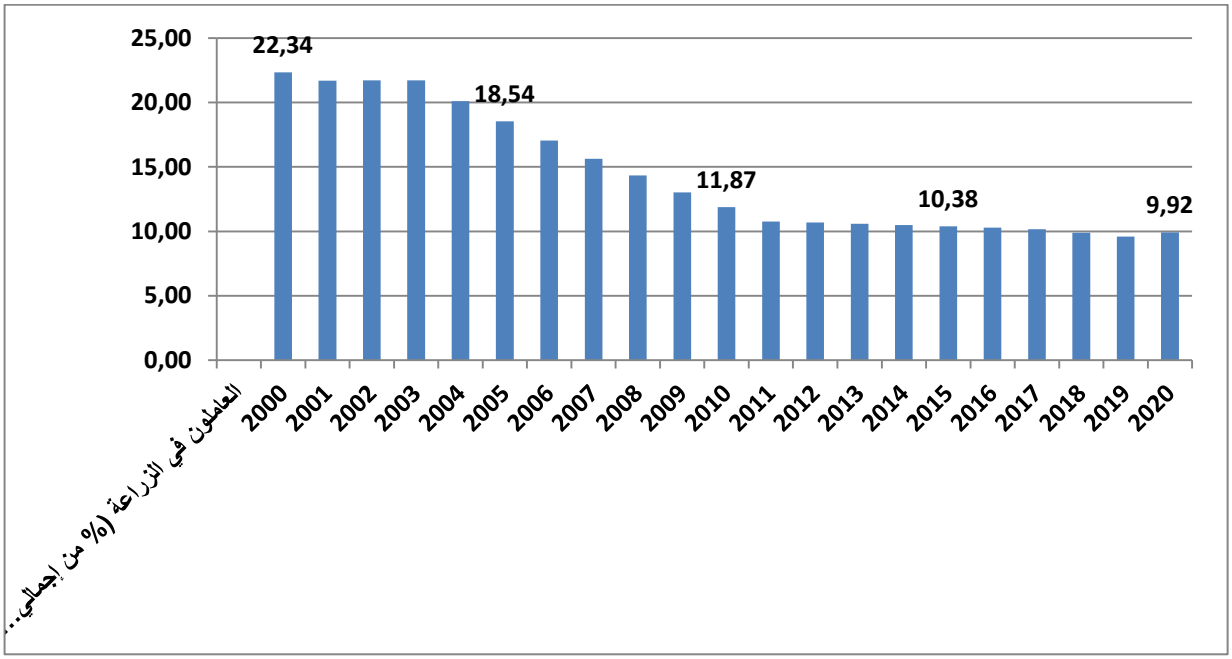

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org بتاريخ 11–05–2023.

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في دعم والإسهام في إجمالي الناتج المحلي، وذلك منذ السنوات الأولى من الاستقلال، المتمعن في المعطيات والبيانات المتعلقة بحجم القيمة المضافة المحققة بدءا من سنة 2000 إلى

غاية سنة 2020 ، يتضح له الزيادة المعتبرة والمنحى التصاعدي في حجم إسهامها، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 611156 مليون دينار جزائري ليرتفع تدريجيا وبشكل مستمر ليحقق سنة 2010 مايقدر بحوالي1188356 مليون دينار جزائري أي محققا تقريبا ضعف القيمة المحققة سنة 2000، ليستمر في الإرتفاع ليحقق سنة 2020 مايقدر بحوالي 1850342 مليون دينار جزائري.

المنحنى البياني رقم 14: القيمة المضافة للقطاع الزراعـي للفترة 2000.2020 الوحدة مليون دينار

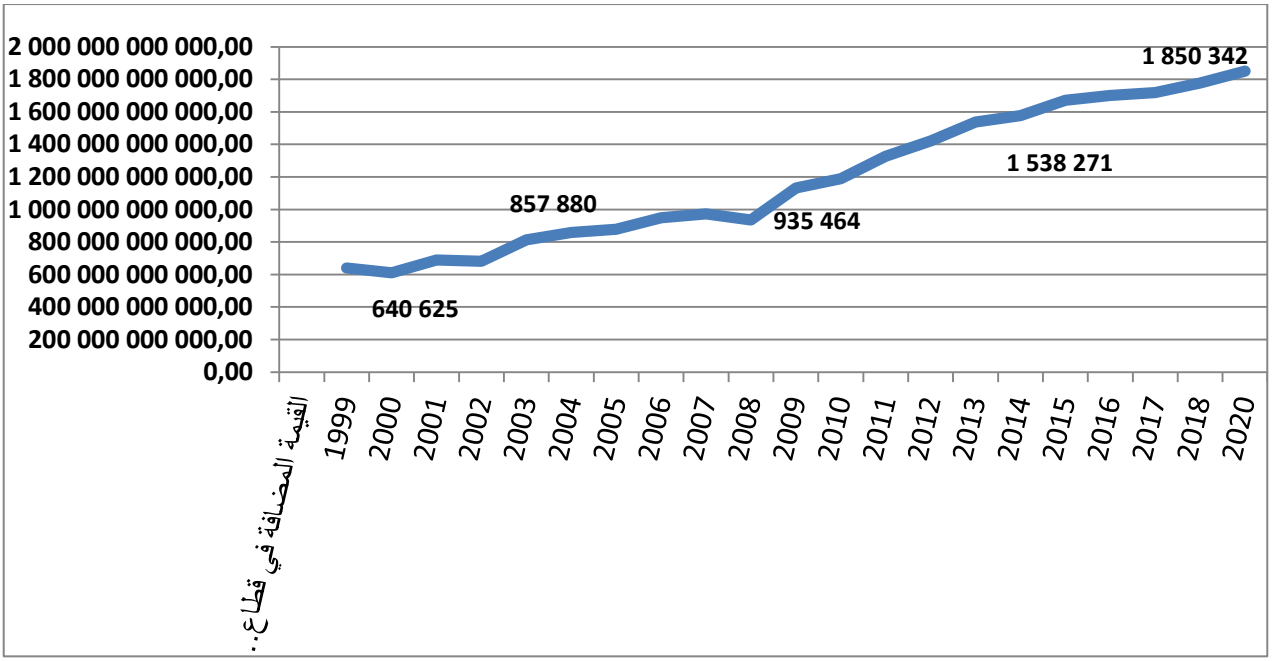

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

كقراءة للمعطيات السابقة والمتعلقة بحجم إسهام القطاع الزراعي كقيمة مضافة داعمة لإجمالي الناتج المحلي، وما لوحظ أنها في تزايد مستمر منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2020، لدليل على زيادة حجم النفقات المالية للقائمين على القطاع ومدى زيادة حجم الإستثمارات العمومية منها والخاصة، خصوصا للفترة مابين 2010-2020 التي بينت الآثار الجد إيجابية لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية في هذا الشأن.

ان انتظام زيادة حجم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وإسهامه في إجمالي الناتج المحلي لم يرافقه إنتظام في كل من نسبة نمو الإنتاج ونسبة الإسهام للقطاع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

إلا أنه حقق نموا أسرع من باقي القطاعات التي تنشط في الإقتصاد الوطني، وبإمكاننا القول أنه استطاع أن يصبح كمحرك للنمو الإقتصادي للبلاد بالنظر إلى الإسهام الذي يحققه ففي العشريتين الأخيرتين حقق

متوسط نمو سنوي يقدر بحوالي 7.02% بينما خلال نفس الفترة كان معدل نمو الإقتصاد الكلي للبلاد يقدر بحوالي 2.88% فقط .

فالبنسبة لنسبة الإسهام في قيمة إجمالي الناتج المحلي، لاحظنا أنها كانت تتراوح نسبتها بين 9% و10% في الفترة الممتدة مابين سنة 2000 و2004، لتتراجع إلى حدود 7% في الفترة الممتدة بين 2005 و2008، لترتفع مجددا في السنوات التي تليها لتصل إلى حدود 14.134% سنة 2020 وهي أعلى نسبة محققة في هذا الخصوص وبالتالي يتضح لنا عدم انتظامها وعدم استمرارية تدفقاتها المالية كقيمة مضافة تدعم إجمالي الناتج المحلي وهو مايبينه المنحنى البياني رقم 15.

الرسـم البيانـي رقم 15: تطـور نسبـة القيمـة المضافـة للقطـاع الفلاحي من إجمالي الناتج المحلي

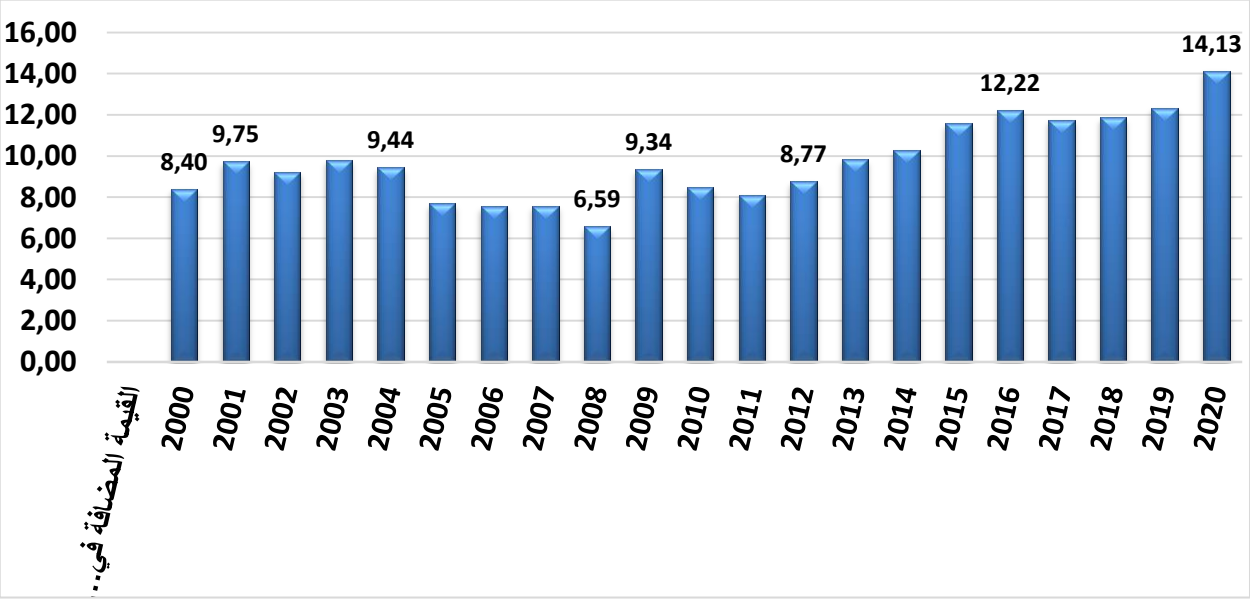

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org بتاريخ 11-05-2023

القراءة التحليلية للبيانات تدل على وجود نمو مساير ومتزامن للقطاعات الأخرى والأكثر نشاطا في الإقتصاد الوطني مقارنة بالقطاع الزراعي ، وعلى رأسها نجد قطاع المحروقات الذي قدرت نسبة عائدات المواد النفطية لسنة 2015 حوالي 25% من قيمة إجمالي الناتج الوطني، يليها وقطاع الخدمات، 80531.76 مليون دينار جزائري والذي إرتفع مع نشاط قطاعات تابعة له وعلى رأسها قطاع الإتصالات .

فيما يخص نسبة النمو السنوي في قطاع الزراعة يتضح جليا عدم ثباته وعدم إنتظامه هو أيضا لنسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة ، حيث سجل تراجعا سنة 2000 وذلك بنسبة -4.60% ليرتفع سنة

2001 فقط إلى 12.80% ليتوالى في الإرتفاع والإنخفاض بطريقة غير منتظمة لنجده محققا سنة 2010 نسبة 4.90%، ليصل إلى نسبة لا تتعدى 1.30% سنة 2020. وهو مايبينه المنحنى البياني رقم 16.

المنحنى البياني رقم16: نسبة نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الجزائر سنويا 2000-2020

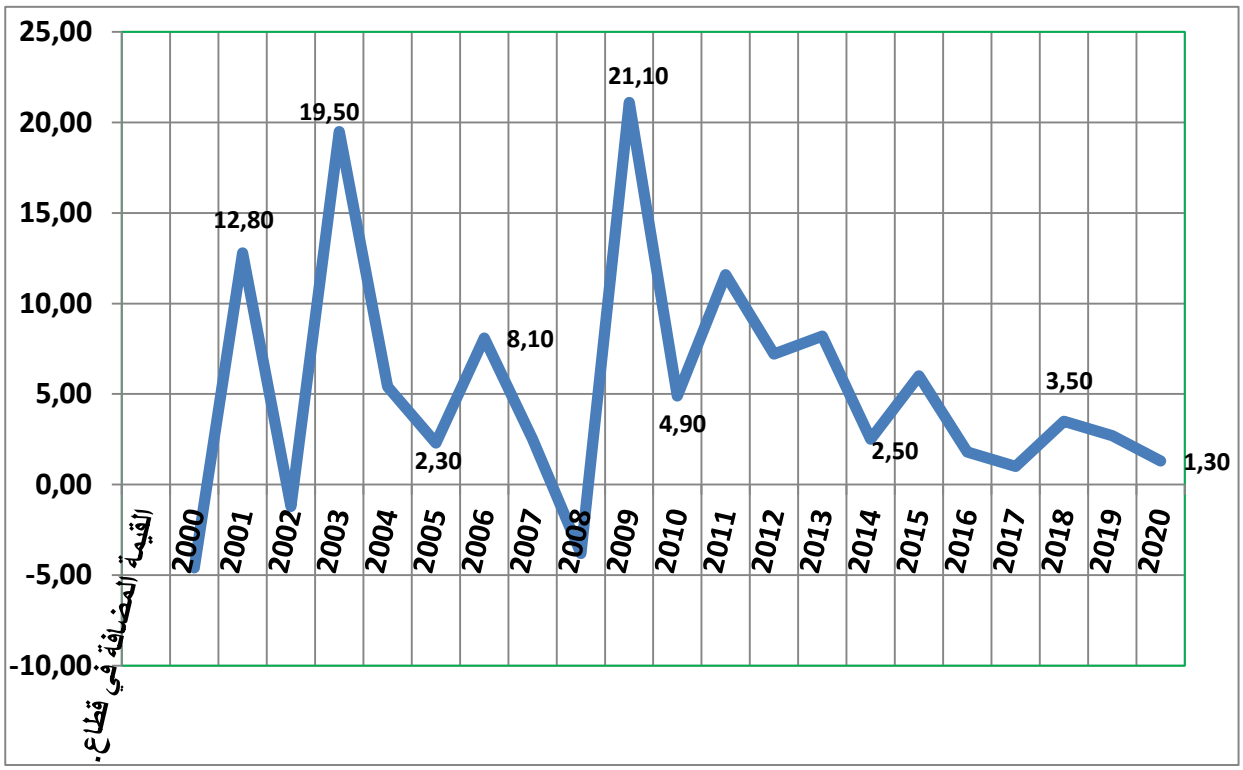

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org بتاريخ 11-05-2023.

وكتحليل لذالك يمكننا القول أن تأرجح وعدم انتظام وعدم ثبات نسبة نمو القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني، راجع إلى عدة عوامل والقراءة التحليلية بشكل عام يمكن أن نرجعه إلى إعتماد أغلب عمليات الإنتاج الزراعي في شق الزراعات الواسعة عبر ربوع الوطن كمنتجات الحبوب باصنافه وجميع الزراعات البعلية الموجهة لاطعام المواشي باصنافها كالذرى والبرسيم وماشبه ذلك، تكون معتمدة بشكل أساسي على الظروف المناخية بشكل عام وعلى كميات هطول الأمطار ومدى توافقها مع متطلبات نوع هذه المحاصيل الزراعية، حيث يعتبر متغير المياه والسقي من أبرز محددات الإنتاج الزراعي في الجزائر ومدى كمية مردوده، حيث يؤدي تذبذب أو نقص الموارد المائية الى شح مصادر السقي والري والذي يؤدي بدوره حتما الى تذبذب الإنتاج الزراعي في الجزائر.

المبحـث الثانـي: التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائـر

إن المتصفح لأسباب إخفاق تحقيق االسياسات الزراعية لجملة أهدافها والتي يمثل تحقيق الأمن الغذائي في مقدمة هذه الأهداف، يتضح له عدة من الأسباب والعوائق، والتي تمثل تحديات جوهرية بالنسبة للسلطات العمومية، سنحاول عرض أهمها في الآتي.

I- تحـدي عـدم كفاية المـوارد المائيـة:

الثروة المائية مورد ثمين، له طابعه وإعتباره الإستراتيجي لكل بلد، وذلك لارتباطه الوثيق بكل مقومات التنمية الشاملة والمستدامة، شرط إستخدامه بشكل رشيد وعقلاني لتحقيق منفعة عامة، لكن دون رهن حاجيات الأجيال القادمة من الانتفاع به، كما اقره المفهوم المتفق عليه للتنمية المستدامة والشاملة.

منذ الاستقلال سعت السلطات الجزائرية إلى تحسين ظروف قطاع الموارد المائية، لعلمها بالصلة الوثيقة بينه وبين القطاع الزراعي والفلاحي، فهو داعم بشكل كبير له، خصوصا مع التقنيات الجديدة للري الزراعي وما يحققه من زيادة في الإنتاج، خاصة في المواسم التي يقل فيها تساقط الأمطار، وبالتالي فتحدي تحسين ظروف تواجد وإستغلال الموارد المائية يعتبر من أولويات السلطات العمومية منذ الاستقلال إلى يومنا هـــذا.

إن التطرق إلى التخصيص المالي من ميزانية التجهيز والإستثمار العمومية للجزائر والموجه لقطاعي الزراعة والري يبين أهمية تنمية القطاع الفلاحي خاصة لدى القائمين على الشأن العام، وتوضح جليا مدى سعي السلطات العمومية لمحاولة ربط والتحام القطاعين معا، نظرا للتشخيص الحقيقي والعقلاني والصائب لمدى تأثيرهما على بعضهما البعض، بالإضافة إلى تيقنهم بأن أكبر العقبات والصعوبات والتحديات التي تقف أمام تحقيق تنمية ريفية وزراعية حقيقية، تتمثل بالأساس في نقص الموارد المائية وعدم كفايتها ، تبين المعطيات المرفقة في الجدول رقم16، قيم إعتمادات الدفع من ميزانية التجهيز والتي وصلت إلى حدود 392 مليار دينار جزائري سنة 2011 كأقصى قيمة في العشرية الأخيرة، لتتناقص نوعا ما في السنوات التي تليها، والتي كان الهدف منها الرفع من حجم المنشآت القاعدية المتعلقة بقطاع الموارد المائية من بناء وتشييد سدود جديدة أو العمل على ترميم ورفع الأتربة من السدود المغمورة بالطمي، بالإضافة إلى عمليات التحويل وتكلفتها الباهضة والتي كانت محل العديد من المشاريع والانجازات العملاقة والمهمة، دون أن ننسى محطات التحلية والتصفية التي إزداد عددها بشكل ملحوظ مقارنة بما قبل بالعشرية الأخيرة.

إن حضيرة المنشآت القاعدية الداعمة لقطاع الري في الجزائر تدعمت بشكل ملحوظ، كان ذلك نتيجة إهتمام ووعي بأهميتها وفق نظرة إستشرافية لمخاطر نضوب الطاقات الغير متجددة، وبالتالي وفق محاولات إستباقية للسلطات العمومية وتماشيا مع متطلبات تحقيق التنمية الريفية والزراعية والتي كانت محل تنفيذ

وتطبيق عدة سياسات وبرامج تنموية والتي خلصت بسياسة التجديد الريفي والزراعي التي كانت كثمرة نضج التصور التنموي في الحياة الريفية والزراعية على حد سواء، تدعمت حضيرة المنشآت القاعدية لقطاع الري لتصبح متكونة تقريبا كمايلي:

- 80 سدا بسعة إجمالية 8.5 مليار متر مكعب.
- 575 خزان بسعة 206 مليون متر مكعب لتعبئة المياه التقليدية.
- 11 محطة تحلية مياه البحر بسعة إجمالية 2.4 مليون م3 / اليوم.
- 21عملية تحويل مابين السدود وتأتي في مقدمتها عملية التحويل بين تمنراست وعين صالح على مسافة تقدر بحوالي 700 كيلومتر، وكذا تحويل من سد بني هارون إلى عدة ولايات شرق البلاد كباتنة، خنشلة، قسنطينة، أم البواقي.
- 14محطة لتنقية المياه المالحة بطاقة إجمالية 3373 م3 / سنة.
- 177محطة معالجة مياه الصرف بسعة 3877 م 3 / سنة موجهة للري.[1]

الجـدول رقم 17: مخصصات الدفع لقطاعي الزراعة والري 2008 2020 – الوحدة الف دينار جزائري

السنة	مجموع ميزانية التجهيز	إعتماد الدفع	نسبة الإعتماد الموجه لقطاعي الفلاحة و الري
2008	2 304 892 500	308 559 000	13,38
2009	2 597 717 000	393 748 000	15,15
2010	3 022 861 000	335 592 000	11,10
2011	3 184 120 000	392 442 000	12,32
2012	2 820 416 581	301 257 000	10,60
2013	2 544 206 660	129 613 000	5,09
2014	2 941 714 210	203 520 500	6,91
2015	3 885 784 930	315 957 500	8,13
2016	3 176 848 234	271 432 500	8,54
2017	2 291 373 620	151 655 000	6,61
2018	4 043 316 025	157 775 000	3,90
2019	3 602 681 942	235 599 403	6,53
2020	3 111 215 124	211 125 252	5.25

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف.

[1] وزارة الموارد المائية، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف.

وتعتبر الجزائر من الدول الفقيرة في مجال الموارد المائية، وتتسم أقاليمها بندرة واضحة للمياه نتيجة الإستغلال المكثف وغير العقلاني والمرتبط بشكل كبير بالنمو الديمغرافي المتسارع بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي اتسم بها العقدين الأخيرين على وجه الخصوص مما أدى إلى تفاقم ظاهرتي التصحر والجفاف وأدى إلى شح الأمطار والمياه.

نميز فيها ثلاثة أنواع من الموارد المائية، تتعلق الأولى بالمياه السطحية المتجددة والتي تقدر بحوالي 10 مليار متر مكعب في السنة للبلد بأكمله بما في ذلك الصحراء، والتي على الرغم من حجمها، تقدم فقط إمكانات 0.2 مليار متر مكعب سنويا، وثانيا تأتي المياه الجوفية المتجددة والمقدرة بحوالي 02 مليار متر مكعب في السنة. يتم تغذيتها بشكل رئيسي من هطول الأمطار والتي تتميز بالتذبذب وعدم الإستقرار والانتظام في التساقط بين السنوات، وبالتالي فلاينبغي الإعتماد عليها بشكل أساسي، بالرغم من كونها تعتبر مصدرا أساسيا للشرب في المناطق التي تتميز بشح وقلة المياه السطحية الناتجة اما من الأمطار او الوديان والأنهار والسدود.

وأخيرا، توجد موارد المياه الجوفية في الجنوب. وتقدر بحوالي 40.000 مليار متر مكعب .

وترتبط حالة النشاطات الزراعية بشكل وثيق مع كميات المياه العذبة المسحوبة من باطن الأرض والتي تسهم في عمليات الري والسقي، وبلغة الارقام فان المتمعن لبيانات المسحوبات الإجمالية لكمية المياه العذبة والباطنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى يومنا هذا، والنسبة الموجهة منها لاغراض الزراعة، يتضح له جليا التغير في طرق الزراعة التي كانت إلى حدود سنة 2010 متوسطة الإستغلال للموارد المائية الباطنية، والتي كانت تتبع فيما مضى طرق الزراعات القائمة على تهاطل الأمطار بشكل كبير، وتكون في مجملها موارد سطحية كالأنهار والوديان او مخزنة في السدود، فتراوحت النسب بين 60% سنة 1990 من مسحوبات المياه العذبة السنوية والمقدرة بحوالي 4.43 مليار متر مكعب إلى غاية 2012 بنسبة تقدر بحوالي 59.22% من إجمالي مسحوبات 7.8 مليار متر مكعب، إلا أن إبتداء من سنة 2015 ومع زيادة الإستثمارات الزراعية وفقا لسياسات الدعم الموجه لحفر الابار الارتوازية والأحواض المائية، والتي كانت محل إهتمام واضح من السلطات العمومية، حيث تعتبر كتكملة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة على المستوى الوطني، فزادت نسبة المسحوبات من المياه العذبة الموجهة للزراعة حيث قدرت سنة 2015 بحوالي 65.84% من إجمالي المسحوبات والمقدرة حينها 8.95 مليار متر مكعب، أي حوالي 5 مليار م^3 موجهة فقط للنشاط الزراعي والسقي، وبالتالي فان تغير تقنيات الري من جهة وزيادة مساحة الأراضي المسقية من جهة اخرى أدى إلى إجهاد مائي واضح، وإستغلال عشوائي لعمليات الحفر للآبار الارتوازية، ما

جعل ناقوس الخطر يدق فيما يخص الموضوع، فسارعت السلطات إلى تشديد منح رخص الحفر، والعمل على حضر العديد من المناطق المنهكة من الحفر الشديد والمتمادي فيه.

المنحنـى البياني رقم 17: نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأرضي الزراعية للفترة 2000-2020

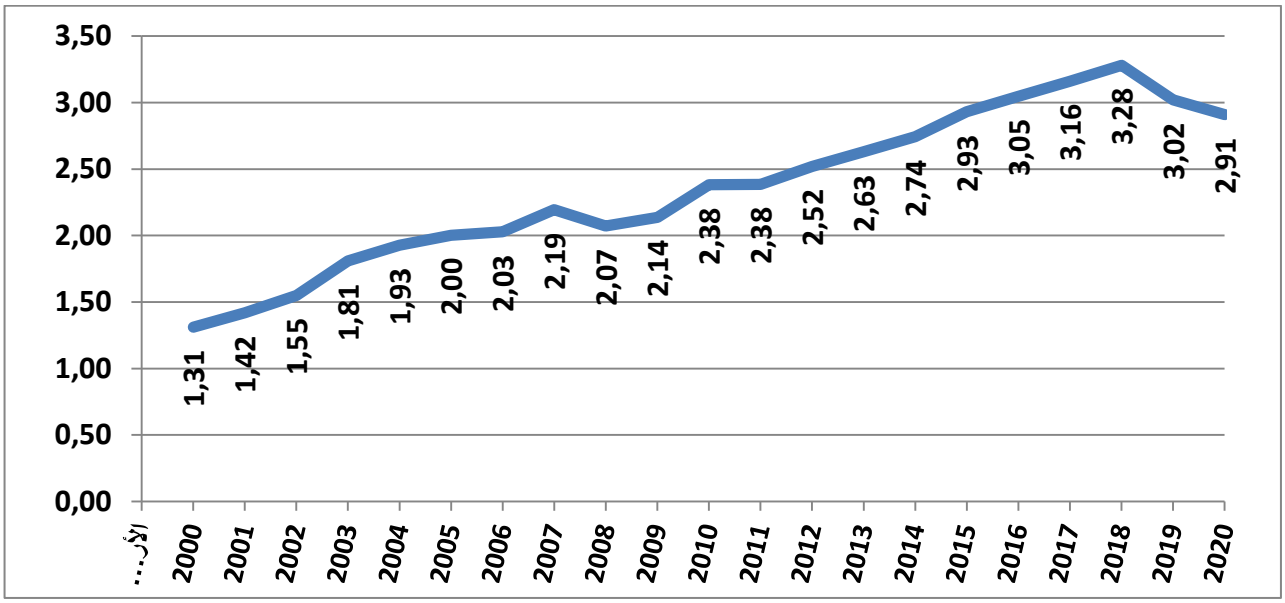

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

بالرغم من الأثر الواضح في زيادة مساحة الأراضي المسقية إلا أنه بقى محتشما، خصوصا إذا قارناه بالمساحة الإجمالية القابلة للزراعة، مما يجعل الإعتماد على السقي الطبيعي بالأمطار هو المنفذ الوحيد للعديد من المزارعين، وبالتالي يبقى الإنتاج الزراعي والحياة الإقتصادية للمزارعين وعائلاتهم رهين العوامل الطبيعية وبكمية الأمطار المتساقطة.

أما فيما يتعلق بالمسحوبات الموجهة إلى الإستعمالات المنزلية، فقدرت نسبتها سنة 1990 بحوالي 24.88% من إجمالي 4.43 مليار متر مكعب من إجمالي المسحوبات للمياه العذبة، لترتفع وفق مستويات متصاعدة كما يوضحه الرسم البياني الخاص بها، لتقفز النسبة سنة 2012 إلى حوالي 35.84% من إجمالي المسحوبات والمقدرة بحوالي7.8 مليار متر مكعب، مايبين الطلب المتزايد للمياه العذبة للمواطنين والراجع إلى الزيادة السكانية المسجلة.

إلا أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن الإكتفاء غير محقق إجمالا، فوصول المياه يكون في مجمل المناطق بشكل دوري في أيام الاسبوع بشكل كل ثلاث أيام أو أربعة اسبوعيا للتزود بالمياه الموجهة للإستغلال المنزلي، هذا ماحتم السلطات إلى الإستثمار في بناء السدود ومحطات تصفية مياه البحر، والمتصفح لكميات المياه العذبة التي يتحصل عليها الفرد يتبين أن الكمية في تنازل مستمر حيث قدرت سنة

1962 بحوالي 954 متر مكعب سنويا للفرد، لتتناقص تدريجيا لتصل كميتها سنة 1990 إلى 440.74 إلى نصف ما كانت عليه سنة 1962 وتستمر في الهبوط حوالي 258.83 متر مكعب سنة 2020، مايجعل نصيب الفرد من مسحوبات المياه العذبة في الجزائر يعتبر الأقل مقارنة بالكمية الموصى بها حسب البنك الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة العالمية والمقدرة بحوالي 500 متر مكعب كحد أدنى، وبالرغم من النسبة المرتفعة للعائلات الموصولة مساكنها بالماء الشروب والتي تصل لحوالي 90% في المناطق الحضرية، وبنسب اقل في المناطق الريفية، إلا أن مشاكل الانقطاعات المتكررة وتسربات الشبكات جعلها هاجس بالنسبة للسكان.

المنحنى البياني رقم 18: نصيب الفرد من مسحوبات المياه العذبة للفترة 1962-2020 الوحدة م^3

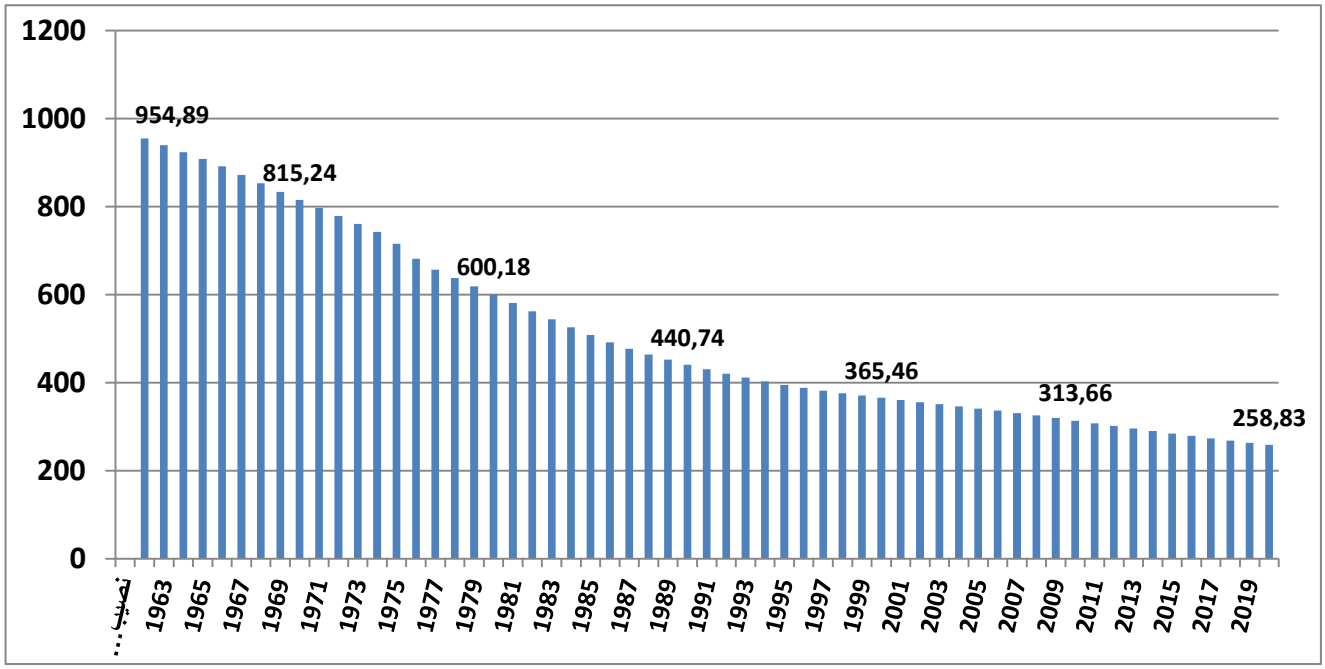

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org تم التصفح بتاريخ 12-05-2023.

إن إسهام قطاع الموارد المائية في تحقيقه لتنمية القطاع الزراعي وللأمن الغذائي المستدام المنشود، بين انه وبالرغم من كل الانجازات المحققة والجهود المبذولة، إلا انها لم تكفي ولم تغطي الطلبات المتزايدة على أهم مورد للحياة ، ويعود سبب ذلك بشكل أساسي إلى التقلبات المناخية في السنوات الأخيرة وما صاحبه من زيادة درجات الحرارة من جهة وبالتالي زيادة الطلب على الماء، ومن جهة ثانية تأثير الجفاف وما يصحبه من نقص في تساقط كميات الأمطار الذي أثر بشكل واضح على احتياطيات السدود على المستوى الوطني بالرغم من تواجد الهياكل القاعدية اللازمة لذلك.

II- تحـدي تغيــر المنــاخ وتأثيراتــه المتــعددة :

إن السعي لتحقيق أمن غذائي مستدام عن طريق تنفيذ سياسات وبرامج تنموية زراعية وإقتصادية، لايجب أن يغفل أمر مهم، ألا وهو البعد البيئي الذي يجب اخذه بالحسبان، فلا وجود لأمن غذائي مستدام من دون تحقيق صرامة في حماية الموارد الطبيعية وترشيد إستهلاكها، بل بالسعي لاعادة إنتاجها وفق مسارات ايكولوجية وطبيعية سليمة، إن إسهام السياسات العمومية في تقليل ضغط المؤسسات والشركات الكبرى على موارد الأرض والمياه، إضافة إلى وجوب توافق البرامج الزراعية مع الخصائص الطبيعية والأنظمة البيئية المطبقة بها امر ضروري، ومن شأن تنويع الأنشطة أيضا، وإختيار أنظمة زراعة مكيفة، وانتقاء أنواع البذور الأشد مقاومة للإجهاد المائي، أن يقلص المخاطر المرتبطة بتغير المناخ ومايرافقه من تأثيرات سلبية على البيئة بشكل عام، إلا أن الواقع يبين تناقض الإجراءات المعلنة من قبل السياسات العمومية الزراعية مع الخطة الوطنية للمناخ، كونها قائمة دائما على تكثيف لأنماط إستغلال الموارد الطبيعية بشكل ومبالغ فيه، دون الاخذ بالإعتبار للآثار السلبية الناجمة عن ذلك على وضعية البيئة والمناخ.

وبالرغم من تأثير الإقتصاد الجزائري بكل مكوناته وقطاعاته على النظام البيئي والمناخي العالمي مقارنة بالدول المصنعة والمؤثرة بكل كبير في هذا الشأن، إلا أن تبعات التغير المناخي أثر بشكل كبير عليها، بالنظر إلى خصائصها الجغرافية من جهة ومن جهة اخرى بالنظر إلى موقعها الذي يجعلها واحدة من بين النقاط او البقع الساخنة في العالم، والذي اقرته كافة الدراسات الدولية المختصة .

تتميز الجزائر بظروف مناخية تصعب النشاط الزراعي والفلاحي فبالإضافة إلى صعوبة التضاريس وانحدار الأراضي الصالحة للنشاط الزراعي، يرافقه كذلك مناخ قاسي وصعب يتميز بالجفاف، والذي يؤدي إلى تدهور كبير للموارد الطبيعية بمكوناتها المختلفة .

ففي سنة 2020 وفقا لمعطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تعرض مايقرب من 400 الف هكتار من الأراضي للتعرية بسبب الجفاف وتغيرات مناخية حاصلة، وهدد التصحر أكثر من 50 مليون هكتار، منها 17 مليون في منطقة السهوب والهضاب العليا من بينها 570.000 هكتار مهجورة تماما، وتعرض الغطاء الغابي في الجزائر بشكلين من المخاطر الأول أساسه طبيعي والمتمثل في الحرائق بفعل إرتفاع درجات الحرارة خاصة في الصيف ولنا أكبر مثال سيئ، ما حصل في صائفة 2022 من حرائق شديدة، قضت على ألاف الهكتارات من الأشجار والعديد من الأصناف النباتية والحيوانية النادرة، وثانيها أساسه بشري، والمتمثل في محاولات التوسع على حساب المساحات الغابية وفق مبدأ استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي، والاعتداء على الملكية العمومية للأراضي.

تتمثل الآثار الجلية للتغيرات المناخية في الجزائر وفق العديد من التقارير المعدة من طرف هيئات دولية ووطنية مختصة من إنخفاض معدلات تهاطل الأمطار، وتعرية التربة، وإرتفاع الطلب الإجمالي على المياه وتدهور جودتها، بالإضافة إلى قصر دورة الانبات بسبب زيادة درجات الحرارة، بالإضافة إلى تصحر مس العديد من المناطق شبه الجافة، وبالتالي نزوح الرمال نحو الجنوب مما جعل اعادة مشروع السد الاخضر كضرورة حتمية من طرف السلطات العمومية والتي باشرت في تنفيذه صائفة 2022 عقب الحرائق التي مست العديد من الغابات على المستوى الوطني في آن واحد والتي قدرت بحوالي 25 الف هكتار وفق تصريحات السلطات العمومية المختصة، كما يمكننا ملاحظة العديد من الأمراض المفاجئة والتي كانت في حقبات الاستعمار، بالإضافة إلى ظهور الطفيليات عند النباتات بشكل عام.[1]

المنحنى البياني رقم 19 : متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون الوحدة طن

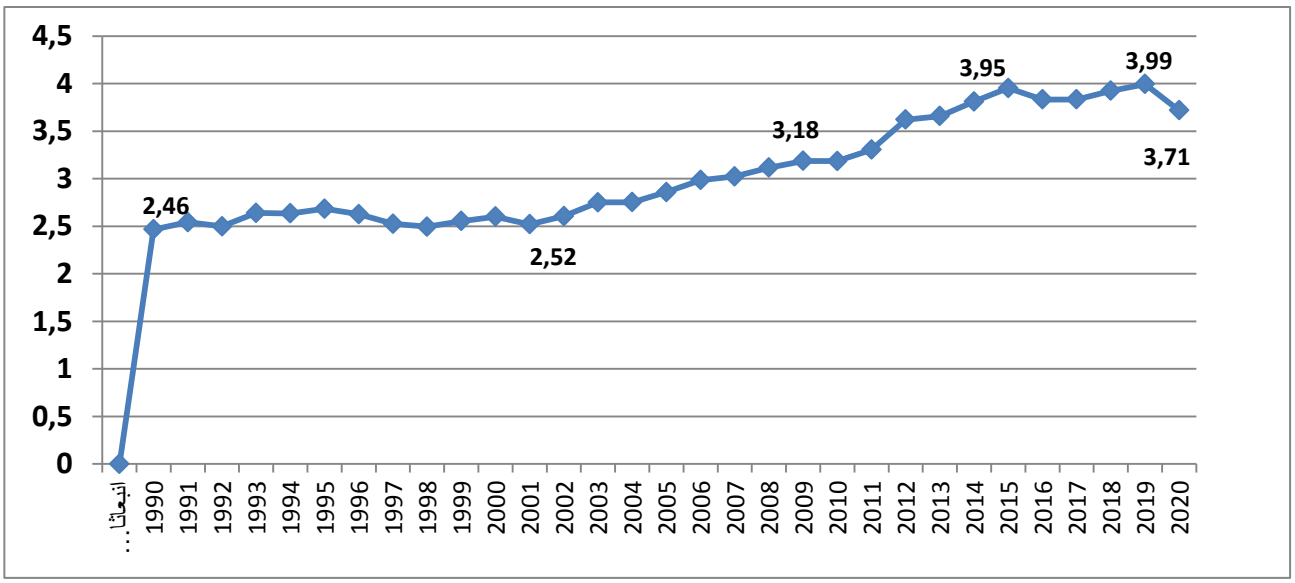

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

المتمعن في كمية وحجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون مثلا منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا وحسب البيانات التي تحصلنا عليها من موقع البنك الدولي، بينت كما هو مبين في المنحنى البياني التالي، أن كميتها كانت تقدر بحوالي 6936.9 كيلوطن ليرتفع تدريجيا ليصل سنة 2000 إلى حوالي 80046.8 كيلوطن بمتوسط نصيب الفرد مقدر بحوالي 2.60 طن، ومع الإنفتاح على العالم خصوصا مع بداية الألفية، والتي رافقتها زيادة في سياسات الإنتاج بشتى أنواعه بالإضافة إلى الاساليب المضرة بالبيئة وبالمناخ من عمليات تصنيع

[1] Omar Bessaoud - Refonder la politique agricole face aux changements climatiques en Algérie - intervention publiée le 20 novembre 2022 Sur : https://fr.siyada.org

ومن زيادة في ملوثات البيئة من مركبات وسيارات والتي زاد عددها في العشريتين الأخيرتين بشكل رهيب مما، قفز كمية انبعاث ثاني اكسيد الكربون سنة 2019 إلى حوالي 170582.40 كيلوطن أي أكثر من ضعف ما كان عليه سنة 2000، وبمتوسط نصيب فرد يقدر بحوالي 3.99 طن سنويا، ومع ظهور جائحة كورونا وما كان من آثارها على الصعيد الدولي والوطني من إنكماش في العمليات الإنتاجية والتحويلية، بالإضافة إلى توقف كافة الوسائل والمركبات الباعثة لثاني أكيد الكربون تقلص سنة 2020 شيئا ما كمية وحجم الإنبعاث لتقدر بحوالي 16156.00 كيلو طن أي بحوالي 10000 كيلو طن مقارنة بسنة 2019، وتناقص أيضا متوسط نصيب الفرد وقدر بحوالي 3.718 طن .

تعتبر التغيرات المناخية من أهم نقاط ضعف النشاط الزراعي بشكل عام، والتي أصبحت واضحة وجلية في العشريتين الأخيرتين، ما تفسره كل الظواهر الطبيعية المتأثرة بالتقلبات المناخية من إحتباس حراري أدى إلى إرتفاع درجات الحرارة وتناقص في كميات هطول الأمطار مما أدى إلى جفاف شبه مستمر، أدى إلى تدهور نوعية التربة وتأكل السواحل، مما جعل النشاط الزراعي يتصف بحالة عدم الارتياح كونه تغير عن طبيعته، مما تسبب في تعطيل التقويم الزراعي وإنخفاض الإنتاجية لكافة النشاطات الزراعية والفلاحية، وبالتالي أثر مباشرة على الأمن الغذائي للبلاد، وبإمكاننا ملاحظته جليا في العديد من المجالات المرتبطة بحياة الفرد والجماعات سنحاول أن نذكر منها:

II-1 التأثير على الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائي الإجمالية في الجزائر، الأكثر هشاشة وتأثرا بسبب التغييرات المناخية وما يصاحبها من عجز مائي وتحول كبير في الدورات الطبيعية للأمطار، ففي العقدين الأخيرين، تأثرت الجزائر بشكل كبير من الإحتباس الحراري والذي جعل معدل درجات الحرارة ترتفع مابين 1.5 و2 درجة مئوية، والذي يعتبر اعلى من المتوسط الزيادة العالمي والمقدر بحوالي 0.75 فقط، وإحتلت الجزائر وفق ترتيب إرتفاع متوسط درجة الحرارة المرتبة 11 عالميا بمتوسط درجة حرارة 33 درجة مئوية، أما فيما يتعلق تناقص معدلات تساقط الأمطار فقدر حسب المركز الوطني للأرصاد الجوية بنسب تصل إلى حوالي 20%، أدى كل هذا إلى حالة جفاف وتصحر لمساحات واسعة كانت زراعية في العقود الماضية وتحولت إلى أراضي قحلاء بسبب التعري والتصحر وذلك بسبب فترات الجفاف الطويلة والمتكررة، رافقه عجز في نسب التساقطات المطرية، فقد شهدت سنة 2020 نقص فادح فيها، جعل السلطات العمومية في حيرة من الأمر، حيث تناقصت مدخرات السدود إلى أكثر من 30%، مما أثر على تزويد السكان بالماء الشروب في معظم المناطق والمدن.

II-2 التأثير على صحة الأفراد :

أدت التغيرات المناخية إلى ظهور العديد من الأمراض المرتبطة بتدني مستويات السلامة البئية والتي تزيد من الأمراض المعدية والفيروسية والمتنقلة عبر الهواء والماء، ومنها يمكننا ذكر الحمى القلاعية التي تصيب المواشي ومدى تأثيرها على الإنسان، بالإضافة إلى الأمراض المتنقلة عبر المياه الغير نظيفة كحمى التيفوئيد والملاريا والتهاب السحايا وإسهال الأطفال.

كل هذه الآفات ازداد عدد الاصابات بها وفق الهيئات المختصة بسبب شح الأمطار وقلة منسوب المياه بشكل عام مما أدى إلى نقص تزويد العائلات بالمياه بكميات كافية ونظيفة وفي إطار زمني متقارب، حيث تعتبر كمية الإستهلاك الفردي والمقدرة سنة 2020 بحوالي 258.83م^3 فقط، أي اقل مما توصي به الهيئات الدولية المختصة كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقدرة بحوالي 500 م^3.

II-3 التأثير على التوزيع المكاني للسكان:

إن التوزيع السكاني في الجزائر يعتبر توزيعا غير متجانس بحيث يعيش حوالي 87% من السكان على ما يقارب 10% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، متمركزين في الغالب على طول ساحل البحر المتوسط، بالنظر إلى الظروف المعيشية الحسنة والتي تمس جميع نواحي الحياة، مقارنة بباقي مناطق الوطن وخصوصا المناطق الشبه جافة و الصحراوية منها، إلا أن تغير المناخ وما صاحبه من إنتشار الجفاف وندرة المياه زاد من الضغوطات على هذه المناطق، خاصة مع استفحال ظاهرة انجراف التربة التي تهدد الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى شح السدود بسبب تناقص تساقط الأمطار الموسمية خاصة، والذي أدى مثلا بمناطق الهضاب العليا والتي تمتاز بنشاط الرعي وتربية المواشي والزراعات الواسعة من قمح وشعير، خاصة بما تمتلكه من سهول واسعة، إلا انها تأثرت بشكل كبير من الجفاف مما أثر سلبا على كل تلك النشاطات التي توارثها ممتهنيها جيل بعد جيل، وأدى ذلك إلى نزوح شديد للمزارعين ومربي الماشية إلى المدن، أملا منهم للحصول على نشاطات خارج مجال الزراعة لسد حاجياتهم وحاجيات أسرهم، أثر وسيؤثر حتما هذا النزوح على النشاط الزراعي والمساحات المزروعة بشكل عام وسيؤدي حتما إلى إختلال في كمية الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة الذي تحققه في الآجال القريبة.[1]

III- تحدي الرفع من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة:

تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة سنة 2020 حوالي 413012 كم^2، وذلك ما يمثل نسبة 17.01% من مجمل المساحة الإجمالية للجزائر، إلا أن المساحة الفعلية المستغلة للنشاط الزراعي قدرت فقط بنسبة

[1] ليلى بن اسماعين- تطور المناخ في الجزائر وآثاره - ورقة بحثية تم نشرها على موقع السفير العربي -assafirarabi.com

3.10% لنفس السنة وذلك في حدود 8.5 مليون هكتار مقدرة بنسبة19.7٪ من إجمالي المساحة الزراعية، أي بحصة تقدر بحوالي 0.19 هكتار للفرد[1]، هذا ما يطرح التساؤل حول عدم إستغلال باقي مساحة الأراضي الزراعية. والتي يمكن ارجاع أسبابها إلى هاجس تسيير وضبط العقار الفلاحي والذي يعتبر موضوع في غاية من الصعوبة، سواءا ماتعلق بموضوع الملكية من جهة، والعراقيل الادارية في تسوية وضعية الآلاف من الهكتارات العالقة والغير مستغلة، بالإضافة إلى الصعوبات الطبيعية من تغير مناخي وما رافقه من جفاف أثر على ممتهني النشاط الزراعي والفلاحي نظر لتناقص المردود بشكل عام، وبالتالي فان العمل على زيادة المساحة المستغلة وطنيا، يعتبر تحدي صريح أما القائمين على الشأن العام بهدف تحقيق تنمية زراعية وريفية والتي ستؤدي حتما إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وان قمنا بالتدقيق في تقسيم الأراضي المستغلة والمنتجة للقيمة المضافة في الشق الزراعي، سيتمثل الأراضي ذات المحاصيل الدائمة اغلب المساحة فقد قدرت سنة 2020 بحوالي 42% من المساحة الإجمالية المستغلة ونجد في هذا الشأن زراعة الحبوب بأنواعه والذي يمثل الحصة الغالبة تليها المساحة المستغلة للمستثمرات الفلاحية للأشجار المثمرة، والتي أصبحت لا تستهان بها خصوصا مع التوجه الحالي للإستثمار في هذا النوع، خاصة أن سياسة التجديد الريفي والزراعي خصصت أرصدة مالية معتبرة مخصصة في دعم الفلاحين الصغار لخوض تجربة الإستثمار في الأشجار المثمرة، فبالرجوع إلى السنوات السابقة نجد أن المساحة المخصصة للمحاصيل الدائمة لسنة 2000 كانت لا تتعدى 22%، أي أن في خضم عشريتين تضاعفت المساحة الإجمالية للزراعات الدائمة، وهو مؤشر واضح على الأثر الإيجابي للسياسات والبرامج المطبقة خلال هذه الفترة، والتي تأتي في مقدمتها سياسة التجديد الريفي والزراعي.

فبالنسبة للمستثمرات الفلاحية التي احصاها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية قدرت سنة 2020 بحوالي 1212000 مستثمرة، مختلفة المساحات منها ما يقارب 48٪ بمساحات اقل من 20 هكتار، وحوالي 28٪ اقل من 10 هكتارات بحيث انخفض معدل مساحة المستثمرات الفلاحية من 12 هكتار سنة 1970 إلى حوالي 7.5 هكتار سنة 2020.

وصنفت الأوضاع القانونية للأراضي الفلاحية والعقار الفلاحي إلى الأصناف التالية : حيث يأتي في الحصة الأولى الأراضي الفلاحية المملوكة من خواص أو المعروفة بمصطلح أراضي الملك بمساحة إجمالية حسب البيانات المقدمة من طرف المصالح المختصة بحوالي 5.902.215 هكتار تم عملية مسح ما يقارب من 2.868.384 من طرف مصالح مسح الأراضي، والتي تمثل نسبة 68٪ من مساحة الأراضي الصالحة

[1] قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

للزراعة يشتغل بها حوالي 768.251 عامل في النشاط الفلاحي أملاك الدولة والتي تحتل الحصة الثانية بما يقارب 2.658.254 هكتار تم عملية مسحها، أي ما يقدر بحوالي 32٪ من مجمل الأراضي الزراعية المستغلة، ينشط في هذا المستثمرات حوالي 223000 عامل في النشاط الفلاحي، ليأتي في الأخير المستثمرات الفلاحية المنضوية تحت نوع وصنف أملاك الأوقاف والتي تقدر بحوالي 25658 هكتار أي ما يعادل 0.12٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة يشغلها حوالي 2412 مزارعا.

وسعت السلطات العمومية لضبط تسيير العقار الفلاحي وذلك بإصدار عدة قوانين تنظيمية نذكر منها:

- القانون 83-18 المؤرخ 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية.
- القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 يضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المعدل والمكمل، يتضمن التوجيه العقاري.
- القانون 08-16 المؤرخ في أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي.

القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة[1].

المنحنى البياني رقم20: مساحة الأراضي الزراعية للفترة 1990-2020 **الوحدة كم^2**

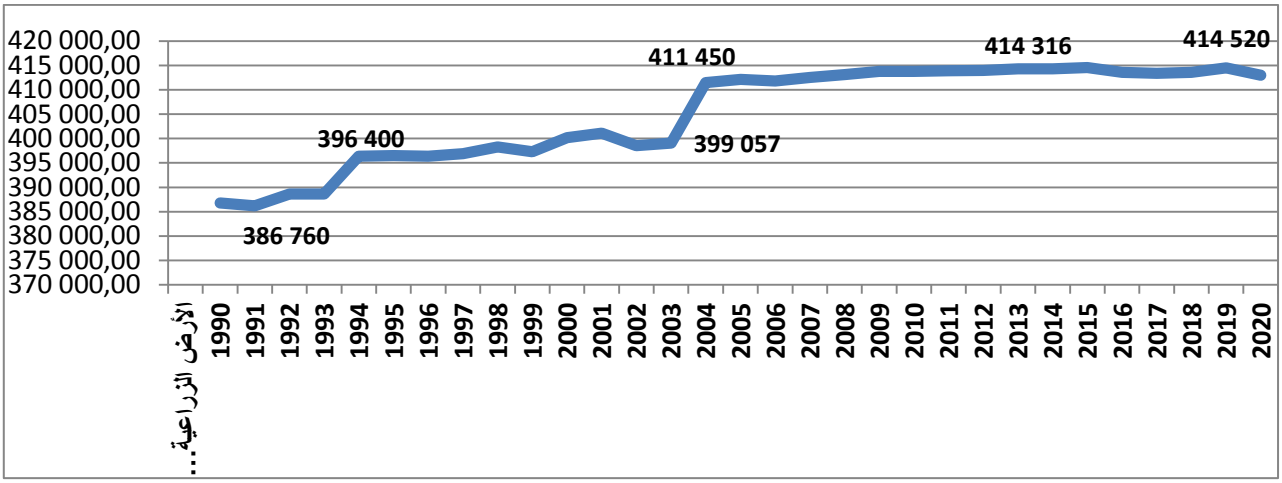

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

فيما تعلق بالغابات في الجزائر والتي لها طابع خاص، فأهميتها بالغة في الشأن البيولوجي والبيئي، بالإضافة إلى القيمة المضافة التي تقدمها للإقتصاد الوطني من ثروات طبيعية، دون أن ننسى بعدها التاريخي بإحتضانها لثورة أول نوفمبر المجيدة، فهي تتربع على مساحة معتبرة من الأراضي، فبحسب البيانات المقدمة تقدر مساحتها حوالي 19.490 كم2 أي ما يقدر بنسبة 0.82% من إجمالي مساحة البلاد

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، العقار الفلاحي تم التصفح على الموقع الالكتروني للوزارة بتاريخ 22-05- 2022 https://madr.gov.dz/

وهي نسبة لا تستهان بها، وقد زادت مقارنة بالسنوات السابقة حيث نجد انها كانت لا تتعدى 16.670 كم^2 سنة 1990، والتي تمثل حوالي 0.7% من إجمالي مساحة البلاد، التحسن الملحوظ حتما كان نتيجة عمليات تشجير واسعة اثمرت زيادة معتبرة في مساحة الغابات على المستوى الوطني. فعمليات التشجير المعتبرة التي قامت بها الجهات المعنية برفقة المستثمرين الخواص والذي إستفاد أغلبهم بعقود امتياز فلاحي، قدر حوالي 10٪ من مساحة الغابات إلى مزارع أشجار زيتون منتجة، ما يحقق إضافة فعلية في الشق الإقتصادي وبالتالي تحقيق اكتفاء نوعا ما من مادة الزيتون وزيت الزيتون في السوق الوطنية الموجهة للإستهلاك.

إلا أنه في السنوات تأثرت بشكل كبير بسبب الجفاف وإرتفاع درجات الحرارة والمرتبطة بالتغير المناخي الذي يهدد النظم البيئية بشكل مباشر أو غير مباشر، ولنا كمثال على الخسائر التي نجمت عن حرائق صائفة 2022 أكبر دليل على الآثار السلبية لتغير المناخ على الثروات النباتية والحيوانية . فالحرائق الأخيرة التهمت الكثير من الثروات الطبيعية من أشجار تفوق اعمارها المئات من السنين ومن حيوانات برية آيلة للانقراض، تقدر السلطات العمومية المختصة الخسائر الناجمة عنها مابين 15 إلى 20 مليون دولار.

IV- تحدي عجز الميزان التجاري وعدم تنافسية الشركات الوطنية :

بالنظر إلى البيانات المستقاة من الجهات المختصة، يتضح جليا عجز الميزان التجاري للجزائر عبر أغلب المراحل والسنين التي مر بها الإقتصاد الوطني، بينت أن سنة 2020 قدر العجز بحوالي 20 مليار دولار، كان لصادرات المحروقات الاغلبية مقارنة بالقطاعات الاخرى حيث فاقت نسبة صادراتها من إجمالي الصادرات 98.3٪ سنة 2012، و98.4٪ سنة 2013، و97.1٪ سنة 2014، و95.9٪ سنة 2015، و95.2٪ سنة 2016، و95.7٪ سنة 2017. لتصل سنة 2020 إلى مايقارب 96.22٪.[1]

وكتقييم دولي من طرف الهيئات العالمية احتلت الجزائر المرتبة 128 من حوالي 208 دولة بالنسبة لمؤشر انفتاح الإقتصاد على الإستثمار الخاص، حيث يعتبر الإقتصاد غير متنوع للغاية وتعتبر المبادرة الخاصة من أقل المبادرات تنافسية في العالم.

وبالنظر إلى المراحل التاريخية التي مر بها الإقتصاد الجزائري، وبإختلاف التوجهات السياسية التي رافقت كل مرحلة الا أن حجم الواردات والصادرات السلعية عامة وذات الطابع الغذائي خاصة والذي كان محل دراسات وأبحاث عديدة وذلك بالنظر إلى أهميته البالغة، بالإضافة إلى سعي الدولة منذ تأميمها للمحروقات

[1] قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي ، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

للبحث عن زيادة تمويل الخزينة العمومية بمصادر خارج إيرادات تصدير المحروقات، إن المتصفح للبيانات والمؤشرات المرتبطة بالواردات وحجمها وقيمتها من الدخل الوطني الإجمالي، يتضح له تركيبة المنظمات والشركات والمؤسسات التي تنشط داخل الوطن، بالإضافة إلى مدى مقدرتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد والجماعات حاولنا أن نسلط الضوء على أهم مرحلة من مراحل الإقتصاد الوطني ألا وهي مرحلة الفترة الممتدة من 2000–2020 والتي تزامن معها بعث العديد من السياسات والبرامج الهادفة لدعم الإقتصاد الوطني وتنشيط الحياة التجارية بتشجيع الإستثمارات في جميع المجالات .

تعتبر عملية الإستيراد عملية تصحيحية لواقع الحياة الإقتصادية والتجارية لأي دولة كانت، وتعتبر كفسحة في ايدي القائمين على السلطة والشأن العام يستعملونها في حدود تداركا لعجزهم في توفير الحاجيات بإختلاف أنواعها وأشكالها وأصنافها والتي تكون محل طلب داخلي فعال، يأتي الغذاء كأولوية بالنسبة لكافة الشعوب عبر العصور، الجزائر كغيرها من الدول سعت منذ الاستقلال إلى تغطية العجز الداخلي المسجل في العديد من المنتجات المطلوبة في الأسواق الداخلية، فمثلا بعد الاستقلال كانت الدولة الجزائرية عاجزة في توفير حاجيات أساسية لشعبها المنهك من ويلات الاستعمار المدمر، مما أدى بالساسة آنذاك إلى عمليات الإستيراد، والتي جاءت كمساعدات خارجية وهبات من الدول الحليفة والصديقة والشقيقة .

مع تحسن الوضع العام للدولة وتبنيها العديد من البرامج والسياسات التنموية قلصت عمليات الإستيراد بشكل واضح الا أن تبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي لكافة المنتجات أمر في غاية من الصعوبة لكل الدول وليس الجزائر فقط خصوصا مع تبعات العولمة والانفتاح الدولي.

يبين لنا المنحنى البياني رقم 21 والمتعلق قيمة واردات السلع خلال الفترة 2000–2020 تميزت بمرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى والممتدة تقريبا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 بالمنحى التصاعدي في قيمة السلع المستوردة حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 9171 مليون دولار يشكل منها مايقارب 28.16% مواد غذائية داعمة للسوق الوطنية التي تميزت حينها بنقص فادح بالنسبة لبعض المواد الغذائية، ليرتفع شيئا فشيئا قيمة الواردات لتصل إلى اعلى قيمة سنة 2014 بحوالي 58580 مليون دولار[1]، أي مضاعفة خمس مرات تقريبا لما كان عليه سنة 2000، تمثل نسبة المواد الغذائية منها حوالي20.10% من إجمالي قيمة واردات السلع، وهي نسبة جد معتبرة تميزت بإستيراد مكثف للمواد الغذائية أثر نوعا ما على الإنتاج المحلي وعلى المنتجين بشكل خاص، ليدخل سنة 2015 في إتباع سياسة تقشف

[1] قاعدة بيانات World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

حدت شيئا فشيئا من قيمة الواردات السلعية عامة وعلى المواد الغذائية خاصة لينفض حجم الواردات سنة 2020 الى ما قيمته 35122 مليون دولار، وذلك يرجع لسببين أساسيين أولهما تناقص إحتياطي الصرف بالعملة الصعبة والذي إستنزف بشكل كبير في العشرية السابقة اي 2000-2010، مما حتم السلطات حينها وجوب إعتماد سياسة ترشيد النفقات، والسبب ثاني راجع لمحاولة دعم المنتجين داخل الوطن، وبالتالي محاولة تدوير عجلة الإنتاج المحلي وحماية المنتجين الصغار من شبح الإستيراد العشوائي، والذي كان عائقا أمام تطور العديد من الشعب الإنتاجية والزراعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر قرار تقليل إستيراد منتوج التفاح والذي كان إستيراده في السابق له تأثير سلبي على الإنتاج الوطني وعلى الفلاحين والمزارعين الذين ينشطون في هذا المجال، القرار أدى فعليا إلى حدوث ثروة إنتاجية تتعلق بمنتوج التفاح، حيث تلقى الفلاحين دعم السلطات العمومية من خلال سياسة التجديد الريفي والزراعي، من خلال صناديق الدعم الفلاحي، والذي أدى إلى نشأة أقطاب لإنتاج هذه المادة، وتأتي جبال الأوراس عموما وجبال شليا وسهل ملاقو ببوحمامة خاصة في مقدمة منتجي منتوج التفاح بأنواعه المختلفة على المستوى الوطني، حيث يفوق 1.8 مليون قنطار سنة 2020، حسب تصريح مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية خنشلة، وهو إنتاج لايستهان به، لم يكن ليحدث لو لم يتم الحد من عملية الإستيراد التي أرهقت كاهل الفلاحين والمنتجين في السابق، بسبب عدم قدرتهم على منافسة المنتوج الأجنبي .

المنحنى البياني رقم 21 :نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي واردات السلع للفترة 2000-2020

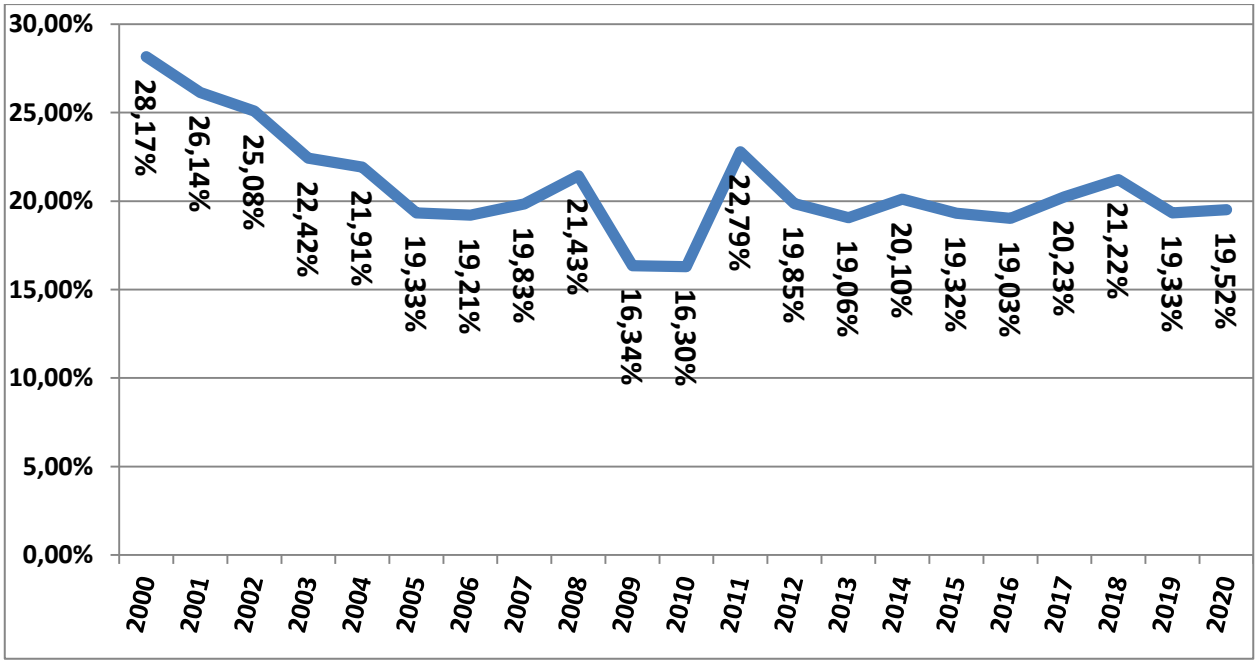

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data،
تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

تبين المعطيات المقدمة في هذا الشأن أنه سنة 2020، تقلصت قيمة الواردات السلعية إلى مايقارب 35.122 مليار دينار جزائري أي تقريبا لنصف قيمتها المسجلة سنة 2014، تمثل نسبة واردات المواد الغذائية منها حوالي18.85%، يجدر الذكر هنا أن مرحلة وباء كورونا الذي عصف بكل دول العالم كان له أيضا الدور في التقليل من قيمة الواردات الغذائية في هذه المرحلة، بإستثناء مادة القمح، والتي سارعت السلطات العمومية للضفر بإتفاقية جد مهمة مع روسيا لضمان توفير هذا المنتوج الإستراتيجي في الأسواق الوطنية وتغطية العجز الحاصل لها، عدا ذلك فإن فاتورة الإستيراد قلت قيمتها فيما يخص باقي المنتجات.

المنحنى البياني رقم 22: قيمة واردات السلع للفترة 2000-2020 **الوحدة مليون دولار**

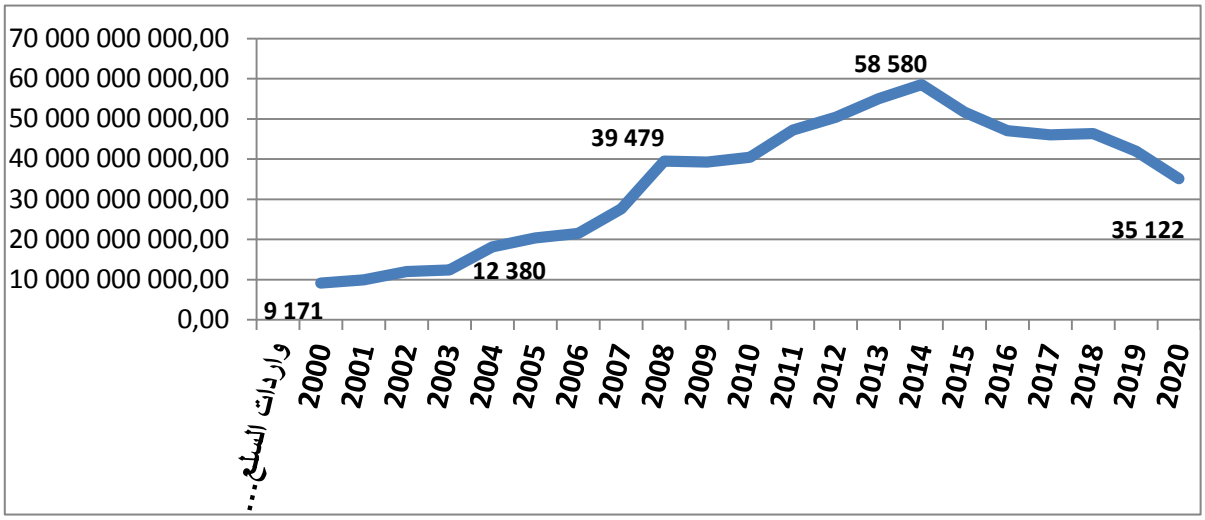

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data،

تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org

فيما يتعلق بقيمة الصادرات السلعية في الفترة مابين سنة 2000 وسنة 2020، فقد مرت بثلاث مراحل مرحلة أولى تتميز بتزايد قيمة الصادرات مابين 2000-2009، حيث قدرت قيمة الصادرات السلعية حوالي 22.031 مليون دولار سنة 2000، لترتفع إلى حوالي 79.298 مليون دولار سنة 2008، والتي تمثل نسبة المواد الغذائية منها حوالي 0.16%، ترجم هذا التزايد المحتشم طبعا إلى نشاط بعض الصناعات التحويلية التي لم تكن في السابق وذلك بسبب إطلاق العديد من الآليات الهادفة لتنمية الإنتاج الوطني وعلى رأسها إنشاء وكالات تشغيل الشباب على سبيل المثال، بالإضافة إلى مخططات التنمية الزراعية والريفية التي نفذت على أرض الواقع بداية من سنة 2000 . إلا أن قيمتها تنازلت بشكل ملحوظ ليصل الى ماقيمته 21617 مليون دولار، وهي قيمة مقاربة لقيمة صادرات السلع لسنة 2000، مما يؤكد هشاشة واضحة في مسألة التصنيع والتصدير بشكل عام.

المنحنى البياني رقم 23: قيمة صـــادرات السلـع للفترة 2000-2020 **الوحدة مليون دولار**

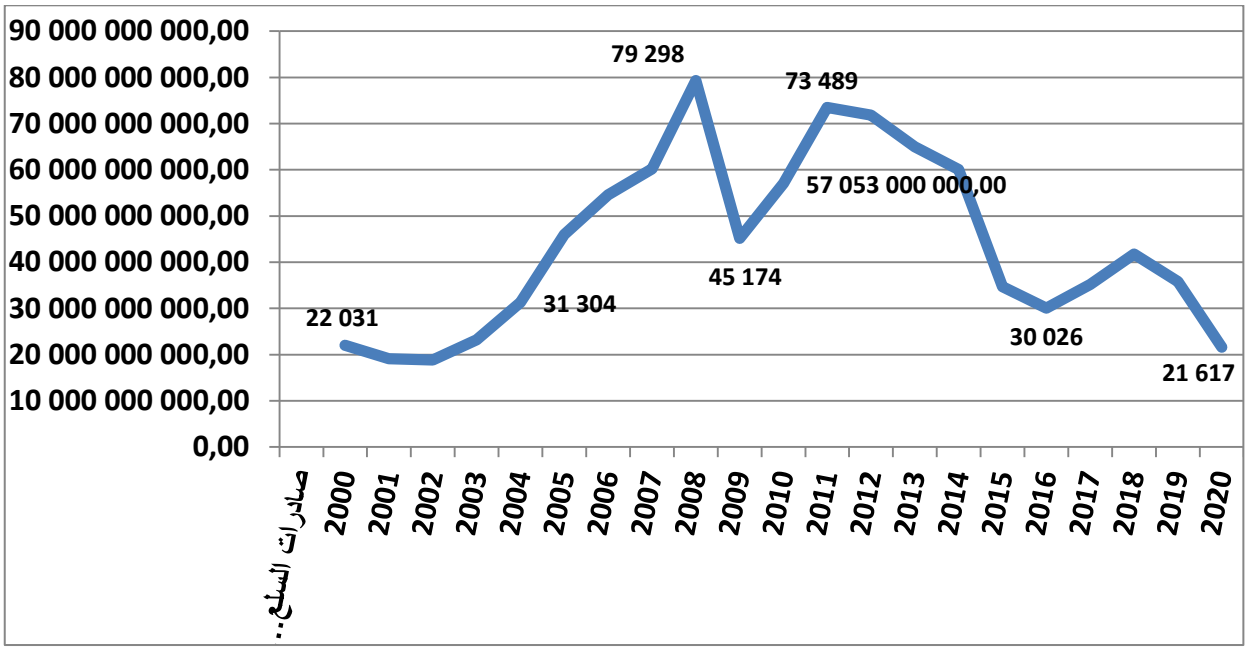

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data،

تم التصفح على الموقع الالكتروني: https://donnees.banquemondiale.org

المرحلة الثانية ميزت بالتناقص الذي لم يدم كثيرا وإستعادت قيمة الصادرات السلعية حيث تميزت بالتراجع سنة 2009 لتصل قيمة الصادرات السلعية حوالي 45.174 مليون دولار فقط أي تقريبا نصف السنة التي سبقت، والذي مثلت صادرات المواد الغذائية منها حوالي 0.25%، واصلت بعدها قيمة الصادرات السلعية في الإرتفاع لتصل سنة 2011 إلى مايقدر73.48مليون دولار لتعاود النزول بشكل مستمر لتصل قيمتها سنة 2020 إلى حوالي 21.617 مليون دولار بنسبة مواد غذائية منها تقدر بنسبة 1.23% فقط، يبين عدم قدرة المنتجات الوطنية منافسة المنتجات العالمية والإقليمية وهي علامة على تنوع ضعيف في النسيج الإقتصادي و / أو إنخفاض القدرة التنافسية للشركات الزراعية أو الصناعية الجزائرية، هذا مايبينه مؤشر حجم الصادرات الذي بين أن قيمته لسنة 2020 لم تتجاوز 98.11 والذي وصل إلى أعلى قيمته سنة 2008 بحوالي 359.93 [1]، وهي أعلى قيمة للمؤشر في العشريتين السابقتين كما هو يوضح المنحنى البياني التالي نسبة صادرات وواردات المواد الغذائية من إجمالي صادرات وواردات السلع للفترة 2000-2020 :

[1] قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:
https://donnees.banquemondiale.org بتاريخ 12-02-2023

المنحنـى البيـاني رقم 24: نسبة صادرات وواردات المواد الغذائية من إجمالي صادرات وواردات السلع للفترة 2000-2020

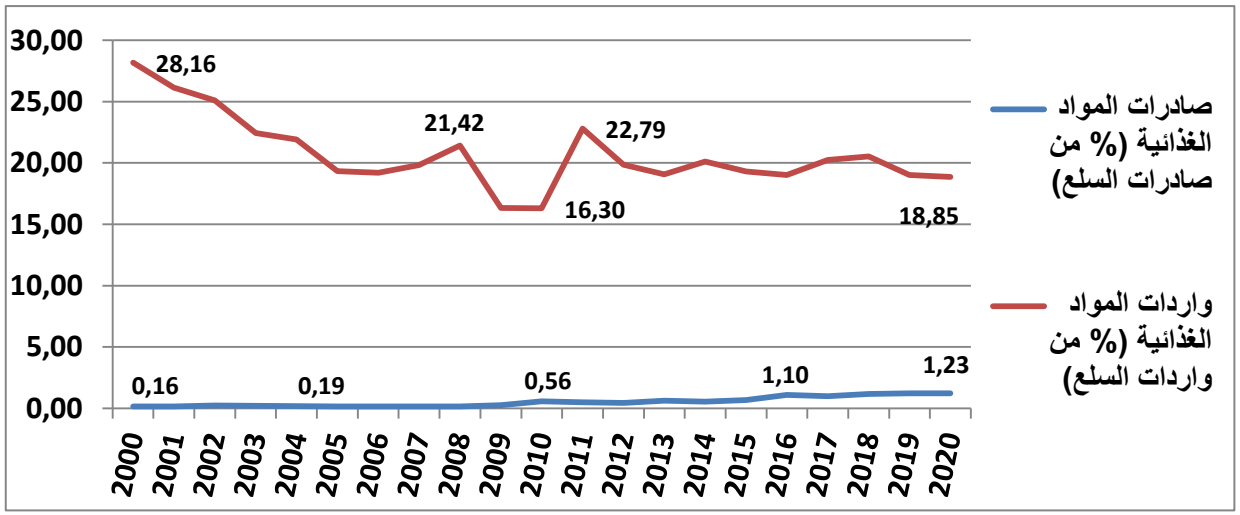

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على:https://donnees.banquemondiale.org تم التصفح بتاريخ 12-05-2023

المبحث الثالث: تقييم آثار تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي على حالة الأمن الغذائي في الجزائر

I -نظـرة موجـزة على حالة ووضع السياسـة الغذائيـة في الجزائـر:

إن ضمان غذاء كاف في متناول جميع السكان كان أحد الأهداف الثابتة للسلطات العمومية منذ الاستقلال، فكان خيار فرضه في البداية حجم الفقر الذي أثر على جميع الناس تقريبا عند الإستقلال وبالمعنى السياسي الذي إتخذه الكفاح ضد هذا الفقر.

في وقت لاحق، كان تحسين رفاهية المواطنين للغاية سرعان ما ينظر إليه على أنه وسيلة لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية، وهكذا أصبح وصول الجميع إلى الغذاء، أحد العناصر المكونة للعقد الإجتماعي الذي إقترحته السلطة السياسية للشعب.[1]

لذلك إعتمدت الجزائر منذ وقت مبكر سياسة غذائية لتكريس الحق في الغذاء وذلك قبل مناداة حتى المنظمات الدولية بذلك، على وجه الخصوص فمنظمة الأمم المتحدة قد أدرجت هذا الحق في المادة 11 من معاهدات القانون الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المعتمد في عام 1966 ودخل حيز التنفيذ في عام 1976 .

ان الإعتماد القوي على الأسواق العالمية يضع الجزائر في مكانة محفوفة بالمخاطر في هذه الأوقات التي

[1] Ali Daoudi - Amel Bouzid - La Sécurité Alimentaire de L'algérie a L'épreuve de la Pandémie de la Covid-19 - Cread -Vol. 36 - n° 03 - 18/07/2020, pp15, 16

يسودها قدر كبير من عدم اليقين بشأن أداء هذه الأسواق تتأثر بسبب أي قضايا عالمية.

تتمثل مخاطر القدرة على توفير الكميات الكافية من الغذاء في الجزائر إلى سببين رئيسسن هما:

(1) مخاطر متعلقة بإنخفاض توافر الغذاء على المستوى العالمي

(2) المخاطر المتعلقة بالاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

فالنوع الأول من المخاطر يتعلق بمستويات الإنتاج في العالم، ولا سيما بين البلدان المصدرة الرئيسية والمستوردين. تتوقف هذه المخاطر على حجم العرض وحجم الطلب على المستويات العالمية.

أما النوع الثاني من المخاطر فتتعلق بالاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وذلك بإمتلاك بعض الدول العظمى من التحكم في الأسواق العالمية. وقد أدى التحضر المتزايد والسريع إلى تكون كبير للمراكز الحضرية التي يعيش فيها أكثر من 70٪ من سكان البلاد وبالتالي الطلب الكبيرعلى الغذاء.[1]

إن تقييم حالة ووضعية الأمن الغذائي المستدام وفق أسسه ومبادئه وعناصره، يتوجب علينا التحقق من مدى اتاحة وتوافر الغذاء للجميع وبشكل مستدام، أي تواجده دائما وفي كل الأوقات وإستقرار عرضه الذي من المفروض أن يعطي الطلب عليه في حالة تحقق الأمن الغذائي المنشود.

يختلف التقييم من بلد لآخر، وذلك بإختلاف الانظمة الغذائية بها، والتي يرجع مدى إختلافها إلى عدة جوانب منها التقاليد والأعراف الغذائية السائدة في البلاد، و تكون متوارثة من جيل لآخر والتي تكون جزءا هاما من الموروث المادي واللامادي لأي بلد، بالإضافة إلى الجانب الديني والعقائدي السائد، دون أن ننسى تأثر المنتجات النباتية والحيوانية وإختلافها وفقا للبيئة السائدة والمناخ والجغرافيا لكل بلد وإقليم.

ويتميز النظام الغذائي في الجزائر بثراءه وتنوعه نظرا للتنوع الثقافي والبيئي والجغرافي الذي تتميز به كل أقاليم البلاد، إلا أنها في مجملها تعتمد على منتجات نباتية وحيوانية مشتركة في العموم، ففي الجانب النباتي يأتي في المقام الأول منتج الحبوب بمشتقاته دون منازع والذي يعتبر المادة الأساسية في المائدة الجزائرية بإختلاف أصنافه وأشكال وطرق إستهلاكه، حيث يعتبر المادة الأولية لإنتاج الخبز بالإضافة إلى كل العجائن والحلويات، وبالتالي فان عملية تقييم مدى توافره وإستقرار معروضاته في الأسواق الجزائرية يعتبر في غاية من الأهمية، تأتي في المقام الثاني الخضروات والفواكه بشتى أنواعها والتي تأخذ حيزا مهما في إستهلاك الفرد الجزائري، أما في الجانب الحيواني فإن تركيز المستهلك الجزائري سيكون مشتتا ومتنوعا نوعا ما وذلك حسب قدراته المادية، بين اللحوم الحمراء بأنواعها واللحوم البيضاء بالإضافة إلى المنتجات الصيدية والبحرية بالنظر إلى السواحل الممتدة على أكثر من 1200 كيلومتر.

[1] Ali DAOUDI - Amel BOUZID ,op ;cit ,p17.

II- حجـم الإنفـاق الحكومـي والأســري على الإستهلاك الغذائـــي:

لمعرفة الحالة التغذوية للأسر والأفراد، يمكنا الإطلاع على حجم الإنفاق النهائي الموجه للإستهلاك بشكل عام والذي تنطوي به بطبيعة الحال حصة مهمة موجهة للاطعام والتغذية بالإضافة إلى عمل الأفراد على توفير كافة متطلبات العيش الكريم من انفاق موجه للصحة والتعليم والمسكن اللائق بالإضافة إلى تحسين نظام العيش بشكل عام، والذي تعتبر في مجملها من ركائز الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الحديث، البيانات المطروحة أمامنا تبين مدى تطور قيم الانفاق الموجهة للإستهلاك الفردي في الجزائر للفترة الممتدة بين 1990 إلى غاية 2020، إرتأينا توسيع المجال الزمني للدراسة لتكون المعطيات أكثر دلالة وأكثر عمقا، نلاحظ أن حجم الانفاق الإجمالي الموجه للإستهلاك سنة 1990 كان حوالي 35266.35 مليون دولار ليتقلص نوعاما أثناء العشرية 1990-2000، هذه المرحلة التي كان لها خصوصيتها السياسية والأمنية والإقتصادية، لتتعافى تدريجيا مع بداية العشرية 2000-2010، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 22776.94مليون دولار ، ومع تحسن الوضع المالي للبلاد، الراجع الى إرتفاع أسعار المحروقات بالأخص في الأسواق العالمية، أدى إلى بعث العديد من البرامج والسياسات الطموحة والتي كانت في مجملها القضاء على المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي عانى منها الجميع في السابق، منطقيا أدى ذلك إلى زيادة حجم انفاق الأسر بشكل عام بغية تحسين أسلوب معيشتهم والذي كان نتيجة لزيادة الدخل الأسري والذي كان ثمرة تحسن واضح في موضوع الشغل والعمالة، تبين البيانات انه في سنة 2008 قفزت قيمة الانفاق النهائي للأسر إلى تقريبا ضعف قيمتها في سنة 2000 وذلك بقيمة تقدر بحوالي 51612.59 مليون دولار، لتصل سنة 2014 إلى ذروتها بقيمة مقدرة بحوالي 77746.36 مليون دولار، تبع هذه المرحلة تغير حكومي في منهج الانفاق، بمحاولة ترشيد النفقات العمومية أو مايميه العامة بالتقشف للسنوات 2014-2019، لحق ذلك وباء كورونا سنة 2020 ، والذي أثر كثيرا على مؤشر حجم انفاق الأسر الموجه للإستهلاك بالنظر إلى المعطيات والحالة الصعبة التي رافقت ذلك ليصل الى قيمة 69880.29 مليون دولار.

والمتمعن لحجم الانفاق النهائي للإستهلاك العام للحكومة ستتجلى له معرفة التطور الحاصل في هذا المجال والذي كان نتيجة سن العديد من السياسات والبرامج التنموية بالإضافة إلى انشاء العديد من الهيئات والمنظمات والمؤسسات التابعة للدولة والتي سهرت على تحسين الجو العام للحياة الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والجماعات، بالإضافة إلى حجم الدعم الموجه لتحقيق ذلك، والتي كانت في صلب موضوع التنمية المستدامة ، كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الرسم البياني رقم 25: قيمة النفقات النهائية لإستهلاك المعيشي للأسـر 1990-2020 الوحدة مليون دولار

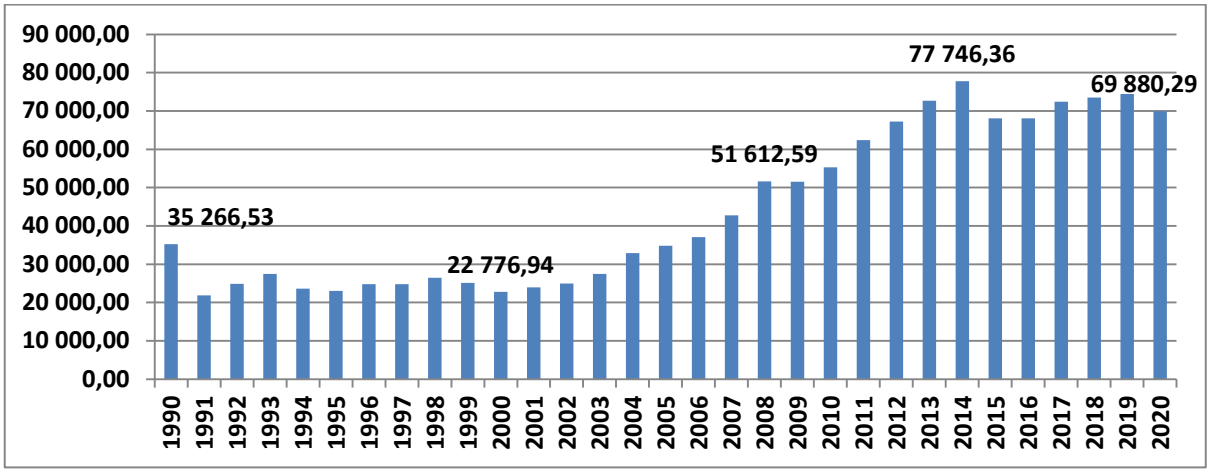

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، على الموقع الالكتروني: https://donnees.banquemondiale.org تم التصفح بتاريخ 30-04-2023

قدر حجم الانفاق النهائي للإستهلاك العام للحكومة سنة 1990 حوالي 13013.22 مليون دولار، ليرتفع نوعا ما سنة 2000 إلى حوالي18828.95 مليون دولار، إلا أن بداية من سنة 2000 زاد حجم الإنفاق النهائي للإستهلاك العام للحكومة بشكل كبير ففي سنة 2010 قدر بحوالي 30188.50 مليون دولار، ليقفز إلى ماقيمته38730.85 مليون دولار سنة 2020، مظهرا أهمية تحسين الوضعية العامة للأفراد والجماعات والتي تعتبر من أولويات القائمين على الشأن العام حينها. واذا قارنا حجم الانفاق العام للإستهلاك الحكومي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي سنتأكد مما سبق حيث تبين نسبة 13.58% سنة 2010 لترتفع إلى حوالي20.11% سنة 2020 من إجمالي الناتج الوطني.

الرسم البياني رقم 26 :نسبة النفقات النهائية للإستهلاك العام للحكومة من إجمالي الناتج الوطني.

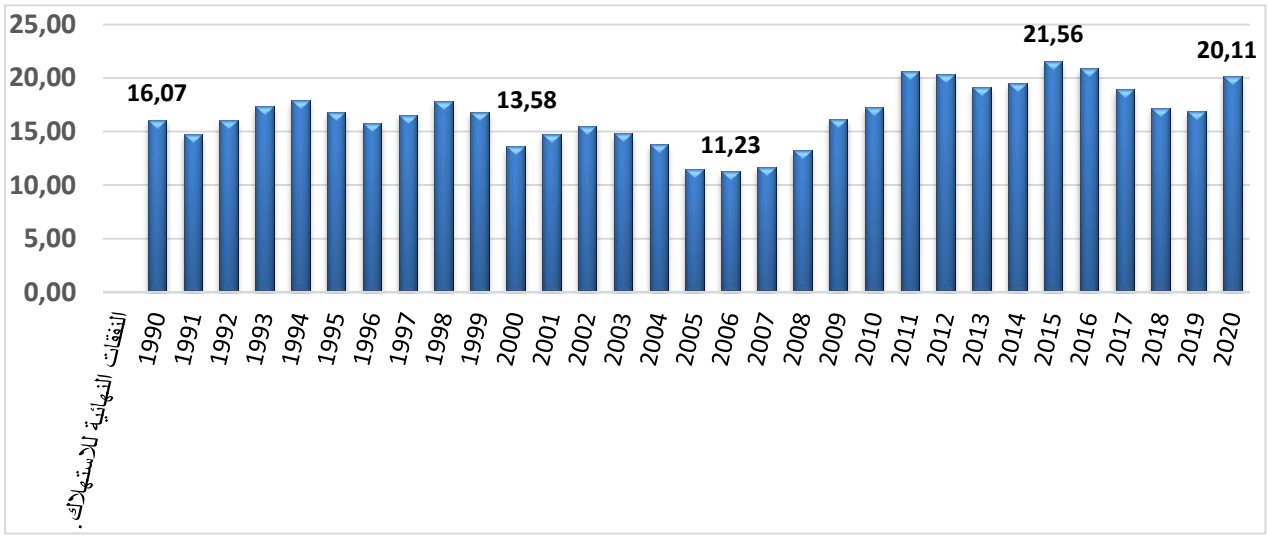

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني: https://donnees.banquemondiale.org تم التصفح بتاريخ 22-05-2023

II-1 نسبــة التضخم في أسعــار الإستهلاك:

لا يمكننا أن نتحدث على حجم الإنفاق الموجه للإستهلاك بشكل عام للأفراد والأسر والحكومات، دون التطرق إلى مستويات التضخم أو الزيادة في قيمة الأسعار التي يدفعها المستهلك، والتي ستقلل بطبيعة الحال على فحوى الإستهلاك الحقيقي، تظهر البيانات المقدمة من طرف الهيئات الدولية والوطنية المختصة بأن مستويات التضخم للأسعار التي يدفعها المستهلك كانت تقدر سنة 1990 بحوالي16.65% ويرجع ذلك إلى الحالة الصعبة التي مرت بها الجزائر ونذكر أبرزها المديونية التي كانت تتخبط فيها بالإضافة إلى الوضع الأمني ومارافقه من إنهيار لمستويات الدخل الوطني بسبب إنخفاض أسعار المحروقات وآثاره على الإقتصاد الوطني بشكل عام، ومع بداية التعافي سنة 2000 تحديد تقلصت نسبة معدل التضخم نسبيا لتقدر بحوالي 0.34%، لتبقى تتراوح تقريبا نفس القيم فيما بعد وصولا لسنة 2020 والتي حددت قيمة الزيادة في الأسعار التي يدفعها المستهلك جراء التضخم إلى نسبة 2.42%،

إن نسبة التضخم في الأسعار التي يدفعها المستهلك والتي غالبا تتاثر بعوامل سوقية تحددها مؤشرات التجارة الداخلية والخارجية ، إلا انه في الجزائر يغلب عليها طابع التجارة الخارجية كثيرا وذلك بسبب تفاوت في حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات الضئيل، يبين المنحنى البياني التالي نسب التضخم في الأسعار للفترة الممتدة بين 1990-2020

المنحنى البياني رقم27: نسبة التضخم في الأسعار التي يدفعها المستهلك.

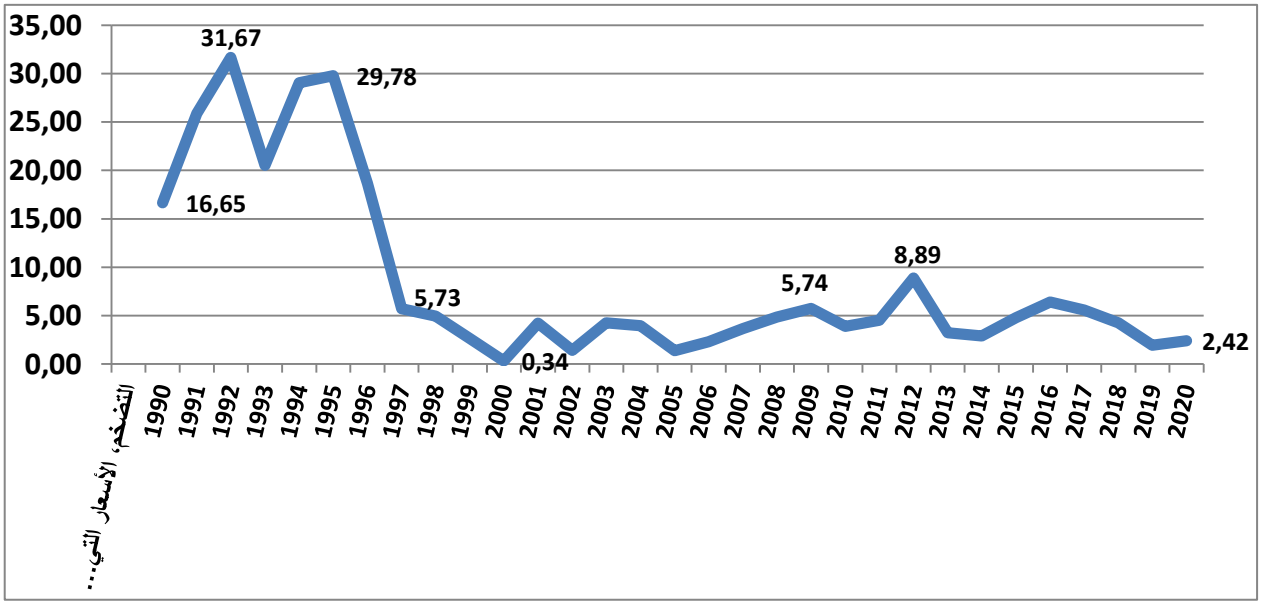

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org تم التصفح بتاريخ 11-05-2023

III– مساهمـة الإنتاج الوطني لأهم مكونات النظام الغذائي للأسـر في الجزائـر:

III–1 الحبـوب ومشتقاتـها:

تحتل شعبة الحبوب في الجزائر مكانة إستراتيجية في النظام الغذائي وفي الإقتصاد الوطني بشكل عام، حيث كانت في مجال إهتمام السلطات العمومية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من خلال استهدافها واستفادتها من عديد البرامج والسياسات التي سعت من خلالها إلى تحقيق أمن غذائي شامل لهذه المادة الحيوية والتي تمثل أهم مكونات الغذاء بالنسبة للعائلات الجزائرية.

ففي بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت الجزائر ملزمة أكثر من أي وقت مضى لمواجهة تحديات كبيرة تتعلق بمكونين ومحددين أساسيين لإنتاج الحبوب في البلاد، وهما النمو السكاني المتزايد بشكل كبير والذي أحدث خللا في مختلف التوازنات الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية للبلاد وأحدثت ضغطا كبيراعلى الموارد الفلاحية المتاحة. مما أثر سلبا على الميزان التجاري الزراعي للبلاد وتظهر الأرقام الرسمية أن الجزائر تدفع ما يقدر بنحو 2.8 مليار دولار سنويا لجلب نحو 9 ملايين طن من القمح. في حين يبلغ متوسط الإنتاج المحلي من القمح في الجزائر 3.1 مليون طن فقط.

وتستورد الجزائر نحو 7.7 إلى 9 ملايين طن من القمح سنويا، بالإضافة إلى التغير المناخي الرهيب، ومارافقه من نقص وشح كميات الأمطار بالإضافة إلى غزو آفة التصحر للمناطق والأراضي الصالحة للزراعة بشكل مقلق ومخيف، مما عقد مهمة القائمين على الشأن العام في هذا المجال بالتحديد، علما أن إنتاج الحبوب يمثل عصب الإقتصاد الزراعي ومكونه الأساسي.

تبين لنا البيانات المستقاة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تذبذب وتباين إنتاج الحبوب من سنة لأخرى، يوحي بعد إستمرارية الآثار التنموية للسلطات العمومية في هذا الشأن، ويؤكد تأثير العوامل المناخية والبيئية عليها بشكل كبير، خاصة وبالنظر إلى أن أغلب المساحات الزراعية التي تزرع بالحبوب ينتظر زارعيها لكميات الأمطار بشكل كبير في عملية سقيها، بالنظر إلى قلة موارد السقي لأغلب المناطق الزراعية للوطن.

تبقى المعطيات المبينة لكمية الإنتاج الوطني الإجمالي للحبوب، كوسيلة في يد الأكاديميين والمختصين في المجال الإقتصادي الزراعي لإيجاد حلول علمية تتوافق مع خصوصيا البيئة الزراعية في الجزائر.

إن تطور الإنتاج الوطني للحبوب في الفترة 2000–2020، شهد العديد من التباين بين السنوات، إلا أنه وبشكل عام نلحظ إرتفاع محسوسا في هذه العشرية مقارنة بسابقاتها، والتي كانت عشرية فلاحية بامتياز نظرا لكميات الدعم الكبير الموجه للقطاع الفلاحي بشكل عام من طرف السلطات العمومية .والذي تميز بعودة نسبية لسكان المناطق الريفية وانتهاجهم للنشاط الزراعي، مع العلم أن إنتاج الحبوب ياخذ الحيز الأكبر فيما

يخص ذلك، حيث زادت قيمة الحبوب بأنواعها التي يتم قبولها من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC، بشكل ملحوظ ابتداءا من سنة 2010 حيث وصل سعر قنطار القمح الصلب إلى 6000 دينار جزائري، أما اللين قدر ب 5000 دينار جزائري، وقنطار الشعير بقيمة 4500 دينار جزائري، سعيا منها لتحفيز المزارعين على الإنتاج.

الجدول رقم 19: سعر قبول الديوان الجزائري المهني للحبوب منتوج الحبوب بأنواعه من المزارع

الوحدة دينار جزائري/ للقنطار الواحد

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين
1990	500	410
2000	1900	1700
2005	2000	1800
2020-2008	4500	3500
ابتداءا من 2022	6000	5000

المصدر: **الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC**

قدر الإنتاج الإجمالي للحبوب سنة 2000 بحوالي 9342190 قنطار، بإنتاج متواضع جدا مقارنة بالموارد الطبيعية والبشرية التي تزغر بها البلاد، الا أن الظرف الذي مر بالبلاد في العشرية 1990-2000، أثر سلبيا على الحياة الريفية عامة، والزراعية بشكل خاص، تحسن الإنتاج بسبب تعافي أسواق المحروقات والغاز مما جعل عمليات انتهاج برامج تنموية وسياسات إقتصادية وإجتماعية ممكنة التنفيذ، فقدر الإنتاج سنة 2010 بحوالي 40016470 قنطار أي بزيادة بثلاثة اضعاف مقارنة بإنتاج الحبوب لسنة 2000، ومع انتهاج سياسة التجديد الريفي والزراعي وتنفيذ حوالي 12000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، تحسن الوضع نسبيا ليصل إلى ذروة الإنتاج سنة 2018 بما يقدر بحوالي 60659430 قنطار، ليعيد تسجيل سنتي 2019-2020 إنخفاضا ملحوظا بإنتاج قدر على التوالي 56332856، 43933300 قنطار، علما أن إنتاجية المحصول في الهكتار تنازلت بشكل كبير فبينما حقق سنة 2018 إنتاجية قدرها 19.5 قنطار في الهكتار، والتي لا تتناسب مع الإمكانيات المكتسبة ولا مع الإنتاجية الواجب تحققها، لتنازل سنة 2020 إلى اقل من 14.3 قنطار في الهكتار.

الا أن التحسن النسبي في الإنتاج يبقى واضحا فالبيانات المتعلقة بمتوسط الإنتاج من الحبوب بأنواعها حققت مايقارب 45968439.6 قنطار في الفترة 2010-2020، مقارنة بسابقتها الممتدة بين 2000-2010 والذي كانت تقدر بحوالي 31775012.2 قنطار أي بمتوسط زيادة تصل إلى 1400000 قنطار، بشكل متفاوت طبعا بين السنوات، وبزيادة تصل اى حوالي 2100000 قنطار مقارنة بمتوسط إنتاج الفترة 1990-2000.

الجدول رقم 20: تطـور متوسط إنتاج الحبوب 1990-2020 **الوحدة قنطار**

الفترة	2000-1990	2010-2000	2020-2010
متوسط إنتاج الحبوب	24133027	31775012.2	45968439.6

المصدر: من اعداد الباحث إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل 7 الزراعة، الجزائر العاصمة ،2021، ص ص 173-192

يتضح التحسن الإجمالي لإنتاج الحبوب بأنواعه خلال الفترة 2010-2020 والذي كان نتيجة عمل وإجتهاد للعديد من الأطراف الداخلة والمهتمة بموضوع الأمن الغذائي المستدام المنشود في الجزائر من مزارعين وتقنيين وإداريين وسلطات عمومية بكل قطاعاتها ومستوياتها،إلا أن الظروف الصعبة المحيطة بهم على أرض الواقع والتي تتعدد جوانبها ومصادرها وأطرافها تحول عن تحقيق ذلك، إلا أن الاريحية المالية التي تنعم بها الجزائر تجعلها قادرة على ضمان توفير ذلك وبكل الطرق المتاحة.

المنحنى البياني رقم 28: كمية الإنتاج الإجمـالي للحبوب للفترة 2000-2020 **الوحدة الف قنطار**

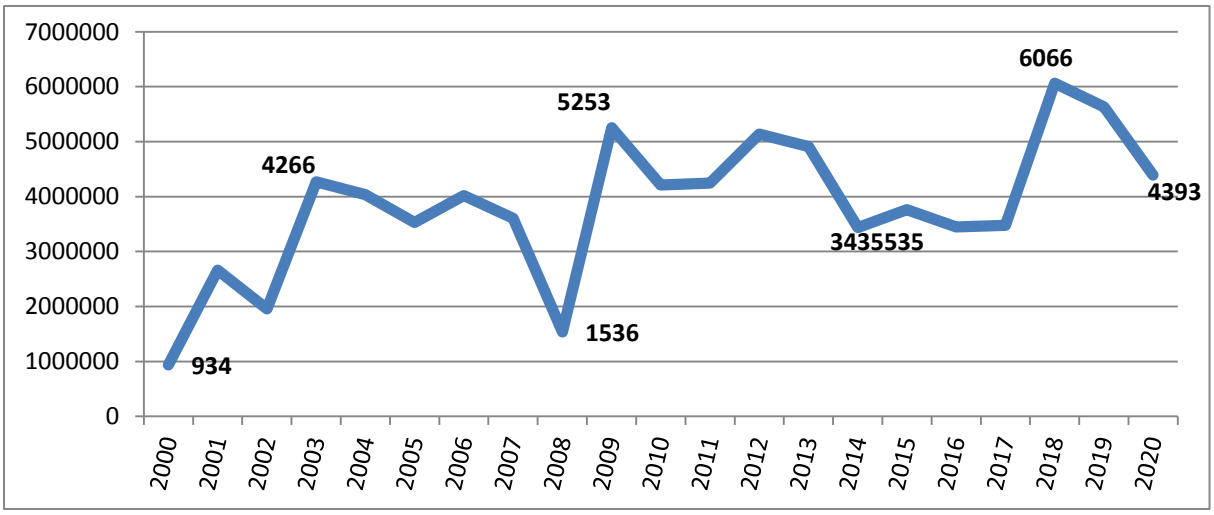

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria

الجدول رقم 21 :كمية إنتاج الحبوب للفترة 2010-2020 **الوحدة قنطار**

الإنتاج/ السنة	2000	2010	2015	2020
الحبوب	9342190	40016470	37609485	43933300
قمح صلب	4863340	18089739	20199390	28525452
قمح لين	2740270	7962041	6367916	4254521
الشعير	1632870	13080348	10305564	11252145

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل 7 الزراعة،2021، ص ص173-192

III-2 الخضـروات بأنواعها:

فيما يتعلق بالخضروات بشكل عام وبكل أنواعها المطلوبة بالنسبة للأسر الجزائرية، فقد تضاعف الإنتاج الوطني لضعفين سنة 2020 مقارنة بإنتاج سنة 2010 حيث قدر بحوالي 3636000 طن، في حين بلغ سنة 2020 لما يقارب 6528000 طن، مبينا حجم الإستثمارات العمومية والخاصة التي ركزت على توفيرها والاكتفاء بها في الأسواق المحلية، حيث ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44٪ خلال الفترة 2010-2020 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009.

كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68٪ و35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2020 و2002-2009. وزاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2020، حيث بلغ 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009.

اما بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143٪ و 102٪ على التوالي.[1]

الجدول رقم 22 :تطـور متوسط إنتاج الخضروات 1990-2020 **الوحدة: قنطار**

الفترة	2000-1990	2010-2000	2020-2010
الخضر	29756697	51636035	120805992.8

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل 7 الزراعة،2021،ص ص 173-192

وتدعمت بكميات نسبيا تعتبر ضئيلة بواسطة عمليا الإستيراد والتي قدرت في اقصاها وذلك سنة 2016 بحوالي 76000 طن، وقد زادت بشكل ملحوظ كمية توافرها سنة 2020 مقارنة بالمعطيات المسجلة سنة 2010 بحيث حققت مادة البطاطا أكبر إنتاجية مقارنة بالخضر الاخرى، وقدر سنة 2010 بكمية الخضروات سنويا للفرد الواحد بحوالي 95 كيلوغرام، لتصل كميتها سنة 2020 لحوالي 149.52 كيلوغرام للفرد سنويا، وهي مؤشر دال على التحكم في إنتاج شعبة الخضروات، وبالتالي فهي لا تشكل خطرا أو تهديدا على الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، ويبين الجدول الموالي تطور متوسط إنتاج الخضروات.

الجدول رقم 23: كمية إنتاج الخضروات للفترة 2010-2020 **الوحدة ألف طن**

السنة	2000	2010	2015	2020
كمية إنتاج الخضراوات	2912	3636	5215	6528
كمية إستيراد الف طن	12	44	72	41
كمية توافر كغ/فرد/سنة	78.32	95.6	116.19	149.52

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة

[1] من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

III-2-1 منتوج البطـاطا:

مادة البطاطا تعتبر من أهم الخضروات المطلوبة في الأسواق الجزائرية يمكننا القول أن الإنتاج الإجمالي لها قد تحسن كثيرا في العشرية الأخيرة والراجع بالأساس إلى حجم الإستثمارات المطروحة من القطاعين العام والخاص على حد سواء، حيث تراوحت كمية الإنتاج مابين 3300000 طن سنة 2010 لترتفع بشكل واضح لتصل سنة 2020 إلى حوالي 5921000 طن، والتي حققت اكتفاءا ذاتيا أدى إلى تصديرها إلى الأسواق الخارجية كاوروبا وكندا، حيث قدرت كمية الصادرات مثلا سنة 2012 بحوالي 162000 طن، وتراوحت كمية توافرها بالنسبة للفرد في حدود 70كغ سنويا وهي كمية مقبولة جدا بشكل عام، أما فيما يخص السعرات الحرارية فتراوحت هي أيضا في حدود 130 سعيرة حرارية للفرد في اليوم.

وكتحليل يتعلق بمنتوج البطاطا، يمكننا القول بان توافره ودرجة الوصول إليه وإستخدامه بالإضافة إلى إستدامة إنتاجه عبر الزمن، كلها تعتبر بدرجة مقبولة جدا، فالتوافر تبين المعطيات الإنتاجية ذلك، اما فيما يتعلق بالقدرة على الوصول فأسعاره تعتبر في المتناول بحيث لا تتعدى 50 دينار جزائري للكيلوغرام، تتوقف إستدامة المنتوج إلى إعتبارات منها التسهيلات الواجب تقديمها للفلاحين المنتجين للمادة، من اسمدة ومن توصيل بالكهرباء بالإضافة إلى وجوب تدخل الهيئات العمومية في إمتصاص المنتوج الزائد اوقات الوفرة مع إعتماد التخزين على اوسع نطاق والذي سيكون حلا في اوقات الأزمة فيما يتعلق بنقص المنتوج في الأسواق

الجدول رقم24: كمية إنتاج مادة البطاطا للفترة 2010-2020 **الوحدة الف طن**

السنـــــة	2000	2010	2015	2020
كمية إنتاج البطاطا	2745	3300	4540	5921
كمية تصدير البطاطا	45	121	162	81
كمية توافر كغ/الفرد/السنة	40.25	66.27	67.16	70.22

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

III-3 الفواكـــه:

يتضح لنا من البيانات الخاصة بالإنتاج الإجمالي لشعبة الفواكه بأنواعها زيادة واضحة وجلية، مابين سنتي 2010-2020 والتي كانت محل تنفيذ عدة برامج تنموية إستهدفت زيادة حجم الإستثمارات في غرس الأشجار المثمرة حيث زاد عددها حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لما يفوق ما كانت عليه قبل 2010 وتركزت الإستثمارات في المناطق الساحلية بخصوص الحمضيات، اما فيما يتعلق بشعبة التفاح فتركزت في

غرب البلاد وبشكل أكبر في جبال الأوراس التي اصبحت قطبا في إنتاجه، والذي استدعى من السلطات العمومية حماية مستثمريه باتخاذ سنة 2014 قرار وقف استيراده نهائيا وذلك لتعزيز الإنتاج الوطني، وبشكل عام فقد ارتفع الإنتاج الوطني من الفواكه سنة 2020 بنسبة تقدر حوالي 33% مقارنة بإنتاج سنة 2010، حيث كان يقدر بحوالي 848000 طن ليرتفع سنة 2020 محققا إنتاجا إجماليا يقارب 1185000 طن موجه إجمالا للسوق الوطنية وللمستهلك المحلي، وقدرت المساحة الإجمالية المغروسة بالأشجار المثمرة سنة 2010 بحوالي 396.480 هكتار، بنسب مقسمة 39٪ منها أشجار الزيتون، و30٪ للأشجار المثمرة، و23٪ للنخيل و8٪ للحمضيات، لترتفع خلال الفترة 2010-2020 بوضوح لتصبح مساحتها تقدر بحوالي 582285 هكتار أي بنسبة 47٪ زيادة مقارنة بسنة 2010 حيث تكونت من أشجار الزيتون بنسبة 58٪، والأشجار المثمرة كالتفاح والاجاص والتين بنسبة 56٪، و41٪ للحمضيات، 20٪ للنخيل. مع تضاعف في كمية الإنتاج الإجمالي للفواكه بشتى أنواعها.[1]

إلا أن مجال الاستيراد في بعض الأصناف الغير موجودة في الجزائر وفي مقدمتها الفواكه الاستوائية كالموز كانت محل عمليات استيراد بكميات مختلفة من سنة لاخرى وفقا للطلب المحلي وحققت اعلاها سنة 2014 بحوالي 71000 طن .اما فيما يخص نصيب الفرد من الفواكه سنويا فكان بمعدل يتراوح بين 22 و 25 كيلوغرام للفرد سنويا والذي يبين انه بالرغم من الإستثمارات والجهود المبذولة الا أن المحقق يبقى بعيدا عن معدلات الإستهلاك العالمي الذي يصل إلى 100 كيلوغرام سنويا أي مايقارب 250 غرام يوميا في حين بالنسبة للجزائر فلا يتعدى معدل 70 غرام للفرد يوميا، يجعل الفئات الهشة ومحدودة الدخل لاتستهلك الفواكه إطلاقا.

الجـدول رقم 25: كمية إنتاج الفواكه للفترة 2010-2020 **الوحدة الف طن**

السنة	2000	2010	2015	2020
كمية إنتاج الفواكه	519	848	1064	1185
كمية استيراد الفواكه	11	29	55	22
كمية توافر الفواكه كغ/فرد/سنة	12.30	22.24	23.60	24.88

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

[1] مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

III-3-1 التمـــــور:

تزخر الصحراء الجزائرية بواحات وبساتين خلابة من النخيل، تتربع على مساحات شاسعة عبر إقليم الصحراء تقدر بحوالي 167،279 هكتار، وتتميز تمورها بجودة عالية بكل أصنافها وتأتي في مقدمتها صنف دقلة نور بنسبة 53٪ [1]، العلامة المسجلة والمعروفة عالميا، وتحقق الجزائر اكتفاء جد مقبول فيما يتعلق بالتمور بأصنافها، وقد ارتفع إنتاجها بشكل جد إيجابي حيث تضاعف هو أيضا سنة 2020 مقارنة بإنتاج سنة 2010، حيث بلغ سنة 2010 حوالي 645000 طن ليرتفع سنة 2020 إلى ما يقدر بحوالي 1299000 طن يتصدرها صنف دقلة نور بنسبة 53٪، وبمقدار توافر للفرد سنويا بحوالي 24.55 كيلوغرام، فعليا كل فآت المجتمع الجزائري تستمع بإستهلاك التمور بأصنافها، إلا أن الإستغلال الأمثل لهذه الميزة التنافسية التي منحننا الله اياها من بيئة وطبيعة تساعد على إنتاج التمور، لم تستغل بشكل لازم ولم تدعم الإقتصاد الوطني بالشكل المطلوب، فنجد عمليات التصدير جد بسيطة وبكميات ضئيلة بالرغم من النوعية الرفيعة والغير موجودة في العالم، إلا أن شعبة التمور لم تأخذ حقها من الإهتمام والتطوير والإستغلال الأمثل للأسف وبقيت تسير بطريقة عشوائية وتقليدية للغاية.

الجدول رقم26: كمية إنتاج التمور للفترة 2010-2020 **الوحدة الف طن**

السنة	2000	2010	2015	2020
كمية إنتاج التمور	411	645	990	1299
كمية توافر التمور كغ/فرد/سنة	11.59	15.96	21.90	24.55

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

III-4 الإنتـاج الحيوانـــي :

يتحدد الإنتاج الحيواني بشكل أساسي في اللحوم الحمراء من أبقار وخرفان وماعز، يليها اللحوم البيضاء والمتمثلة في الدجاج ، ويتمثل المنتوج الثالث في الحليب ومشتقاته.

III-4-1 اللحـوم الحمـراء :

قدرت القيمة الإنتاجية للحوم الحمراء في الجزائر بحوالي 483 مليار دج خلال سنة 2020، ما يمثل 17% من الإنتاج الفلاحي، وقدرت متوسط نصيب الفرد من كمية اللحوم الحمراء وحجم توافره بحوالي

[1] مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

12.39 كيلوغرام سنويا ما بين لحم الخروف ولحم الابقار بين سنتي 2010-2020 حيث تمثلت أعلى كمية سنة 2016 والتي قدرت بحوالي 13.05 كيلوغرام للفرد من اللحوم الحمراء .

ويقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو4،7 مليون قنطارخلال فترة 2010-2020، بزيادة قدرها 55٪ مقارنة بالعقد السابق والذي قدر بحوالي 3 ملايين قنطار، وبحسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بخصوص تطور رؤوس الماشية بين سنتي 2010 و2020.

لوحظت زيادة في رؤوس الأغنام من 24 مليون رأس إلى 31.5 مليون والماعز من 4 مليون رأس إلى أزيد من 5.2 مليون في 2020 والجمال من 318.755 رأس إلى 438.752 رأس سنة 2020، بينما عرفت الابقار إستقرار ب 1.9 مليون راس منها حوالي 950الف بقرة حلوب، يعيش منها 639100 في المناطق الجبلية من الوطن.

وعرفت قيمة وحجم الاستيراد بالنسبة للحوم الحمراء تراجعا ملحوظا خاصة بين سنتي 2016-2020، استيراد اللحوم الحمراء عرف تراجعا ملحوظا بين سنتي 2016 و2020 من 133 مليون دولار إلى 10 مليون دولار فقط، والذي يمكن ارجاعه إلى سببين أولهما تحريك عجلة الإستثمار الداخلي في إنتاج اللحوم الحمراء والذي يكون مدفوعا بضرورة تلبية الطلب الداخلي، وثانيهما يتعلق بمحاولة تقليص فاتورة الاستيراد والحفاظ على العملة الصعبة بشكل عام.[1]

وتراوحت كمية الإنتاج من لحم الابقار بين سنتي 2010-2020 مابين 1.26 مليون قنطار مسجلة سنة 2010 وحوالي 1.66 مليون قنطار سجلت سنة 2017[2] كأقصى كمية إنتاج لتتناقص بعدها سنتي 2019-2020 على التحديد بسبب أزمة ووباء كورونا والذي أثر سلبا على الحياة العامة للبلاد بما فيها العمليات الإنتاجية في شتى الميادين.

أما فيما يتعلق بكمية إنتاج لحم الخروف فتراوحت بين 2.21 مليون قنطار سجلت سنة 2010 للتزايد نظير الإستثمارات العمومية والخاصة محققة اعلى قيمة سنة 2020 بحوالي 3.66 مليون قنطار.

إلا أن بالرغم أيضا من المجهودات المبذولة في هذا الشأن الا أن الطلب الوطني أكبر بكثير مما أدى إلى إرتفاع واضح لأسعار اللحوم الحمراء، واصبح بالتالي ليست في متناول الطبقات ذات الدخل المتوسط، فمابالك بذات الدخل الضعيف من المجتمع، يبين الجدول التالي حجم الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء

[1] المديرية الفرعية لتنظيم وتطوير الفروع الفلاحية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية،
[2] مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

الجـــــدول رقم27: كمية إنتاج اللحوم الحمراء للفترة 2010-2020 **الوحدة الف طن**

السنة	2000	2010	2015	2020
كمية إنتاج لحم البقر	88	126	155	141
كمية استيراد لحم البقر	13	36	65	63
كمية إنتاج لحم الخروف	117	221	323	366
كمية استيراد لحم الخروف	2	0	4	0
كمية توافر اللحوم الحمراء كغ/فرد/سنة	8.77	11.93	13.01	12.71

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

بينت البيانات المبينة في الجدول السابق عدم كفاية واضحة في كمية الإنتاج الوطني للحوم بأصنافها، والتي لا تغطي طلب الأسواق الوطنية لها، وبالتالي فان شعبة اللحوم الحمراء تعتبر نقطة سوداء في المسار التنموي الهادف لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مما يستوجب اعادة النظر في تسيير هذه الشعبة وتقديم الدعم الحقيقي واللازم للمستثمرين الحقيقيين الذين ينشطون في هذا المجال .

III-4-2 اللحـــــوم البيضاء:

وارتفع حجم الإنتاج الوطني للحوم البيضاء بشكل كبير خلال فترة 2010-2020، بمعدل نمو بلغ 109٪. حيث قفز كمية الإنتاج الإجمالي من 1.9 مليون قنطارسنة 2010، إلى حوالي 5.6 مليون قنطار سنة 2020، وبتوافر نصيب فرد مقدر بحوالي 18 كيلوغرام سنويا.[1]

بالرغم من الارقام المرضية، والذي يوضح مدى فعالية السياسة الوطنية في هذا الشأن، إلا أن الطلب لازال مرتفعا مقارنة بالإنتاج الوطني والتي تقدر فعليا بحوالي 6.5 مليون، بالنظر إلى الفئة الواسعة من المجتمع التي تركز على اللحوم البيضاء بالنظر إلى سعرها المقبول نسبيا، وبالتالي فتذبذب الإنتاج بين السنوات بالرغم من معدلات النمو الواضحة، يعطي مؤشر واضح على وجوب تدارك الوضع وايجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها منتجي شعبة اللحوم البيضاء.

ويرجع تذبذب عمليات الإنتاج أساسا في السنوات الأخيرة وإرتفاع أسعار اللحوم البيضاء بشكل ملحوظ والتي كانت تعتبر في السابق الملاذ الوحيد للمستهلك ذو الدخل المتوسط والضعيف كونها كانت أسعارها لاتتعدى 250 دينار جزائري للكيلوغرام بين سنتي 2010-2017، لتتضاعف أسعارها وتتعدى 500 دينار للكيلوغرام في سنتي 2019-2020، ويرجع ذلك حسب منتجي هذه الشعبة إلى غلاء وإرتفاع سعر الاعلاف من الذرى الصفراء والصويا، ويرجع إرتفاع ذلك إلى تضاعف أسعارهما في الأسواق العالمية سنة 2020 مقارنة بالسنوات السابقة وقفز سعر الذرى من 165 دولار إلى 279 دولار للقنطار الواحد، أما الصويا فقد ارتفعت

[1] مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

أسعارها العالمية من 350 دولار إلى 590 دولار للقنطار.مما جعل تبعات ذلك يتحملها المستهلك النهائي وتستورد الجزائر سنويا حسب بيانات والتصريحات المقدمة من طرف مصالح المديرية العامة للديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن 4 ملايين طن من الذرة الصفاء و1.2 مليون طن من الصويا، ما يكلف الخزينة العمومية 1.2 مليار دولارا كمتوسط في الفترة 2010-2020 الموجهة لاطعام الدواجن.

وبتالي تضاف اللحوم البيضاء كذلك للمنتجات الغير متحكم في إنتاجها محليا والتي تبقى رهينة عمليات استيراد الأغذية الخاصة بها، مما يجعل عملية البحث عن طرق إنتاجية وتسييرية للشعبة بالنسبة للقائمين على هذا الشأن أمر حتمي وضروري، خاصة بالنظر إلى أهمية اللحوم البيضاء في نظامنا الغذائي.

الجـــدول رقم28: كمية إنتاج اللحوم البيضاء للفترة 2010-2020 الوحدة ألف طن

السنة	2000	2010	2015	2020
كمية الإنتاج	126.52	190.83	293.44	562.21
توافر كغ/فرد/سنة	10.02	13.13	15.42	18.12

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

III-4-3 الحليب ومشتقاته :

تعتبر مادة الحليب ومشتقاته من أهم المواد الغذائية للفرد ولها بعد إستراتيجي وهام في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وذلك بالنظر إلى النظام الغذائي في الجزائر والذي يتميز بإستهلاك مادة الحليب وفق طرق متنوعة ومختلفة على مدار السنة، ترجم وعي السلطات العمومية بمدى وجوب وأهمية تنمية شعبة الحليب ومشتقاته وآثاره على الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، حيث سطرت برنامجا جد طموح يخص ذلك, وهدفت به إلى تفعيل حركية نوعية تتعلق ببرنامج زيادة الإنتاج الوطني وجمعه وإدماجه والذي انطلقت في تنفيذه الفعلي سنة 2009 فكانت محل إستثمارات مباشرة هدفت إلى زيادة كميات الإنتاج الإجمالي، من خلال محاولة زيادة عدد الابقار المدرة للحليب بشكل عام فقد قفز عددها 950 ألف بقرة حلوب والتي تنتج 71٪ من الإنتاج الإجمالي للحليب والذي يعادل 3,3 مليار دج سنويا وفق بيانات المصالح البيطرية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2020، وبكمية إنتاج وطني قدر بحوالي 3254 مليون لتر، الا أن كميات الإنتاج تبقى متذبذبة من سنة لاخرى ويمكن ارجاع ذلك أساسا بالعوامل المناخية وتأثيرها على النشاط الزراعي من مأكل وإنبات ومحاصيل، مايؤثر حتما على كميات الحليب المنتجة، ففي سنة 2014 كانت كمية الإنتاج الاعلى والاحسن في الفترة 2010-2020 بمايقدر بحوالي 4104 مليون لتر، وبنصيب للفرد قدر بحوالي 95.69 لتر سنويا، وهي كمية جيدة مقارنة بالكمية الموصي بها من طرف منظمة الأغذيةوالزراعة والمقدرة 90 لتر للفرد سنويا.

وقامت السلطات العمومية بسن اجرءات وتسهيلات ودعم ومرافقة لمنتجي الحليب على المستوى المحلي،

حيث تجاوزت قيمة الدعم بأشكاله المختلفة ما يقارب 18 مليار دج، حسب بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية . والذي تضمن أساسا اعانات موجهة لمربي البقر الحلوب (12 دج للتر) وجامعي الحليب (5 دج للتر) والملبنات (4 دج للتر) إلى ذلك يضاف سلسلة من التحفيزات لفائدة مربي البقر الحلوب من بينها دعم بقيمة 60 الف دج عن كل ولادة جديدة للبقر الحلوب، مع ضمان تغطية بيطرية وتلقيح مجاني ضد الحمى القلاعية بالرغم من كل هذا يسجل عجز في تلبية حاجات الأفراد والطلب المتزايد لمادة الحليب ومشتقاته والذي يحتمل أن يرجع سببه للإستهلاك العشوائي من طرف الأفراد وذلك بسبب قيمته المدعمة والبسيطة مقارنة بتكلفة إنتاجه والتي تتحمل الدولة على عاتقها الفارق، بالإضافة إلى إستغلاله من طرف شركات الصناعات التغذائية التحويلية كالاجبان والياؤورت وإستغلاله بطريقة غير قانونية مغيرة اتجاهه الحقيقي والمفترض أن يصل إلى الفئات محدودة الدخل كنوع من التكافل والتضامن الإجتماعي للدولة وأفرادها.

يتم تصحيح الإختلال في كمية العرض باللجوء إلى الاستيراد من الخارج والذي بلغت قيمته سنة 2020 حوالي 800 مليون دولار، فحسب بيانات قدمتها مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بينت أن القطاع العمومي يستورد لوحده كمية تقدر ب 180 الف طن في السنة من غبرة الحليب توجه لإنتاج اكياس الحليب التي تباع بسعر مقنن يقدر 25 دج، بينما يستورد القطاع الخاص كمية تقدر ب 200 الف طن، توجه لإنتاج حليب العلب الذي يباع بأسعار حرة ومختلف مشتقات الحليب كالاجبان والالبان والياؤورت.

وبالتالي كخلاصة تحليل لواقع الإنتاج المحلي للحليب ومشتقاته، يمكننا إعتباره عاجزا نسبيا عن تموين الأسواق الوطنية، كونه يبقى شديد الارتباط بعمليات الاستيراد لبودرة الحليب والتي تعتبر اصل منتوج حليب الاكياس المدعم الكثير الطلب من طرف الأفراد، والذي يستهلك كما اشرنا سابقا بطريقة عشوائية ومبالغ فيها وغير معقولة اطلاقا، مما يحدث جراء ذلك أزمات متتالية ولامتناهية ، تجعل السلطات في موضع قلق دائم، وبالتالي من المفروض اعادة النظر في توجيه الدعم لمستحقيه الحقيقيين، والعمل على تحديد الطبقات الهشة وضعيفة الدخل بدقة وبدون أي تلاعب بالبيانات الإقتصادية والإجتماعية .

الجدول رقم 29: كمية إنتاج مادة الحليب للفترة 2010- 2020

السنة	2000	2010	2015	2020
كمية إنتاج مليون لتر	1825	3160	3486	3254
كمية استيراد الف طن	421	281	260	277
كمية توافر ل/فرد/سنة	61.23	84.01	81.94	71.88

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

III-5 واقـع الخدمـات الصحيـة المقدمـة للـفرد في الجزائـر:

إن الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الحديث، لايتعلق بالغذاء فقط بل يهتم بظروف الحياة الإجتماعية بشكل واسع، فلايمكن أن يكون الفرد آمنا دون أن يكون بصحة جيدة مرفوقا برعاية صحية وطبية تتوافق مع تطلعاته ورغباته في العيش الكريم، خاصة أن العلاقة المتبادلة بين صحة الفرد الجيدة وبين قدرته على العطاء والإنتاج و تحقيق قيمة مضافة للبلاد هي علاقة قوية .

تبين لنا المعطيات التي بحوزتنا مدى إهتمام السلطات العليا للبلاد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بوضوع الصحة والرعاية الطبية المقدمة للفرد، فمن حيث الإستثمار في المورد البشري، نلحظ تحسنا جد إيجابي تحقق خلال السنوات الأخيرة بشكل واضح حيث قدر عدد الاطباء العامين والاخصائيين 83713 سنة 2020 أي بعدد مضاعف مقارنة بعددهم سنة 2000 والذي قدر حينها 32332، علمل أن اغلبهم من خريجي الجامعات الجزائرية التي نفتخر بها، وتناقصت نسبة بين الأفراد والطبيب الواجد إلى طبيب لكل 516 فرد، بعدما كانت سنة 2000 تقدر بحوالي طبيب لكل 941 فرد.

يتعلق الأمر كذلك للصيادلة اذ تحسن عددهم ليصبح سنة 2020 بحوالي 13273 بعدما كان سنة 2000 بحوالي 4814 أي تضاعف ثلاث مرات، أما جانب الهياكل والمنشآت كان لها حصة كبيرة من الإستثمارات العمومية اذ زاد عددهم وتحسنت وضعيتهم بشكل كبير، سواء المستشفيات العمومية او العيادات المتعددة الخدمات او دور الولادة، وارتفع عدد الأسرة بشكل ملحوظ حيث قدر سنة 2020 بحوالي 70478 مقارنة بسنة 2000 التي كانت لايتعدى 54618 سرير.

الجدول رقم30: تطـور امكانيـات الخدمـات الصحيـة للفترة 2000-2020

السنة	2000	2010	2015	2020
عدد الاطباء النشطين	32332	56209	73431	83713
طبيب لكل عدد أفراد	941	640	544	516
عدد الصيادلة النشطين	4814	9081	11475	13273
صيدلي لكل عدد أفراد	6318	3962	3483	3309
المستشفيات	268	271	295	314
عيادات متعددة الخدمات	482	1491	1659	1748
دور الولادة	430	528	529	538
عدد الأسرة	54618	61779	64762	70478

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء – حوصلة احصائية الصحة 1962-2020 ص ص 146-152

المبحث الرابع: تقييم حالة الأمن الغذائي المستدام في الجزائـر

I- مؤشرات تقييم الأمن الغذائي على المستوى الدولي:

I-1مؤشر تفشي النقص التغذويPUNI- Prevalence of UnderNutrition Indicator:

يعتبر مؤشر تفشي النقص التغذوي من المؤشرات الدقيقة والتي تبرز مدى قدرة الدول على القضاء على آفة الجوع وسوء التغذية بشكل عام، ويقاس هذا المؤشر بالرجوع إلى عدة مؤشرات فرعية إقتصادية منها وصحية، في الجزائر تبين النتائج المتحصل والمقدمة من طرف الهيئات العالمية المختصة كمنظمة الزراعة والغذاء، أن الوضع المتعلق بسوء التغذية في تراجع واضح، يعكس ذلك جهود الدولة في هذا الشأن فالبيانات أوضحت أن سنة 2000، الأشخاص الذين ينقصهم الغذاء بالشكل اللازم والمطلوب في الجزائر كان بنسبة 8%، وهذا جراء العديد من الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي ميزت الفترة، وأظهرت البيانات تحسنا تدريجيا مرافقا لتدخلات الدولة في هذا الشأن، وذلك في العديد من المجالات ذات الصلة بالغذاء، نجد منها سياسات الدعم الواضحة والموجهة للفئات الهشة من مساعدات على شاكلة قفف رمضان مثلا بالإضافة إلى تسقيف أسعار العديد من السلع ذات الإستهلاك الواسع، نجد أيضا مجانية الإطعام المدرسي بتقديم وجبات ساخنة للتلاميذ في الأطوار الثلاثة، وحتى الجامعية منها بأسعار رمزية، كل هذا دون أن ننسى الإطعام والاستشفاء المجاني والذي ربما نحسد عليه بالمقارنة مع مواطني الدول المجاورة علما أنه بداية من سنة 2000 تم انشاء العديد من الهيئات والوكالات ذات الطابع الإجتماعي الموجه نشاطها للفئات الهشة والضعيفة ، كوكالة التنمية الإجتماعية ADS، إن تحسن مؤشر سوء التغذية تدريجيا ليصل إلى 4.6%سنة 2010 مايقدر بحولي 1.6 مليون نسمة، ومع زيادة الدعم الغذائي وتحسن الظروف الإقتصادية خاصة ليصل سنة 2020 إلى حوالي 2.4% من إجمالي سكان البلاد أي مايقدر بحوالي 0.9 مليون نسمة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم31: عدد السكان المنعدمين غذائيا للفترة 2010-2020 الوحدة مليون نسمة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المنعدمين غذائيا	1.6	1.5	1.2	1.2	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	1.0	0.9

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria تم التصفح بتاريخ 12-03-2023

ويبين المنحنى البياني التالي، تحسن الوضع التغذوي بوضوح، يفسر أيضا باستهداف صائب من طرف السلطات العمومية للفئات الهشة، وتقر بفعالية السياسات المطبقة في الشق الغذائي على وجه الخصوص.

المنحنى البياني رقم29: نسبة إنتشار سوء التغذية من إجمالي عدد السكان في الجزائر 2000-2020

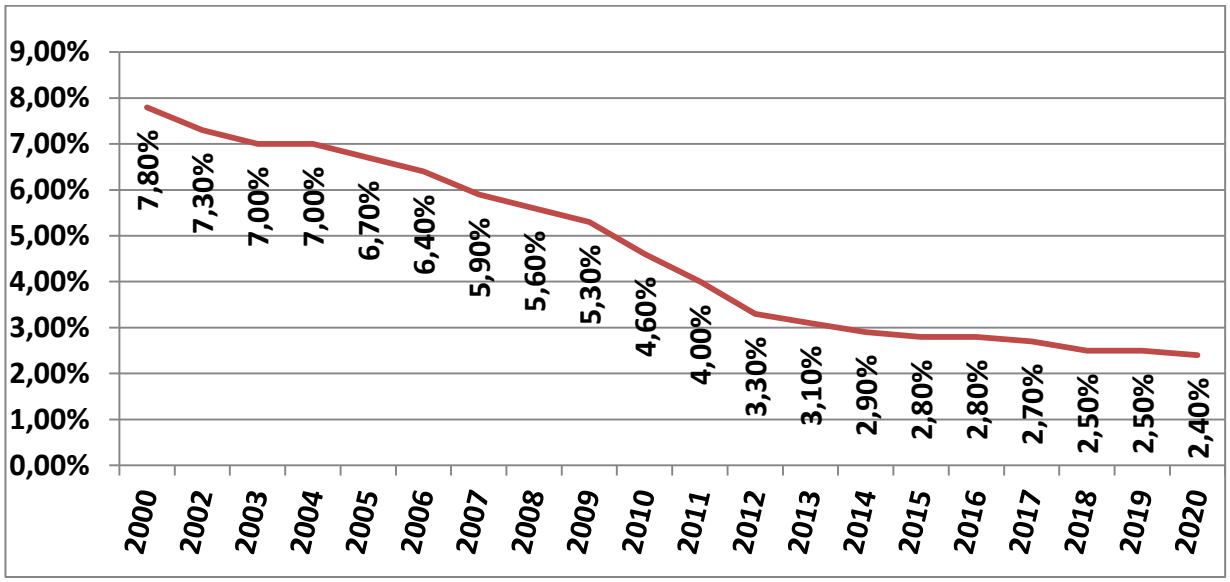

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria تم التصفح بتاريخ 12-05-2023

I-2 مؤشر الجوع العالمي- GHI- Global Hunger Index:

يعتبر مؤشر الجوع العالمي GHI، من بين أهم المؤشرات المعتمدة دوليا في قياس ودراسة حالة التغذية والغذاء بشكل عام، تم إعتماد هذا المؤشر وتصميمه من طرف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ويسمح بالتصنيف السنوي لـ 113 دولة حسب تأثير الجوع وسوء التغذية.

أحرزت البلدان النامية تقدما كبيرا في الحد من الجوع منذ سنة 2000، بحيث أظهر مؤشر الجوع العالمي أن مستوى الجوع في البلدان النامية قد تراجع في الفترة الممتدة بين سنة 2000-2020، بنسبة تفوق 30٪، بالإضافة إلى عدم وجود دول تعاني في هذا الشأن، أي مصنفة في فئة مثيرة للقلق للغاية، حيث حسنت قيمة المؤشر على المستوى العالمي بشكل ملحوظ.[1]

على المستوى الوطني يعتبر الأمر جد مرضي، وذلك يعطي نوع من الارتياح إجمالا، بالنظر إلى البيانات المستقاة من الجهات المختصة وطنيا أو دوليا، من منظمات متخصصة في هذا الشأن، فقد تحسن مؤشر الجوع العالمي من 16.8 في عام 1990 إلى10.6 سنة 2010، ليواصل تحسنه في العشرية الأخيرة

[1] وفق مايبينه المؤشر على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT

محققا 8.3 سنة 2020، مما يمثل تحسن كبير في القضاء على الجوع بكل اشكاله، هذا مايفسرها الإنخفاض الملموس في نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من السكان بشكل حاد، والتي قدرت سنة 2020 أقل من 2.40٪ فقط وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة بنسب دول الجوار مثلا حيث في نفس السنة أي 2020 قدرت في تونس بحوالي 7.6٪ وفي المغرب بحوالي 8.2 ٪.

الجدول رقم32: قيمـة مؤشـر الجوع العالمي بالنسبة للجزائـر في الفترة 1990-2020

السـنة	1990	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
مؤشر الجوع العالمي	16.8	14.7	13.5	12.5	11.9	11.1	10.6	9.2	8.7	8.4	7.2	6.7

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني: www.fao.org/faostat/algeria تم التصفح بتاريخ 12-05-2023

I-3 مؤشـر إنتاج الغـذاء-Food Production Index FPI :

من المؤشرات المهمة والتي تبرز للدارسين في مجال الأمن الغذائي للدول نجد مؤشر إنتاج الغذاء، وهو مؤشر مركب تدخل في حساباته عدة مؤشرات فرعية منها كميات الإنتاج الوطنية خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية ذات الإستهلاك الواسع، في الجزائر نجد على سبيل المثال في مقدمتها الحبوب بأنواعه، الحليب، البطاطا ..، ويستثنى كل المنتجات التي لها صلة بالخارج، بحيث لايمكن ادخال قيمة كميات المنتجات الغذائية الخام المستوردة والمعادة التصنيع في الداخل، بينت المعطيات المقدمة والمعروضة ضمن منصة مؤشرات الجزائر من طرف منظمة الأغذية والزراعة ، تحسنا واضحا كذلك ففي سنة 1962 مثلا كانت قيمة المؤشر لا تتعدى 19.37، ليتحسن تدريجيا سنة 2000 ليصل لحوالي 41.85، ومع زيادة تدخل الدولة بسياساتها الموجهة أساسا لتحسين الإنتاج الوطني الزراعي والغذائي وصل سنة 2010 لحوالي 88.39، ليقفز سنة 2013 لأعلى مستوياته ليقارب 110 وهي قيمة لا تستهان بها مقارنة بالدول المجاورة، إلا انه بدا في التراجع ممكن بسبب ظروف سياسية وطنية وعالمية بالإضافة إلى سنتي 2019 و2020 واللتان تميزتا بأزمة وباء كورونا والذي قلص كثيرا في كميات الإنتاج الغذائي بسبب آثار الوباء وعزوف اليد العاملة لعدة اشهر متتالية، لتصل قيمة المؤشر سنة 2020 لحوالي 81.02.

الرسم البياني رقم 30 : قيمــة مؤشـــــر إنتاج الغذاء في الجزائر للفترة 2000-2022

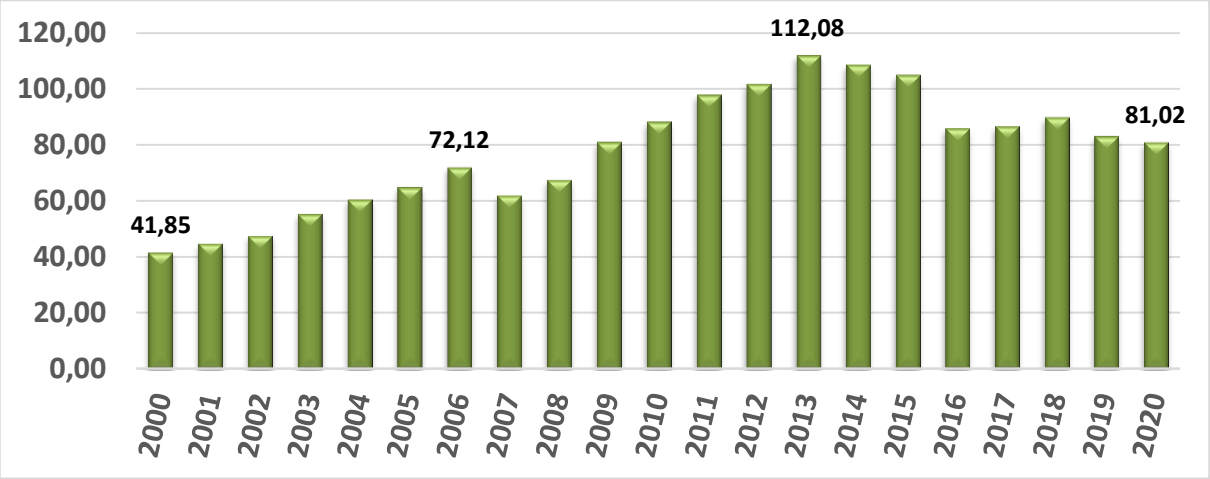

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الغذاء والزراعة forstat، تم التصفح على الموقع الالكتروني:

www.fao.org/faostat/algeria

I-4 مؤشـر الأمن الغذائي العالمي -GFSI- GLOAL FOOD SECURITY INDEX

كما تم التطرق في الجانب النظري للمؤشرات الدولية المعتمدة في قياس آثار ووقع الأمن الغذائي في الدول العالم، بشكل خاص لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، والموكلة دراسته وتقييمه لوحدة الاستخبارات الإقتصادية EIU، التابعة لمجموعة THE ECONOMIST، والذي يقدم تصنيف سنوي لحالة الأمن الغذائي لحوالي 113 دولة على المستوى الدولي.

وقد بني المؤشر على ثلاث مجموعات رئيسية من 28 معيارا، متمثلة في كل من القدرة على شراء الأغذية او ما يعرف بالقدرة على الوصول كمجموعة أولى، تليها مجموعة تهتم بمدى توافر الغذاء على المستوى المحلي، وثالث المجموعات المدروسة والمكونة للمؤشر تتمثل في جودة وسلامة الغذاء، تدعم المؤشر سنة 2017 بمجموعة رابعة ذات الطبيعة البيئية كإرتفاع درجة الحرارة، والجفاف والفيضانات وإرتفاع مستوى اليابسة والبحر، ومدى إلتزام دول العالم التي تتدرج ضمن قائمة 113 التي يقيمها المؤشر في مكافحة كافة الآفات ذات الطابع البيئي والذي يمس أمن وسلامة الانسان بشكل عام، وبالتالي فان المؤشر يسعى لإعطاء مفهوم أوسع واشمل للأمن الغذائي المستدام، والذي يتطابق مع ضرورة ووجوب سلامة الانسان وأمنه في كافة جوانبه المعيشية من غذاء وسلامة صحية وبيئة سليمة محافظة على فطرتها التي خلقت بها.

يبين مؤشر الأمن الغذائي العالمي بصفة كلية تراجع حالة الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة، وتدهوره مقارنة بالتحسن الملحوظ والمكاسب التي تم تسجيلها في السنوات العشر التي سبقت 2020 وقد سجلت أكبر الخسائر في دول الشرق الأوسط وإفريقيا.

تحتل الجزائر المرتبة 58 في العالم برصيد 51.5 عام 2020 فيما قدر متوسط التنقيط والرصيد لكل دول العالم بحوالي 57.3. يبين التصنيف المقدم والمبني على دراسات معمقة لمجموعات المؤشر أن الجزائر تنتمي إلى الدول المتوسطة التصنيف، أي أن النقائص المسجلة لازالت قائمة خصوصا في أبعاد الجودة والسلامة الصحية والإستدامة البيئية، وهو أمر منطقي خصوصا عند مقارنتها بالدول المصنعة والدول المتقدمة، الا انها تبقى من بين الدول التي تسعى بكل ما اوتيت من قدرات مادية وبشرية وتقنية لتحسين وضع أمنها الغذائي، ودليل ذلك أن الجزائر تتصدر دول دول شمال افريقيا فيما يتعلق بهذا المؤشر، يبين الجدول رقم وضعية تقييمية لمؤشرات فرعية وثانوية بني على أساسها مؤشر الأمن الغذائي العالمي، يتعلق بتقييم سنة 2020، تم استخلاصه من دراسة وتتبع المؤشر لهذه الفترة وبينت النتائج بشكل مفصل، من تنقيط ومن ترتيب دولي مقارنة بحوالي 113 دولة بالإضافة إلى متوسط درجة كل بلدان العالم

بينت المعطيات المقدمة لنا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي انه قدر بحوالي 51.00 كتنقيط خاص بالجزائر وبترتيب دولي وتصنيف دولي بالمرتبة 58 من بين 113 دولة سنة 2020 وفق منحى تصاعدي في مجال الأمن الغذائي منذ سنة 2012 محسنة بالتالي تصنيفها من المرتبة ال70 سنة 2019 إلى المرتبة 58 في سنة 2020، ويتضح لنا أن فيما يخص كل المجموعات أن الجزائر يقل تقييمها من متوسط العالمي ففيما يخص القدرة على تحمل التكاليف تمثلت النقطة 51 مقارنة بمتوسط درجة كل بلدان العالم 113 الداخلة في عملية التقييم، والذي قدر ب 54.8، مما يبين انها اقل نسبيا من المتوسط العالمي.

كذلك بالنسبة للمجموعة الفرعية الثانية والمتعلقة بالتوافر نقطت الجزائر 52.4 ، فيما حدد متوسط درجة كل بلدان العالم بحوالي 59.0، اما فيما يخص الجودة والسلامة فكان تقييم الجزائر 50.6، وكانت قيمة المتوسط الدولي مقدرة بحوالي 58.7.

إلا أن المتتبع للمؤشرات الفرعية والثانوية حسب ما جاء في الجداول التالي، سيلاحظ أريحية المعطيات مقارنة بمتوسط درجة كل البلدان، تعمدنا إعطاء من كل مجموعة مؤشر فرعي ينتمي لها، ففي المجموعة الأولى كانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي برصيد 92.7 فيما كان متوسط القيمة لدول العالم 73.0 فقط وهو دليل على القضاء النسبي على الفقر في الجزائر حسب التقييم المعتمد به دوليا أي اقل من 1.90 دولار في اليوم للفرد، يأتي في المرتبة الثانية المؤشر الفرعي للمجموعة الثانية والمتعلق بكفاية العرض حيث قدر الرصيد 56.8 فيما كان متوسطه الدولي 56.5، اما فيما يخص المجموعة الثالثة فكان رصيد سلامة الأغذية مقدر بحوالي 86.8 مقارنة بالمتوسط الدولي الذي قدر بحوالي 80.5، وبالتالي يمكننا القول أن الجزائر وأمنها الغذائي وبحسب ما جاء في مؤشر الأمن الغذائي الدولي تنتمي إلى الدول

ذات القدرات المتوسطة، أو الفئة المتوسطة مقارنة بدول العالم.

الجدول 33: تقييم حالة الأمن الغذائي للجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI سنة 2020

	التنقيط	الفئة	الرتبة/113	متوسط درجة كل بلدان العالم
المؤشر الإجمالي	51.0	- 2.7	58	57.3
لقدرة على تحمل التكاليف	51,0	-1,5	67	54,8
التوافر	52.4	- 4.7	68	59.0
الجودة والسلامة	50.6	0.0	73	58.7
1-1إستهلاك الغذاء كنسبة من إنفاق الأسرة	34.1	-6.5	89	58.6
1-2 نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	92.7	-0.1	51	73.0
1-3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	9.9	0.1	54	14.5
1-4 تعريفات الواردات الزراعية	62.8	- 0.1	100	76.4
1-5 وجود برامج شبكات الأمان الغذائي	75.0	0.0	44	65.5
1-6 الحصول على التمويل للمزارعين	50.0	0.0	59	61.3
2-1 كفاية العرض	56.8	-12.6	54	56.5
2-2الإنفاق العام على البحث والتطويرالزراعي	0.0	0.0	62.0	15.0
2-3 البنية التحتية الزراعية	50.9	0.0	62	57.6
2-4 تقلب الإنتاج الزراعي	83.2	0.9	83	86.2
2-5 مخاطر الإستقرار السياسي	29.4	- 3.9	81	46.8
2-6 الفساد	25.0	0.0	48	37.4
2-7 القدرة الاستيعابية الحضرية	65.6	-6.9	70	66.6
2-8 فقدان الغذاء	75.4	- 6.8	90	84.9
3-1 تنويع النظام الغذائي	41.1	0.0	77	56.4
3-2 المعايير الغذائية	65.4	0.0	65	79.1
3-3 توافر المغذيات الدقيقة	33.5	0.0	78	43.9
3-4 جودة البروتين	43.2	0.0	64	49.4
3-5 سلامة الأغذية	86.2	0.0	75	80.5

.Source des données : Economist Intelligence Unit

I-5 مؤشر الفقر البشري -HPI-Human Poverty Index:

يقيس مؤشر الفقر البشري مستويات فقر المجتمع في بلد ما، وضعته الأمم المتحدة لتكملة مؤشر التنمية البشرية،-HDI- Human development indicator ، وتم الإبلاغ عنه لأول مرة كجزء من تقرير الحرمان

البشري في عام 1997. واعتبر أنه يعكس بشكل أفضل مدى الحرمان في البلدان المحرومة مقارنة بمؤشر التنمية البشرية. [1]

بالنسبة للجزائر وحسب بيانات المكتب الوطني للإحصاء ONS ، يتبين مدى التحسن الكبير فيما يتعلق بمستويات الفقر في الجزائر بحيث بينت تراجعا محسوسا حيث كانت بنسبة 14.1% سنة 1995 ليتحسن وينخفض إلى حوالي 5.5% فقط سنة 2011 وهو اخر بيان قدم من طرف الجهات المختصة في الموضوع إلا أن لو قدمت في العشرية 2010 –2020 بيانات لمستوى الفقر في الجزائر فمن الأكيد انها ستكون أكثر إيجابية فبحسب قراءتنا للمعطيات المتعلقة بمحددات الفقر من زيادة في الدخل الوطني ونصيب الفرد منه بالإضافة إلى قراءة جميع تدخلات السلطات الوطنية وسنها برامج وسياسات داعمة للفئات الهشة في الفترة المشار اليها، لاسيما قيمة الدعم المقدمة في كل مجالات الحياة من تعليم وصحة واسكان، سيتأكد أن مستويات الفقر في تناقص مستمر، فالمعطيات التي بحوزتنا تشير إلى أن المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد كنسبة من التعداد الإجمالي للسكان قدر 0.5% سنة 2011 وهي محددة لمستويات الفقر المدقع فقط، والتي يتمركز أفرادها في المناطق الهشة ذات الحركية الإقتصادية الضعيفة . بين لنا مؤشر الجوع العالمي، أن مستوياته في تناقص مستمر وان الجزائر مقارنة بدول العالم عامة ودول الجوار خاصة في تحسن وفي أريحية في الموضوع.

بالإضافة إلى معطيات مؤشر التنمية البشرية والذي عكس بوضوح مدى تحسن الملحوظ والمحقق لمتطلبات العيش الكريم والتي يعكسها بوضوح تحسن العمر المتوقع للحياة عند الولادة، بالإضافة إلى تناقص عدد وفيات الاطفال عن الولادة والاقل من خمس سنوات، دون أن ننسى زيادة ونمو دخل الفرد ومعدلات البطالة التي تناقصت بشكل واضح خصوصا في الفترة الممتدة بين سنة 2010 و2020، وبالتالي فان السياسات المطبقة والمنفذة بداية من سنة 2000 كانت لها أثر إيجابي في موضوع التنمية بشكل عام وموضوع القضاء على آفة الفقر وما ينجر عليها من جوع للأفراد والأسر، ويمكننا القول أن السياسات الزراعية التي نفذت على أرض الواقع بدءا من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA، يليه البرنامج الوطني للتنية الزراعية والريفية PNDAR، وصولا إلى سياسة التجديد الريفي والزراعي PRAR محل دراسة آثارها ومدى تحقيقها للأمن الغذائي المستدام في الجزائر، فقد كانت ناجعة ومحققة لهدفها الأساسي في تحقيق أمن غذائي مستدام وتحسين عيش الأسر ذات الدخل المحدود التي يسكن اغلبيتها في المناطق الهامشية والمتمثلة في المناطق الريفية على وجه الخصوص.

[1] مؤشر الفقر البشري ، تم تصفح المقال على موقع ويكيبيديا بتاريخ 22-05-2023. https://ar.wikipedia.org/wiki

المنحنى البياني رقم31 : تحسن العمر المتوقع عند الولادة للجزائريين للفترة 2000-2020

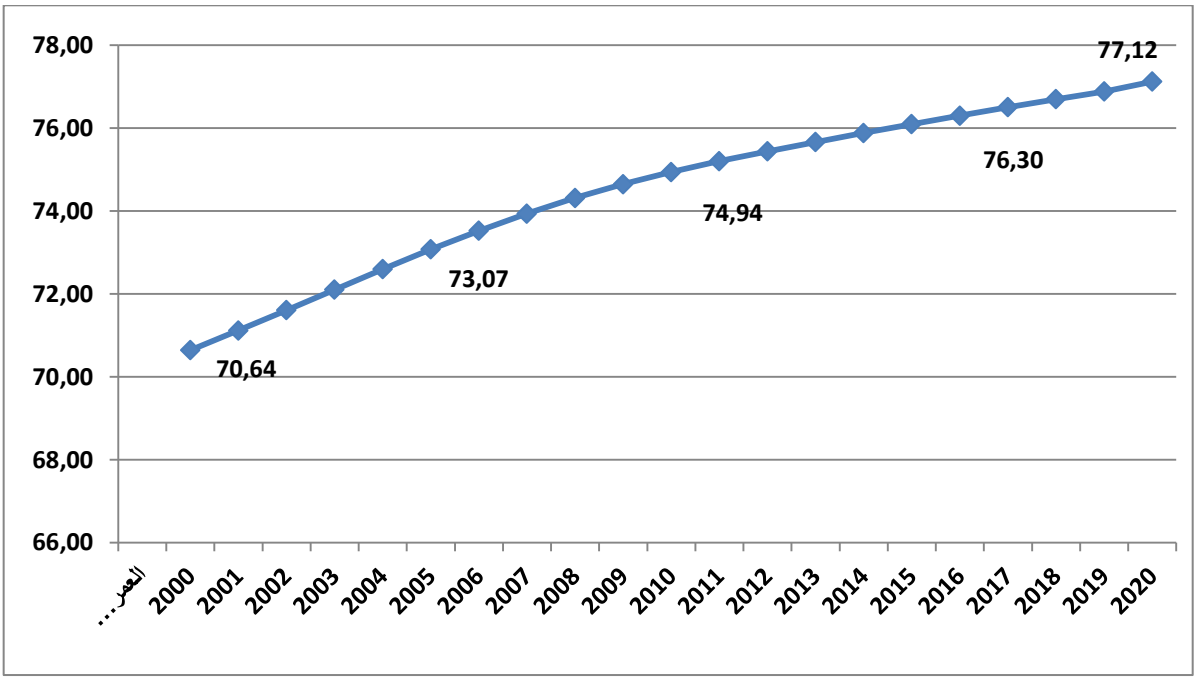

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة البنك الدولي World Bank Open Data، تم التصفح على الموقع الالكتروني:https://donnees.banquemondiale.org ، بتاريخ 12-02-2023.

II- تقييم حالة الأمن الغذائي على أساس مدى تحقق مبادئـه:

يتوقف تحقيق الأمن الغذائي المستدام على مدى تجسد أبعاده على أرض الواقع، والتي كان تحديدها نتيجة دراسات متكاملة و متعددة الاختصاصات خلصت بإعتمادها، وقد تطرقنا في الجانب النظري بإسهاب لأبعاد الأمن الغذائي المستدام .

من عرضنا وتحليلنا الذي سبق، لحالة ووضعية المنتجات والمواد الغذائية الداخلة في تكوين النظام الغذائي في الجزائر، بالإضافة إلى كافة المؤشرات الداخلة في تقييم الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للبلد، سنحاول اعطاء تقييم موضوعي على ضوء ماسبق من معطيات وبيانات وتحليلات، لمدى تجسد أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر، وآثاره الناجمة من تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي في الفترة الممتدة بين 2010-2020 .

II-1 مدى تحقق مبدأ التوافر:

يعني هذا المبدأ والبعد ذو الطابع الكمي والمتعلق بإجمالي العرض المادي للمواد الغذائية الداخلة في تكوين النظام الغذائي للبلاد، والذي يقاس بإجمالي قدرتها توفير الامدادات الغذائية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية.

وكما بينت المعطيات المشار اليها سابقا، فإن الأسواق الوطنية غطت بنسبة كبيرة الطلب المحلي في الفترة 2010-2018، وفق منهج يوافق بين إجمالي الإنتاج المحلي للأغذية بشتى أصنافها والتي كانت محل طلب داخلي متنوع، إلا أن الوضع والنهج تغير نوعا ما بداية من سنة 2019، ومع تغير المشهد السياسي في الجزائر وإتباع أسلوب ومنهج تقليص الواردات والعمل على إختيار الأولويات منها فقط، والإستغناء على الكماليات العشوائية، جعل الأسواق تفتقر إلى بعض الأصناف التي تعود عليها المستهلك في السنوات السابقة والتي اضيفت إلى نظامه الغذائي وأصبحت جزء منه.

وبصفة عامة فان توافر الغذاء اجمالا تراوحت كميته بالنسبة للفرد وبتفاوتات نسبية بين الأفراد حسب المقدور والدخل اليومي والشهري، حيث قدر متوسط الكمية المتوفرة في العشرية 2010-2020 مابين 170.91 كأدنى كمية إلى 184.25 كأعلاها،اما فيما يتعلق بالسعرات الحرارية التي يحققها الغذاء المستهلك والمتوفر فتراوحت بين 1311 سعرة حرارية سجلت سنة 2016، وحوالي 1428 سعرة حرارية سجلت سنة 2020، وكتحليل للمعطيات الموضحة في هذا الشأن يمكننا القول أن التوافر حسب تقييم السعرات الحرارية والكمية المطروحة في الأسواق الجزائرية، تعتبر إلى حد ما معقولة مقارنة بمثيلاتها من دول الجوار والتي تقل عن النسب والكميات السابقة الذكر

ويتضح جليا أن الإعتماد على الواردات في أغلب المتطلبات الغذائية، وتصحيح الإختلالات الكمية في الأسواق المحلية بعمليات الإستيراد، هو السمة الواضحة في السياسة الغذائية للبلاد لهذه الفترة، فبالرغم من الإستثمارات المقدمة في هذا الشأن، بتركيز الدولة على محاولة القضاء على الجوع بزيادة الإنتاج الفلاحي، إلا انه يبقى غير كاف ولا يتوافق مع المتطلبات الحقيقية للأفراد وقد بين تحليل كل نوع من الأغذية على حدى والذي تطرقنا له سابقا، عدم كفاية وعدم تغطية الإنتاج الوطني المحلي للطلب الداخلي، بإستثناء بعض المنتجات التي تعد على الأصابع، كالتمور والبطاطا، واللحوم البيضاء بشكل أقل بالنظر إلى أنها تعتمد على الغذاء الموجه للدواجن والذي يستورد من الخارج .

علما أن من بين الصعوبات التي واجهت الدولة في هذا البعد بالذات يتعلق أساسا في الأسباب التالية:

- **الزيادة السكانية المرتفعة :**

إن أكبر عائق يحول دون تحقيق نسبة توافر الغذاء بشكل مطلق، يتمثل في نسب الزيادة السكانية المرتفعة، والذي بيناه سابقا، حيث إرتفع عدد السكان في الجزائر إلى مايقارب 43851043 نسمة سنة 2020، والتي كانت تقدر سنة 2010 بحوالي35977451 نسمة أي بزيادة تقدر بحوالي 7874000 نسمة، مما جعل الطلب الداخلي على كل مستلزمات الحياة الكريمة تزيد تلقائيا، وليس الطلب على الغذاء

فقط، فكل مكونات الحياة الإقتصادية والإجتماعية من صحة وإسكان وتوظيف وتعليم كانت محل طلب داخلي فعال، جعل القائمين على الشأن العام يسابقون الزمن لتحقيق ذلك .

- **عدم كفاية الإنتاج المحلي وهاجس مخاطر الأسواق الدولية :**

ان عدم توافق الزيادة في الإنتاج الوطني ونمط وكمية الإستهلاك على المستوى الكلي، يعتبر من بين أسباب عدم توافر الغذاء بصفة مطلقة في الجزائر، والذي صحح في الفترة الممتدة بين 2010-2020 عن طريق اللجوء إلى عمليات الإستيراد لمعظم المنتجات الغذائية، باستثناء القليلة منها.

علما أن الإعتماد المفرط على الإستيراد يتعرض لمخاطر التقلبات الممكن أن تحدث في الأسواق العالمية جراء عدة أسباب كالتقلبات الجوية و المناخية، او الأزمات الأمنية والسياسية والحروب، ولنا في الحرب الروسية الاوكرانية مثالا على ذلك، بالإضافة إلى امكانية قطع العلاقات الدبلوماسية وما لها من آثار سلبية على الموضوع .

- **إهدار وفقد الأغذية:**

من الملاحظ أن نمط الإستهلاك لدى المواطن الجزائري تميز في السابق بأسلوب عشوائي ومفرط في التبذير خاصة في المنتجات الغذائية المدعمة من طرف الدولة والتي لايتوافق سعرها بالأسعار الحقيقية لها في الأسواق العالمية، ويأتي على رأسها مادة السميد بأنواعه، بالإضافة إلى مادة الحليب المدعم، مما يؤدي إلى تناقص في كمية الغذاء على المستوى الوطني، والذي يرافقه للاسف عدم الانتفاع به، حيث كانت ظاهرة رمي الخبز في سلل المهملات أمر مؤسف للغاية، كان هذا المشهد متكرر بوضوح قبل سنة 2019، إلا أن بعد حدوث أزمات غذائية وحدوث ندرة مفتعلة فيما يتعلق بالمواد الغذائية كزيت المائدة والسميد المدعمين، جعل السلوك الإستهلاكي يتغير نوعا ما ويتحسن نحو رشادة الإستهلاك، مما يؤكد وجوب ضبط عملية الدعم باستهداف الطبقات الهشة ومحدودة الدخل، للقضاء على كل ظواهر التبذير والإسراف والتي ترهق ميزانية الدولة من جهة، وتهدد الأمن الغذائي لها من جهة آخر.

II-2 الوصول الإقتصادي والمادي للغذاء:

إن الوصول المادي والإقتصادي للغذاء وذلك محققا للتوزيع الأمثل والعادل له بين كل فئات المجتمع، يعتبر أولوية من أولاويات السلطات العمومية منذ الاستقلال، بالنظر إلى التوجه ذو الطابع الإجتماعي المميز، والذي يعطي الحق للجميع في الاستمتاع من خيرات البلاد، فكانت سياسة الدعم واضحة وجلية في كل السياسات والبرامج التنموية للبلاد، ولنا أكبر مثال في الجانب الفلاحي والمتمثل في سياسة التجديد الريفي

والزراعي والتي هدفت لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق النائية والمهمشة في السابق، بالإضافة إلى الحد من الجوع والفقر من خلال تقديم دعم للفلاحين قصد زيادة دخلهم من جهة والقضاء على الجوع وسوء التغذية لأسرهم.

وبالتالي فان مسألة الوصول الإقتصادي والمادي في الجزائر وخلال الفترة 2010-2020، يمكن القول عنها أن كل افرد المجتمع يتمتعون إلى حد كبير من القدرة للوصول، وذلك اما بقدراتهم الحقيقية من العمل والدخل، او من خلال المساعدات المقدمة من طرف الدولة كدعم لهذه الفئات بطرق واليات متعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دعم كل المواد ذات الإستهلاك الواسع من سميد وزيت مائدة وحليب ...،

وقد تطرقنا في دراستنا هاته إلى حجم انفاق الأسر والذي وضح مدى تطور قيمها في العشرية الأخيرة بشكل واضح وجلي، بالإضافة إلى ذلك فان الدولة تسعى بكل امكانياتها وتحرص على أرضاء الطبقات الهشة ومحدودة الدخل بصيغ وإجراءات تهدف إلى قدرتهم بالوصول للغذاء بنوع من التكافل والتضامن الإجتماعيين كقفة رمضان، والإطعام المدرسي المجاني لكل التلاميذ، بالإضافة إلى مجانية الاستشفاء بالمؤسسات الصحية العمومية ومايرافقه من كل الخدمات

وبالتالي يمكننا القول أن الوصول المادي للغذاء يتميز بالنقاط التالية :

أ- **البعد المادي :**

والذي يتحقق به توزيعا عادلا للمواد الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية والتي كانت موضوع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في المناطق التي كانت تعاني من نقص في الهياكل والخدمات، حيث يمكننا القول أن معظم المناطق الموجودة في البلاد إن لم نقل كلها، تحسنت الظروف المعيشية بها وبالتالي فالوصول المادي متحقق بنسب مرضية وبكل موضوعية في التحليل.

ب- البعد الإقتصادي :

من خلال تحليلنا للبيانات والوضع الإجمالي المتعلق بحالة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى مدى تحسن الدخل الأسري لمعظم العائلات والأفراد بالنظر إلى حجم البطالة الذي تقلص إلى حدود 10% من إجمالي طالبي العمل، أي معظم الأفراد يستفيدون بدخل قار سواء كان إطار وشكل عملهم مبشر او غير مباشر، دون أن ننسى الاليات المستحدثة حديثا من وكالات تشغيل متخصصة، وبالتالي فان الوصول الإقتصادي والمالي يتحقق نسبيا وبشكل متفاوت بين طبقات المجتمع، الا أن حد الكفاف إلى حد ما متحقق .

ج- البعد الإجتماعي :

إن البعد الإجتماعي للوصول للغذاء، متحقق في الجزائر بالنظر إلى التكوين المجتمعي المترابط والمتناغم، والذي يمتلك خصوصيته مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي تتعدد فيها اسليب العيش بإختلاف اديانهم وتقاليدهم وتوجهات انماطهم الغذائية .

وبالتالي يعتبر البعد الإجتماعي بالنسبة للوصول نقطة قوة بالنسبة للأفراد والمجتمع، وترابط النظام الغذائي وتقاربه يعتبر من بين الأشياء والنقاط المهمة التي تحقق أمنا غذائيا مستداما في مجتمعنا.

II-3 الإستخدام:

لقد حرصت السلطات العمومية على فرض قوانين صارمة لحماية المستهلك من كل اشكال التلاعب بسلامة ونوعية الأغذية التي تسوق له، وبالتالي قدرته للوصول إلى غذاء صحي، متنوع وصحي والذي يحقق له الانتفاع بشكل خاص.

حيث بين لنا مؤشر سوء التغذية التحسن الملحوظ والجلي بالنسبة لكمية ونوعية وتنوع الغذاء للأفراد والأسر في الفترة الممتدة مابين سنة 2010-2020.

إن النظام الغذائي المرتبط بالفرد والأسر في الجزائر، والمستمد في مجمله من موروث عريق متوارث جيل بعد جيل، له خصوصيته وله اساليب الانتفاع به، إلا أن تبعات العولمة أثرت سلبا على ذلك، جاعلة الانسياق وراء طرق الإستهلاك غير الصحية وأنواع الأغذية الغير سليمة والتي تتالف في مجملها من مواد مصنعة، لدى الفئة الشبانية خاصة، تشكل تغير في أسلوب الانتفاع من الغذاء، مما يجعل امكانية الاستفادة تتقلص مقارنة بالغذاء الصحي والسليم .

II-4 إستقرار الغذاء وإستدامته:

يتحقق إستقرار الوضع الغذائي في أي بلد ، شرط أن يكون النظام بكامله مستقرا ويكفل بالتالي للأسر أمنها الغذائي في جميع الأوقات. وهو بالتالي يوحي بديمومة الأمن الغذائي بصفة مستمرة، تخلو من كافة التذبذبات والتغيرات في تدفق المواد الغذائية للأفراد والجماعات.

علما أن إنعدام الإستقرار في الأجل القصير يرد في الغالب إلى تغير العوامل المناخية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتي تعتبر من مصادر قابلة الحدوث لكل بلدان العلم دون استثناء، حيث يكون مجال التوقع والاستشراف صعب نوعا ما .

والمتمعن لمسار حالة الأمن الغذائي في الجزائر يمكنه ان يتذكر أزمة سنوات التسعينيات التي شهدت تذبذب وصل للانقطاع التام لبعض المواد الأساسية كالزيت وبودرة الحليب والسميد بصفة خاصة، حيث كان

الوضع الأمني الخاص حينها بالإضافة إلى مرحلة التعديل الهيكلي الذي رافق المرحلة، وما ميزها من إنخفاض حجم عائدات المحروقات، كل ذلك أثر في حالة الإستقرار الغذائي للبلاد.

عدا ذلك لم تشهد البلاد حالة عدم إستقرار طويلة الامد للمواد الغذائية، فكل التذبذبات لجأ القائمين على الشأن العام إلى عمليات إستيراد انية بقصد تموين الأسواق الوطنية وتوفيرها للأفراد والأسر، في الفترة ما بين 2010-2020 ومن خلال البيانات الخاصة بمؤشرات الامداد من المواد الغذائية يتضح إستقرار وإستدامة العرض الكلي منها بشكل كبير، وبكميات تغطي الطلب المحلي، با يتعداه احيانا إلى دول الجوار بطرق غير شرعية خاصة في المواد المدعمة كالسكر والزيت، الا ان فترة وباء كورونا كانت جد مقلقة في هذا الشأن، حيث تذبذب تموين الأسواق المحلية بعدة مواد غذائية والتي يرجع سبب نقصها إلى الاقتناء الواسع والمفرط بسبب شائعات محرضة، بالإضافة إلى الحرب الروسية الاوكرانية التي أثرت نوعا ما على الإمداد بمادة القمح، والذي استدرك بعقد اتفاقيات من طرف القائمين على الشأن العام للبلاد في هذا الخصوص. وبصفة عامة يمكننا القول ان بعد الإستقرار وإستدامة تواجد المواد الغذائية في الأسواق الوطنية يعتبر إلى حد جد معقول ومقبول ويحسب كنقطة جد إيجابية من حيث التقييم.

II-5 الأمان:

ان الإهتمام بجانب جودة الغذاء وسلامته والمتعلق بكل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات الإنتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع وإعداد الغذاء، يقع في في صلب إهتمام السلطات العمومية فالعمل التكاملي والمندمج بين مصالح الوزارات العمومية، والتي تصب في مجملها في مصلحة المواطن فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تسهر على إختيار السلالات الحيوانية السليمة في الشق الحيواني، بالإضافة إلى إختيار البذور السليمة في الشق النباتي، يرافقه حرص وزارة التجارة على حسن وسلامة كافة المنتجات الغذائية المعروضة في الأسواق الوطنية، وبالتالي فان الوضع العام يوحي لنا بسعي كافة المصالح التي لها شأن في موضوع أمان الغذاء على تحقيق ذلك، ولنا في تحسن مؤشر التنمية البشرية احسن دليل على تحسن الظروف المعيشية بما فيها مؤشرات الغذاء الأمن والصحي والسليم الذي يتناوله المواطن الجزائري.

إن تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي كان لها في هذا الشأن الأثر الإيجابي على الأفراد، خاصة في المناطق التي تم اقتراح ساكنيها المشاريع التنموية التي تتوافق امكانياتهم المادية والبشرية، والتي ادت إلى زيادة دخلهم من جهة وتحسين إطار معيشتهم من جهة اخرى، مما أدى إلى سلامة الجو العام لخياتهم من الأمراض والعدوى بسبب تحسن ظروفهم الإجتماعية عامة، وبالتالي يمكننا القول ان خلل عدم تحقيق آثار إيجابية في المناطق التي نفذت فيها المشاريع الجوارية وبسبب كبير يمكن ارجاعه إلى عدم وقوف سكان تلك

المناطق على تحديد حاجاتهم الحقيقة التي تتوافق مع تطلعاتهم وامالهم وبالتالي فهم يتحملون المسؤولية نوعا ما، حيث لا يقع اللوم فقط على القائمين على الشأن العام.

II-6 اكتساب صفة الفاعل:

ان النهج التشاركي الذي يميزتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والذي يشار إليه ويعرف على انه قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ قراراتهم بشأن حياتهم وطريقة الاستمتاع بمواردهم المحلية تجعل إختيارهم لأنماط غذاءهم وأسلوب إستهلاكهم للغذاء في صلب إهتمامهم، هذا ماكان مبرمجا من الناحية النظرية في إعداد سياسة التجديد الريفي والزراعي، إلا ان التطبيق لازال يمارس بطريقة لا تتطلع إلى آمال ساكنة المناطق الهشة فالأغذية التي يتناولونها؛ والأغذية التي ينتجونها؛ وكيفية إنتاج هذه الأغذية وتجهيزها وتوزيعها داخل النظم الغذائية ؛ وقدرتهم على المشاركة في العمليات التي ترسم ملامح السياسات والحوكمة الخاصة بالنظم الغذائية.لازالت مفروضة عليهم اما بسبب العوائق المادية او الإجتماعية او الثقافية، ولازالت كافة الممارسات والتدخلات المتعلقة بالحياة العامة يتم تحديدها وفق أسلوب مركزي، اما فيما يتعلق بنوع الغذاء الذي يتناولونه فيتحكم الدخل في ذلك والمقدرة المالية لهم لا غير، وبالتالي اجمالا يمكننا القول ان صفة الفاعل بمفهومها الذي يتيح للفرد امكانية تحديد وإختيار كل متطلباته وحاجاته وفق رغبته، ومنها غذاءه وأمنه وامانه، قابلها صعوبات جمة على أرض الواقع، تقف أمام قدرة الأفراد الذين يعيشون بالمناطق الهشة خاصة، على إسماع صوتهم من جهة، ومن جهة اخرى صعوبة الاتفاق على كافة الامور التنموية بالنسبة لهم نظرا إلى افتقارهم لسياسة الحوار والراجع إلى مستوياتهم التعليمية والثقافية المحدودة على العموم، مما يصعب من ايجاد حلول توافقية ترضي الجميع، أدى ذلك إلى فشل العديد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي تعتبر أداة تنفيذ سياسة التجديد الريف والزراعي على المستوى القاعدي، حيث تم إيقاف العديد منها بسبب المعأرضات القضائية التي يقدمها مالكي الأراضي من جهة بالإضافة إلى تضارب مصالح كل السكان وبالتالي عدم تجسيد كل التدخلات العمومية في هذا الشأن.

خلاصة الفصل الرابع:

حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة للمقومات والمعوقات التي لها علاقة بموضوع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث حاولنا إبراز الامكانيات الطبيعية والبشرية والمادية التي تزخر بها الجزائر والتي من المفروض أن تكون قادرة على رفع تحدي تحقيق الأمن الغذائي بها وتجسيده على أرض الواقع، بالرغم من النقائص ومكامن الضعف التي إرتبطت في مجملها بسوء إستخدام الموارد المتاحة بالشكل اللازم والمطلوب.

خلصنا في تحليل حالة الإنتاج الوطني في الفترة محل الدراسة إلى وجود حالة تذبذب واضح كان نتيجة عدم إستقرار وثبات في طرق تسيير القطاع الغذائي والزراعي في الجزائر، حيث اتسم الإنتاج الوطني بعجز هيكلي واضح خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية ذات الإستهلاك الواسع في النظام الغذائي المحلي، مما جعل عملية الإستيراد ضرورة حتمية وإعتبارها مسالة تصحيحية لواقع وحالة الأمن الغذائي في الجزائر، بالرغم من التحسن الطفيف في نسبة الإنتاج مقارنة بالعشرية السابقة . الا أن عمليات الإستيراد لم تتناقص لا من حيث القيمة ولا من حيث الكمية، عدا بعض المنتجات التي سعت السلطات العمومية حمايتها بتوقيف عمليات الإستيراد كمنتج التفاح مثلا، الا أن عملية تسييره وتسويقه لم يتحكم للأسف به وجعله في وضعية احتكار من طرف التجار مما أدى إلى غيابه عن موائد الجزائريين بسب الأسعار المرتفعة، مما يؤكد أن المشكل يكمن في ذهنيات وتصرفات المتحكمين في الأسواق، وللأسف على حساب كل من المنتجين الحقيقيين والأفراد المستهلكين.

قمنا بإعطاء صورة واضحة على رأي المنظمات الدولية وتقييمها للوضع الغذائي في الجزائر كتقييم متخصص والذي مكننا من معرفة الوضع المحلي مقارنة بالوضع في دول العالم، حيث بينت المعطيات تحسنه مقارنة بالسنوات السابقة، بالإضافة إلى افضليته مقارنة بالعديد من الدول العربية والافريقية، ما يبين الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا الشأن، خلصنا في هذا الفصل إلى إعطاء تقييم وفقا لمدى تحقق أبعاد الأمن الغذائي المستدام والتي بينت نسبية تحققه على أرض الواقع .

الخاتمة

خـــاتمة عامـــة :

سعت الجزائر وفق رؤية متكاملة للجمع بين ضرورة تنمية المناطق الريفية وتحقيق تنمية زراعية شاملة هادفة إلى تحقيق أمن غذائي للبلاد، تكللت بانتهاج سياسة التجديد الريفي والزراعي والذي كان محل تجسيد وتنفيذ لبرامجه بداية من سنة 2009، من خلال تنفيذ مايقارب 12000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة عبر مراحل، هادفة في مجملها لإعادة الإعتبار للمناطق الريفية وللنشاط الزراعي بها، بينت نتائج التحليل والدراسة المتعلقة بحالة الأمن الغذائي في البلاد خلال الفترة الممتدة بين 2010-2020، قد تحسن بشكل واضح مقارنة بالعقود السابقة من خلال زيادة وتحسن كل مؤشراته الداخلة في عملية التقييم، حيث تحسن الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح مقارنة بما سبق، أدى إلى تحسن كل المؤشرات المتعلقة بالحياة الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث حاولنا إبراز مساهمة الزراعة في الإقتصاد الوطني من خلال إعطاء نظرة على تطور إسهامها كقيمة مضافة في إجمالي الناتج الوطني، دون أن نغفل المؤشرات ذات الطابع الإجتماعي من تحسن في اطار معيشي لسكان المناطق الريفية بشكل عام.

كان التقييم الدولي من طرف المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي تقريبا نفس الرأي في تحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، فمؤشر الفقر بين إنخفاضا ملحوظا مقارنة بالعقود السابقة، بالإضافة إلى مؤشر إنعدام الغذاء الذي تناقص بشكل ملحوظ مبينا أن توافر الغذاء محققا تقريبا للجميع بدون إستثناء، والذي يمثل إنجازا مهما خاصة اذا قارناه بوضعيته في باقي الدول المجاورة، سواء العربية منها أو الإفريقية.

وبالرغم من كل ما تم تحقيقه إلا أن تشريح النتائج وتحليلها معمقا بين أنه بالرغم من توافر الغذاء للجميع وفي كل الأوقات وبشكل نسبي ؛ لأنه بالرغم من ذلك تمر أوقات تحدث ندرة نسبية مرحلية وقصيرة المدى والتي لاتمثل مصدر خوف أو قلق بدليل أنها تحدث في كل الدول بما فيها الدول المتقدمة، إلا أن مكمن الضعف المسجل يكمن في إستمرارية الإعتماد وبشكل كبير على الواردات من السلع ذات الطابع الزراعي والغذائي من الخارج لتغطية العجز الهيكلي الحاصل، والذي كان ميزة في العقود السابقة، مما يعطي إنطباعا واضحا على عدم المقدرة على القضاء على التبعية للخارج من خلال تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء داخليا. وبالتالي فإن الوضع القائم متوقف بالأساس على الأريحية المالية للبلاد والتي تكون مرتبطة بالأساس بقطاع المحروقات وعائداته من العملة الصعبة، مما يرهن الوضع العام القائم للأمن الغذائي للبلاد ويجعله متوقفا على حالة مؤشر واحد لاغير والمتمثل في عائدات

المحروقات بشكل عام وأسعارها في الأسواق العالمية، ولنا في أزمة 1986 أكبر دليل على تبعات إنخفاضه المقلقة.

إن التحسن الملحوظ في حالة ووضع النشاط الزراعي والمناطق والأقاليم الريفية بشكل عام، لا يرجع فقط للتدابير والبرامج والمشاريع المنفذة في إطار سياسة التجديد الريفي والزراعي وبالتالي فان الأثر الحالي يرافقة أثر للسياسات والبرامج المنفذة قبلها، بالنظر إلى أن عملية التنمية تتميز بتراكمية الآثار والنتائج.

نتـــائج الدراســـة:

خلصت دراستنا لموضوع مدى تاثير تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي على وضعية الأمن الغذائي بالجزائر الى المخرجات التالية:

- إن تغير الفكر التنموي في الجزائر فيما يتعلق بمعالجة مشاكل المناطق الريفية كان متوافقا مع الفكر التنموي على مستوى العالم، مما يعطي إرتياحا ورضا فيما يتعلق بالتدخلات العمومية في هذا الشأن ويبين المساعي الصادقة والقوية للقائمين على الشأن العام، حيث كانت في شقها النظري تتماشى مع مبادئ الحوكمة السليمة من اشراك للسكان المحليين في إختيارهم لمشاريعهم، وفق أسلوب لامركزي في عمليات الاختيار واتخاذ القرارات، مما يعطي إنطباعا على وعي السلطات العمومية بضرورة إشراك جميع الفاعلين في مواضيع الشأن العام.
- من مخرجات الدراسة نجد أيضا أنه بالرغم من المخصصات المالية والبشرية والتقنية الهامة المدرجة للمشاريع التنموية إلا أن ذهنيات التنفيذ على أرض الواقع لازالت كسابقاتها، مما يؤكد أن أكبر رادع وأكبر مدقق هو الضمير الحي لا غير.
- بينت الدراسة قصور إجمالي الإنتاج الزراعي والغذائي على ضمان توافر وإستقرار المواد الغذائية بالشكل المطلوب في الجزائر، ومواصلة الإبقاء على حل الإستيراد كأهم أداة في يد السلطات العمومية للتدراك في أوقات العجز المحقق.
- ضعف الإستغلال الأمثل للثروات المتاحة المتعلقة بالنشاط الزراعي، من أراضي صالحة للزراعة، وموارد مائية والتي يتم إستغلالها بطريقة مفرطة وغير عقلانية ولاتتوافق مع الأسلوب والطرق العلمية.

- بينت الدراسة وجوب وضرورة تغيير أساليب الدعم المقدمة للأفراد، وذلك لقصورها فيما يتعلق بالوصول الحقيقي وعم قدرتها على إستهداف الطبقات الهشة والمحتاجة فعلا، بالإضافة إلى إستنزافها لموارد مالية هامة دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

إختبار صحة الفرضيات:

❖ **الفرضية الرئيسية :**

توصلنا فيما سبق ومن خلال دراسة وتحليل الوضع العام للأمن الغذائي للبلاد للفترة محل الدراسة، إلى عدم تحققه بشكل مطلق، فبالرغم من النتائج المحققة والتي أبدت لنا نوعا من التحسن فيما يتعلق بكافة المؤشرات والأبعاد المرتبطة بالأمن الغذائي من توافر وطرق إستخدام وإستقرار في المخزون الوطني للغذاء دون أن ننسى تحسن ملحوظ في حرية إختيار سبل العيش على المستوى المحلي ومايرافقه من حرية إختيار الافراد والأسر للنظام الغذائي المرتبط به، مما أعطى إنطباعا وصورة واضحة لتحسن نسبي وفق مؤشرات التنمية البشرية لغالبية السكان في الجزائر، ولدى سكان المناطق الريفية بشكل خاص، إلا أن مواصلة إعتماد السلطات العمومية على خيار الإستيراد بهدف تغطية العجز في الأسواق الوطنية والراجع لزيادة الطلب الداخلي وعدم كفاية وتنوع الانتاج الوطني للمواد الغذائية، يرهن تحقق الفرضية الرئيسية والمتمثلة في تحقق الأمن الغذائي المستدام جراء تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي في الجزائر، ويجعل الفرضية الرئيسية غير محققة.

❖ **الفرضية الفرعية الأولى:**

من خلال تتبعنا لمختلف السياسات والتدخلات العمومية في المناطق والأقاليم الريفية في الجزائر منذ الاستقلال، يتضح سعي القائمين على الشأن العام للبلاد وبإستمرار؛ قصد تحقيق تنمية حقيقية بهذه المناطق– التي عانت كثيرا ولفترات طويلة– وفق الإمكانيات المتاحة لكل مرحلة بإختلافاتها ومضامينها، فكانت كل سياسة تبنى على وجهتين أساسيتين :

الأولى منها على أساس الظروف الإقتصادية عامة والمالية خاصة للبلاد وما يرافقها من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية ولوجستية؛

أما الثانية منها فترجع إلى كون كل سياسة أو تدخل يبنى على أنقاض البرامج والسياسات التي سبقتها، بمعنى انها تكون هادفة لتدارك النقائص المسجلة في السابق؛

ومن خلال تطرقنا إلى السياق الإجتماعي والإقتصادي العام في الجزائر، تبين لنا تحسنا جد إيجابي في كافة جوانب الحياة في المناطق الريفية، فخدمات التعليم والصحة والنقل متوفرة الى حد بعيد في أغلبية القرى والمداشر دون أن ننسى تحسن وضعية المسالك الريفية والطرقات، بالإضافة الى برامج الإسكان الريفي والذي يتضح جليا من خلال تنفيذه التحسن في نوعية السكنات وغياب شبه كلي للسكنات الهشة، دون أن ننسى تحسن عام للنشاط الزراعي من الناحية الاقتصادية مما يزيد من دخل الأسر الريفية وذلك نظير مساعي السلطات العمومية مرافقة الفلاحين بتقديم الدعم المالي والتقني، هذا ما يؤكد الفرضية الثانية ويجعلها محققة.

❖ **الفرضيــة الفرعيــة الثانيــة:**

- إن الإخفاق والضعف والوهن الذي إتسم به الوضع العام للقطاع الزراعي من جهة ووضعية المناطق الريفية من جهة أخرى في الجزائر منذ الاستقلال إلى ماقبل سن وتنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي، كان مرده أساسا عدم الأخذ بالحسبان وجوب تماشي جنبا إلى جنب لتنمية المناطق الريفية وجعلها تتسم بمستوى معيشي لسكانها بشكل مقبول ومتقارب لمثيلاتها بالمناطق الحضرية، وبالتالي ضمان إستقرارهم بها وضمان إستمرارية نشاطاتهم الإنتاجية والمتمثلة أغلبها في النشاطات الزراعية ، يتماشى مع كل التدخلات الهادفة لزيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي تحقيق تنمية زراعية بتلك المناطق، إن نضج الفكر التنموي المتعلق بالمناطق الريفية، قد تبلور حقيقة من خلال مضمون سياسة التجديد الريفي والزراعي، وذلك في إطارها النظري ، إلا أن عملية تنفيذها على أرض الواقع إتسمت نسبيا بالفشل؛
- يتوقف بعد التوافر على كل من إجمالي الإنتاج الوطني المحلي بالإضافة إلى واردات المواد الغذائية من الخارج، إن المتمعن لنتائج الدراسة يتضح له عدم تأثير سياسة التجديد الريفي والزراعي بشكل مطلق وإيحابي على وضعية توافر الغذاء، حيث لازال كسابق عهده يعتمد على عرض الأسواق الخارجية مما يجعله في حالة عدم تأكد وعدم تحقق.
- إن بعد الوصول المادي والإقتصادي للغذاء والذي يعتبر كأولوية من أولويات الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، خاصة بالنظر إلى التوجه ذو الطابع الإجتماعي المميز، والذي يعطي الحق للجميع في الاستمتاع من خيرات البلاد، فكانت سياسة الدعم واضحة وجلية في سياسة التجديد الريفي والزراعي والتي هدفت لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق النائية والمهمشة في السابق، بالإضافة إلى الحد من الجوع والفقر من خلال تقديم دعم للفلاحين قصد زيادة دخلهم من جهة والقضاء على الجوع وسوء التغذية لأسرهم.

وبالتالي يمكننا القول أن كل الأفراد والمجتمعات في الجزائر تستفيد من حق وصول كبير لأغلب متطلبات العيش الكريم، والتي يأتي في مقدمتها الوصول المادي والإقتصادي للغذاء وهو مالاحظناه في تحليلنا لحجم إنفاق الأسر الذي وضح مدى تطور قيمها في الفترة محل الدراسة بشكل واضح وجلي، إلا أن هذا لايقترن فقط بسياسة التجديد الريفي والزراعي، بكل السياسات الإقتصادية والإجتماعية الأخرى التي لها صلة وثيقة بموضوع الأمن الغذائي للأفراد والمجتمعات، إلا أن الطابع متعدد القطاعات الداخل في تنفيذ كل المشاريع الريفية والزراعية المندمجة، يعطي الأثر الإيجابي لسياسة التجديد الريفي والزراعي فيما يخص هذا البعد.

حيث بينت المؤشرات الخاصة بالفرد والأسر من الناحية الإقتصادية والإجتماعية تحسنا ملحوظا في الفترة الممدة بين سنتي 2010-2020، وبالتالي مقدرتهم النسبية للوصول إلى غذاء آمن وصحي .

- إن إستقرار المواد الغذائية في البلاد ومما سبق تحليله تبين لنا تذبذب في الإنتاج الوطني الزراعي بشكل واضح، يجعل إستقرار المواد الغذائية مرهون هو أيضا بالأسواق الخارجية والتي تعتبر غير آمنة بالشكل المطلوب، حيث تكون درجة التأثر كبيرة بسبب الأزمات العالمية والتي يرجع أسبابها إلى الحروب والأزمات الدبلوماسية بين الدول وماشابه ذلك وبالتالي فإن ارتباط الأمن الغذائي بشكل عام بالأسواق العالمية من جهة، ومدى أريحية البلاد من الناحية المالية، يرهن تحقق الفرضية الحالية للأسف.
- يتوقف إستدامة الأمن الغذائي بشكل عام بإستدامة النظام الغذائي ومدى استمرارية وثبات كل من المؤشرات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والديموغرافية للبلاد عموما، إن إستدامة تحقق الأمن الغذائي في الجزائر جراء تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي في الفترة الممتدة بين سنتي 2010-2020، يعتبر وفقا للمعطيات الحالية غير محقق للأسف، فدرجة عدم التأكد وعدم ثبات المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، يجعلها في حالة شك دائمة بالنظر إلى صعوبة إستقراء وتوقع ما يمكنه الحدوث في الآجال القصيرة والمتوسطة، ولنا في الأزمات التي حدثت مؤخرا كأزمة وباء كورونا وما رافقه من اضطراب مس كافة نواحي الحياة في كل بلدان العالم، بما فيه الشق الغذائي والذي تجلى بوضوح أكبر دليل على ذلك.

الـتوصيـات:

إرتأينا في ختام دراستنا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تذليل صعاب متخذي القرار في الشأن العام، والشأن التنموي المحلي والقاعدي بشكل خاص، ومن بينها التوصيات التالية :

- إن إخفاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي كانت تمثل الأمل في النهوض بالمناطق الريفية ووصولها لدرجة مثيلاتها من المناطق الحضرية في مسألة توفر متطلبات ومرافق العيش الكريم، يرجع إلى عدم إشراك المجتمع المحلي في كل مراحل إعداد وتجسيد المشاريع، بالرغم من اشراك ممثل عنهم إلا أن في اغلب الحالات، تطغى المصلحة الفردية على المصلحة العامة، مما يؤثرا سلبا في عملية إستهداف الأفراد والمناطق الأكثر تضررا.
- هذا ما يتطلب بشكل ضروري التاكيد على إختيار الممثلين الحقيقيين الذين لهم الاجماع من جهة والذين يتميزون بروح المسؤولية، والعارفين بالمتطلبات الخقيقية التي يحتاجها سكان تلك المنطقة.
- إن الطابع العشوائي في النشاط الزراعي والفلاحي الذي يميز الوضع العام في الجزائر، مرده إلى تذبذب العديد من المعطيات والمؤشرات الإقتصادية والإنتاجية في البلاد وعدم إستقرارها، مما يخلق نوع من الفوضي وعدم الثبات، ويجعل مسألة الإعتماد على الإنتاج الوطني في تموين الأسواق الوطنية مسألة في غاية من الصعوبة وعد التأكد، وبالتالي فان عملية ضبط منتجي كل شعبة وكل نشاط ومرافقتهم والعمل على توفير كل متطلباتهم الداخلة والضامنة لاستمرارية نشاطهم الإنتاجي، يمثل أولوية الأولويات.
- بالرغم من الدعم الكبير للمواد الغذائية والذي يخصص له موارد مالية ضخمة، والذي يتعلق بالمواد الواسعة الإستهلاك كالحليب والخبز والسميد والزيوت الغذائية، والموجهة أساسا للطبقات محدودة ومتوسطة الدخل، إلا أن الواقع يبين أن طريقة إستغلالها وإستهلاك يحدث بطريقة غير عقلانية مما يحتم متابعة هذا الأمر من خلال ضبط بطاقية رقمية لمحدودي الدخل، لتفادي كل أنواع الإستغلال والتبذير لهذه المواد المدعمة والتي تكلف الخزينة العمومية ، وبالتالي فان تحديد الطبقات الهشة يعتبر من بين أهم النقاط التي من شأنها التقليل من الإستهلاك المفرط للمواد الغذائية .
- وجوب العمل على إستحداث أقطاب فلاحية وزراعية متخصصة، وفقا مبدأ الميزة النسبية والتنافسية التي تمتلكها كل منطقة او إقليم في ربوع الوطن، ولنا في شعبة التفاح أكبر مثال للنجاح والذي جعل المناطق الجبلية بالأوراس خصوصا، تعتبر قطبا رائدا في إنتاجه محققا إنتاجا جد هام، وبالتالي فان التخصص في الإنتاج سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج. فمثلا تخصص المناطق السهبية والصحراوية في الزراعات الواسعة سيجعلها جد محدثة للقيمة المضافة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب خاصة والمنتجات العلفية الموجهة لإطعام المواشي بشتى أنواعها .

- العمل على توافق تدخلات قطاع الفلاحة بقطاع الموارد المائية في بعث سياساتهم وإستراتيجياتهم، حيث بينت الدراسة أن أهم عائق بالنسبة للقطاع الفلاحي والزراعي يتمثل في ندرة وقلة الموارد المائية وتذبذب وعدم إنتظام كميات تساقط الأمطار عبر السنوات .
- وجوب تطوير نظام ذو كفاءة عالية يسهر على الإدارة السليمة لمخزون المواد والمنتجات الإستراتيجية والواسعة الإستهلاك، بقصد ضمان إمداد الأسواق المحلية في أوقات الندرة الموسمية أو الأزمات العالمية.

المصادر

مصادر الدراسة:

أ- مصادرالدراسة باللغة العربية:

1. أمال بوبكير، قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي، دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المستثمرات الفلاحية في الجزائر، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة جيجل، جوان 2021 .

2. بركان زهية، سياسة التجديد الريفي دعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة ، المجلد 7 العدد 6، 2012.

3. عبد القادر شرشار، ترجمة الفلاحة مقال : في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) لكاتبها عمر بسعود، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية إنسانيات، العدد 22، مركز البحث في الانثربوبوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، 2003.

4. جمال جعفري، العجال عدالة ، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015 - مجلة دفاتر إقتصادية- المجلد10 ، العدد02، جامعة الجلفة، 2018.

5. الجمعية العامة للأمم المتحدة، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الدورة السادسة والستون، نيويورك و م أ، 8 أوت 2011.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية رقم 46 /2008، قانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 أوت سنة 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجزائر.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 2010/61،قانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 2 جوان 2010 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجزائر.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.تم تصفحه بتاريخ 09-02-2024 .

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية . تم تصفحه بتاريخ 08-01-2024.

10. الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة الجزائر 1962-2020، الإصدار الاول-2021. الجزائر.2021.

11. رزيقة غراب، اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير، العدد: 2015/13، جامعة سطيف1، الجزائر.2015.

12. سايح بوزيد .تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017.

13. الشبكة العربية للتميز والإستدامة، التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات، تم التصفح بتاريخ 20-05-2023 على الموقع: https://sustainability-excellence.com

14. ضرار الماحي العبيد احمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، العدد الخامس، الخرطوم السودان، أفريل 2008 .

15. عبد الحميد حمداني وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، الدورة الرابعة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، روما إيطاليا، 17-18 فبراير 2021 .

16. عماري عمار،إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،07-08 أفريل 2008.

17. عمر جنينه ومديحه بخوش، مداخلة تحت عنوان: " دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر"، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

18. فارس محمد العمارات، إشكالية حقوق الإنسان وضمانة الأمن الإنساني في ظل الفقر، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة مصر، مارس2020.

19. فرانسيس مور لابيه، جوزيف كولينز، ترجمة أحمد حسان عبدالواحد ، صناعة الجوع وخرافة الندرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة ، العدد 64، الكويت،1983.

20. كريستينا تيرادو فوندار بالان Cristina Tirado-von der Pahlen- ،الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة، وثيقة للمناقشة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة أوت 2017.

21. لجنة الأمن الغذائي العالميCFS ، التحديات الجديدة التي تواجه تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الدورة السابعة والعشرون روما، 5/28 - 2001/6/1.

22. لجنة الأمن الغذائي العالميCFS ، إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، روما ايطاليا، 2015.

23. لجنة الأمن الغذائي العالميCFS ، التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، روما ايطاليا، أوت 2016.

24. لجنة الأمن الغذائي العالميCFS ، الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية،روما ايطاليا، 2017 .

25. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية ، بيروت لبنان، 2007.

26. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، دليل إدماج مبادئ العدالة الإجتماعية في السياسات الإنمائية، بيروت لبنان ، 2020.

27. ليلى بن اسماعين- تطور المناخ في الجزائر وآثاره، ورقة بحثية تم تصفحها بتاريخ 11-05-2023 على موقع السفير العربي، www.assafirarabi.com

28. ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المنارة، المجلد12 ، العدد1.عمان الأردن، 2006.

29. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان للأمم المتحدة، الفقر والحق في الغذاء والحماية الإجتماعية ، جنيف ،2023، تم التصفح بتاريخ 25-04-2024 على الموقع الالكتروني : https://www.ohchr.org/ar/topic/poverty-right-food-and-social-protection

30. مارغريت تشان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، مداخلة في المنتدى الثالث والعشرين بشأن القضايا العالمية،2009 .تم التصفح بتاريخ 12-11-2022 على الموقع http://origin.who.int/dg/speeches/2009/financial_crisis_20090318/ar

31. محمد السيد عبد السلام ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسة عالم المعرفة، الكويت، فيفري 1998 .

32. محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية، تم تصفح المقال في 11مارس 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: -al taleaa.tripod.com/mai02.pdf

33. مكتب العمل الدولي، الخلاص من الفقــر، الطبعة الأولى، جنيف سويسرا، 2003.

34. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة،برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023. التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، روما،2023.

35. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، روما،2019.

36. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير مؤشرات حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم،2024 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حول حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم: كيف يؤثر على تقلب الأسعار الدولية على الإقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟، روما، 2011.

37. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2013 .

38. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت لبنان،2007.

39. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - النظم الغذائية -.روما، 2023.

40. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، مصر 2021.

41. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم جمهورية السودان، 2010 .

42. منظمة الصحة العالمية ، تقرير للأمم المتحدة: عدد الجياع في العالم ، نيويورك، اصدار 2022، تم التصفح بتاريخ 23-05-2023 على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.who.int/ar/news/item/07-12-1443-un-report--global-hunger-numbers-rose-to-as-many-as-828-million-in-2021

43. هشام المكري، الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد- 19، الطبعة الاولى، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، مصر، 09اكتوبر 2020.

44. علي العطار، التنمية الإقتصادية والبشرية، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت/ لبنان ،2002.

45. هيئة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، إعداد لجنة التنمية المستدامة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018 .على الموقع الالكتروني، تم التصفح بتاريخ 22-05-2023 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable- development goals/

46. هيئة الأمم المتحدة، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، إعداد فريق قسم القضايا الناشئة والنزاعات ECRI، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.

47. هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مصر، افريل 2022 .

48. هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا -، دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الإجتماعية والإقتصادية في المنطقة العربية، مصر، 2018 .

49. هيئة الأمم المتحدة، فريق قسم القضايا الناشئة والنزاعات ECRI، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، نيويورك، 2010.

50. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ,اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي، الجزائر، أوت 2006

51. ويكيبيديا ، مقال الأمن الغذائي، تم تصفحه بتاريخ 01-02-2023 .

ب –مصادر الدراسة باللغة الفرنسية:

52. Abdelmadjid Djanane ; Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré: objectifs, contenu et méthodes, 2011, consultée en ligne en avril 2013 sur: www.reseau-2dlis.eu

53. Abdelmadjid Djanane, Colloque International« Développement durable, Projets et Engagements » Béjaïa, 08 et 09 novembre 2010.

54. ACTION CONTRE LA FAIM, ACF, Evaluation de la Sécurité Alimentaire et des Moyens d'existence, GUIDE PRATIQUE POUR LE Trrain, Département Technique – Sécurité Alimentaire, Paris ,April 2010.

55. Action Contre la Faim- A C F, Introduction à la sécurité alimentaire principes d'intervention, Département Technique – Sécurité Alimentaire, Paris , janvier 2008.

56. Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, stratégie nationale de développement rural durable.2004.

57. Algérie, Ministère de l'agriculture et du développement rural, le renouveau agricole et rural en marche revue et prespectives, mai 2012 .

58. Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural, le renouveau rural , kit pédagogique, approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri, décembre 2007.

59. Algérie, Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural, 16 ème Session D'évaluation Des Programmes du Renouveau Agricole et Rural. Evaluation des Activités Realisées dans le Cadre du PRCHAT.06 Janvier 2013.

60. Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural , conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de développement rural , 2004.

61. Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural, note méthodoloqiue pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, 2004.

62. Algérie, Ministère de l'agriculture et du développement rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de renouveau rural, 20 ème session d'évaluation, 09mars 2014.

63. Algérie, Ministre Délégué Chargé Du Développement Rural, Typologie Des Communes Rurales En Algérie, Stratégie Nationale De Développement Rural Durable ,2004.

64. Ali Daoudi - Amel Bouzid- La Sécurité Alimentaire De L'algérie a L'épreuve de la Pandémie de la Covid -19 - Cread -Vol. 36 - n° 03 - 2020, alger, 18/07/2020.

65. Amadou Diop, Le Territoire: Un Nouveau Paradigme de Developpement et D'integration Sous-Regionale. UCAD/GERAD, consultée en ligne sur www.africites.org/.../1_pm_03_a__a_diop__territoire_comme_paradig...PDF

66. Bruno Jean, Du développement régional au développement territorial durable: vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux, Colloque internatinal de développement territorial durable, UFSC, Florionaopolis, Brésil, 2012,

consultée en ligne en octobre 2013 sur le site: www.cidts.ufsc.br/articles/Texte_communication_Florianopolis.pdf

67. Bruno Jean et Danielle Lafontaine, La multifonctionnalité de l'agriculture et des territoires ruraux Enjeux théoriques et d'action publique, Les Éditions du CRDT et du GRIDEQ , Université du Québec Université du Québec à Rimouski.canada, 2010.

68. Bruno Jean et Luc Bisson, La gouvernance partenariale: un facteur déterminant du développement des communautés rurales, Département de développement régional et territorial Université du Québec à Rimouski , Revue canadienne des sciences régionales Québec Canada, 2008, consultée en ligne en avril 2014, sur le site: www.cjrs-rcsr.org/archives/31-3/Jean-final2.pdf

69. Burgess, A.;Glasauer, P -Guide de nutrition familiale – FAO Nutrition Division, Rome italie, 2004 .

70. Comité de la sécurité alimentaire mondiale (CSA), Cadre stratégique mondial pour la sécurité alimentaire et la nutrition, Deuxième version , Rome italie , octobre 2013.

71. Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur ,La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale? Lavoisier, Géographie Économie Société, JLE Editions, vol 7, Paris ,2005.

72. Fao, Les Fonctions Multiples de L'agriculture et de la Terre, Un Cadre Conceptuel , Perspectives D'avenir, Rome, 1999, consulté le 10-04-2020 au site suivant : https://www.fao.org/4/x2777f/X2777F01.htm

73. la Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge, Comment évaluer la sécurité alimentaire?, Guide pratique pour les Sociétés nationales africaines, Yangon, Myanmar, 2005.

74. Foued Chehat- Analyse de l’état de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie,-Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie Première Partie, Centre de Recherche en Economie Appliquée au Développement, Programme Alimentaire Mondial, CREAD ,Alger, Mars 2018.

75. Geneviève PARENT, Réflexions sur l'influence mutuelle du droit international public et du concept élargi de sécurité alimentaire durable, publiée sur Changement Climatique, Crise Énergetique et ET Insécurité Alimentaire. Le Monde en Quete D'un Visage, Presses de l'Université Laval, Québec, Canada, 2011.

76. Grigori Lazarev, La Gouvernance Territoriale et ses Enjeux pour La Gestion des Ressources Naturelles, Secrétariat de la Convention des Nations Unies sur la Lutte contre la Désertification, Bonn, Alemagne, 2009, consultée en ligne en avril 2013 sur www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/dldd3_web.pdf

77. Grigori Lazarev, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, CIHEAM Bari, Italie, 2008.

78. Grigori Lazarev, Territoires et Développement Rural en Méditerranée, La Prise en Compte des Territoires dans les Politiques de Développement Rural en Méditerranée Résultats et Conclusions de L'étude, Ciheam montpellier france, 2008.

79. Groupe de Recherche et d'Action pour le Développement Endogène, Un développement centré sur les besoins des populations locales ,Thiès Sénégal, 2010, consultée en ligne en avril 2014, sur le site : http://grade.asso-web.com/23+definition-operationnelle-du-developpement-endogene.html

80. Jean louis rastoin, Risques et sûreté alimentaire dans un contexte de mondialisation : vers une approche politique et stratégique, Chapitre 1 de la Partie I : Les fondements de la sécurité alimentaire qualitative, Presses de Sciences Po, ciheam, Paris, France, 2007.

81. Jean-Louis Rastoin et Gérard Ghersi - Le système alimentaire mondial Concepts et méthodes, analyses et dynamiques ,Collection : Synthèses Éditeur: Editions Quæ, Montpellier france, 2010.

82. Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, L'approche territoriale du développement durable : les Agendas 21 locaux , Centre de Ressources du Développement Territorial de Haute-Normandie France,

Janvier 2005, consultée en ligne en mai 2013 sur www.territoires-haute--normandie.net/iso.../approche_territoire_dd.pdf

83. Marcelino Avila; Frederic Deve; Paul Mundy, Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables, Fao, Rome Italie, 2005.

84. Marie Lequin, Écotourisme et gouvernance participative, Collection Temps libre et culture, Presses de L'université de Qubec, Canada, 2001.

85. Michel Maldague, Développement Intégré des Régions Tropicales- Approche systémique- Notions- Concepts – Méthodes. Édition revue Classiques des sciences sociales, École régionale post-universitaire d'aménagement et de gestion intégrés des forêts et territoires tropicaux (ÉRAIFT), Université de Kinshasa, Congo, juillet 2006.

86. Mohamed Khiati, Algérie: le Programme de Renforcement des Capacités Humaines et d'Assistance Technique (PRCHAT) Investir en l'homme pour appuyer les innovations paysannes CIHEAM N°93 –Montpellier France, Mai 2013.

87. Neila. Nedjadi, Khaled. Khebbache, La problématique du développement durable à travers l'agenda 21 : Concepts, priorités et perspectives, intervention au seminaire de developpement durable universite de setif, avril 2008, consulté en ligne le 12-02-2013 sur: www.univ-ecosetif.com/seminars/ddurable/61.pdf

88. Office National des Statistiques – Statistiques Sur L'environement Collections Statistiques N° 177/2013 - Série C: Statistiques Régionales et Cartographie La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales et de la Cartographie Alger, février 2015.

89. Olivier De Schutter, Promotion et Protection de tous les Droits de L'homme Civils, Politiques, Économiques, Sociaux et Culturels, y Compris le Droit au Développement, Rapport du Rapporteur spécial sur le droit à l'alimentation, Nations Unies, New York**,** 21 juillet 2009.

90. Omar Benbekhti, Ahmed Saifi, Et Benziane Boualem, Algérie: de la Reforme Agraire au Developpement rural, Conference Internationale sur

La Reforme Agraire et Le Developpement Rural, Ciradr, Porto Alegre. Bresil ,7 au 10 mars 2006.consultée en ligne en janvier 2014 sur: www.oicrf.org/document.asp?ID=6084

91. Omar. Bessaoud, L'agriculture algérienne : des révolutions agraires aux réformes libérales (1963 -2002); CIHEAM-IAMM (Montpellier, France), Edition L'Harmattan, Paris.2002.

92. Omar Bessaoud, la Stratégie de Développement Rural en Algérie, CIHEAM, option Méditerranéennes, Série A n 71, montpelier france.2006.

93. Omar Bessaoud - Refonder la politique agricole face aux changements climatiques en Algérie - intervention publiée le 20 novembre 2022 Sur : https://fr.siyada.org/siyada-board/nourriture-eau-et-terre/refonder-la-politique-agricole-face-aux-changements-climatiques-en-algerie/

94. Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Renforcer La Résilence Face Aux Changements Climatiques Pour La Sécurité Alimentaire et la Nutrition, Rome, Italie, 2018.

95. Rokhaya Diagne, Sécurité alimentaire et libéralisation agricole ,Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences Économiques, Economies et finances. Université Nice Sophia Antipolis, France, 22 Novembre 2013.

96. Sanni Yaya, Mohamed Behnassi et Samuel Ileka-Priouzeau Changement climatique et agriculture La sécurité alimentaire et le développement durable à la croisée des chemins Presses de l'Université Laval Québec, Canada, 2011.

97. Slimane Bedrani, Omar Bessaoud, Salima Salhi, Messaoud Lazreg, Amal Bouzid- Rapport établi sous la coordination du Foued Chehat- Analyse de l'état de la Sécurit Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie- Centre de Recherche en Economie Appliquée au Développement CREAD– Programme Alimentaire Mondial Alger, Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie- Mars 2018.

98. Tahani Abdelhakim, Economie de développement rural, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder, CIHEAM-IAMM, Montpellier france, 2007. consulté en ligne sur : http://formder.iamm.fr.ressources/cours/economie dvpmtrural.pdf

99. Union Internationale Pour la Conservation de la Nature, Politiques de sécurité alimentaire: établir des liens avec les écosystèmes, IUCN, Gland, Suisse, 2013.

100. Yves Guillermou, villes et campagnes en Algérie; Autrepart Revue de sciences sociales au Sud, Paris, 1999. consulté en ligne en octobre 2013 sur: https://fr.scribd.com/document/243554618/010019363

101. yahiaoui zineddine, Premiers effets de la politique de renouveau agricole et rural sur la filière blés en algérie, Mémoire en vue de l obtention du diplôme de magistère en sciences agronomiques ; Ecole Nationale Supérieure Agronomique-Alger, juillet 2012.

ج –مصادر الدراسة باللغة الانجليزية:

102. Adel Moulai, Rethinking Rural Development in the Mediterranean, Proceedings of the Regional Workshop on Sustainable Agriculture and Rural Development, Algeria National study, mediterranean action plan, alger .2009, consultée en ligne sur: planbleu.org/sites/default/files/publications/mts172_rural.pdf

103. Anne Margarian, Endogenous Rural Development: Empowerment or Abandonment? , Paper presented at the 4th International Summer Conference in Regional Science, Dresden, Germany, June 30 – July 1, 2011, consultée en ligne en mai 2013 sur le site : www.literatur.vti.bund.de/digbib_extern/dn048906.pdf

104. Carmen Hubbard and Matthew Gorton, Agriculture and rural structural change: An analysis of the experience of past accessions in selected EU15regions, Centre for Rural Economy, Newcastle University, Australia, april 2009.

105. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Rural Development in the Arab Region, Regional Conference on Land Degradation Issues in the Arab Region , Cairo, 30 October - 1 November 2007, consultée sur www. css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D10.pdf

106. Evita Hanie Pangaribowo, Nicolas Gerber, Maximo Torero, Food and nutrition security indicators: A review- ZEF Development Studies, Bonn, Germany, February 2013.

107. Fao, Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, Roma, Italy, 2003.

108. FAO, Food Security Information for Action -Practical Guides- An Introduction to the Basic Concepts of Food Security-Published by the EC - FAO Food Security Programme, Roma Italy, 2008.

109. Francesco Burchi and Pasquale De Muro, A Human Development and Capability Approach to Food Security: Conceptual Framework and Informational Basis, working paper of united nations development programme, regional bureau for Africa, February 2012.

110. George André Simon , Basic readings as an introduction to Food Security, Master in Human Development and Food Security SupAgro University of Roma,italy , 2012.

111. Global Food Security Index : User guide- the economist intelligence unit-2020.

112. Irma Potocnik Slavic ,Neoendogenous in and output of Selected Rural Areas: The Case Of Economic Cycles In Slovenia, Department of Geography, Faculty of Arts, University of Ljubljana, Slovenia, 2010, Consulté en ligne, sur: www.dlib.si/stream/URN:NBN:SI:DOC.../PDF

113. Marion Napoli, Pasquale De Muro, Matteo Mazziotta , Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI) Master in Human Development and Food Security, fao, Roma ITALY, 2011.

114. Rashid Solagberu Adisa, Rural Development in the Twenty-First Century as a Global Necessity In: Rural Development- Contemporary Issues and Practices–Intech Open, london, United kingdom, 2012.

115. Ruth Haug, Food security indicators: How to measure and communicate results - Noragric Report No.83, Department of International Environment

and Development Studies, Norwegian University of Life Sciences, Norwege, January 2018.

116. Roberta Sonnino, Ana Moragues Faus and Albino Maggio- Sustainable Food Security: An Emerging Research and Policy Agenda, The International Journal of Sociology of Agriculture and Food, No1Vol. 21, Paris, France, 23 January 2014.

117. Sen Amartya, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford: Clarendon Press, Oxford University Press, New York USA, Published: 20 January 1983.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى أثر تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، حيث تطرقنا إلى الجانب النظري المتعلق بالتنمية الريفية والزراعية المستدامة، والذي حاولنا فيه توضيح أهم مراحل ظهور المفهوم من خلال التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأثره في تغيير مضمون تنمية المناطق الريفية والزراعية، حيث وضحنا مبادءها المتمثلة في الحوكمة الإقليمية، اللامركزية، مفهوم تعدد وظائف الزراعة بالإضافة إلى أسلوب التنمية الإقليمية، مع عرض لأهم التيارات الفكرية التي رافقت تطور مفهوم التنمية الريفية والزراعية المستدامة على المستوى الدولي، وحاولنا إعطاء إطار مفاهيمي للأمن الغذائي المستدام، والذي يعتبر مفهوما حديثا متناسقا في فحواه ومضمونه مع مبادئ التنمية المستدامة، وهادفا إلى تحقيقها من خلال القضاء على الجوع في كل أرجاء العالم، مبينين أبعاده المرتبطة بمدى تحققه واقعيا.

وعلى المستوى الوطني قمنا بإعطاء نظرة شاملة لكافة التدخلات ذات الطابع التنموي المتعلقة بالفضاءات الريفية، مع تركيزنا على ثمرة نضج الرؤية التنموية لها لدى القائمين على السياسات العامة، والمتمثلة في سياسة التجديد الريفي والزراعي التي هدفت إلى إعادة المناطق الريفية ونشاطها الزراعي إلى صدارة المشهد الإقتصادي للدولة، ومدى أثر ذلك على تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

وختمنا الدراسة بفصل تطبيقي حاولنا إسقاط الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة على واقع الزراعة والإنتاج الزراعي والفلاحي في الجزائر للفترة 2010-2020، حي بينت نتائج الدراسة، عدم توافق الإنتاج الوطني للغذاء بأنواعه، مع الطلب الداخلي والمحلي له، ومواصلة استدراك العجز القائم وتغطيته باللجوء إلى عمليات الإستيراد من الخارج، مما يعطي إنطباعا على قصور في السياسة التنموية محل الدراسة، ويستدعي إعادة حصر الإمكانيات العامة وإختيار أساليب وبرامج تسييرية أكثر كفاءة وأكثر فعالية لبناء منظومة إنتاجية تضمن تحقيق أمن غذائي مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمـات الدالة: الأمن الغذائي المستدام، التنمية الريفية والزراعية المستدامة، سياسة التجديد الريفي والزراعي، التقييم، الأثر.

Abstract

This study aimed to clarify the extent of the impact of implementing the rural and agricultural renewal policy in achieving sustainable food security, as we touched on the theoretical aspect related to sustainable rural and agricultural development, in which we tried to clarify the most important stages of the emergence of the concept by addressing the concept of sustainable development and its impact on changing the content of the development of rural areas. And agriculture, where we explained its principles of regional governance, decentralization, the concept of the multiplicity of agricultural functions in addition to the method of regional development, with a presentation of the most important intellectual currents that accompanied the development of the concept of sustainable rural and agricultural development at the international level, and we tried to give a conceptual framework for sustainable food security, which is considered a concept. A talk that is consistent in content and content with the principles of sustainable development, and aims to achieve it by

eliminating hunger in all parts of the world, and we have clarified its dimensions related to the extent to which it can be achieved realistically.

At the national level, we gave a comprehensive overview of all interventions of a developmental nature related to rural spaces, with our focus on the fruit of the maturity of the development vision for them among those in charge of public policies, represented by the policy of rural and agricultural renewal, which aimed to return rural areas and their agricultural activity to the forefront of the state's economic scene. And the extent of its impact on achieving the desired food security.

We concluded the study with an applied chapter in which we tried to project the theoretical and conceptual aspect of the study onto the reality of agriculture and agricultural and agricultural production in Algeria for the period 2010-2020. The results of the study showed the incompatibility of national food production of all types with internal and local demand for it, and continuing to make up for the existing deficit and cover it by resorting to import operations. From the outside, which gives the impression of deficiencies in the development policy under study, and calls for reassessing public capabilities and choosing more efficient and effective management methods and programs to build a production system that guarantees achieving sustainable food security for current and future generations.

Keywords: sustainable food security, sustainable rural and agricultural development, rural and agricultural renewal policy, evaluation, impact.